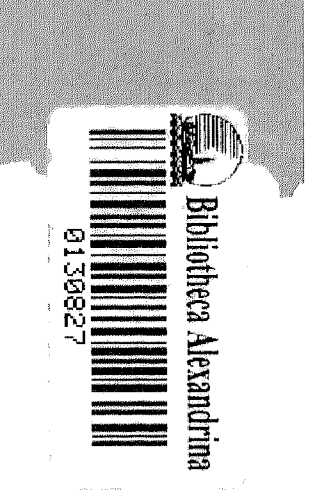
دروس من اليابان للشرق الأوسط

نجم الثاقب خان



دروس من اليابان للشرق الأوسط

نجم الثاقب خان

الطبعة الأولى ، يونيه ١٩٩٣

تصميم الغلاف : كيبشيرو أويكاوا

أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر

طبع بمطابع الأهرام التجارية - قليوب

مؤسسة الأهرام

شارع الجلاء - القاهرة

جمهورية مصر العربية

المحـتـويـات

ملاحظة تفسيرية : من وجهة نظر المؤلف ، يشمل جنوب غرب آسيا بلدان جنوب آسيا وبلدان الشرق الأوسط .

مقدمة الطبعة العربية

تأثرت باليابان تأثيرا عميقا ومستديما أثناء عملى سفيرا لديها فى النصف الثانى من عقد الثمانينات (٨٥ ـ ١٩٨٨) . وقد أدهشنى أنه على الرغم من إنجازها المثير للإعجاب وخروجها من بين أنقاض الحرب وما ترتب عليها من دمار إلى منزلة القوة العظمى الاقتصادية التى تحقق نحو ١٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى للعالم ، فإن تأثيرها على الشرق الأوسط لم يكن ذا بال . وقد وجدت اعتقادا شائعا بين المثقفين فى الوطن العربى بأن اليابانيين شعب فريد ، ومن ثم فإن تجربتهم ونجاحهم يرجعان إلى مجموعة من العوامل الخاصة التى لا يمكن أن تتكرر فى الخارج . ويدحض المؤلف فى هذا الكتاب وجهة النظر هذه ويثبت أنه لئن كان للتجربة اليابانية سماتها المميزة بغير شك ، فان لها أهميتها ومغزاها لعملية بناء الأمة فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا .

وفى أزمة التنمية التى تواجه الشرق الأوسط ، ينبغى اعتبار اليابان مثلا يحتذى . فالأداء الوطنى الذى لم يعتمد على موارد طبيعية وافرة جدير بأن يلقى اهتماما عالميا من جانب كل من يتطلعون إلى المستقبل ، ويقتضى تحليلا متعمقا لاكتشاف أسباب صعود الأمم وإنهيارها ، واستخلاص الدروس ذات الدلالة للأمم التى تعمل للتعجيل بوتيرة تقدمها . ولما كانت اليابان بلدا فقيرا فى الموارد ، فقد حشدت طاقات شعبها ومواهبه وعبأت شعوره الوطنى لتلحق سريعا بالغرب ، فى حين حافظت على هويتها ودعائمها الثقافية . فالتحديث ينبغى ألا يكون مرادفا للتغريب العشوائى الذى يتم كيفما اتفق . ومن السمات الجديرة بالملاحظة فى التجربة اليابانية ذلك الجمع بين التراث والحداثة .

لقد غدت الصفوة فى كثير من البلدان النامية جزءا من المشكلة بدلا من أن تكون جزءا من الحل . أما الصفوة فى اليابان التى اصطبغت بحماس وطنى قوى ، فقد نجحت فى معالجة القضية المركزية المتعلقة بالارتفاع بمستوى قدرة المواطن العادى وتقليل الفجوة بين الصفوة والجماهير . ويبرز نجاح اليابان ، أهمية ومركزية التعليم فى عملية التنمية ، ويبعث برسالة واضحة لا غموض فيها للبلدان النامية ، مؤداها أنه ينبغى إيلاء أعلى أولوية فى جدول الأعمال الوطنى الخاص بالتحديث لتنمية الموارد البشرية تنمية مخططة ومستديمة حتى تصبح ثروة ورأسمالا وطنيا من خلال نشر التعليم وتوسيع نطاقه .

وقد أضافت اليابان بعدا جديدا لفهمى وأفكارى عن القضايا الأساسية المتعلقة بالنمو والتغيير فى المجتمعات . إذ جعلتنى أدرك أهمية العوامل غير الاقتصادية التى ينبغى توضيحها

واعطاؤها الوزن الصحيح فى فهم ديناميات التنمية البشرية . وهناك فكرة تتكرر باستمرار فى هذا الكتاب ، هى أن التغيير فى المواقف والقيم والمؤسسات هو لبّ عملية تحويل المجتمعات . وفى اعتقادى أن الأمر الجدير بالعناء هو مناقشة وتطوير ثقافة التقدم والديمقراطية ، ثقافة العدل وتوفير الفرص ، ثقافة انكار الذات والتضحية من أجل تحقيق الأهداف طويلة الأجل ، وفى المحل الأول ثقافة الأصالة والإبداع .

وليست هناك تجربة قابلة للنقل إلى البلدان الأخرى التى يختلف إطارها الجغرافى وتاريخها وتراثها ، بما فى ذلك تجربة اليابان . وكما قال أحد كبار مؤرخى الاقتصاد « ليست هناك دولة تستطيع ببساطة أن تستورد الثورة الصناعية من الخارج ، وتخرجها من صندوق كما لو كانت إحدى الآلات وتركبها وتبدأ فى تشغيلها » . وفى الوقت نفسه ، فإن المثل الذى ضربه البلد الآسيوى الوحيد الذى ارتفع لمستوى الغرب وذلك أساسا عن طريق جهوده ومساعيه ، يستحق بحثا ودراسة جادّين داخل أسرة الدول الآسيوية . وينبغى للبلدان النامية أن تنتقى الدروس المهمة المستخلصة من اليابان لمحاكاتها ، وأن تطوعها بصورة خلاقة لتتفق مع الظروف والأوضاع السائدة فيها . وأيا كانت التطبيقات المحددة للدروس اليابانية فى الدول الراغبة فى التعلم منها . فلا شك أن سكانها مدعوون لتقديم تضحيات فى المدى القصير لتحقيق النجاح والازدهار فى المدى الطويل . وبذل التضحيات هنا والآن من أجل منافع ستحقق لاحقا وصفة يابانية للنجاح .

ونظرا لخدمتى فى وظائف دبلوماسية مختلفة فى الشرق الأوسط لفترة طويلة امتدت من الستينات حتى الثمانينات ، فقد شهدت ما وقع فيه من التطورات بفهم وتعاطف وحرص شديد على استقراره ونقدمه . ولذلك أجد لدىّ حافزا قويا لأن أقوم بمحاولة لتفسير ثقافة اليابان ومجتمعها واقتصادها وسياستها الخارجية للقارىء فى الشرق الأوسط ، ذلك القارى الذى لم يتم إشباع تشوقه لمعرفة أحوال بلاد الشمس المشرقة ، والذى يبدى اهتماما متزايدا بمنطقة المحيط الهادىء الآسيوية سريعة النمو التى استفادت من رأس المال اليابانى والإدارة والتكنولوجيا اليابانيين . وهذا الكتاب يهدف لتحقيق الرفاهية والتنمية الشاملة فى الشرق الأوسط ، وإقامة علاقات تزداد توثقا على الدوام بين اليابان وهذا الاقليم الغنى بالموارد والامكانيات ، وهى علاقات تحقق منفعة الطرفين ، وتستند للمعرفة والفهم المتبادلين . وأرجو أن أكون بهذا قد نقلت للقارىء شيئا مما تعلمته فى اليابان .

وختاما أود أن أعرب عن خالص تقديرى لما لقيته من تشجيع ودعم من قبل مؤسسة « دايدو لايف فونديشن » فى أوساكا ومعهد سانوا للبحوث فى إصدار طبعة عربية من الكتاب الذى سبق أن أصدرته بالانجليزية « جابان تايمز » فى طوكيو .

تصدير

أثناء عملى سفيرا لدى اليابان فى النصف الثانى من الثمانينات تأثرت بهذا البلد أشد التأثر وأعمقه وقد صدمت عندما تبينت أنه ليس له غير تأثير محدود على جنوب غربى آسيا ، وهى المنطقة التى تشمل جنوب آسيا والشرق الأوسط ، على الرغم من إنجازاته المدهشة ونبوئه منزلة الدولة العظمى اقتصاديا التى تنتج ما يقرب من خمسة عشر فى المائة من الناتج الفومى الإجمالى للعالم كله . وينبغى دحض الاعتقاد السائد في منطقتنا بأن اليابانيين شعب فريد ، وأن تجربته وإنجازاته لا تعنيان أحدا غيرهم . ومن الأفكار الأساسية التى يطرحها هذا الكتاب أنه رغم أن للتجربة اليابانية سمات غير مألوفة ، فإنها جزء من التجربة البشرية ، ولها خصائصها وقيمها البراجماتية التى ينبغى إذاعتها بين شعوب جنوب شرقى آسيا تحقيقاً لليفظة القومية والتحول إلى الأفضل .

ومع إدراكى العميق لفجوة الاتصال والمعرفة بين اليابان وجنوب غربى آسيا ، وهى الفجوة التى يتعين سدّها بصورة مطردة عن طريق زيادة الاتصالات والمبادلات التجارية والاقتصادية والتعاون فى بناء نظام عالمى جديد ، فقد استسلمت لإغراء الاعتقاد بأن مؤلفا يقوم على الجمع بين المعارف العلمية المختلفة ويحاول تسليط الضوء على مغزى التجربة اليابانية وأهميتها لبناء الأمة فى جنوب غربى آسيا ، والسمات البارزة للثقافة والمجتمع والاقتصاد اليابانى ، مع اهتمام خاص بالصلة بين الأداء الاقتصادى والقيم الثقافية ، سيكون محاولة جديرة بالعناء لمدّ الجسور عبر الانقسام الجغرافى والتاريخى بين الأجزاء التى تتشكل منها آسيا . وقد قبلت على استحياء المخاطر اللصيقة بتطفل رجل دبلوماسى على ميدان البحث الصارم فى تقاليده وأساليبه ، ومكابدة موضوع لم يسبق استكشافه ، ويتسع نطاقه ليشمل مقارنات عبر الثقافات وفيما بين المجتمعات .

إن فشل عملية التحديث فى جنوب غربى آسيا ونجاحها فى شرق آسيا ، حيث تمثل اليابان نموذجا من نماذج الصدارة ، يستدعى تحليل البيئات المتعارضة فى المنطقتين مع إيلاء اهتمام خاص لدور العوامل غير الاقتصادية . واستنادا لدراسة شاملة للتجربة اليابانية ، وقع اختيارى على موضوعات مثل الحكم بتوافق الرأى ، واللجوء للتأثير الأدبى بدلا من القانون فى إدخال التغييرات الكبيرة فى السياسة وتنفيذها ، وحتمية التغيير ، ونزعة الكمال لدى المجتمع ، وحشد المواهب من خلال نشر التعليم مسايرة « للعالم الخارجى الذى يزداد تطورا » ، وإحساس الصفوة برسالتها والتزامها بسدّ الفجوة الصناعية والتكنولوجية بين اليابان والغرب

وحتى تحظى اليابان بالاعتراف بكونها أمة متقدمة ، باعتبارها الموضوعات الأساسية التى تتطلب اهتماما وتحليلا دقيقا بغية استخلاص الدروس النافعة لجنوب غربى آسيا .

ويتبين من هذا البحث أن القضايا الحاسمة التى تواجه الأمم النامية فى جنوب غربى آسيا هى خلق روح المبادرة وتنمية الطاقات والمهارات لدى الشخص العادى من خلال نشر المعرفة والتكنولوجيا بين السكان قاطبة ، والجمع بين التراث والحداثة ، والربط بين المنافسة وروح الجماعة فى استراتيجية التحديث . ويسعى هذا الكتاب بما فيه من تعميمات أرجو القارىء أن يعفو عنها هى وضربات الفرشاة الجريئة على لوحة الرسم العريضة ، لاستكشاف التضاريس التى تتسبب فى استعصاء المشاكل على الحل ، والفشل الباعث على الإحباط ، وإصابة مجموعات الصفوة فى بلادنا بالإنهاك المعنوى والنفسى فى ضوء الأهمية الحاسمة للالتزام بالتنمية البشرية ، والرغبة فى التغيير ، والبراجماتية ، وتنمية ثقافة التعلم والتنفيذ . وقد اجتهدت فى أن أصل إلى استنتاجات واضحة وإن لم تكن نهائية ، عرضتها باعتبارها عناصر جوهرية فى جدول أعمال جديد لبناء الأمم يتعين تنفيذه باحساس بالعجلة والابتهاج .

إن المهام التى لم تستكمل لبناء الأمم ونشر الرفاهية وإتاحة الفرص لكافة قطاعات السكان فى جنوب غربى آسيا ، ينبغى الاضطلاع بها عن طريق إعادة تحديد مفهوم للتقدم يدور حول الإنسان باعتباره النقطة المركزية ، وتسليم مجموعات الصفوة وقبولها للتحديث بسماته الباعثة على التحرر ، واكتساب الطابع الإنسانى باعتباره طريق الخلاص الوحيد من الانهيار والتدهور القومى ، وعن طريق مشاركة الجماهير الغفيرة فى تغيير الفرص المتاحة لها فى الحياة . وهناك فكرة أساسية فى هذا الكتاب هى ان التجربة اليابانية لها أهميتها لمنطقتنا ، وأنها قابلة للتطبيق فيها لأنها تسلط الضوء على ضرورة لامهرب منها وهى تغيير المواقف والقيم والمؤسسات ، واتباع القيادة القائمة على توافق الرأى وإن كانت داعية إلى التغيير ، من أجل إحداث تحولات دائمة لا رجعة فيها فى هيكل المجتمعات ومناخها الاخلاقى والفكرى .

وآمل أن يكون هذا الكتاب إسهاماً متواضعا ، وإن كان مهما ، فى إقامة علاقات أوثق بين سكان اليابان وسكان جنوب غرب آسيا ، وزيادة وتوسيع التعاون بينهم وتعميق التعارف والتفاهم بصورة مطردة .

وأود أن أعرب عن امتنانى للمعهد الوطنى للارتقاء بالبحوث فى طوكيو للدعم المالى الذى قدمه للمشروع . وأدين بالفضل للسيد اتسوشى شيمو كوبى رئيس المعهد ، الذى شجعنى دون كلل على الإبحار فى رحلة فكرية فى مياه مجهولة ، وتفهمه الدقيق لموضوعات البحث الأساسية ومشاعره الشخصية الودية تجاهى . وسأظل مدينا له بالتقدير والاحترام .

وأود أيضا أن أعرب عن عرفانى لمؤسسة نيويورك للفنون لمساعدتى فى تغطية نفقات لم تكن متوقعة لإكمال المشروع .

وقد قدم لى « بيت اليابان الدولى » ، ميكيوكاتو ، والعاملون به التسهيلات اللازمة ونظموا الاجتماعات مع علماء يابانبين مختارين ، وقادة لرجال الأعمال ، وصحفيين ، وشخصيات عامة ، وعاملونى بمراعاة واهتمام كبيرين وأدين لهم بأخلص العرفان .

وقد تم طبع هذا الكتاب ، الذى اضطلعت به « جابان تايمز » ذات المكانة الرفيعة ، بدعم كريم قدمته مؤسسة جابان فاونديشن ، وماروبينى كوربوريشن ، وكوماتسو ليمتد ، والمؤسسة المصرفية سانوا بانك فونديشن ، والبنك الأهلى الباكستانى ، وبنك طوكيو المحدود ، ج . ب . مورجان آند كومبانى انكوربوريتيد وشركة الخطوط الجوية الباكستانية . ويشهد هذا الدعم شهادة بليغة على التزام من قدموا يد المساعدة بضرورة قيام عالم واحد لا يعرف الحدود ، وأنه يزدهر ويستمر بتدفق الأفكار والأموال والسلع عبر الحدود الوطنية دونما عوائق .

وأوجه الشكر بصفة خاصة للبروفسور جيرالد ل . كيرتس ، مدير معهد شرق آسيا فى جامعة كولومبيا الذى وافق بحماس على أن يشرف على المشروع ، ودعانى للانضمام إلى زملائه كباحث زائر . وأدين بالعرفان للمعهد وللعاملين به على ما قدموه لى من مساعدة ، وما وفروه من مناخ مشجع وحوافز فكرية لوافد جديد فى ميدان البحث ، ومن توسيع لنطاق معلوماتى عن اليابان وفهمى لها .

والمسؤولية عن الآراء الواردة فى هذا الكتاب تقع على عاتقى وحدى ؛ فقد توافرت لى حرية تامة فى إجراء بحوثى والوصول إلى ما وصلت إليه من نتائج . وانى لأتطلع لأن استهل بذلك مهنة جديدة هى مهنة الباحث والناشر للأفكار ، والقائم ببناء الجسور فى عالم متكامل يعتمد على بعضه بعضا ويتسم بالتنوع والتعددية وسرعة التغير ، لكنه يفتقر لمركز مُوَحِّد وحيوى تدعمه القيم الإنسانية الخالدة .

وإنى ، كما كان الحال دوما ، لأدين بأكبر الفضل لزوجتى التى شاركتنى ودعمت التزامى بأن نفسر لمنطقتنا ما يحدث فى اليابان وتمسكى بالصداقة وحسن النوايا والتفاهم على الصعيد الدولى ، فضلا عن أنها أعانتنى كثيرا على الانتقال من العمل الدبلوماسى إلى تأليف الكتب الذى يسعى لتجاوز تسجيل الذكريات والتعبير عن الحنين الرومانسى لماض تبدد واندثر ، وللانغماس فى بحث حقيقى عن وسائل لمواجهة التحديات ، والاستفادة بالفرص القائمة فى عالم متغير .

الفصل الأول

ما بعد الاستقلال السياسى

كان بلوغ بلدان جنوب غربى آسيا استقلالها السياسى ، تحقيقا لحلم عزيز عليها . فقد أطاحت بأغلال الحكم الأجنبى واستيقظت الروح الوطنية من سباتها الطويل ومما تعرضت له من قمع ، وعبرت عن نفسها فى الأمانى والتطلعات المتعلقة بتغيير المجتمع . وأصبحت الدول المستقلة حديثا أعضاء فى المجتمع الدولى وفى الأمم المتحدة ؛ وألّفت أناشيدها الوطنية وشرّعت أعلامها ، واستهوتها تحديات وفرص جديدة . ووضعت وأقرت خططا وبرامج لتحقيق التقدم والانبعاث الوطنى . وامتلأت أجواؤها بالحديث عن ثورة الآمال المتصاعدة ، وتطلعت للتخلص من الفقر والحرمان والظلم والأمية فى المجتمعات التى كانت واقعة فى إسار التخلف . وكان عليها أن تسعى إلى تضييق الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ؛ وملأت النفوس الثقة بظهور نظام عالمى جديد يقوم على الحرية والعدل والسلم .

ولم يستغرق الأمر طويلا للتحرر من سحر وأوهام ثمار الاستقلال التى شاعت بين أقسام كبيرة من السكان . وبات النمو الاقتصادى بعد فورة مفاجأة فى البداية ، راكدا وغير متكافىء . ولم تَسِلْ منافع زيادة الدخل القومى لتشمل جماهير الشعب . وظلت الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان التى أصابها الضنى من العيش فى مستوى الكفاف ، غير مشبعة . وفى هذا نجد بلدانا تعلن عزمها على الدخول للقرن الحادى والعشرين ، على حين أنها عاجزة عن توفير مياه الشرب النقية للغالبية الساحقة من أبنائها . واتسعت الفجوة بين التطلعات والإنجازات حتى غدت هاوية لا يمكن تخطيها ، تهزأ بأفضل النوايا والمثل السامية للساعين إلى التغيير .

وتفتقر المناطق الريفية ، حيث يعيش ما يربو على نصف السكان فى كثير من البلدان ، وحيث تتولد شريحة أساسية من الدخل القومى ، للضرورات ووسائل الراحة الدنيا التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من العيش اللائق بالإنسان ، كما تتحول المناطق الحضرية التى تتفجر من جراء تزايد السكان وانعدام الوظائف والتشرد إلى منبع لتفريخ اليأس والاغتراب والجريمة . ولا يجد تدهور مستويات التعليم والقيم المعنوية والأداء غير الكفء وغير الفعال للمؤسسات والمشروعات ، سوى محاولات واهنة لوقفه وعكس اتجاهه . إن التشكك واليأس يقضيان على

الحافز والرغبة فى إيجاد حلول هادفة وسليمة للمشاكل المعروفة الواضحة . ومثلما قال معلق بعبارة ساخرة ، هناك حديث عن السياسة أكثر من اللازم ، وممارسة للسياسة الحقيقية أقل من اللازم ، فاستغلال السلطة واغتنام المنافع الناجمة عن شغل المناصب ، لأصحاب تلك المناصب وشللهم ، سمة مميزة للساحة السياسية . ويتعين مقاومة الاتجاه إلى تضخيم أو إخفاء وتبرير الفشل الناجم عن قصور الأداء فى فترة ما بعد الاستقلال .

وينبغى أن يتحول الاهتمام من وصف الأحوال السائدة فى بلدان المنطقة إلى الفحص الدقيق لأسبابها . ورغم تسجيل تقدم ملموس فى بعض القطاعات ، لا يبدو أن التحرك الرئيسى يسير صوب تحقيق تقدم مستديم عريض القاعدة يتولد محليا ، ونحو إشاعة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعات المنطقة . ونادرا ما يكون الانتقال من إقامة الدولة إلى بناء الأمة سهلا ؛ إذ تكتنفه المصاعب والمآزق والطوارىء غير المتوقعة . وعمق وجسامة الأزمات التى تواجه البلدان النامية تتجاوز كثيرا الآلام والمشاق المرتبطة بالانتقال ، فهى تنجم عن عدم إدراك أو فهم طبيعة بناء الأمة وعملياتها ؛ ومن العجز عن استيعاب أهمية العوامل غير الاقتصادية فى تحقيق التقدم الوطنى ؛ ومن عدم كفاية الاهتمام بالعامل البشرى وبالحاجة لحشده والاستفادة به ؛ ومن إهمال غرس روح التلاحم والتكافل الوطنى على أساس من تقاسم السلطة والمشاركة والمساهمة بصورة منصفة ؛ ومن العزوف عن التقييم الواقعى والبراجماتى للقيود والفرص التى تتيحها البيئة الخارجية .

لقد كان الأمل الذى راود الجيل الذى ناضل من أجل الاستقلال السياسى وظفر به ، هو أن يؤذن الخلاص من الحكم الأجنبى بعصر من التقدم المتواصل بلا ألم لشعبه الذى عانى طويلا . وبات من الواضح الآن بصورة جلية أن التفاؤل لم يكن يستند لأسس راسخة . ولا شك فى أن للاستقلال مزيّة ملازمة يغذيها التطلع الأصيل لتقرير المصير الوطنى : فالحكومة الجيدة ، بأى معنى للكلمة ، لا يمكن أن تكون بديلا للحكم الذاتى . وفى الوقت نفسه ، كان الاستقلال السياسى وسيلة لتحقيق غاية : التنمية الشاملة والسريعة لإمكانات البشر فى مجتمع بلغ مرحلة إقامة الدولة التى سعى إليها طويلا . وبدون بلوغ قدر كاف من الحرية الاقتصادية لن يكون الاستقلال كاملا بل سيصبح غير مجد ؛ كما أن الاعتماد الاقتصادى المفرط على المصادر الخارجية سيؤدى إلى إدامة حالة الخضوع السابقة فى هيئة مختلفة إذ يتعين أن يفضى الاستقلال إلى إطلاق الطاقات وزيادتها من أجل إحداث تغيير هادف وتحسين ملموس فى معيشة المواطنين ؛ وأن يترجم النوايا إلى إنجازات عملية وإلى توفير السلع العامة .

وقد اقتضى تحقيق التغيير الشامل والتقدم السريع التزاما بالأهداف الوطنية وبرفاهية المجتمع ، واستعدادا لتنفيذ السياسات والبرامج رغم المعارضة الضارية من جانب أصحاب المصالح الراسخة . وقد انتفضت البلدان المستقلة حديثا بحماس وطنى متقد فى الفترة التى أفضت إلى انسحاب الدول الأجنبية من أراضيها ؛ لكن النزعة القومية تبددت فى فترة ما بعد

الاستقلال التى اتسمت بالافتقار إلى توافق الرأى بين مجموعات الصفوة بشأن القضايا الأساسية ، وبالمنازعات الإقليمية والعرقية . وفى ظل إحساس متداع بالقومية ، وإدراك واهن لما يشكل خير المجتمع ، وضعف روح الجماعة ، والنزعة القوية للاعتقاد بأن التقدم لا يقتضى مجهودا ولا يفرض آلاما ، والمهرب المؤقت وإن كان مغريا الذى وفره التنافس بين الدولتين العظميين فى استخلاص الموارد الخارجية لسد نفقات التنمية والدفاع ، لا يدعو للدهشة أن البلدان التى تحررت حديثا تجد أنه من الصعب بصورة متزايدة أن تواجه تحديات عملية بناء الأمة .

وكان الاعتقاد السائد فى الدول الجديدة هو أن مرحلة ما بعد الاستقلال ستكون مرحلة بهيجة ؛ فقد أزيلت العقبة الرئيسية التى تعترض طريق تغيير المجتمع ، ولابد أن يرتقى هذا المجتمع إلى مرحلة التحسين الشامل لكل الأوضاع . وكان ما نسينه هذه الدول هو ضرورة القيام بعملية تعمير وتغيير واسعة النطاق ، إذ كان يتعين إيقاظ الملايين الذين كانوا يعيشون فى عوز وبؤس وجهل ، ونشر الوعى الجديد بينهم ودفعهم للقيام بأنشطة وأعمال جديدة . وقد منحتهم ممارستهم للإدلاء بأصواتهم فى وقت الانتخابات إحساسا بالمشاركة فى العمل السياسى ، لكن المشاركة لم تبلغ حد التغلغل فى النظام السياسى والاندماج فيه . وقد أوضح روبرت ى . وارد و دانكورت روستو بجلاء أن هناك ثلاثة أبعاد لعلاقات الشعب بالنظام السياسى : « فى رأينا أن هناك على الأقل ثلاثة أبعاد مهمة لهذه العلاقة ، وهى الاندماج والتغلغل والمشاركة . ونعنى بالاندماج الدرجة التى يقبل بها السكان الدولة التى يعيشون داخل حدودها ، ويساندونها عند الاقتضاء ، وربما يعتبر الاندماج مؤشرا للهوية الوطنية الشعبية . أما التغلغل فهو معبر عن مدى الارتباط السياسى ، أى مدى وعى مختلف عناصر السكان وقطاعاتهم بالعملية السياسية ، واهتمامهم بها ومشاركتهم فيها (بطرق أخرى غير تلك التى تعتبر من قبيل « المشاركة ») . وأخيرا ، فإن المشاركة هى مقدار النشاط السياسى الإيجابى الذى يشير فى المحل الأول إلى مدى توافر وممارسة حق الانتخاب لمجموع السكان ، أو مدى مشاركتهم فى أنشطة مجموعات المصالح »[١] .

وفى حين أن المشاركة التى تستلزم توسيع حق الانتخاب قد حققت تقدما كبيرا فى كثير من البلدان المستقلة حديثا فى جنوب غربى آسيا ، فإن الاندماج والتغلغل كانا يتحققان بوتيرة بطيئة بل ومخيبة للآمال فى بعض الأحيان . ويتضمن الاندماج القومى خلق إحساس بالأمة الواحدة ، وإحساس بالانتماء لمجتمع مشترك ، ورؤية شاملة وجامعة مانعة للتقدم الوطنى الذى لا يستبعد أقساما كبيرة من السكان من الاستفادة بمنافعه . ومما ييسر التغلغل تحسين شبكة الاتصالات . لكنه يقتضى تدابير جوهرية مثل التعليم العام الشامل ، والتجنيد العام للخدمة العسكرية ، وضرورة إشراك فقراء الحضر والفلاحين فى العملية السياسية .

وللنظام الشامل للتعليم أهمية قصوى فى إيقاظ الجماهير ، وجعلها قادرة على التعلم والتدرب ، وتشربها بالقيم المشتركة والنظرة المشتركة ودمجها فى أمة واحدة يدعمها إحساس مشترك بالوحدة الثقافية والفكرية والمعنوية . والتعليم الوطنى الإلزامى الذى يطبق مقررات دراسية موحدة تُدرس فى كل أنحاء البلد ، ويدعمه مدرسون مدربون ومحترفون ومحبون لمهنتهم ، أمر لا غنى عنه لحشد الجماهير من أجل تحسين أحوال الفرد والجماعة ، وغرس

التطلع للتقدم ولدعم التضامن الاجتماعى والوطنى . ويبدو أنه يتم حفز الجماهير الخاملة على المشاركة فى النشاط السياسى فى وقت الانتخابات ، ثم ترتد بمجرد الإدلاء بأصواتها إلى حالة من اللامبالاة السياسية والخنوع واليأس . إن ربط الجماهير بالقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتحديث وبناء الأمة من خلال المشاركة والتغلغل والاندماج ، يولد مساندة شعبية لإحداث التغييرات الجوهرية فى الاقتصاد والمجتمع ونظم الحكم فى جنوب غربى آسيا .

إن الأمم القوية المتلاحمة ، تُحشد عن طريق الإقناع والاستمالة والتفاوض والمساندة العريضة لتنفيذ السياسات والتدابير التى تكون قد انبثقت عن عملية تشاور وترمى إلى تحقيق تغيير تقدمى فى الأحوال القائمة . ومن الأفضل للقيادة أن تعمل وهى على معرفة كاملة بأن النفوذ المعنوى والقوة مطلوبان لتعديل الهياكل والمؤسسات القائمة التى تشكل فى مجموعها الوضع القائم ؛ وأن ممارسة التأثير المعنوى أو الاستخدام غير القسرى للقوة أفضل من استخدام القوة القسرية التى ينبغى أن تعتبر أداة احتياطية وألا تستخدم إلا فى أضيق الحدود .

ويتطلب التطبيق الناجح للقوانين الرامية لإحداث تغييرات أساسية فى المجتمع ، قبولا واسع النطاق لضرورتها والإيمان بعدالتها . وعندما يتوافر توافق الرأى بشأن هذه التغييرات لا يكون من المحتمل أن يلقى تنفيذها العملى مقاومة واسعة النطاق ، ويصبح من المرجح إنجازها . ولكى تُعرض الإصلاحات فى صورة جذابة للرأى العام ، ينبغى إعادة تفسير التقاليد المحلية بطريقة خلاقة لإبراز التواصل مع الماضى والتوافق الرمزى مع الممارسات والعادات العزيزة على القلب ، إذ أن تغيير المجتمعات والاقتصادات وأنظمة الحكم ضرورة لا مفر منها للبلدان النامية ؛ والتحدى الذى يواجهها هو الاستعداد لقبول التغيير باعتباره شرطا لبقائها ، وللتحكم فى هذا التغيير وتوجيهه فى قنوات تعزز الرفاهية والازدهار للجميع .

إن بلدانا كثيرة فى جنوب غربى آسيا تواجه « أزمة فى توزيع السلطة والأداء فى ميدان التحديث السياسى » . ولا تزال مشكلة تقاسم السلطة والمسؤولية فى النظام السياسى بغير حلّ . فهل التنافس والصراع الداخلى على السلطة تحكمه قواعد ومبادىء مشروعة وعادلة ؟ « وبأى قدر من الكفاءة حققت القيادة تسوية التنافس الداخلى على السلطة ووجهته إلى قنوات غير ثورية ووزعت مناصب الأولوية والمكانة ؟ »(٢) ما هى طبيعة وحدود تسامح الحكومة مع المعارضة ؟ وعلى حد وصف باحث سياسى مدقق لنزعة إدخال الجميع فى إطار العملية السياسية فى اليابان « إن حرص التنظيمات التى لا تشكل جزءا من التحالف الكبير للحزب الليبرالى الديمقراطى ، على العمل فى تناسق نسبى مع مؤيدى النظام القائم الذين يشكلون التيار الرئيسى ، لا يرجع فقط إلى عدم وجود انقسامات طبقية عميقة الجذور ، بل يرجع أيضا إلى قدرة التحالف الحاكم على تحويل المجموعات المستبعدة إلى مؤيدين بحكم الواقع للوضع القائم ... وعلى الرغم من أن هناك بالضرورة نزوعاً لمكافأة الذين يؤيدون الحزب الذى يتولى السلطة بإخلاص - كبار رجال الأعمال ، الزراعة ، المشتغلون بشؤون الصحة ، أصحاب المشروعات الصغيرة - فإن هذه النزعة لا تستبعد بصورة كاملة مصالح المجموعات التى لا تشكل جزءا من التحالف الحاكم . وهناك اهتمام أقوى منه فى البلدان الأخرى بتوزيع المنافع

على الشعب كله . ونزعة إشراك الجميع بهذا المعنى لا تقتصر على التحالف الحاكم وحده ، بل المفترض أنها تشمل الأمة بأسرها ، لأن نظام القيم اليابانى يضفى على المساواة أولوية عليا . والتركيز على هذه المسألة من الأسباب الرئيسية لاستقرار النظام السياسى فى اليابان »(٣) .

وسوف نؤكد فى هذا الكتاب مرارا وتكرارا أن مشروعية أى حكومة أو أى نظام سليم يجب أن تستمد من الأداء . ففى مرحلة ما بعد الحرية ، نسينا أنه إذا قصرت المؤسسات السياسية عن بلوغ الحد الأدنى لمستويات الأداء من زاوية إنتاج « السلع » و« القيم » وأداء الخدمات للغالبية العظمى من السكان ، فإن ما ينجم عن ذلك من عدم استقرار وفوضى وصدام سيوهن بصورة خطيرة مشروعية وفعالية تلك المؤسسات .

وينبغى لنا دراسة مفهوم وآليات عمل الدولة اليابانية التى تقلل المنازعات لأدنى حدّ وتعمل على تسويتها ؛ وتجعل الولاء الأول لأهداف الجماعة ومصالحها ؛ وتوزع السلع والخدمات العامة بطريقة عادلة ؛ وتخلق الاستقرار اللازم الذى يسمح بتخصيص الوقت والمواهب والموارد لأنشطة بناء الأمة ؛ وتعمل على أساس من القواعد المكتوبة وكذلك من المواثيق غير المكتوبة المتعلقة بممارسة السلطة ونقلها . وقد كتب دانييل أوكيموتو يقول : « إن مفهوم الحالة العضوية مماثل فى بعض النواحى لمفهوم الدولة اليابانية . فكلاهما يعمل فى إطار كيان جماعى يستأثر بالأولوية دون الأجزاء المكونة له . وكلاهما يرمز إلى التضامن الأساسى فى صفوف المجموع ويتحمل مسؤولية وظيفية فى تأكيد هذا التضامن . ومن المتوقع أن يعمل كلاهما على توجيه المصلحة الخاصة بعيدا عن السعى لتحقيق المصلحة الذاتية الضيقة التى تنزع لتقويض الأهداف الجماعية والغايات المشتركة بعيدة المدى . ويشكل التجانس والوحدة والبراجماتية والمصالح المشتركة القيم التى لها الغلبة لدى كل منها »(٤) .

وللصلة بين بناء الأمة والتحديث أهمية حاسمة . ومن السمات المميزة للأمة الحديثة قدرتها على حشد جهود نسبة كبيرة من مواطنيها لتحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه . ومجموعات الصفوة والحكومات هى التى تستهل عملية التحديث فى الأمم النامية . وقد علّق على ذلك روبرت وارد و دانكورت روسو فى الفصل التمهيدى من مؤلفهما « *التحديث السياسى فى اليابان وتركيا* » *بقولهما :* « إن التحديث يشير إلى عملية من التغيير الثقافى والاجتماعى طويل المدى يقبله أعضاء المجتمع الآخذ فى التغير باعتباره أمرا نافعا وحتميا ، أو مستصوبا على وجه الإجمال » . ثم يمضيان للقول بأنه : « ربما كان الجانب المحورى للتحديث كظاهرة تاريخية هو التزايد السريع لسيطرة الإنسان على قوى الطبيعة - أو بالأحرى سيطرة المجتمع عليها ، لأن السيطرة لا تتحقق بواسطة أى فرد فى معزل عن غيره ، وإنما يحققها الإنسان من خلال تقسيم معقد للعمل . ومن ثم ، فإن السيطرة المتزايدة على البيئة المادية تقترن باعتماد اجتماعى متبادل آخذ فى النمو ... والواقع أن نفس مفهومى الخدمة العامة والواجب الملقى على المواطن ، هما من بين الشروط الحيوية للسياسات الحديثة » .(٥) ولا يجوز النظر للتحديث على أنه يقتصر على التصنيع والحضرنة والعلمنة .

وعلى الرغم من أن التحديث ارتبط ببدايات التغيير فى أوروبا فى أواخر العصور الوسيطة ، فإن له جوانب عالمية . وهو بحكم جوهره قابل للتطبيق على كل التغييرات والتحسينات التى تتضمن انتقالا من مرحلة الاكتفاء بالكلمة إلى التعاقد ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، والحراك الرأسى للارتقاء فى المجتمع ، وانتشار التعليم على نطاق واسع ، والتغيير من المنزلة الموروثة والمعزوّة إلى اعتبارات سابقة إلى المنزلة التى يحققها المرء لنفسه ، وارتفاع مستويات المعيشة ، والانخفاض المطرد فى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، والحماية القانونية المتكافئة .

ولا تستطيع أى أمة أن تبقى بدون حدّ أدنى من التحديث ؛ ولا تستطيع أى أمة أن تتقدم بدون تحديث مجتمعها واقتصادها . والمزيج الصحيح من التراث والحداثة يختلف من بلد إلى آخر ، لكن التحديث ليس معدات اختيارية بل أداة جوهرية فى عدة بقاء الأمم الملتزمة بالتقدم والديمقراطية والعدل الاجتماعى وتوفير الخيرات والخدمات العامة لكل فئات سكانها .

وخلال الجانب الأعظم من حياتى العملية ، بل وفى فترة دراستى الجامعية فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، كان القول بأن قاعدة الموارد هى العامل المحدد للتقدم الوطنى يعد جزءا من الحكمة التقليدية لكنه لم يكن يخضع للفحص والمراجعة . وقد دفعنى تعيينى سفيرا لدى اليابان فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ ، وزياراتى اللاحقة لها ، إلى إعادة النظر فى مدى صحة هذا القول وسلامته فى الوقت الراهن . فكيف نجحت اليابان ، وهى بلد يمثل ٠٫٣ فى المائة من مساحة العالم و٣ فى المائة من سكانه ، فى أن تحقق حصة تبلغ نحو ١٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى فى العالم ؟ إن بلدا بلا موارد تقريبا ، ودمرته الحرب التى دارت فى المحيط الهادىء ، قد تجاوز الغرب فى الكفاءة والإنتاجية فى مؤسساته الصناعية وفى تقدمه التكنولوجى وبراعته الفنية الفائقة ، ونجح فى بناء مجتمع متجانس ومزدهر وقائم على المساواة . وقد علقت مجلة الايكونومست على ذلك مؤخرا بقولها : « إن اليابان هى أكبر مصدر لفائض المدخرات فى العالم ، وكانت خلال العامين الماضيين أكبر مستثمر لرأس المال ، وربما هى الآن قائدة فى مجال تنظيم وتكنولوجيا التصنيع » . وهذا الإنجاز ضخم ومدهش بالنسبة لبلد آسيوى دخل إلى طريق التحديث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وينبغى لنا أن نتابع اليابان عن كثب وبعمق باعتبارها نموذجا للتحديث السريع مع الحفاظ على هويتها الثقافية . ولابد أن يتيح لنا هذا رؤية وفهما أفضل لعدم نجاحنا فى جنوب غربى آسيا فى إحداث التغييرات الأساسية فى مواقفنا وقيمنا ومؤسساتنا . ومع التسليم الكامل بأنه لا توجد أى تجربة وطنية ، مهما بلغت من النجاح ، قابلة للنقل إلى بلد آخر له أسس جغرافية وتاريخية وثقافية مختلفة ، فإنها تظل جزءا من التجربة البشرية الشاملة . لقد كان تفرد التجربة اليابانية موضوعا متكررا فى التعليقات التى دارت حولها . والأمر الجدير بالمحاولة هو استخلاص جوهرها لتحديد العناصر التى لها أهمية ومعنى بالنسبة لنا فى مجال بناء الأمة فى منطقة حاسمة من العالم . إن الالتزام الفكرى بالبحث عن الجوانب العالمية للنموذج اليابانى هو التزام أصيل ، ويمثل جهدا متواضعا للتغلب على العراقيل التى تعترض عملية التحديث فى الشرق الأوسط وجنوب آسيا ولتحقيق طموحات وتوقعات سكانهما فى حياة لائقة وكريمة تتسم بالاجتهاد والاختيار والاعتماد على النفس وتنمية الطاقات والملكات .

الفصل الثانى

الرحيل إلى طوكيو

ولدت فى نيودلهى فى ١٩٣١ ، وتلقيت تعليمى الابتدائى والثانوى وسنة من تعليمى الجامعى هناك . وقد أثارت دراسة التاريخ لدىّ حب الاستطلاع والتخيل وأصبحت موضوعى المفضل الذى يسبق الموضوعات الأخرى ليستأثر بالوقت والتركيز والاهتمام . وكان أشد ما استهوانى هو دور الأبطال ، والرجال الذين كانوا على موعد مع القدر ، والشخصيات ذات الهالة الكاريزمية ، وأثرهم فى تغيير أوضاع المجتمعات والأمم ، وفى تحقيق الانتصارات فى وجه مصاعب كأداء .

وفى نحو الخامسة عشرة من العمر ، بدأت أدرك حدوث تحول فى اهتماماتى : فقد انتقل هواى من الشخصيات المصبوبة فى قالب بطولى إلى القادة الذين استطاعوا الاستحواذ على اهتمام جماهيرهم ، وأن يحركوها بخطبهم وأقوالهم . فالخطب التى ألقاها رئيس الوزراء ونستون تشرشل فى وقت الحرب هزتنى وملأتنى برغبة عارمة فى أن أكتب وألقى خطبا رنانة أمام مستمعين تأسرهم كلماتى . وباعتبارى قارئا مثابرا ومنتظما للصحف والمجلات ، أخذت أكرس جُلّ اهتمامى للخطب البليغة التى يلقيها سياسيون من ذوى المنزلة الرفيعة والسمو . ولم تفتنى مطلقا فرصة حضور جلسات الجمعية التشريعية المركزية فى نيودلهى ، وتأثرت كثيرا وتعلمت من بلاغة أعضائها فى تناولهم للمسائل الأساسية ذات الأهمية القومية . لم تكن سلاسة الخطب ووضوحها هما اللذين يأخذان بلبى ، فالمتحدث البليغ لابد أن يستثير مستمعيه ويلهمهم ، وينبغى له أن يجعلهم مسحورين بكلامه وأن يظفر منهم بتصفيق يصم الآذان .

وفى وقت إنشاء باكستان فى ١٤ أغسطس ١٩٤٧ ، اختار أبى وهو موظف حكومى ، العمل مع حكومة باكستان ، وانتقلت أسرتى وأنا معها إلى كراتشى . وهناك درست التاريخ وحصلت على ليسانس الآداب بدرجة الشرف ، ثم حصلت على الماجستير فى الاقتصاد فى ١٩٥٣ . وفى ذلك الوقت ، لم تكن لدى أفكار واضحة ومحددة عن الديمقراطية ، وعن تحويل الاقتصادات والتغيير الاجتماعى . وكان غرامى بالقادة الذين يملكون موهبة التواصل مع مواطنيهم آخذة فى التطور وخلقت لدىّ نزوعا ، وربما اقتناعا ، بأن ذلك شرط جوهرى لممارسة القيادة على الصعيد الوطنى .

والتحقت بالعمل الدبلوماسي في باكستان على أساس من امتحان مسابقة فى ١٩٥٣ . وبعد استكمال فترة اختبار اقتضت الدراسة فى « مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية » فى بوسطن ، ودورة قصيرة فى وزارة الخارجية البريطانية وتدريبا لغويا فى فرنسا ، عينت فى بعثاتنا القنصلية والدبلوماسية فى الولايات المتحدة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ . وكان لإقامتى الطويلة التى امتدت ست سنوات فى الولايات المتحدة تأثيرها العميق علىّ ؛ وأجبرنى المشروع الفردى ، وروح المغامرة ، والتنوع ، والدينامية ، وفرص الارتقاء والحراك الرأسى ، على إعادة فحص نهجى ومعتقداتى التى تشكلت تحت تأثير أفكار الإقطاع والصفوة . ودرست التجربة الأمريكية بقدر من العمق ، وحاولت التوصل إلى أوجه الاختلاف فى الهياكل والمؤسسات والممارسات بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وأوروبا الغربية . ولم يكن لدىّ التدريب والانضباط الأكاديمى اللازمان للإضطلاع بدراسة مقارنة للثقافات والمجتمعات والاقتصادات ، لكننى شعرت بأولى بوادر الاهتمام بمعرفة أهمية العوامل غير الاقتصادية فى تقدم الأمم .

وشكل نقلى إلى سفارتنا فى القاهرة فى ١٩٦٣ مرحلة مهمة فى تطورى الثقافى والفكرى .

فقد كان الرئيس جمال عبدالناصر قائداً له هالة كاريزمية ؛ وكان معبرا قويا عن القومية المصرية والعربية . وكان اهتمامى السابق بدور الشخصيات البارزة فى تحديد مصائر بلادهم قد هجع خلال إقامتى فى الولايات المتحدة ، لكنه عاد للاشتعال من جديد فى الستينات نتيجة لخطب عبدالناصر التى كانت تحشد الجماهير العربية وتعبئها ، والتى كان يؤكد فيها موضوعات الكرامة والوحدة والتقدم . وانصب اهتمامى من جديد على القيادة الدينامية التى تتركز حول شخصية فردية ، وعلى القدرة على الخطابة المقنعة كسلاح رئيسى فى كسب التأييد الشعبى .

وبصفتى مديرا لشؤون الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية فى إسلام أباد من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٩ ، اكتسبت رؤية أكثر عمقا بسياسات المنطقة ومجتمعاتها . عندما قمت برحلة قصيرة فى مهمة محدودة إلى بعثتنا الدبلوماسية فى بون ، تملكنى الإعجاب بالجهود المنضبطة والمثابرة والطاقة التى يبذلها الألمان فى إعادة بناء بلادهم ، وفى بلوغ مستوى عال من الازدهار الاقتصادى .

وساعدتنى إعادة تعيينى فى نيويورك فى ١٩٧١ بصفة قنصل عام لبلادى على توسيع وتعميق معرفتى وفهمى للولايات المتحدة . وكان عصر التفاؤل فى الولايات المتحدة قد أخذ يقترب من نهايته ؛ وكان معدل النمو الاقتصادى قد طفق يتباطأ ؛ وشرعت الضغوط التضخمية تتصاعد ؛ وخلقت حرب فيتنام انقسامات كبيرة وقضت على توافق الرأى الذى ساد بعد الحرب . وكان تضاعف أسعار النفط لأربعة أمثال وما أحدثه من تأثير مزعزع للاستقرار ، قد خلق جوّا من الشك بل ومن التشاؤم . وبعد أن شغلت منصبى فى نيويورك لمدة أربع سنوات ، عينتنى حكومة باكستان سفيرا لدى دولة الكويت فى صيف ١٩٧٥ . وبعد فترة

فاصلة وجيزة فى وزارة الخارجية فى ١٩٧٩ ، عُينت سفيرا لدى المملكة العربية السعودية . ووفرت لى إقامة طويلة مدتها ثمانى سنوات فى الخليج وشبه الجزيرة العربية ، الفرصة اللازمة للاطلاع بصورة مباشرة ودون وساطة على الخطط والسياسات المطبقة لتحويل موارد فانية إلى أصول معمرة ، ولنشر التعليم بين صفوف كافة قطاعات المجتمع ، ولبناء دولة الرفاهية التى توفر وسائل للراحة وخدمات جوهرية ومتنوعة لكل مواطنيها .

وعندما أكملت مهمتى فى المملكة العربية السعودية فى بداية ١٩٨٥ ، عُينت سفيرا لدى اليابان حيث مكثت حتى منتصف ١٩٨٨ . والقصد من موجز السيرة الذاتية الذى قدمته هنا هو أن أنقل للقارىء حقيقة أنه لم يكن هناك شيء فى خلفيتى وتجربتى السابقة يؤهلنى للالتقاء بالتجربة اليابانية فى ربيع ١٩٨٥ . فلم أسافر لأى مكان يقع إلى الشرق من نيودلهى إلا فى زيارات سريعة ؛ ولم أكن قد درست تاريخ اليابان ؛ ولم تطأ قدماى أرض اليابان ؛ وكان عدد أصدقائى من اليابانيين قليلا . وباعتبارى عضوا فى الطبقة الوسطى المزدهرة فى باكستان ، اكتسبت مزاج الصفوة ونظرتها . وكنت أومن بقوة بفضائل التعليم الليبرالى ودوره الإيجابى فى دعم المواهب للتعجيل بالتقدم الوطنى .

وبالنسبة لى ، كانت القيادة المتسمة بهالة كاريزمية ، والبلاغة ، والتعليم العالى والقدرة على التعلم ، وجودة الإدارة العليا ، وقدرة البيروقراطية ومهاراتها ، والخطط الخمسية الشاملة الجامعة لكل الجوانب ، شروطا مسبقة لتحقيق التقدم الوطنى . وقد شكلت ميولى وتفضيلاتى ومعتقداتى وآرائى التى تكونت عبر فترة طويلة من الزمان عائقا أساسيا أمام الفهم الصحيح لليابان . والسؤال الذى أطرحه هو كيف يتأتى لشخص له خلفيتى وتجربتى أن ينبهر ويعمق بما كان يعد ثقافة ومجتمعا غريبين عنه ، وكيف يحدث له هذا فى أواخر الخمسينات من عمره حيث يغلب عادة اتجاه قوى للبحث عما يؤكد الآراء والمعتقدات المتبناه وليس معارضتها ، إن لم يكن نبذها ؟ أعتقد أنه لابد أنه كان هناك نوع من عدم الرضا المخبوء على سلوكى وأدائى ، ونوع من عدم الارتياح لوتيرة الإصلاح والتقدم البطيئة فى البلدان النامية فى المنطقة التى أنتمى إليها ، ونوع من الخلط فى فهم القوى المؤدية للتغيير والتحسين : وقد نشط كل هذا السخط والبحث والقلق من جراء تعرضى لتجربة مناقضة فى بلاد الشمس المشرقة .

وبدلا من الإحساس بالنفور من التجربة اليابانية والشعور بالاغتراب عنها ، أو اعتبارها تجربة فريدة وباعثة على الحيرة ، لماذا أحسست بأنها تنطوى على عناصر إيجابية وبناءة ، وأن لها أهميتها ومغزاها للبلدان النامية فى جنوب غربى آسيا ؟ لماذا أجبرتنى إقامتى فى اليابان على إعادة فحص الافتراضات الأساسية التى كنت أتبناها ؟ فليس من المألوف ، إن لم يكن من النادر ، أن يضطلع الأفراد فى سنيهم المتأخرة بعملية إعادة تقييم مضنية لأرائهم التى كانوا يعتزون ويتشبسون بها . ففى أواخر الخمسينات من عمرى ، كان المتوقع أن أبحث عما يؤكد من جديد وجهات النظر التى تشكلت عبر عمر بأكمله من الدراسة والسفر والتفكير : تأكيد جديد يوفر إعادة الطمأنينة فى المراحل المتأخرة من العمر . وكانت عملية إعادة التقييم

والتقدير التى اضطلعت بها فى اليابان منشطة للعقل لكنها مزعزعة للاستقرار النفسى . فقد أثار تقويض المعتقدات الراسخة ، والإطاحة بالأحكام المسبقة التى تشكل حواجز أمام دخول الأفكار الجديدة ، التى يرجح أن تزعزع نظم الدعم التقليدية ؛ واكتشاف نموذج جديد للتجدد الذاتى والنمو اعتمادا على النفس ؛ وإدراك أن تنمية البشر نقتضى تعبيرا عن الطاقات المنتجة للناس ؛ لدىّ حالة من التساؤل عن الذات والشك فى النفس جعلتنى أغوص فى دراسة عملية التحديث فى اليابان . ربما أن ما حدث هو أنه كان هناك تيار تحتى قوى فى داخلى من الشعور بأن الأمور لا تسير على ما يرام فى المنطقة التى نشغلها من العالم ، وأن أداءنا المخيب للآمال يقتضى منا إعادة فحص تفكيرنا وحكمتنا التقليديين .

ومع تعرض معتقداتى وأنماط تفكيرى السابق للتحدى نتيجة لإقامتى فى اليابان ، بدأت أتساءل عن دور الديبلوماسية فى سير بلد ما للأمام على طريق التحديث . ربما خلق النزاع بين الشرق والغرب موقفا وجدت فيه البلدان النامية فرصة غير عادية لتعزيز وزنها الجغرافى السياسى فى الشؤون الدولية ، واكتسب فيه ديبلوماسيوها إحساسا بالأهمية والرضا من جراء الدرجة العالية لظهورهم للعيان على الساحة الدولية . وكانت الآثار الناجمة عن انهماكهم الشديد فى الشؤون الدولية فى عالم ما بعد الحرب من النوع الذى يحرف الانتباه ، فقد حرفت انتباه البلدان النامية عن المهام الأكثر تطلبا للبراعة ، وإن كانت أقل إثارة ، والمتعلقة ببناء الأمة . فالقطاعات الحاسمة التى كان يتعين فيها خوض المعارك المستمرة من أجل التحديث تقع داخل البلدان النامية وليس خارجها . وتضم مهنة الديبلوماسيين كثيرين من الممارسين الأكفاء والمتفانين ؛ ولها إسهامها القيّم فى مجال حماية المصالح الوطنية فى الخارج والعمل على تقدمها ؛ لكن فعاليتها تتوقف على الاستقرار والقوة والازدهار فى داخل الوطن . فالعلاقات الخارجية مهما كانت كفاءة إدارتها ، لبست بديلا للأداء الوطنى . إن المعارك الرئيسية ينبغى خوضها وكسبها فى الجبهة الداخلية .

وقبل وصولى لليابان ، كنت أغالى فى تقدير أهمية الموارد الوطنية فى تحقيق الازدهار الوطنى ؛ بل كنت أعتبر فى مرحلة أسبق من تطورى أنها هى العوامل المحددة لمستوى المعيشة المرتفع . لكن رأس المال البشرى وليس المادى هو العامل الحاسم فى تحديث الاقتصادات . لقد كان التركيز على التعليم الجامعى ، الذى أدى إلى إهمال التعليم الابتدائى الشامل والإجبارى خطأ أخّر بصورة خطيرة تنمية رأس المال البشرى فى منطقتنا . ويبرز النجاح اليابانى ارتفاع متوسط مستوى القدرات وتناقص الفجوة بين الصفوة والجماهير . وقد أصبحت الآن مدركا بوضوح أن وجود جيوب منفصلة من الموهبة الفردية وجزر منعزلة من الحداثة ، لا يمكن أن يوفر أحجار البناء اللازمة لتحقيق تقدم وطنى معمر وعريض القاعدة . إن المورد المهم والحاسم للتنمية هو « إجمالى الطاقات المادية والعقلية لأمة جددت شبابها » و« العزم على النجاح »(١) . ويكفى فى هذه المرحلة القول بأن الإحساس السائد فى المراحل الأولى لاستكشافى للساحة اليابانية هو إدراكى لشعور اليابانيين القوى بالهدف القومى مقترنا بشعور حيّ بالواقع والبراجماتية : إن التقدم يتحقق على مراحل وليس بقفزات ووثبات ؛

وإن القادة الفعالين هم بناة توافق الرأى وليسوا شخصيات تحيطها هالة كاريزمية أو يركزون على ذواتهم ؛ وإن توافق الرأى والتجانس والمشاركة فى اتخاذ القرارات هى شروط مسبقة لتنفيذها ؛ وإن الصفوة المتفانية فى سبيل الأهداف الوطنية والتى يراودها إحساس بأن لها رسالة ، وهو إحساس ينبثق من الوعى بالأزمات التى تواجه البلد ، هى مصدر قوة لا غنى عنه للبلد النامى الذى تأخر فى محاولته لتعويض الوقت الضائع ؛ وإن نشر التكنولوجيا فى مجتمع ما يعتمد على أساس من نظام التعليم الوطنى الذى ينتج مواطنين متعلمين ، وعلى بيئة مواتية ومحبذة للإصلاح الاجتماعى والاجتهاد وتقبل المخاطرة . وقد ظلت علاقة الدعم المتبادل بين القومية والتصنيع فى البلدان النامية التى تأخرت فى تطورها ، خافية علىّ نوعا ما . وأقنعنى البرهان الجلى الذى تبدى فى اليابان والخاص بتوجيه الطاقات الوطنية التى أُعيد إيقاظها لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة ، بأن القومية ـ إذا ما فُسرت بصورة إيجابية واستخدمت على نحو سليم ـ قادرة على تشكيل تحالف ملائم مع التحديث . وقد لمس قول ذكى فى الموضوع وترا حساسا لدىّ : « إن القومية مثل الحصان الفحل ؛ قد يقلب العربة رأسا على عقب ويثير حالة من الدمار ، خاصة إذا كان القادة مهووسين بالسلطة . لكن نفس الحصان الفحل ـ إذا تم تلجيمه والسيطرة عليه ـ ربما يشد عربة الاقتصاد طوال الطريق لأعلى الجبل ، وهو الأمر الذى قد لا يحققه حصان مسن غير صالح يتحرك ببطء » .(٢) .

إن الرحيل لليابان كان بالنسبة لى أشبه فى بعض الجوانب برحلة استكشاف . فقد أيقظ لدى حنقا كان هاجعا على الوضع القائم فى منطقتنا ، وسلط الضوء على إدراك تأخر طويلا بعيوبى الشخصية وبأوجه الضعف الوطنية والإقليمية أيضا ؛ وزاد وعيى بوزن العوامل غير الاقتصادية فى تحقيق التقدم الوطنى ؛ وغرس لدىّ اقتناعا بأن بذل الجهود ، والمثابرة ، والانضباط الاجتماعى ، والتعليم ، والقدرة على المنافسة ، هى محددات الازدهار الاقتصادى ، واضطرنى إلى إدراك حقيقة أن الأمن الوطنى والكرامة والمساواة لا يمكن بلوغها بدون تحقيق الازدهار الاقتصادى والرفاهية .

لقد احتاجت بلدان جنوب غربى آسيا فى مرحلة بناء الأمة إلى مجموعات الصفوة وإلى قيادة توافرت لها صفات المعالجين والبنائين والقائمين بتحقيق التجانس والقادرين على الحشد والبارعين فى نشر الأفكار . وكان لابد من أن تستمد الشرعية من الأداء لا من البلاغة ؛ وعلى حد تعبير أحد مثقفى عصر الميجى ، كانت الحاجة ماسة إلى أدوات المطبخ الأساسية لا إلى زخارف الصالونات . وما كان لأى سياسة أوبرنامج ، مهما بلغ حد الكمال ، أن يؤتى نتائج مثمرة ما لم تتوافر النية والإرادة والجهد اللازمة لتنفيذه . لقد كان لليابان تأثير دائم وباق علىّ . فقد تخليت عن النموذج السابق للقيادة الكاريزمية والبطولية الذى كنت أومن به ، وحلّت محله القيادة الحافزة على التبديل والتى تغير مسار تاريخ الأمة . وكان المثال الساطع فى هذا يتمثل فى خصائص قيادة الميجى ، وتجنيدها للرجال ذوى الموهبة والإقدام للقيام بالأعمال الخلاقة وإنجازاتهم فى تحويل اليابان إلى أمة حديثة وتقدمية . كتب ويليام لوكوود يقول : « لقد بينت كل من حركة الإحياء فى عصر الميجى والإصلاحات التى تكاثرت فى أعقابها قدرة

اليابانيين الملحوظة فى المراحل الحاسمة على إنتاج قيادات قوية قادرة على وضع برنامج طويل المدى ثم التحرك بصورة حاسمة لتنفيذه . ومثلما لاحظ هـ . ى . ماكنير ذات مرة ، فإن التاريخ اليابانى زاخر بالأمثلة على سمة القيادة هذه : التطلع إلى القوة ، ورسم الخطط ، والانتظار الصبور للخطة الاستراتيجية ، ثم توجيه الضربة الجريئة السريعة ... وقد أدى ذلك حاليا إلى أن شباب المصلحين من الساموراى باتوا يتقبلون الغرب على أساس من تمييز ما ينفع ، وهو الأمر الذى يتناقض بشدة مع الميل إلى عدم التجديد والنزعة الظلامية للبيروقراطيين فى الصين فى تلك الفترة عندما واجهوا نفس التحدى »(٣) .

ويشعر مؤلف هذا الكتاب بالتزام أصيل بتقديم التجربة اليابانية إلى حنوب غربى آسيا ، وهى منطقة تتوافر لها الإمكانات التى تبشر بتخليص مجتمعاتها من الفقر ، وإعادة توجيه الطاقات نحو قنوات التجدد الوطنى ، لكن المنطقة تفتقر لعنصر أساسى من عناصر البقاء - ألا وهو الرغبة فى التغيير . والتجربة اليابانية تعلمنا أنه عندما يتضح بجلاء أن تيار التاريخ يتدفق ليكتسح الأمم الواقعة فى إسار الركود ، يكون من واجب هذه الأمم أن تحزم أمرها وتقرر تحطيم الأنماط القائمة وتغيير المجتمع والاقتصاد ونظام الحكم .

الفصل الثالث

الاحياء فى عهد الميجى

كان الاحياء فى عهد الميجى حدثا شكل فاتحة عصر جديد : فقد كان بداية للتاريخ اليابانى ، وتمثلت وقائعه باختصار فى الاطاحة بنظام توكوجاوا ، أى حكم اليابان حكما عسكريا بصورة غير مباشرة ، واعادة الحكم المباشر للامبراطور فى أعقاب الانقلاب الذى وقع فى كيوتو فى ٣ يناير ١٨٦٨ والانتصار فى حرب أهلية قصيرة* . وتفسيرى الخاص لهذا الحدث التاريخى هو أنه وضع اليابان على طريق التحديث الذى لا رجعة فيه ، وأنه شكل فترة انطلاق امتدت خمسة وأربعين عاما . وعلى حد تعبير مؤرخ من عصر الميجى فإنه « نتيجة لذلك ، استطاعت اليابان خلال جيل واحد أن تطالب بمكان بين بلدان العالم القوية والمستنيرة »[١] .

وقد كتب هيربرت ى . نورمان تعليقا على الطابع الرجعى لنظام توكوجاوا يقول : « إن هذا النظام الاقطاعى الذى تأخر به الزمن كان محاولة من أكثر المحاولات تعمدا فى التاريخ لتجميد المجتمع فى قالب هرمى جامد »[٢] . وقد شُبّه تحديث اليابان بعد ١٨٦٨ بانهيار أحد السدود . وكان و . ى . جريفس ، الذى وصل لليابان بعد فترة قصيرة من الاحياء وكان يعرف كثيرين من قادة الحركة ، مراقبا فطنا للأحداث والتحركات التى بلغت ذروتها بانهيار حكم الشوجان . وقد ذكر فيما كتبه فى ١٨٧٥ (*إمبراطورية الميكادو* ، نيويورك ١٨٩٤ ، الصفحتان ٢٩٢ ـ ٢٩٣) « أن الإقطاع كان يحتضر وينتظر من يواريه التراب قبل إلغائه

---

* حاء سكان اليابان إليها من شمال آسيا ، وفى عام ٦٦٠ ق . م أقاموا لهم امبراطورية فيها ، ودخلت إليها البوذية من الصين فى عام ٥٣٨ ميلادية اضافة للديانة المحلية (الشنتو) . واستمرت الصراعات بين القبائل التى تبادلت السيطرة على مختلف انحاء البلاد ومزقتها لأحزاء شبه مستقلة . وعندما انتصرت قبيلة الميناموتو ، اعلن زعيمها يوريتومو (١١٩٢) نفسه قائدا عاما (شوجان) واقام « شوجانة » عاصمتها كاماكورا بالتوازى مع المؤسسة الامبراطورية فى كيوتو التى أصبحت سلطتها شكلية . وأقيمت عدة شوجانات شبه مستقلة . وفى عام ١٥٨٤ وحدّ تويوتومى هيديوشو ، وهو شوجان ورئيس وزراء ، اليابان بالقوة . ثم تولى السلطة الشوجان توكوجاوا فى ١٦٠٣ وأقام دكتاتورية وراثية لأسرته فى طوكيو استمرت حتى ١٨٦٧ . وفى هذه الفترة نمت طبقة التجار وضعف الاقتصاد وانهارت سلطة الاقطاع ، وابرمت اتفاقات مع أمريكا (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) فتحت اليابان أمام الغرب .

وفى ٩ نوفمبر ١٨٦٧ تخلى آخر شوجان عن سلطاته للأمبراطور الشاب ميجى تينو (ماتسوهيتو) الذى استمر حكمه حتى ١٩١٢ ، حيث الغى الشوجانات ووحد البلاد فعلا ، والغى النظام الاقطاعى ، واعلن ميثاقا للاصلاح ، واصدر دستورا ، وأدخل الحضارة الغربية وهزم الصين وروسيا وضم كوريا وفورموزا وتوسع فى منشوريا وغيرها ـ (المعرّب) .

بوقت طويل ... فقد وجدت قبل وصول بيرى بفترة طويلة مفاهيم محددة عن الأهداف التى يتعين تحقيقها . وكانت هذه المفاهيم واضحة فى عقول المفكرين ، الذين كانت الحياة فى ظل النظام المزدوج بالنسبة لهم شتاء سخط دائم ، مثل الجليد على الجبال . وكان لابد أن يجىء الربيع فى حينه ليبدأ الفيضان . وكان وجود بيرى فى « خليج ييدو » مثل ذوبان الجليد ومجىء الدفء فى غير موعدهما ، أو مثل رياح جنوبية ساخنة تجىء فى شهر فبراير . وقد ذاب الجليد وتجمعت الجداول والسيول . ومثل بيوت بنيت على الرمال تم اكتساح حكم الشوجان والنظام الاقطاعى »(٣) .

وقد لخص الموقف فى عبارة موجزة مؤرخ غربى بارز متخصص فى شؤون اليابان ، هو ج . ب . سانسوم بقوله : « كانت البلاد مملوءة بالأرواح القلقة ، مملوءة بالسخط على أحوالها وتتوق للنشاط . كان هناك نبلاء يريدون الاستقلال والتجارة مع البلدان الأخرى ، وتطوير موارد مقاطعاتهم ؛ وكان هناك الساموراى الذين يريدون فرصا لاستخدام مواهبهم ، سواء كجنود أو كموظفين ؛ وكان هناك تجار يريدون تحطيم احتكارات الطوائف ؛ وكان هناك باحثون يريدون أن يستمدوا المعرفة من ينابيع جديدة ؛ وكان هناك فلاحون وأهل مدن متواضعون يريدون أن يتحرروا من الضرائب والطغيان . وكانت كل القوى عدا القوى المحافظة تضغط من الداخل على الأبواب المغلقة : ومن ثم فعندما جاء النداء من الخارج فانها انفتحت على مصراعيها ، وانطلقت جميع هذه الطاقات السجينة »(٤) .

ويبرز قَسَمْ الإمبراطور على الميثاق الذى أداه فى ٦ أبريل ١٨٦٨ العلاقة الوثيقة بين عودة الحكم الإمبراطورى وتجديد اليابان . فقد جاء فيه ما يلى :

١ ـ تنشأ جمعية تشكل على نطاق واسع وتتقرر كل أمور الدولة عن طريق النقاش العام .

٢ ـ تتحد جميع الطبقات العليا والدنيا فى العمل بقوة على تدعيم الاقتصاد ورفاهية الأمة .

٣ ـ تتاح الفرصة لجميع الموظفين المدنيين والعسكريين والناس العاديين لتحقيق آمالهم ، حتى لا يكون هناك سخط بينهم .

٤ ـ يتم التخلى عن العادات الضارة للأزمنة الغابرة وتراعى فى كل الإجراءات والأعمال مبادىء العدالة الدولية .

٥ ـ يتم التماس المعرفة من كل أنحاء العالم وبذلك يتدعم أساس الحكم الإمبراطورى »(٥) .

وفى دراسته الرائعة المعنونة « *الاحياء فى عهد الميجى* » علق البروفسور و . ج بيزلى على أهمية قَسَمْ الميثاق بقوله : « لن يكون من الواقعية فى شىء ان نعتبر هذه المجموعة من المبادىء العامة الطيبة برهانا على أن قادة الميجى كانوا قد اتضحت لديهم آنذاك الإصلاحات التى ينتوون تنفيذها . ولكن يكون أيضا من قبيل التشكك بغير موجب أن نطرح

هذا الإعلان جانبا باعتباره مجرد عمل من أعمال العلاقات العامة ، وأنه مجموعة من الملاحظات الرامية إلى التأييد الشعبى للسلطة التى تقلدت الحكم . فالمكانة الرفيعة للرجال الذين صاغوا هذا الميثاق وما أولوه إياه من اهتمام يوحيان بأن الأمر يزيد على ذلك كثيرا ، بالإضافة إلى أن صياغته تعكس ، وإن لم يكن بوضوح مثالى ، السياسات التى التزموا بها فى البيانات التفصيلية (ايواكورا) أو فى إدارة المقاطعات (كيدو واكوبو) وهى : الوحدة السياسية ، مما ينطوى على شيء أوسع مما كان عليه الأمر فى الماضى القريب ؛ وتحقيق الثروة والقوة للوطن ، مما يشمل التكنولوجيا الغربية والتخلى عن سياسة النبذ والرفض . وبهذا القدر ، يعكس قسم الميثاق المواقف التى يمكن أن يستمد منها برنامج واقعى »(٦) .

لقد كان القادة الجدد لليابان « تتلبسهم » رغبة عارمة فى بناء دولة موحدة وحديثة قادرة على أن تظفر بمنزلة مساوية للغرب . وكان من المتعين إنهاء انقسام اليابان إلى ما يزيد على مائتين وخمسين إقطاعية : وكان من الواجب إلغاء الإقطاع وإنشاء دولة مركزية . وفى عام ١٨٧١ ألغى نظام المقاطعات الخاضعة لسلطان حكامها وتحويلها إلى تقسيمات سياسية جديدة تسمى « كين » أو محافظات يرأسها محافظون يعينهم الإمبراطور .

وتطلب إنشاء حكومة مركزية قوية وجود قاعدة مالية تستند إلى إيرادات كبيرة ومعروفة تحصّل عن طريق فرض ضرائب موحدة فى كل أنحاء البلاد ، وقد فرضت ضريبة جديدة على الأرض فى ١٨٧٣ ، كانت توفر ٨٠ فى المائة من إيرادات الحكومة حتى ثمانينات القرن الماضى ، وكان يشترط تحصيلها نقدا وليس أرزا . وكانت تُقدّر على أساس قيمة الأرض وليس على ناتج الحصاد . وفى يناير ١٨٧٣ صدر قانون التجنيد الإلزامى ، وبمقتضاه يطلب من كل مواطن من الذكور أن يمضى ثلاث سنوات فى الخدمة العاملة تعقبها أربع سنوات فى الاحتياطى .

واستعيدت حرية ممارسة المهن ، مما ضمن الحرية الشاملة فى اختيار المهنة ؛ وأصبح الفلاحون أحرارا فى الانتقال والهجرة للمدن للعمل فى المصانع ؛ وألغيت الفروق الطبقية ، وتقررت المساواة أمام القانون . وكان أهم الاصلاحات هو التعليم الأولى الإلزامى لمدة ست سنوات ، الذى جعل اليابان « أول بلد فى آسيا بلا أميين » .

واكتسبت عملية تغيير المجتمع قوة دافعة جديدة من جراء التغييرات القانونية التى ألغت القيود على حرية الانتقال والتجارة الداخلية ، وحرية زراعة المحاصيل وحقوق ملكية الأرض ، وحرية ممارسة مهن جديدة . وطبقت إصلاحات أساسية تستند إلى دراسات أجنبية ومشورة من الخبراء الأجانب فى القطاعات الأساسية ، شملت الشرطة ، والإدارة المدنية ، والتعليم ، والقانون ، والصحة العامة ، والجيش والبحرية . وزوّد قادة الميجى الأمة بالإطار المؤسسى والبنية الأساسية للأمة الحديثة عن طريق إقامة نظام مالى جديد ، ومصارف وشركات تأمين ، ومصانع ، وسكك حديدية ، وشحن بالسفن البخارية وخدمات بريدية وبرقية .

وكان إرسال بعثة من أصحاب النفوذ لأوروبا والولايات المتحدة فى حملة للتعلم فى المحل الأول ، عاملا رئيسيا فى تحديث اليابان . ففى نوفمبر ١٨٧١ ، شرع تومومى ايواكورا ، وتاكايوشى كيدو ، واكوبو توشيمتشى ،و هيروبومى اليتو، وكانوا أعضاء بعثة دبلوماسية ، فى زيارة تاريخية للولايات المتحدة وأوروبا لإجراء مفاوضات استكشافية لإعادة النظر فى المعاهدات غير المنصفة الموروثة من حكم الشوجان ، ولإلقاء نظرة شاملة على الغرب بغية التعرف على السمات البارزة لتجربته التى يمكن تطويعها لخدمة اليابان التى كانت قد شرعت توّا فى التحديث فى عهد الميجى . وانصبت التعليمات التى أعطيت للبعثة التى رأسها ايواكورا على أن اليابان « فقدت حقوقها وتعرضت لإهانات الآخرين وسوء معاملتهم وبالتالى لم يطبق مبدأ المساواة بين اليابانيين والأجانب والمعاملة بالمثل بين الشرق والغرب ، وعلينا أن نستعيد حقوق بلادنا ونصحح عيوب قوانينا ومؤسساتنا ، وأن نتخلى عن عادات الماضى المتعسفة ، وأن نعود إلى سيادة الرحمة والاستقامة ؛ وأن ننذر أنفسنا لإعادة حقوق الشعب ... وبذلك نعمل على تحقيق المساواة مع الدول القوية »(٧) .

وقد علّق البروفسور دونالد هـ . شيفلى فى مقاله عن « طبيعة التقدم الغربى » فى « يوميات سفارة ايواكورا » بقوله : « كان الأمر يتطلب مبادىء يهتدى بها وبرنامجا طويل المدى ، وكان القصد من بعثة ايواكورا أن توفر ذلك ـ أى أن توفر فلسفة وبرنامج عمل للتحديث ، يقومان على التعرف (التطبيقى) المحدد على أسرار نجاح الغرب »(٨) . ورغم أن البعثة لم تنجح فى إقناع دول الغرب بتعديل المعاهدات ، فقد عادت للبلاد برصيد من المعرفة بالحقائق وعمليات التقييم التى وردت بالتفصيل فى تقريرها المكون من خمسة مجلدات والذى نُشر فى ١٨٧٨ *(يوميات رحلة المبعوث فوق العادى السفير كامل الصلاحيات عبر أمريكا وأوروبا)* . وحسبما يقول ماريوس جانسن ، كانت هذه اليوميات « هى آخر وأعظم الوثائق التى وضعتها بعثات التعلم اليابانية »(٩) . وهناك موضوع رئيسى واحد يتخلل اليوميات : « إن السؤال المتضمن هو : ما طبيعة الغرب وما سر ثروته وقوته واستنارته ؟ »(١٠) وهى ترى أن « كل أمم الغرب تتنازع على الثروة والقوة(١١) . وينبغى النظر إلى المنافسة باعتبارها « الحرب فى زمن السلام »(١٢) التى يشنها الغرب . وأن « روحا قوية من المنافسة الفردية سبب من الأسباب الرئيسية لتبوؤ الأمم مدارج القوة » . وأن السجية الأكثر أهمية لأهل البلدان المتقدمة هى الاجتهاد النابع من جذور قوية فى شخصية البلد ومزاجه(١٣) . « فإن لم تكن إرادة الناس قوية ، فإنهم لن يستطيعوا أن يمّدوا سلطانهم لمسافات كبيرة . ويرتبط صعود الأمم وهبوطها بإرادة شعوبها . والمهارة والثروة اعتباران ثانويان »(١٤) . وتولى اليوميات أهمية للمناخ القاسى ، وندرة الموارد ، والأحوال البيئية السلبية فى توفير الدافع إلى التقدم . وفى الوقت نفسه هناك سجايا معينة لصيقة بالأمم تجعلها كادحة وتقدمية . « ولو كان هناك شعب له عقلية الهولنديين يعيش فى الصين ، لظهرت مئات من الدول مثل هولندا فى الشرق . وعندما نفكر فى ذلك ، ألا يمكن مقارنة جهود هولندا واجتهادها بجهود اليابان ؟ »(١٥)

وكانت الصناعة والتجارة من أهم العوامل فى ازدهار الغرب وقوته . وقد لاحظت

اليوميات على حد تعبير يوجين سوفايك : « أن من أسباب تقدم الصناعة والتجارة فى الغرب ، خبرته فى التكنولوجيا الاجتماعية ، أى التنظيم والإدارة . ويرجع نجاحه فى هذا الميدان إلى التزام قوى بالكفاءة والتخطيط الحريص على كافة المستويات : الفرد ، والأسرة ، والشركة ، والحكومة الوطنية . كما يبدى أهل الغرب قدرة مدهشة على التعاون وتنسيق الجهود على نطاق واسع . ويمكن تلخيص الإنتاجية بأنها « الهندسة الاجتماعية الماهرة » من قبل الشركة والحكومة على حد سواء ، للإبقاء على الناس أصحاء ، حسنى التدريب ، راضين عن وظائفهم »(١٦) .

وقد أسهمت تنمية الموارد البشرية إسهاما كبيرا فى ارتفاع مستويات الإنتاجية فى الغرب :
إن المجتمع يتقدم يوميا وليس هناك نهاية لقدرته على الحياة والنماء . إن المعرفة الإنسانية تندفع نحو التنوير . ولم يعد الناس يعتمدون على قوة أطراف الإنسان ، فهم يلتمسون التقنيات ليستعيدوا قوة الأشياء ... ومع تقدم المعرفة ، يحدث وفر فى استخدام القوة ، ويُبذل جهد كبير لتأكيد المسؤولية . إن الناس فى أوروبا لا يحملون الأثقال على مناكبهم ... فهم يستخدمون طرقا تتم صيانتها بصورة رائعة (وعربات بعجلات) لحمل أثقالهم . ويستخدم الأوروبى القوة التى كانت ستكرس لحمل الأثقال على المناكب فى إصلاح الطرق »(١٧) .

وقد أوضحت بعثة ايواكورا أن التجربة التاريخية لليابان تختلف عن تجربة الغرب ، وأن التقنيات والمؤسسات الغربية لا يمكن غرسها فى اليابان بصورة متعجلة ، وأنه لا ينبغى أن تؤدى الاستعارة إلى تعديلات جذرية وسريعة فى الأنماط التقليدية ، فالأمر يتطلب وتيرة تدريجية وتطويعا وانتقاء . وقد جاء فى تقرير اللجنة : « إذا أخذت قوانين الغرب ونظمه على علاّتها ، بدون أن نطرح المظهر ونأخذ الجوهر ، فستتكرر الحالات التى لا تناسب السدادة فيها الزجاجة »(١٨) .

ولا تترك اليوميات لدى القارىء شكا فى أن حصول اليابان على صناعة الغرب وتكنولوجيته ودرايته الفنية سيغلق فجوة التنمية بين اليابان والغرب وينهى حالة عدم التكافؤ القائمة . وكانت سرعة التغيير ووتيرة التحول عاملا حاسما . « إذا كانت اليابان تريد اللحاق بالغرب فعليها أن تفعل ذلك الآن ، قبل أن يفوت الأوان » . وتتردد أصداء خوف ضمنى طوال اليوميات من أن تفشل اليابان « فى اللحاق بمسيرة التقدم المتزايدة السرعة ، لأنها إذا لم تكن مشاركا نشيطا فى التقدم فستصبح من ضحاياه السلبيين ، وسيدرجها التاريخ فى طىّ النسيان »(١٩) .

وقد عاد أعضاء البعثة الأساسيون الأربعة لليابان فى سبتمبر ١٨٧٣ ، بفهم مشترك لمصادر قوة الغرب وللفجوة التى تفصله عن اليابان ؛ وغدوا مقتنعين اقتناعا لا يتزعزع بأهمية التعليم ونمو التجارة والصناعة ، وألقوا بوزنهم إلى جانب المصلحين فى الأزمة التى كانت قد أخذت تتصاعد فى اليابان . وترتبت على ذلك نتيجة سريعة هى أنهم استطاعوا أن يلغوا قرارا كان قد اتخذ بتوجيه حملة عسكرية ضد كوريا، وذلك بناء على موقف مدروس مؤداه

أنه لا ينبغى التفكير فى أى أنشطة عسكرية كبيرة قبل إرساء أسس « الثروة والقوة » فى الداخل . ويجدر الاستشهاد بالمذكرة التى قدمها كيدو للبلاط فى أغسطس ١٨٧٣ والتى ذكر فيها « أن اليابان ليست بعد فى وضع يسمح لها بالقيام بمغامرة عسكرية خارجية ... إنها تفتقر للحضارة : فثروتها وقوتها ليستا متطورتين ؛ وهى مستقلة اسما ولكنها ليست مستقلة فعلا . وهذا يقتضى أن نصرف أموالنا باقتصاد ، ويتطلب على وجه التأكيد عدم القيام بأنشطة خطيرة ضارة بالسمعة فيما وراء البحار تصحبها أخطار ديبلوماسية كبيرة . ومن الأفضل أن نلتفت إلى شؤوننا الخاصة وأن نبنى قوتنا وأن نتيح الفرصة حتى يتوافر لبرنامج الإصلاح الوقت اللازم ليحدث تأثيره قبل أن نحاول القيام بالمزيد »(٢٠) . وفى أكتوبر ١٨٧٣ كتب اوكوبو فى مذكرة تتعلق بالأزمة الكورية يقول : « ينبغى لنا فى اليابان أن نتدبر هذا بحرص ، وأن نتخذ الخطوات اللازمة سريعا لكى نحفز الإنتاج المحلى ونزيد صادراتنا ، لنصلح ضعفنا بتحقيق الثروة والقوة لوطننا »(٢١) .

وهكذا أصبح واضحا بعد التخلى عن خطط غزو كوريا ، أن حكومة الميجى قررت فى أكتوبر ١٨٧٣ أن تعطى الأولوية العليا للإصلاح الداخلى . وكان أعضاء بعثة ايواكورا هم الذين قاموا بالدور الحاسم فى اتخاذ هذا القرار ، بعد أن تأثروا تأثرا عميقاً بما تعلموه من الغرب وباتوا هم المسيطرين على مراكز القوة واتخاذ القرارت فى العقود اللاحقة من عصر الميجى ، وتركوا بصمة واضحة ودائمة على عملية التحديث القوية التى قامت بها اليابان . لقد قال نوبواكى ماكينو ، وهو شخصية مرموقة فى عهدى تايشو وشووا ، والذى صحب البعثة كطالب ، فى مذاكرته : « إلى جانب إلغاء الإقطاع ، كان إرسال بعثة ايواكورا لأمريكا وأوروبا ، هو أهم الأحداث فى بناء أساس دولتنا الحديثة الذى اقتضاه الاحياء فى عهد الميجى »(٢٢) .

لقد عرضنا بإيجاز الإصلاحات بعيدة المدى فى بداية عصر الميجى وسلطنا الضوء على الموضوعات الرئيسية فى يوميات بعثة ايواكورا حتى تكون ركيزة للانتقال إلى فهم ما أعقب ذلك من تطورات . ومن المثير للاهتمام أن الخطر الخارجى الذى واجهته اليابان والصين من قبل الغرب كان له فيهما رد فعل متناقض . وقد علق على ذلك البروفسور و . ج . بيزلى بقوله : « فى الصين ، أثبت النظام الكونفشيوسى أنه قوى لدرجة مكنته من منع التغيير ، سواء فى الحكم أو الأفكار ، وبذلك خلق اتحادا بين النزعة المحافظة فى الداخل والتنازل فى الخارج ، مما أدى فى النهاية لانهيار الأسرة الحاكمة ومجىء عصر الثورات . أما فى اليابان فقد نجح الناس فى « استغلال الهمجى ضد الهمجى » للشروع فى تطبيق سياسات انتجت دولة حديثة ، قوية بما يكفى فى النهاية لملاقاة الغرب على قدم المساواة . ومن ثم انتقلت اليابان ، على خلاف الصين ، إلى الامبراطورية والصناعة ، لا إلى الفقر والحرب الأهلية . وكان الاحياء فى عهد الميجى هو السبب الأول فى هذا الاختلاف ؛ أنه كان الأداة التى اكتسبت بها اليابان القيادة الملتزمة بالإصلاح والقادرة على تنفيذه . ومن ثم ، فإن الاحياء كانت له مس

الأهمية لليابان قدر ما كان للثورة الإنجليزية بالنسبة لإنجلترا أو الثورة الفرنسية بالنسبة لفرنسا ؛ فهو النقطة التى يمكن القول بأن التاريخ الحديث يبدأ منها »(٢٣) .

وقد ابدى قسم كبير من الطبقة الحاكمة اليابانية قدرة على المثابرة وعلى التكيف ، وكتب ويليام لوكوورد فى ذلك يقول : « على النقيض من النبلاء والارستقراطيات فى معظم الأمم الآسيوية الأخرى ، وكثير من مواطنيهم أنفسهم ، تشبث شباب الساموراى بحماس بالفرص التى يتيحها التعلم من الغرب فقد كان السخط قد انتشر بينهم على حالة الفوضى التى سادت فى ظل حكم الشوجان . وكان عدد كبير منهم قد طرد من طبقته ولم يعد أمامه سبيل غير ممارسة الزراعة والتجارة . وعلى الرغم من التراث المعادى للتجارة لدى طبقتهم ، فقد كانوا هم الذين بدأوا ينشرون روح المشروع الرأسمالى فى التصنيع والتجارة قبل الإطاحة بالنظام القديم بزمن طويل . وانضم اليهم فى هذا الكثيرون من اثرياء الفلاحين فى المناطق الوسطى والغربية ومن الطبقة التجارية الجديدة التى بدأت تظهر فى المدن المطلة على البحار ومن هذه العناصر تم تجنيد موظفى الحكومة ورجال الأعمال والفنيين الجدد الذين تولوا الريادة فى استخدام التكنولوجيا الجديدة ، وفى الحياة الاقتصادية وفى الحكم أيضا »(٢٤) .

إن الشعارات التى ترفع تعبر أحيانا عن بزوغ عهد جديد . وكانت الشعارات الثلاثة التى انتشرت فى تلك الفترة هى : لنجعل البلد غنيا ولنقوى الجيش ؛ والروح اليابانية مع قدرة الغرب والحضارة والتنوير . وسوف نحاول تحليل كل منها . لقد كان لدى قادة عصر الميجى الذين جاءوا أساسا من مقاطعتى ساتسوما وتشوشو ، شعور عميق ويقظ بالإذلال الذى أوقعته بهم القوة العسكرية الغربية المتفوقة . ونظراً لانتمائهم للفئة الدنيا من الساموراى أو طبقة المحاربين ، كان للقوة العسكرية تأثير قوى على عقولهم وخيالهم ، وفى الوقت نفسه ، فإنه فى ضوء تعليمهم واحتكاكهم بالغرب ، فقد استناروا بالقدر الكافى ليدركوا أن القوة العسكرية تستند للقوة الاقتصادية والصناعية وعلى الوحدة السياسية . وكان الاكتفاء الذاتى فى مجال التسليح يتطلب وجود قاعدة صناعية عالية التطور موجهة لخدمته . وكان ينبغى حشد الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية لبناء اقتصاد حديث وجيش قادر على مواجهة الخطر الخارجى .

وآمنت الصفوة فى عصر الميجى بأن تحدى الأفكار والممارسات الغربية لثقافتها التقليدية لا يقل خطرا عن التهديد العسكرى . وتساءلوا عن كيفية الحفاظ على الهوية اليابانية فى مواجهة الهجمات الآتية من ثقافة غربية ناجحة يدعمها تفوق واضح فى التكنولوجيا والعلوم ؟ وتبنى القادة نوعا من النزعة المحافظة ، ولكنها مجددة أو مبدعة وأكدوا أنه : يتعين الحفاظ على التقاليد اليابانية عن طريق إعادة تفسيرها وصياغتها لتشكل توليفة متوازنة مع الحداثة . وكان لابد من رفض الاختيار بين التراث والحداثة باعتباره أمرا لا يتفق مع الحفاظ على ميراث ثقافى باعث على الفخار . وفى الوقت نفسه ، فإن الروح اليابانية كانت ستصبح عقبة خطيرة لا معنى لها أمام التقدم الطبيعى ما لم تستطع التعايش مع عناصر مختارة من الاتجاه

إلى الغرب ، وإن كان ذلك يحدث بدرجة من التوتر على وجه التأكيد . وينبغى للبلدان النامية ، وريثة التقاليد والقيم التى تثير لديها أعمق المشاعر ، أن تشكل توليفة مكافئة من الروح اليابانية والتقدم الغربى وأن تدمجها فى بيئتها .

وقد سلط الشعار الثالث للحضارة والتنوير الضوء على وجود التزام بالتقدم من خلال التعلم من الخارج وتطبيق المعرفة لإحداث التغيير والإصلاح ، وكان له تأثير طاغ فى العقدين الأولين من عصر الميجى . وقد لخص البروفسور كينث ب . بايل فى المقال الذى أسهم به فى المؤلف المعنون *تاريخ كمبردج عن اليابان* الموضوعات الرئيسية « للحضارة والتنوير » التى أثارت فيما بعد رد فعل محافظ : فقد اتسمت أولا برؤية سلبية للمؤسسات اليابانية التقليدية والتعليم الذى تقوم عليه . وفى الوقت نفسه ، كان هناك اعتقاد قوى بأن الجهد الإنسانى يمكنه السيطرة على البيئة الاجتماعية الاقتصادية مثلما يسيطر العلم على البيئة المادية . وثانيا ، أن الحضارة فى الغرب جسدت القوى الشاملة للتطور التاريخى ، واستطاعت أن تصبح مثلا يُحتذى . وثالثا ، أن الأمر يتطلب التزاما حقيقيا بالعلم والتكنولوجيا والمعرفة العملية . ورابعا ، أن من اللازم رفض الأوضاع القائمة على الوراثة وتبنى قيم يمكن إقامة الحكم الديمقراطى والدستورى والمستنير على أساس منها .

ويقول كنيث بايل : « إن دعوة الحضارة والتنوير لم تكن ديمقراطية بأى حال بمقاييس القرن العشرين التى تنادى بحق الاقتراع العام أو المساواة الاقتصادية ، لكنها عارضت الأشكال القديمة للتراتب الاجتماعى وحكم الصفوة المغلقة ، وحبذت مجتمعا مفتوحا للارتقاء والحراك الاجتماعى تكون فيه المكافأة الاقتصادية متفقة مع الموهبة والجهد الفرديين . ونادت بأخلاقيات اجتماعية جديدة تحرر الفرد من سيطرة المجموعة - أخلاقيات تنمى الاعتماد على النفس ، والتعبير عن الرأى واحترام الذات . ونادت *الحضارة والتنوير* بالأمل الذى كان يتم التعبير عنه كثيرا فى أن تحل محل المجموعات الأسرية المسلسلة هرميا ، الأسر الزواجية المستقلة التى تتكون من الأبوين والأبناء فقط ، وتتميز بإعلاء مكانة المرأة لمنزلة جديدة . وطالب هؤلاء الكتاب بصفة عامة بإقامة حكومة برلمانية تعمل من خلال الحوار الوطنى والتشريع المستنير ، مع وجود وزارات مسؤولة وإدارة تلتزم بالقانون بلا تحيز . وتبنوا مُثل مانشستر عن التجارة الحرة وآمنوا بأممية بازغة »(٢٥) .

وقد أكد المؤرخون البارزون لعصر الميجى أن طبقة المثقفين مع وجود الساموراى المحاربين من المرتبة الدنيا كنواتها الصلبة ، هى التى مثلت القوة المحركة لحركة الإحياء فى عصر الميجى . ويعلق على ذلك اقتصادى يابانى متميز ، هو ميتشيو موريشيما ، فى كتابه المعنون « *لماذا نجحت اليابان ؟* » بقوله : ومن ثم يستحيل أن نعتبر أن عصر الميجى كان حكما بواسطة الشعب من أجل الشعب ؛ بل ينبغى اعتباره ثورة الصفوة »(٢٦) . وكانت الصفوة تتكون أساسا من المرتبة الدنيا من الساموراى من مقاطعتى ساتسوما وتشوشو ؛ ولم يكن هؤلاء من الطبقة العليا المالكة للأرض ولا من الموظفين الأجراء . وقد ذكر البروفسور

و . ج . بيزلى أن : الرجال الذين ظهروا كقادة بعد ملاك الأرض الذين أخذوا بالإصلاح والساموراى المنشقين أساسا بعد ١٨٦٤ ، سياسيين وبيروقراطيين يتمسكون بالواقعية والبراجماتية اتفقت أصولهم الاجتماعية مع دورهم : أى أنهم كانوا جميعهم تقريبا من المراتب الوسطى أو الدنيا للساموراى ، ولم يرتفعوا فى جهاز البيروقراطية الإقطاعية بقدر يحفزهم للإبقاء عليه ، كما لم يستبعدوا منه للحد الذى يريدون فيه تحطيمه قبل أى شيء آخر وبالإضافة لذلك ، فقد كانوا مقتنعين بأن الدفاع عن الوطن يقتضى وحدة وطنية »(٢٧) . ولو كان قادة اليابان بعد ١٨٦٨ ينتمون للطبقة الإقطاعية المالكة ، لما تم إلغاء الإقطاعيات والإقطاع بمثل هذه الطريقة السلسة والسريعة . ونظراً لاقتناعهم بأن المصلحة القومية تتطلب إلغاء الامتيازات الإقطاعية والعسكرية لطبقة المحاربين الارستقراطين التى ينتمون إليها ، فقد طبقوا نظام الخدمة العسكرية العامة ؛ وقللوا رواتبهم بنسبة ٥٠ فى المائة من أجورهم الأصلية وتقاضوها فى شكل مدفوعات بمبالغ صغيرة متكررة ؛ وحظروا على الساموراى أن يحمل سيفيه التقليديين . وكان من الدلائل البارزة على تفانيهم فى سبيل أهداف وحدة الوطن وقوته وتقدمه ، أنهم خفضوا أعضاء طبقتهم لمستوى الرعايا العاديين بالتخلى عن امتيازاتهم وإحلال الإنجاز محل المنزلة الموروثة ، ونقلوا ولاءهم من السادة والإقطاعيات إلى الأمة ؛ واعترفوا بالضرورة الحتمية للوحدة والسيادة الوطنية وخرجوا باستراتيجيات وسياسات لربط مواطنى البلاد بغض النظر عن طبقتهم أو منزلتهم أو المنطقة التى ينتمون إليها بشبكة وطنية من خلال الخدمة العسكرية العامة ، والتعليم الأولى الإلزامى ، والضرائب الموحدة .

وكانت القومية هى الوقود لمحرك الإصلاح والتحديث ، الذى أدارته المرتبة الأدنى من صفوة الساموراى . وقد كتب و . ج . ويزلى يقول : « يقدم المؤرخون أمثلة عديدة مختلفة لأنواع من القوة الحفازة القادرة على التغلب على القصور الذاتى وقيود التقاليد ، مثل الطموح الإمبراطورى ، والإيمان الدينى ، والسعى إلى العدالة الاجتماعية ، وتطلعات طبقة ناهضة حديثا . وقد قامت القومية بهذه الوظيفة بالنسبة لليابان فى القرن التاسع عشر . ونجد المرة تلو الأخرى فى الوثائق المتعلقة بالسنوات التى قمنا بدراستها عبارات تحدد سياسات من كل الأنواع - اقتصادية وسياسية وكذلك دبيلوماسية - تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية ، مبررة المقترحات على أساس أنها تعيد القوة الوطنية أو تجعل أصداء الكرامة الإمبراطورية تتردد فيما وراء البحار ... فقد كان الرأى العام اليابانى ينتقل من الوعى بالخطر الخارجى إلى إدراك للهوية الوطنية ، ويعبر عنها بالمطالبة بالوحدة والاستقلال »(٢٨) .

وشرعت الصفوة الحاكمة بمساعدة أقسام كبيرة من طبقة المثقفين فى القيام بالمهمة الخلاقة المتمثلة فى إعادة تفسير الأساطير والرموز والمؤسسات الوطنية بما يكسب عملية التحديث مساندة قوية ، وتعزيز حافز اليابانيين وتصميمهم على أن يصبحوا مشاركين نشطاء فيها . وأصبح الإمبراطور حليفا قويا فى مهمة نشر الحضارة والتنوير . وتم تصوير عودة الحكم الإمبراطورى على أنه أداة للتجديد واستعادة الكرامة والعزة الوطنية . وقد أثار تغيير دور الإمبراطور تعليقا بليغا من روبرت ى . وارد جاء فيه : « لننظر مثلا فى تحوّل النظام

الإمبراطورى من وضع الرمز البالى والمهمل ذى الفعالية الشعبية المنخفضة إلى عماد رمزى وقوة تضفى الشرعية على النظام الجديد ، وتقدر على استنفار روح الوطنية والولاء والانضباط والتضحية من قبل السكان كافة بقدر استثنائى حقا . ويعد هذا من وجهة نظر احتياجات القيادة الساعية إلى التحديث ، من أكثر الأمثلة التاريخية دلالة على غرس محتوى جديد وفعالية جديدة بطريقة هادفة ومنظمة فى مؤسسة سياسية موروثة - وبعبارة أخرى يعد مثلا ناجحا بصورة لافتة للنظر للهندسة الاجتماعية »(٢٩) . لقد كانت القيادة شديدة الوعى بضرورة بناء توافق الرأى بين أعضائها وتحقيق الإصلاح عن طريق التراضى . وكان من اللازم حشد الطاقات الوطنية لتحقيق الأهداف البناءة بدلا من تبديد القوى نتيجة لوجود خلافات كبيرة بين من يتخذون القرارات ، إذ أن وجود صفوة منقسمة وقيادة صفوفها متنافرة فى المراحل التأسيسية للتطور الوطنى يحرك الأهواء ويثير الخلافات التى تفرق ولا توحد ويخلق مناخا داخليا معاديا للتقدم والتحديث . وكان الأعضاء الرئيسيون فى الصفوة فى عهدا الميجى يتقاسمون رؤية وقيما مشتركة تنبع من خلفيات متماثلة ، وأوجدوا قدرا كبيرا من الاتفاق على الأولويات الوطنية وعلى عملية تنفيذها ؛ واستحدثوا استراتيجية متفقا عليها حول تخصيص الموارد الشحيحة ومعالجة المشكلات الرئيسية واحدة بعد الأخرى .

إن دور الحكومة فى بدء عملية التحديث فى البلدان النامية التى تأخر دخولها هذا المجال ، والتعجيل به فى مراحل لاحقة لتعويض الوقت الذى ضاع ، لن يكون مجديا إذا لم يدعمه توافق فى الرأى بين الصفوة غير المالكة الملتزمة بالتجديد والتعمير الوطنى . إن إحساسا قويا بالقومية تتقاسمه قطاعات كبيرة وأعداد ضخمة من السكان عامل حاسم فى توفير دفعة قوية نحو التحديث ، لكن القيادة ذات النوعية العالية والاستقرار السياسى ، أمران لا غنى عنهما للتحكم فى التغيير الاجتماعى والثقافى الذى تنطوى عليه التنمية والذى لا نجاح لها بدونه .

الفصل الرابع

التعليم فى عهد الميجى

في كتابه المعنون « *المجتمع والتعليم فى اليابان* » استشهد هيربرت باسين برسالة بعث بها ارينورى مورى ، البالغ من العمر خمسة وعشرين عاما ، وهو أول ممثل دبلوماسى لليابان لدى الولايات المتحدة ، إلى « الشخصيات الأمريكية البارزة » فى فبراير ١٨٧٢ ، طالباً « المشورة والمعلومات » « عن شؤون التعليم فى اليابان » . « والنقط المحددة التى استرعى انتباهكم إليها هى كما يلى : أثر التعليم : (١) على الازدهار المادى للبلد ؛ (٢) على تجارته ؛ (٣) على مصالحه الزراعية والصناعية ؛ (٤) على أحوال الشعب الاجتماعية والمعنوية والمادية ؛ (٥) تأثيره على القوانين والحكم »(١) .

ومضى هيربرت باسين ليقول : « لقد أبلغوا مورى أن التعليم سيفتح عقول الفلاحين المنعزلين على الإمكانات الجديدة ، ويربط اليابان باقتصاد التبادل العالمى ، ويفتح شهيات جديدة تتطلب صناعات جديدة وتوسيع التجارة لإشباع حاجات الفلاحين والفنيين وتحسين نوعية حياتهم ، وغرس الولاء والأخلاق بحيث تستطيع الحكومة أن تحكم بصورة سلسة بدلا من العنف ، وبإيجاز أنه سيرسى أساس الازدهار والاحترام بين أمم العالم . وبمعنى ما ، فإن تاريخ اليابان منذ ١٨٧٢ يمكن كتابته كتعليق مطوّل على أسئلة السفير مورى ، أو ربما كإثبات مطول لتنبؤات الشخصيات الأمريكية البارزة . وينبغى لكل أمة جديدة ناهضة أن تسأل نفسها الأسئلة ذاتها : ماذا سيكون أثر التعليم على اقتصادنا ومجتمعنا وسياستنا »(٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن اليابان لم تكن بلدا تغلب عليه الأمية قبل تطبيق الإصلاحات التعليمية فى عصر الميجى . فعلى الرغم من أنه كان هناك نوعان من المدارس للساموراى والعامة حسبما قال رونالد دور فى مقاله عن التعليم فى اليابان ، فإنه بحلول عام ١٨٧٠ ، « ربما كان ما يبلغ نصف الذكور من السكان يستطيع أن يقرأ ويكتب اللغة اليابانية البسيطة ، ويمكن الاتصال بهم عن طريق الإخطارات العامة المكتوبة بل حتى عن طريق الصحف ، وكانوا يستطيعون فهم صكوك ومستندات النظام الإدارى الحديث ويستطيعون أن يمسكوا الحسابات »(٣) . وبالبناء على تراث توكوجاوا وبالانطلاق منه ، أدرك قادة اليابان الشبان فى سبعينات القرن الماضى الأهمية القصوى للتعليم الأولى الشامل لتحقيق التكافؤ مع الغرب . وعلى حد تعبير مورى ارينوى : « أنه ينبغى لبلدنا أن ينتقل من وضعه الحالى فى الدرجة

الثالثة إلى الدرجة الثانية ، ثم من الدرجة الثانية إلى الأولى ؛ وأخيرا إلى مركز الصدارة بين كل بلدان العالم . وأفضل طريق لبلوغ هذا هو إرساء أسس التعليم الأولى »(٤) . وقد قال فوكوزاوا فى كتيب له يعد من أقوى الكتابات تأثيرا فى ذلك الوقت بعنوان « تشجيع التعليم » ، إنه « ينبغى لكل أهل البلد ، سواء كانوا من النبلاء أو من الطبقة الدنيا ، أن يؤمنوا بأنه تقع على عاتقهم مسؤولية شخصية تجاه البلد »(٥) .

وقد أنشئت وزارة التعليم فى ١٨٧١ وصدر « القانون الأساسى للتعليم » فى ١٨٧٢ . وكانت مقدمته تحمل نبرة الاقتناع الحقيقى وهى تعلن : « إن التعليم هو مفتاح النجاح ، ولا يستطيع أى إنسان أن يتحمل مسؤولية إهماله ... لقد كان التعليم يعتبر امتيازا مقصورا على الساموراى ورؤسائهم ... وأهمله المزارعون والصناع والتجار والنساء ... وحتى أولئك الذين سعوا للتعلم من بين الساموراى ، انكبوا على الشعر والتفكير الأجوف والمناقشات عديمة الجدوى ، ونادرا ما كانت أطروحاتهم صالحة للتطبيق على الحياة ، رغم أنها لم تكن تفتقر إلى البلاغة ... وكان هدفه : ألا يوجد فى المستقبل مجتمع محلى به أسرة أمية ، أو أسرة بها شخص أمّى »(٦) . ويذكر « كتاب تعليم القراءة للمدارس الأولية » المنشور فى ١٨٧٤ أن : « هناك أناسا أذكياء وأناسا أغبياء ... وللأذكياء نفعهم فى هذا العالم ، أما الأغبياء فيطرحون جانبا ... ولو شرع المرء فى التعلم منذ سنيه المبكرة لأصبح نابها ولن يغدو أبدا شخصا بلا نفع »(٧) .

وأنشىء نظام مركزى للتعليم على نمط النظام المطبق فى فرنسا . وحددت وزارة التعليم مضمون التعليم وقامت برقابة وإشراف حازمين عليه . فوفق المادة الثانية من لوائح المدارس الأولية الصادرة فى مايو ١٨٨١ « ينبغى أن يتضمن المقرر الدراسى للمدارس الابتدائية بداية تعليم الأخلاق والقراءة والكتابة والحساب والغناء والتربية البدنية »(٨) ونصت « المذكرة الموجهة إلى مدرسى المدارس الأولية » الصادرة فى يونيه ١٨٨١ على أنه « ينبغى أن يكون الوفاء والبر بالوالدين هما نواة التعليم » . وفى عام ١٩٠٤ صدر أول كتاب دراسى حكومى للاستخدام الإلزامى فى جميع المدارس الابتدائية . ومنذ ذلك الحين وحتى ١٩٤٥ كانت كل الكتب الدراسية للمدارس الابتدائية وكثير من الكتب الثانوية « إنتاجا نمطيا للوزارة » . وكانت السيطرة المركزية على النظام المدرسى من خلال إنتاج الكتب وإعداد المعلمين والتركيز على تقوية الجانب الأخلاقى باعتباره أهم هدف للتعليم الابتدائى ، أسلحة قوية فى تعليم السكان ، وفى تشكيل وعيهم وتفكيرهم وفى استنفار تعاونهم فى أنشطة بناء الأمة . وقد علق رونالد دور على ذلك بقوله : « ربما كان أهم عامل فى تغيير اليابان خلال مدة لم تتجاوز نصف قرن من مجتمع الملكيات الزراعية الشاسعة الموروثة مع القيود المؤسسية الواضحة إلى مجتمع لا يعرف فيه الناس ، أو لايهتمون فيه ، بالضيعة التى كان أسلاف جيرانهم ينتمون إليها ، هو القرار الذى جسده المرسوم الصادر فى ١٨٧٢ بإنشاء نظام شامل للتعليم الأولى للجميع »(٩) .

لقد كان الإنجاز التعليمى يدعو إلى الإعجاب حقا فى نهاية عصر الميجى . فقد ارتفع معدل التحاق الأولاد وكذلك البنات بالمدارس مما يقل عن ٣٠ فى المائة فى ١٨٧٣ إلى ما يزيد على ٩٠ فى المائة فى ١٩٠٧ . وزاد عدد المدارس الثانوية عشرة أمثال خلال المدة ١٨٨٥ - ١٩١٠ . وتحقق هدف الالتحاق الشامل بالتعليم الأولى خلال ثلاثين عاما من إنشاء نظام المدارس الحديثة ، وتم محو الأمية بالكامل خلال عشرين عاما أخرى .

هل للنموذج اليابانى فى تحديث التعليم دلالته ومعناه بالنسبة للأمم النامية الحالية ؟ لقد أدلى هيربرت باسين بتعليق مفيد جاء فيه : « ربما تكون للطريقة التى بلغت بها اليابان مستواها الحالى دلالتها ، لكن لمعرفة تلك الدلالة ينبغى أن ندرس حالة اليابان عندما كانت فى مرحلة مماثلة من التنمية . وهذه الفترة على وجه التقريب هى التى امتدت من ١٨٥٥ إلى ١٩١٢ ، أى الاثنى عشر عاما التى سبقت « فتح » اليابان حتى نهاية عصر الميجى (١٨٦٨ - ١٩١٢) . وفى نصف القرن هذا ، قامت اليابان بما تأمل البلدان المتخلفة حاليا فى القيام به : انتقلت من ماضى ما قبل الصناعة ، من الماضى الزراعى الإقطاعى إلى بناء أمة صناعية حديثة . وبنهاية عصر الميجى ، كانت مؤسساتها الحديثة الأساسية قد استقرت . وتحقق من الناحية العملية محو الأمية الوظيفى لكل السكان ، وقارب معدل الالتحاق بالمدارس الإلزامية ١٠٠ فى المائة »(١٠) .

لقد تجاوزت النظرة والفلسفة التعليمية لليابان فى عصر الميجى ، الجوانب النفعية والمنافع العملية ؛ فقد تشربت بالتطلعات الوطنية ، والحفاظ على الهوية الثقافية ، وبناء الشخصية الرامى إلى إعداد المواطن المتمسك بالأخلاق والوطنية . وكان محو الأمية الوظيفى لكل السكان من الأهداف الرئيسية لزعماء الميجى ؛ وفى الوقت نفسه حظى المضمون الأخلاقى للتعليم بنفس القدر من الأهمية إن لم يكن أكبر . وقد جاء فى دراسة رسمية أصدرتها وزارة التعليم : « إن التقدم الاقتصادى السريع لهذا البلد الذى اعتمد إلى حد كبير على المعدل المرتفع للمدخرات (١٥ - ٢٠ فى المائة من الدخل القومى) منذ نحو ١٩٠٠ ، يؤكد أن التعليم الأخلاقى والمعنوى كان فعالا فى التشجيع على التخلص من التبذير وتعليم الناس القيمة الأخلاقية للاقتصاد والادخار »(١١) .

ورغم أن تعليم الأخلاق وحده لا يمكن أن يحقق عائدا مرتفعا من المدخرات الوطنية التى تتأثر أيضا بالمواقف والعادات ، فإن للدراسة دلالتها بشأن الاعتقاد الذى كان سائدا فى الدوائر ذات النفوذ فى عصر الميجى بأن اللجوء للتربية الأخلاقية كان أمرا حتميا لغرس السمات والقيم التى وفرت الأسس الأخلاقية لأمة فخورة بميراثها وعاقدة العزم على أن تصبح ندا للأمم الغربية . والواقع أنه بعد المرحلة الأولى من الأحياء فى عصر الميجى ، أعطيت الصدارة للتربية الأخلاقية فى ثمانينات القرن الماضى فى الحفاظ على الهوية الثقافية للمواطنين خلال فترة الانتقال التى تميزت بالشكوك الداخلية وعدم اليقين الناجم عن الاستعارة الواسعة النطاق من الغرب : إذ كان هناك احتمال أن يترتب على الوعى بالتخلف بالمقارنة بالغرب وما يترتب على ذلك من ضرورة محاكاته ، جرح للكرامة الوطنية وإثارة مشاعر الاغتراب

بين السكان . وقد اعتبر دعاة التحديث المحافظون ، التربية الأخلاقية ضرورية للحفاظ على الكبرياء الوطنية وعلى التقاليد التى تحدد لُبّ الهوية الوطنية .

وكان أمرا متوقعا أن يتفق قادة اليابان فى عصر الميجى مع الجوانب النفعية للتعليم الواردة فى البيان : « إن التعليم إذ يؤدى لتحسين قدرة الناس على اكتساب المعلومات واستخدامها ، يعمّق فهمهم لأنفسهم وللعالم ، ويثرى عقولهم عن طريق توسيع خبرتهم ، وتحسين الاختيارات التى يقومون بها باعتبارهم مستهلكين ومنتجين ومواطنين . إن التعليم يساعدهم على تحقيق رغباتهم ورغبات أسرهم عن طريق زيادة إنتاجيتهم ، وإمكاناتهم على تحقيق مستوى معيشة أعلى . وهو يضاعف الفرص المتاحة للناس لتحقيق الإنجاز الشخصى والاجتماعى ، بتحسين ثقتهم وقدرتهم على الإبداع والابتكار »(١٢) . وربما اعتبر قادة الميجى البيان السابق غير كامل حيث إنه أغفل البعد الأخلاقى الذى ارتبط فى أذهانهم بالحفاظ على تكامل القيم والنظرة الوطنية . وإذا بحثنا الأمر من وجهة نظر التيار الرئيسى لقادة اليابان الذين تحملوا مسؤولية إنشاء نظام وطنى للتعليم وتطويره ، يمكن أن نعزو إلى كوجا كاتسونان (١٨٥٧ ـ ١٩٠٧) ، الذى كان من أعضاء الجيل الصاعد وإعلاميا بارزا ، دور الداعم للتربية الأخلاقية لأنه كان يقدم فى الافتتاحيات التى يكتبها أسبابا مقنعة لمقاومة موجة التغريب العارمة والحفاظ على « ثقافة موحدة ومتكاملة بالاستعارة من الغرب بطريقة انتقائية وتمثل الأفكار الجديدة بحكمة » .

وقد كتب يقول : « إننا على مفترق طرق سيحدد مصير الثقافة اليابانية ... وفى مقدورنا أن نأخذ بالأشياء الغربية بالقدر الذى لا تدمر فيه الطابع القومى ... فإذا كانت أمة ما تريد أن تحتل مكانا بين الدول الكبرى وتحافظ على استقلالها القومى ، ينبغى لها أن تسعى دوما لدعم قوميتها ... ولنتأمل للحظة مايلى : إذا نحّى المرء جانبا أفكار بلده وحقوقها ورفاهيتها ـ وكلها نتاج للقومية ـ فأى أساس سيبقى لحب الوطن ؟ وإذا كانت أمة ما تفتقر للوطنية ، فكيف لها أن تأمل فى الوجود ؟ فأصل الوطنية هو التمييز بين (نحن) و(هم) وهو التمييز الذى ينبع من القومية ، والقومية هى العنصر الأساسى فى الحفاظ على حضارة فريدة وتطويرها . فإذا تأثرت ثقافة بلد ما بثقافة بلد آخر إلى الحد الذى تفقد فيه كلية طابعها الفريد ، فلا ريب أن هذا البلد سيفقد وضعه المستقل »(١٣) .

ولقد كان نقل المعرفة فى المدارس يتسم بدرجة من الانضباط والتقدير العالى الذى يحظى به المدرس من قبل تلاميذه تشبه بصورة لافتة للنظر العلاقة بين الصبى الذى يكتسب المهارات من معلمه الحرفى . وقد علّق على ذلك جون و . هول : « هناك جانب آخر لهذا الموقف من التعليم ظل سمة مميزة للنظام التعليمى اليابانى حتى بعد ١٨٦٨ ، ألا وهو افتراض أن المعرفة شيء يتم اكتسابه بالتلمذة المهنية على يد المعلم الحرفى . وهكذا ، فحتى فى المدارس الكبرى ، كان نقل المعرفة يتم من خلال نظام للارتباط الشخصى أو الحميم بين الطالب والمدرس ... بالطبع ، إن نظام التدريب المهنى ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، كان يستخدم على

نحو أكثر شيوعا كوسيلة لتعلم حرفة أو مهارة يدوية ، لكن نفس النهج الأساسى للتعلم الذى يكشف فيه المعلم الحرفى عن مقادير إضافية متزايدة من معارفه الخاصة فى دروس خاضعة للسيطرة الحريصة والتى يتلقاها الطالب بإيمان وثقة ويحفظها عن ظهر قلب والتى ما إن يتخرج الطالب منها حتى يصبح تلميذا مدى الحياة للمعلم الحرفى ، ساد كل فروع التعليم »(١٤) .

وكان الهدف الأساسى للسياسة التعليمية هو تنمية الموارد العقلية للمواطنين بغض النظر عن الطبقة أو المكانة أو المرتبة وحشد قدرتهم على التعلم ومعارفهم لتحقيق تقدم الأمة . وكان الهدف الأسمى هو تحقيق تقدم وطنى سريع ، مما اقتضى تطبيق نظام التعليم الابتدائى الشامل كمظهر لإقرار المساواة فى الفرص التعليمية . ومن وجهة نظر أمة تسعى للتقدم ، كان المواطن العادى المتعلم من غير أصحاب الامتيازات أكثر نفعا وإنتاجا من الساموراى غير المتعلم . وقد خلق التوسع والإصلاح فى التعليم اللذان تركزا حول نظام التعليم الأولى الشامل ، بيئة ولّدت اعتقادا بأن النجاح فى الحياة لا تحدده واقعة الميلاد أو الصلات الشخصية وإنما جدارة المرء لأن يتثقف ، من خلال عملية تعليم مفتوحة أمام الجميع ، وأن يختبر فى امتحانات لا تحيز فيها . ومثلما قال هيربرت باسين « فقد أصبح التعليم هو السلم الميكانيكى الجديد للموهبة والإنجاز ، وزاد الطلب على الأشخاص المؤهلين قدرة المدارس على توفيرهم ... وبمجرد أن تم تطبيق نظام التعليم الشامل بصورة كاملة ، أصبح السلم التعليمى هو السبيل الأساسى للترقى فى السلم الاجتماعى » .

لقد دعم وجود نظام وطنى للتعليم له منهج دراسى موحد ومواد تعليمية منطابقة وتديره وزارة مركزية للتعليم ، نمو الروح الوطنية . وعزز التجانس والتضامن الوطنيين ، وسهل تنمية اللغة الوطنية كوسيلة للاتصال عبر المناطق وطبقات المجتمع وفئاته . وقد توافر لقيادة اليابان فى عصر الميجى فهم راسخ وبعيد النظر لأهمية التعليم فى بناء الأمة ، وإدراك كامل لكون الاستثمار فى التعليم مشروعا طويل الأجل . وقد أعلن هيروبومى ايتو ، وهو شخصية قيادية فى عصر الميجى ، فى ١٨٧٩ أنه ينبغى تذكر أن التعليم استثمار يستغرق وقتا ولا يمكن أن نتوقع منه نتائج سريعة . وقد طبق هو وزملاؤه الذين تحملوا مسؤوليات جسيمة عن تحديث اليابان ، سياسات مستنيرة نابعة من الفلسفة التى يمكن استخلاصها من القول التالى : « إذا كنت تخطط لسنة ، ازرع حبة ؛ وإذا كنت تخطط لعشر سنوات ، ازرع شجرة وإذا كنت تخطط لمائة سنة ، علّم الناس . فعندما تبذر حبة فإنك ستحصد محصولا واحدا وعندما تعلم الناس فستحصد مائة محصول »(١٥) .

الفصل الخامس

روح تنظيم المشروعات فى عهد الميجى

إن نجاح اليابان فى تغيير الأوضاع التى كانت سائدة فى الماضى ، وفى استيعاب عقلية التقدم ، وتطويع التكنولوجيا والمؤسسات المستوردة من الخارج لتلائم متطلباتها من خلال توليفة من التقليد والابتكار ، وإقامة اقتصاد يعتمد على النفس ويكتفى ذاتيا بدون تدفقات إليه من رأس المال الأجنبى والمساعدة من الخارج ، إنما يعزى إلى قيادتها بما توافر لها من سجايا رفيعة فى الحكومة وكذلك فى القطاع الخاص ، وتعاونها المشترك لتحقيق هدفى التصنيع والتحديث . وسينصب اهتمامنا فى هذا الفصل على تطوير موهبة إقامة المشروعات فى اليابان فى عهد الميجى وإسهامها الاساسى فى النمو الاقتصادى مع التسليم بالدور الرائد للحكومة والتأثير الغالب لأهدافها وانشطتها .

وقد يثور سؤال عن السبب فيما نبديه من اهتمام بروح تنظيم المشروعات فى الوقت الذى حرصنا فيه على إبراز الدور الرائد للحكومات فى مرحلة ما بعد الاستقلال فى تحقيق الانطلاق فى البلدان النامية .

ونحن نجد أنفسنا على قدر كبير من الاتفاق مع الآراء التى عبرت عنها يوهانس هيرشماير فى كتابها المعنون *أصول روح تنظيم المشروعات فى اليابان فى عهد الميجى* والذى تقول فيه : « تم مؤخرا ، إيلاء قدر كبير من الاهتمام بروح تنظيم المشروعات باعتباره احد العوامل الرئيسية فى العملية بأسرها . وربما يكون لعقد العزم على التنمية والاستثمار وتحمل المخاطر والتخلص من المواقف التقليدية ، أهمية استراتيجية أكبر مما لتوافر رأس المال ... واليابان مثال كلاسيكى يؤيد هذه النظرية ، فقد تم فيها تنشيط مبالغ كبيرة من رأس المال الخامل بفضل الروح القوية لتنظيم المشروعات . وبعد ذلك ، عندما اكتسبت عملية التنمية قوة اندفاعها ، تم تكوين مزيد من رؤوس الأموال نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وأيضا نتيجة للنجاحات الأولية للمشروعات الرائدة . وقد تحقق كل هذا بدون أى رأسمال أجنبى »[1] وقد جاء فى « *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩١ » أنه « فى اقتصادات السوق ، يشكل منظمو المشروعات الحلقة بين الابتكار والإنتاج . فهم يدركون الفرص الجديدة ، ويتحملون المخاطر ويغيرون الأساليب التى يستخدمونها فى الإنتاج والتوزيع . وقد شُخصت القدرة على تنظيم

المشروعات باعتبارها توليفة من تحمل المخاطر على نحو معتدل ، والمسؤولية الفردية ، والتخطيط طويل المدى ، والقدرة التنظيمية »(٢) .

لقد تشرب رواد الأعمال في اليابان بوعى وطنى قوى دعمه إيمان بأنه ينبغى لحماية الاستقلال التغلب على الأزمة القومية عن طريق التنافس مع البلدان الغربية المتقدمة . ووفق رأى ياسوزو هورى فإن شعار سونو - جوى (لنبجل الإمبراطور ، ولنطرد الهمج) تم تغييره بعد الإحياء إلى بوماى - كايكا (الحضارة والتنوير) . وكان من وسائل تحقيق الاستنارة ، الدخول فى النمط الغربى من الأعمال والمساعدة فى جعل اليابان أمة ثرية وقوية قادرة على الصمود فى المنافسة . وهكذا ، فإن جوستاف رانيس يصف منظمى المشاريع اليابانيين فى هذه المرحلة المبكرة من التصنيع بأنهم « يجعلون المجتمع محورا لنشاطهم على النقيض من فكرة شومبيتر عن منظمى المشروعات المتمركزين حول أنفسهم »(٣) .وفى الوقت نفسه ،كان للقومية فى اليابان فى عصر الميجى تأثير جذب قوى على القادة المحتملين دفعهم لدخول الساحة السياسية والعسكرية وعرقل ظهور منظمى المشروعات . وفى مقابل جاذبية المهن غير المرتبطة بالأعمال التجارية ، التى تحركها الاعتبارات الوطنية وجدت رابطة بين الأهداف الوطنية وروح تنظيم المشروعات . وقد فسرت يوهانس هير شماير ذلك بقولها إنه : « فى أعقاب ذلك تطلب الأمر الارتقاء بمكانة الأعمال الخاصة من خلال تقديم صورة جديدة لرجل الأعمال الوطنى الذى لا تقل قيمة عمله بالنسبة للأمة عن قيمة عمل القادة السياسيين والعسكريين .. وهكذا تحولت صورة الساموراى الساعى لتحقيق الرفاهية العامة إلى صورة منظم المشروعات الحديث . وقد يسر هذا للساموراى أن يصبحوا « تجار العصر الجديد » ، فى حين اجتذب أيضا الموهوبين من مناحى الحياة الاخرى إلى عالم الأعمال الحديث »(٤) .

ورغم أن معلوماتنا الراهنة عن العوامل التى تؤثر على توافر منظمى المشروعات غير كافية ، فإننا نقر بأهمية حفز مبادرة وموهبة تنظيم المشاريع فى تحقيق إنجازات كبيرة فى مجال تقدم البلدان المتخلفة . وعلى نحو ما ورد من قبل : « إن شومبيتر قد عزا الدور الرئيسى فى نظريته عن التنمية الاقتصادية لمنظمى المشروعات . فمنظم المشروعات هو العنصر الفاوستى فى الاقتصاد ، فهو يحطم التدفق الدائرى المتوازن بإدخال توليفات جديدة وبذلك يدفع الاقتصاد لمستويات أعلى دوما من الأداء . وهو يدمر القديم ويبنى الجديد ، وهو وحده الذى يجنى الأرباح بمعناها الدقيق »(٥) . ويعلق ياسوزو هورى فى مقاله عن « روح تنظيم المشروعات الحديثة فى اليابان فى عهد الميجى » ، على الدور المحورى لمنظمى المشاريع فى المراحل الأولية للتصنيع بقوله : لقد كان دور منظم المشروع « من أهم جوانب التصنيع فى مراحله المبكرة » . ذلك أن موارد رأس المال ، مهما كانت وفيرة ، لايمكن حشدها واستغلالها بصورة منتجة بدون المبادرة والتنظيم . فالعنصر الحاسم فى تحقيق التقدم الاقتصادى هو توافر منظمى المشاريع (سواء كانت عامة أو خاصة) القادرين والراغبين بقوة فى القيام بالوظائف الرئيسية للابتكار وتحمل المخاطرة والإدارة ... وروح تنظيم

المشروعات تعنى بصورة عامة القدرة على التعرف على الفرص الاقتصادية واستغلالها »[٦] .

وتركز يوهانس هيرشماير على أهمية المبادرة التى قامت بها حكومة الميجى فى تكوين صفوة جديدة من منظمى المشاريع : « وسنستخدم كلمة حكومة هنا بالمعنى الواسع . وهذا هو السبب فى أنى أفضل الحديث عن المبادرة من المركز بدلا من دور الاستثمارات الحكومية . فقد كانت الاستثمارات الحكومية مهمة ولكن ليس بالقدر الذى يتصوره المرء وربما حدث تأثير أبعد مدى على مسيرة التصنيع الحديث كلها فى اليابان من التوصل لطرق جديدة للتفكير . ففى البدء ، كانت المهمة الحاسمة لمسؤولى الميجى هى غرس إرادة لاتتزحزح فى تحقيق النمو ، وإيقاظ الأمة من سباتها الطويل وحشدها خلف برنامج كبير لتحقيق التقدم . وبمعنى ما ، أصبحت حكومة الميجى بالنسبة للشعب رمزا لما أسمى « عقلية ما بعد نيوتن » . وكان أداء مسؤولى الميجى رائعا فى مجال إيصال هذا الايمان الجديد بالتكنولوجيا الحديثة والتصنيع أولا لصفوة من منظمى المشروعات ثم لمجموع السكان »[٧] .

ويتبدى الإسهام الحيوى للحكومة اليابانية فى دعم روح تنظيم المشروعات بجلاء فى تدعيم الوحدة الوطنية ، وفى الحفاظ على السلام الداخلى فى ظل حكومة مركزية فعالة ، وفى سياسات الليبرالية الاقتصادية ، وفى زيادة الحراك والارتقاء الاجتماعى . ويفسر ياسوزو هورى ذلك بقوله : « لقد وفر (الإحياء الذى قام به الميجى) الإطار اللازم للاستقرار السياسى اللازم لتشجيع الاستثمار طويل الأجل فى رأس المال الثابت ... وكان هناك ظرف موات ثان لظهور النزعة الحديثة لتنظيم المشروعات ، هو تحرير الأنشطة الاقتصادية من كل القيود الاقطاعية . وتضمنت الخطوات الأولية : (أ) إلغاء الطوائف المهنية فى ١٨٦٨ ؛ (ب) الترخيص لكل الطبقات الاجتماعية بالاشتغال بأى مهنة فى ٧١ -١٨٧٢ ؛ (جـ) الترخيص للمزارعين بحرية اختيار المحاصيل لزراعتها وبيع أراضيهم بدون قيود فى ١٨٧٢ ؛ (د) حظر قيام الحكومات المحلية بالأنشطة التجارية فى ١٨٦٩ ... وكان الظرف المواتى الثالث لظهور مشروعات الأعمال القوية هو زيادة الحراك والارتقاء الاجتماعى ... ففى ظل نظام الميجى القائم حينذاك ، تم إلغاء الطبقات الاجتماعية الإقطاعية القديمة باعتبارها عقبة أمام الحركة الاجتماعية الحرة . ولم يكن هناك أى تدبير مفرد آخر أكثر أهمية من ذلك فى التمهيد للنظام الجديد »[٨] .

ويبرز الكسندر جريشنكرون أهمية عاملين فى حفز التنمية الاقتصادية فى المجتمعات التقليدية . أحدهما تصاعد التوتر والسخط الداخلى الذى يتفاقم ويترقب حدوث تغييرات فى البيئة الخارجية ليجد تعبيرا عنه بطريقة إيجابية وخلّاقة . والثانى هو ، « الإدراك المفاجىء للفجوة الشاسعة » بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة « الذى قد يحدث صدمة سيكولوجية ويخلق أيضا فرصا لإحداث التغيير بأسرع الطرق وأسهلها وأقلها تكلفة ولتخطى مراحل وسيطة » عن طريق نقل التكنولوجيا من البلاد الصناعية . « ويمكن لهذه الصدمة أن توقظ

شعبا متوانيا لينهض الى النشاط المحموم وليعقد العزم على اللحاق بالآخرين بأسرع ما يمكن »(٩) . إن الزايباتسو « وهى تلك الاتحادات العملاقة التى سيطرت على قطاعات كبيرة من الأعمال المصرفية والتجارة والصناعة فى اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إنما ترجع بأصولها إلى أوائل عصر الميجى ، وكان إسهاما كبيرا فى الإنجازات الناجحة التى حققتها اليابان فى الصناعة الحديثة ، خاصة الصناعة الثقيلة . وقد خلقت الحكومة المقومات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لنمو روح تنظيم المشروعات فى اليابان : وسائل الاتصال الأساسية ، والسكك الحديدية ، والنقل بالسفن ، ونشر التعليم ، ونقل التكنولوجيا من الخارج ، والبرامج اللازمة لتدريب القوة العاملة ونشر التعليم التقنى لإنهاء الاعتماد على العاملين الأجانب بأسرع ما يمكن . « والواقع أن دور الحكومة باعتبارها نصيرا للمشروعات الحديثة كان مهما جدا . لكن الدعم غير المباشر هو الذى كان له أبلغ الأثر : العقود التجارية الحكومية ، وإيداع الأرصدة الرسمية دون الحصول على فوائد ، وتقديم القروض طويلة الأجل بفائدة منخفضة ، والاحتكارات ، والحوافز الضريبية وما إلى ذلك . وقد حلّ هذا محل الحماية الجمركية التى تكون عادة ضرورية لحماية الصناعات الفتية فى البلدان التى تدخل إلى السوق متأخرة ... وإجمالا ، فإن الحكومة خلقت الظروف التى تمكّن منظمى المشروعات من أداء مهمتهم ، وذلك بصفة عامة عن طريق تشجيع المشروع الحديث وبإتاحة الفرص والإمكانات لتحقيق تراكم رأس المال أو الحصول عليه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولكن المسئول عن اختيار المشروع والقرارات الخاصة بالاستثمار ، وما يبذل فيه من الطاقة والمهارات اللازمة لتنفيذه حتى يحقق النجاح ، إنما هم لبناة الزايباتسو »(١٠) .

وتحلل دراسة تفصيلية قامت بها يوهانس هيرشماير لبناة الزايباتسو ولخمسين من كبار منظمى المشروعات من غير بناة الزايباتسو ، المؤثرات الأساسية التى تعرضوا لها ومواقفهم المشتركة تجاه عصر الميجى ، وتستخلص منها استنتاجات سليمة وهادفة . فأولا ، لم يكن توافر رأس المال أو عدم توافره هو العامل المحدد لنجاحهم ، وإنما كان الأمر الحاسم هو الأفكار الجديدة ، ونظام القيم الجديد ، والتصميم على النجاح الذى تعلمه منظم المشروع من التغير الكيفى فى البيئة ، والتزامه بأهداف الإحياء الذى تم فى عصر الميجى وقيمه ومستقبله . وكانت طليعة منظمى المشروعات ، بالمعنى الأصيل للكلمة ، تمثل العصر الجديد من « الحضارة والتنوير » . ثانيا ، أن سخطهم السابق على الظروف التى كانت قائمة فى بلادهم والتى أجبرتهم على ترك البيئات التى ألفوها وأن يتحولوا لمنفيين بلا جذور ، كان حافزا قويا على التجربة والابتكار بإقامة مشروعات جديدة . وثالثا ، ساعدهم اكتساب العلم الجديد على أن يفهموا ليس فقط مشروعاتهم باعتبارها وحدات منفصلة ومكتفية ذاتيا وإنما أيضا مفهوم التنظيم الصناعى ككل واحد ودور التكنولوجيا فيه . رابعا ، ترسخت جذور التعاون الوثيق والاعتماد المتبادل بين منظمى المشاريع والحكومات الوطنية فى مشاعر المشاركة فى مشروع مشترك أضفى على الجانبين إحساسا بأن عليهما رسالة يؤديانها تجاه البلد واقتصاده . خامسا ، كان موقف منظمى المشروعات استجابة لمناخ من الرأى العام تعتمد فيه الخطوة بالتقدير

والشرف على بناء المصانع والمشروعات الحديثة للتصدى لخطر المنافسة الأجنبية . سادسا ، كان هناك تشابه بين سعى جماعة المتطهرين* فى إنجلترا لتحقيق التراكم وسعى رواد الميجى لذلك : فالأولى كان يحفزها الإيمان بالله ، والأخرى كان يحفزها الإيمان بالوطن »[١١]

لقد تشرب الرواد الصناعيون بالتأثيرات الثقافية للكونفوشيوسية بعاداتها الفكرية ومبادئها الأخلاقية والفلسفية . وقد كتب ياسوزو هورى يقول : « وهكذا فإن الكونفوشيوسية فى صورها اليابانية المنقحة ساعدت على خلق قيادة من بين صفوف العامة والساموراى على حد سواء . ونمّى ما اتسمت به من ترشيد ، عادات فكرية يسرت إدخال التكنولوجيا الغربية . وعجّل الانضباط الفكرى مقترنا بنزعة براجماتية مرنة باستيعاب اليابانيين للتعاليم الغربية عندما تجلت منفعتها العملية فى الدفاع وغيره من الأهداف الوطنية . ومع ذلك ، فقد نمّت أيضا نزعة قومية عزيزية حتى فى عملية تبنى الأساليب الغربية . وفى حين يساورنى التردد فى القول بأن الكونفوشيوسية ساعدت على تنمية روح تنظيم المشروعات بصورة تماثل ما فعلته الأخلاقيات البروتستانتية فى أوروبا ، فلا شك أنها وفرت مناخا فكريا وأخلاقيا حبذ ظهور هذه القيادة الجديدة »[١٢] .

وكان آيشى شيبو ساوا (١٨٤٠ ـ ١٩٣١) القائد المعترف به لمجتمع رجال الأعمال فى عصر الميجى وفى السنوات التالية له ، وكان مصدرا دائما للإلهام بالنسبة للأجيال الأصغر سنّا . وقد ذكرت يوهانس هيرشماير : « أننا نجد معظم السمات المهمة للصفوة من رجال الأعمال فى عصر الميجى ، متمثلة فى سيرته العملية كمسؤول حكومى ، وكمصرفى ورجل صناعة ، وفى فلسفته عن الحياة . فقد كان يعتقد اعتقادا جازما بأن نجاح تصنيع اليابان يتوقف على ظهور منظمى المشروعات الذين يختلفون عن التجار وأصحاب الحوانيت القدامى سواء فى مواقفهم الشخصية أو فى منزلتهم الاجتماعية . وقد أكدت رابطة رايومونشا التى أنشأها شيبو ساوا لنشر أفكاره ، فى تسعينات القرن الماضى ، أنه كان على رجل الأعمال فى عصر الميجى أن يفى بخمسة متطلبات : التعليم ، والأمانة ، والفضيلة ، والشخصية ، والجمع بين تعاليم كونفوشيوس وآلة الحساب »[١٣] .

وباعتبار شيبو ساوا مدافعا رئيسيا عن الشركة المساهمة ، فقد تصادم مع « منظمى المشروعات الذين يتصرفون كالذئاب المتوحدة والذين سخروا من التعاون وفضلوا بناء إمبراطورياتهم الأسرية الخاصة »[١٤] . وفى حين كان شيبو ساوا يؤكد أن التقدم السريع للصناعة والأعمال المصرفية فى اليابان يعتمد على هذا الشكل للمشروعات اعتمادا كبيرا ، كان مدركا لنقائصه تمام الإدراك . فحسب رأيه ، كان عدد كبير من المديرين يتجاهلون اللوائح ويسعون وراء الأرباح السريعة بدلا من التنمية طويلة الأجل .

---

* فى القرنين ١٦ و ١٧ وكانوا يطالبون بتبسيط الطقوس واحترام الفضيلة (المعرّب)

وقد فنّد شيبو ساوا بقوة الرأى القائل بأن الأخلاقيات الكونفوشيوسية ترى أن الفضيلة والتجارة لا تتفقان . « لقد كان القصد فى البدء أن تسير الأخلاق والاقتصاد متكاتفين . ولكن نظرا لأن البشرية تجنح للبحث عن المكسب ، فقد تناست الاستقامة ، ولذا فإن الحكيم القديم الساعي لعلاج هذا الخطأ ، دافع بحماس عن الأحلاق من جانب ، وحذّر الناس من جانب آخر من الأرباح التى تُجنى بطريق غير مشروع . وفيما بعد أساء الدارسون لتعاليمه الفكره الأساسية ... فقد نسوا أن العمل المنتج هو الطريق لممارسة الفضيلة ... ونزع سوء الفهم هذا إلى الفصل بين التعليم والحياة العملية »(١٥) .

وإضافة لهذا أكد شيبو ساوا أن التقدم الاقتصادى لليابان عندما يقارن بتخلف الصين ، يرجع بجذوره للأداء الأرقى بصورة مرموقه فى أنشطة الشركات : « لم يكن ذلك راجعا إلى أن اليابانيين أكثر ذكاء فى تحقيق الربح أو أنهم أشد مهارة من الصينيين ، وإنما كان راجعا إلى أنهم تعلموا أن يجمعوا مواردهم وأن يتعاونوا فى حين بقى الصينيون متمسكين بالنزعة الفردية فى الاقتصاد » . وقد أكد مرارا وتكرارا أن روح الساموراى المتمثلة فى العدالة والنزاهة والمسؤولية تجاه المصلحة العامة ينبغى أن تتراءى فى أداء وسلوك رجال الأعمال اليابانيين فى صراعهم التنافسى مع الغرب . وكان مقتنعا بالفضائل الأصيلة للأخلاقيات الكونفوشيوسية ، وقال إنه يريد بناء المشروعات الحديثة بالآلة الحاسبة وبتعاليم كونفوشيوس . إن الرأسمالية الغربية بدون الأساس الأخلاقى للكونفوشيوسية لم تكن هى النموذج الذى أراده لليابان ، إذ يتعين أن يجد المفهوم الكونفوشيوسى عن التزام الفرد تجاه الجماعة تعبيرا عمليا وهادفا عنه فى استعداد رجل الأعمال لأن يخضع مصلحته لرفاهية الأمة . وقد كتبت يوهانس هيرشماير تقول : « لقد كانت الرأسمالية الغربية فردانية فى نهاية المطاف ؛ فالكمال الفردى هو قانونها الدينى ، وهو علامة على الخلاص الذى يحققه المرء لنفسه ، وهو مسألة بين المرء وخالقه . أما الصورة الكونفوشيوسية التى يقدمها شيبو ساوا فتركز على العلاقة بين المرء والمجتمع ، وبذلك نادت بإخضاع الفرد للمصلحة العامة المشتركة »(١٦) .

وقد أصبحت الصفوة من منظمى الأعمال أداة التحديث السريع للاقتصاد اليابانى بفضل تخليها عن خلفياتها واهتماماتها السابقة ، واتقادها بالحماس الوطنى ، واكتسابها قيما وأفكارا جديدة ، وتفضيلها للأفق الزمنى الطويل وليس القصير فى سعيها وراء الفرص والنجاحات الاقتصادية ، والتحلى بالمثابرة والابتكار المستمر على الرغم من العوائد القليلة عبر فترات طويلة من الزمن ، وتحويل السعى المسعور وراء السلطة والنقود إلى خدمة وطنية وواجبات عامة تنطوى على مخاطرة وتضحية كبيرتين ، وتحويل أنفسهم من ساعين لتعظيم الربح إلى روّاد صناعيين يستجيبون لدعوة الأمة . ويعلق البروفسور الكسندر جريشنكرون على أهمية القيم الاجتماعية الجديدة لتحقيق التحول الاقتصادى بقوله : « إن الجهد الكبير والمفاجىء من أجل التصنيع فى بلد متخلف يتطلب إبرام اتفاق جديد فى المشاعر . وينبغى لمن يجرون

التحول الكبير وكذلك الذين يفرض عليهم ذلك أعباء أن يؤمنوا بكلمات ماثيو أرنولد القائلة بأن العهد الجديد يأتي بعد إخلاء الساحة وتمهيدها والتخلص من الماضي »(١٧) .

إن البلدان النامية في جنوب عربي آسيا تواجه نقصا في رأس المال ، لكن الندرة في كفاءة تنظيم المشروعات عقبة أمام التنمية أشد خطورة من عدم كفاية الموارد المالية . وعلى ضوء دينامية تنظيم المشروعات في اليابان في عصر الميجي ، فإن معظم المشروعات ليس مجرد تاجر أو مصرفيّ أو رجل صناعة : وإنما هو رجل يفحص الأفق الاقتصادي بدقة ويتعرف على الفرصة المتاحة ويغتنمها باندفاع ويقبل المخاطر اللصيقة بها ، جاعلا من نجاح المشروع الجديد واستخلاص نفع شخصي منه أمرا متسقا مع مصلحة الجماعة . ويتطلب ذلك إحداث تغيير في المناخ الثقافي للبلاد وكذلك في دوافع وأداء منظمي المشروعات قبل أن تحظى دوائر الأعمال بالتقدير والاعتراف الاجتماعي ، والنظر إلى الأعمال على أنها مجال رئيسي للنشاط من أجل تعزيز المصالح الوطنية . وكثيرا ما ترتبط في منطقتنا بفادة دوائر الأعمال صورة النهّاب ، المتملص من القانون ، والساعي لتعظيم الريع ، والملتمس لامتيازات ومحاباة خاصين من السلطات . ولا يتطلب الأمر زيادة عدد منظمي المشروعات في البلدان النامية فحسب ، بل يتطلب أيضا تغيير تصورات الرأي العام عن دورهم بصورة جذرية : ينبغي اعتبارهم خبراء في القيام بالمشروعات طويلة الأجل ، ومنشطين للمشروعات الرائدة وآخذين بيدها ، وأدوات للتحديث تعمل في تعاون وثيق مع الحكومة في وضع استراتيجية للتنمية وتنفيذها . وبدلا من استخدام الرموز والاحتياجات الوطنية لتشكيل صورة مواتية ، باعتبارها ممارسة للعلاقات العامة ينبغي لمنظم المشروع أن ينقل للمجتمع إحساسا حقيقيا بأن له رسالة ، وأنه قوة محركة في مشروعات بناء الأمة . ولا تشكل النزعة للمغامرة ، وتعظيم الربح في أسواق محمية مأمونة . والطمع المحموم من جانب « تجار السياسة » الذين تزدهر أحوالهم اعتمادا على المساندة والرعاية الرسمية ، سمات محددة لمنظم المشروعات باعتباره عنصرا ديناميا في التحديث ؛ بل إن المزاج الذي يشجع على تحمل المخاطرة والنزوع للابتكار ، وروح المنافسة ، والقدرة على العمل الخلاق ، هي الخصائص المميزة لموهبة تنظيم المشروعات . إنها توليفة غير مألوفة « من الخصائص الشخصية التي يسهل تفسيرها أو قياسها والتي اقترح شومبيتر تقبلها باعتبارها شيئا يتميز به بعض الناس ولا يتميز به البعض الآخر ، تماما مثلما أن بعض الناس يستطيعون الغناء ولا يستطيع ذلك البعض الآخر » . إن النوعية الراقية من القادرين على تنظيم المشروعات في اليابان في عهد الميجي ووعيهم الوطني ، تلقي الضوء على سلامة العبارة التالية التي ينبغي أن نتأملها في جنوب غربي آسيا : « ربما كانت أهم المسائل بالنسبة لأي شعب يسعى لاكتشاف أسرار التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها على نطاق واسع ، هي كيف ينظم روح المبادرة والمسؤولية . وبعبارة أخرى كيف يمكن تخصيص مهمة تنظيم المشروعات وتوجيهها ، حتى يمكن تحقيق أقصى إمكانات النمو »(١٨) .

الفصل السادس

طبقة الساموراى

إن بحثنا لدور الساموراى فى اليابان فى عهد الميجى يلقى الضوء على أهمية أن توجد فى بلد يأخذ بالتحديث مجموعة ساخطة على الأحوال القائمة ، وتتقد حماسة لإحداث تغييرات عميقة فى الوضع القائم ، بغية تحقيق التجديد والتحول الوطنى . ولحسن حظّ اليابان أن هذه المجموعة الناقمة المنتمية للمراتب الدنيا من الساموراى لم تكن من طبقة ملاّك الأرض ولا من ملاك العقارات . وفى الوقت نفسه ، ينبغى أن يتوافر للمجموعة المقدامة الساعية إلى الإحياء الوطنى ، الالتزام والموهبة والوحدة التى يمكن تسخيرها لتحقيق ذلك الهدف . وما حدث فى اليابان فى عصر الميجى هو أن الطاقات قد تفجرت حقا بعد إلغاء الفوارق فى المنزلة الاجتماعية لتضطلع بمهام ومشروعات جديدة وصعبة . ووجدت الحمية والطاقات الوطنية للساموراى تعبيرا عنها فى مجالات لم يكن هناك غنى عنها لدخول اليابان إلى صفوف الأمم الحديثة والتقدمية . « ولا جدال فى أن الساموراى ـ والمرتبة الأدنى منهم كما يستطرد الخبراء ـ هم الذين حفزوا الإحياء الذى تم فى عصر الميجى ؛ كما كان منهم المديرون الذين اعتمدت عليهم الحكومة الجديدة . وكان الساموراى هم الذين وفروا القوة الدينامية الأساسية التى نأت باليابان عن سياسة بقاء كل شىء على حاله التى كانت متبعة فى عهد توكوجاوا واتجهوا بها نحو التحديث السريع . »[١]

لقد لعب شباب الساموراى من المرتبة الدنيا من العشائر الغربية القوية ـ عشائر تشوشو وساتسوما وتوسا وهيزن ـ دورا رئيسيا فى الإحياء . وكانت دوافعهم مزيجا من الوطنية والطموح للنجاح الشخصى ؛ فقد اكتسبوا معرفة وثيقة بالعلوم العسكرية الغربية ، والفنون التطبيقية ، والتاريخ ، مما فتح آفاقا جديدة للتقدم الوطنى لليابان ، كما أنه أتاح فرصا جديدة للمشروع الفردى . ويقول ويليام لوكوود : « لم تكن ثورة الميجى قصة صعود طبقة رجال الأعمال التى تحطم قيود الإقطاع لتفرض سيادتها فى دولة تسودها النزعة التجارية . »[٢] فقد كان المصلحون الشبان من الساموراى « الذين يشغلهم مصير أمتهم »[٣] ، والمتحمسون للنموذج الغربى لتعزيز القوة الوطنية وإن كانوا يميزون بين ما يصلح لهم فيه وما لا يصلح ، والعاقدون العزم على « الوصول باليابان فى أقصر وقت ممكن إلى منزلة تكافىء منزلة العالم الغربى بل وتفوقه »[٤] ، هم الذين وفروا القيادة للإصلاحات التى أدخلت بعد ١٨٦٨ لإلغاء الامتيازات الإقطاعية وإرساء أساس متين للقوة الوطنية .

ويعتبر البروفسور توماس م . هيوبر فى كتابه المعنون *الأصول الثورية لليابان الحديثة* ، أن الإحياء الذى تم فى عصر الميجى كان ثورة ضد الامتيازات الإقطاعية قامت بها من أسفل طبقة المثقفين المتعلمة العاملة فى الخدمة والنابعة من المراتب الدنيا من الساموراى ، والتى كانت تواجه صعابا اقتصادية وفرصا آخذة فى الانكماش . وهو يقول : « إن الاحياء الذى تم فى عهد الميجى كان تمردا اجتماعيا قامت به طبقة المثقفين المنضبطة والمتعلمة تعليما عاليا والعاملة فى الخدمة ، ضد القمع الارستقراطى والأشكال الاجتماعية البالية . وكان لدى القائمين بالإحياء دافع للعمل سياسيا ، أولا بسبب الحرمان المادى الذى عانته طبقتهم ، وثانيا بسبب التزامهم المثالى بتحسين حالة المجتمع السياسى بأسره . وكان هذان الاهتمامان مغروسين بجذور عميقة فى ظروفهم الاجتماعية بوصفهم أعضاء فى طبقة المثقفين العاملة فى الخدمة فى عهد توكوجاوا . »(٥)

وكان شوين يوشيدا وهو من الساموراى ولد فى أسرة من مرتبة متواضعة ، واشتغل معلما بالمدارس قبل إعدامه على أيدى الباكوفو فى ١٨٥٩ ، واحداً من ستة من الرجال الذين ترتبط أسماؤهم بصورة لا إنفصام بها بالإحياء الذى تم فى عصر الميجى ويعتقد كثيرون من المراقبين المطلعين أنه كان بشكل ما تعبيرا حتميا عن روح عصره . يقول و . ج بيزلى : « لقد كتب يوشيدا شوين قبل إعدامه مباشرة يؤكد أن الباكوفو وكبار ملاك الأرض قد اثبتوا عجزهم عن العمل وفق مقتضيات الساعة ، تاركين المهمة لينهض بها رجال من مرتبة أدنى ، لذلك فإن اليابان لا يمكن إنقاذها إلا بتحويل المجتمع وباستبدال العُمُدْ الفاسدة ، والاستغناء عن الروافد البالية ، وإضافة دعائم جديدة . »(٦) « وقد نبعت الأهداف الإصلاحية لدى شوين من نفس المبدأين اللذين تم الاسترشاد بهما فى إجراء التغييرات المؤسسية الجوهرية فى السبعينات من القرن الماضى . وأحدهما هو إحلال الكفاءة محل كرم المحتد فى التوظيف والترقية . والثانى هو توجيه الطاقات الاجتماعية إلى أنشطة منتجة جديدة تلبى الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الراهن والكف عن الإنفاق الباهظ والمتلاف على الممارسات البالية للماضى الإقطاعى . فنحو نهاية عصر توكوجاوا ، كان الدايميو* والساموراى يستهلكون نحو ٢٥ - ٣٠ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى . واعتبرت طبقة المثقفين المعدمة والعاملة بالخدمة ، أن رسالتها هى جعل فائض الثروة الذى تستولى عليه أقلية ارستقراطية « يُستثمر بدلا من ذلك فى التعليم العام وفى الحصول على التقنيات الطبية والصناعية الجديدة المدهشة التى تتوافر للغرب ، وفى تحسين الدفاع - وهى تغييرات سرعان ما تعود بالنفع على الجميع . »(٧)

لقد حوّل الإحياء الذى تم فى عصر الميجى اليابان من مجموعة من الإقطاعيات ، لكل منها تقاليده ومصلحته الكبيرة فى الاستقلال الذاتى ، إلى دولة مركزية . وقد سلّط رونالد دور فى كتابه *التعليم فى اليابان فى عهد توكوجاوا* ، الضوء على أهمية التعليم الكونفوشيوسى

* البارونات الإقطاعيون فى اليابان ، وكانوا عادة من خلفاء الأبناء الصغار للإمبراطور (المعرّب) .

للساموراى فى خلق أمة من مجموعة من الإقطاعيات . فقد خلق أولا رابطة المصلحة المشتركة والنظرة المشتركة والقيم المشتركة بين الساموراى . وثانيا ، تضمن تعليم الساموراى دراسة تاريخ اليابان مما زاد الإحساس بالهوية الوطنية ودعم حماستهم للوطن والإحساس بالعزة الوطنية . ثالثا ، « أتاحت الثقافة الكونفوشيوسية ومهنة التعليم قنوات جديدة للاتصال تتجاهل حدود الإقطاعيات . وأخذ المتخصصون المهنيون وهواة الثقافة يقرأون كتب بعضهم البعض ، ويتبادلون الرسائل ، ويبدى بعضهم الرأى فى الأشعار التى يصوغها بعضهم الآخر ، ونشأ التعارف بينهم كأشخاص فرادى . »(٨)

وقررت صفوة الساموراى وقيادتهم فى يابان عصر الميجى فى ١٨٧٢ إنشاء نظام للتعليم الإلزامى الشامل لكل المواطنين . وكان تطورا غير عادى أن يتشكل لدى طبقة ذات امتيازات اعتقاد قوى بالقيمة السامية لمحو الأمية على النطاق القومى ، وإلغاء النظام المزدوج السابق القائم على وجود مدارس ثانوية للساموراى ومدارس أخرى للعامة (تيراكويا) . لقد اعتبر التعليم أمرا ضروريا لإيقاظ روح سعى المرء لتحسين أوضاعه . وأدرك الساموراى » « أنه إذا لم ننتشر بين الأفراد روح سعى المرء لتحسين أوضاعه فسيظل تحسين أحوال الوطن هدفا بعيد المنال . »

وقد علّق على ذلك توماس ب . روهلن بقوله : « إن استيراد الكتب الدراسية شىء ، واستيراد الأشياء غير الملموسة فى مواقف المدرسين وسلوكهم شىء مختلف تماما . ففى البدء ، كان المدرسون فى الغالب من طبقة الساموراى ، وأرسوا نمطا للسلوك ركز على التفانى فى سبيل الواجب ، والسلوك الشخصى المثالى ، والاستقلال الكبير فى الأسلوب ، والسلطة الراسخة ، والمشاركة الشخصية مع طلابهم ، فقد كانوا مستخدمين لدى حكومة الإمبراطور الوطنية وكانوا فى طليعة الجهود المبذولة لتحديث اليابان ، وبذلك ظلت مكانتهم عالية على الرغم من إضفاء طابع بيروقراطى على التعليم . وكان المدرسون الذين تم تدريبهم على الموضوعات الجديدة يعتبرون من بين أشد الناس استنارة فى فهم طبيعة العالم الغربى الحديث . لقد انتهت عزلة اليابان بصورة مفاجئة ، وأصبح ينظر إلى المدرسين الذين تم تدريبهم حديثا باعتبارهم رعاة يقودون الأهالى من عالم إلى عالم آخر . »(٩)

لقد وصلنا إلى مرحلة فى دراسة اليابان فى عصر الميجى ، بات من الملائم فيها تحديد السمات الأساسية للصفوة من الساموراى .(١٠) فأولا ، دفعت موجة القومية التى لا يمكن مقاومتها بصفوة الساموراى إلى الصدارة وحولت ولاءهم من إقطاعياتهم إلى الدولة القومية فى فترة قصيرة من الزمان ، على الرغم مما تعرض له البعض من الصعاب الشخصية والمحن فى حالات فردية . وفى ظل نزعة قومية متصاعدة ، شرعوا فى تنفيذ مهمة حشد الطاقات والمواهب لبناء الأمة ، واعتبروا نشر التعليم أداة أساسية لحشد المواهب ، ولم يعتبروا وجود مواطنين متعلمين خطرا على المصلحة الطبقية للساموراى ؛ بل اعتبروه رصيدا قوميا . وثانيا ؛ « كان لديهم إحساس أبوى بالمسؤولية عن جماهير الشعب . » ولا شك

أن هذا كان فى جزء منه نتيجة لنزعتهم القومية بقدر ما هو شرط مسبق لها . وثالثا ، أن الساموراى باعتباره عضوا فى الصفوة المجددة فى بلد قد عقد العزم على اللحاق بالغرب ، تكوّن لديه إيمان لا يتزعزع بأن المعرفة والتعليم يحققان المنفعة ، وبات متلهفا على اكتساب كل جديد منهما آت من الغرب .

لقد جعله التعليم التقليدى الذى حصل عليه فى الإقطاعية تلميذا مجدّا ودقيقا ومنضبطا . ولم يكن حب الاستطلاع والتقصى بشأن المعرفة والتقنيات الغربية مبعثرا عبر ميادين مختلفة تهتم بها الصفوة ؛ بل انصب البحث عن المعرفة الجديدة على ميادين محددة وجعلها هدفا له ، وسانده فى ذلك كدح صبور ، وتواضع واهتمام بالتفاصيل . رابعا ، طور الساموراى ، نظراً لدراستهم لتاريخ اليابان والصين والمدونات القانونية للبلدين ، القدرة العقلية على المقارنة والمقابلة بين المؤسسات السياسية المختلفة والمبادىء الكامنة وراءها . وبحلول عام ١٨٧٠ ، كانوا قد استوعبوا بشكل كامل الفرق بين الإقطاع ونظام الحكم المركزى . وأسهم ادراكهم لعدم الاتفاق بين النظامين فى التعجيل بوتيرة التحديث السياسى فى أوائل عصر الميجى . خامسا ، فى ضوء التعاليم الكونفوشيوسية « لم يكن من المفترض أن تصبح ممارسة الساموراى للقيادة السياسية مصدرا مسلما به للحصول على مكافآت شخصية ، وإنما أداء لواجب . »(١١) سادسا ، كان لدى الساموراى مزاج ونظرة يتسمان بطابع براجماتى ، وفهم واقعى للصعوبات والعقبات التى ينبغى التغلب عليها ، والموارد المطلوبة لبلوغ أهدافهم .

وقد فسر توماس روهلن بوضوح دور الساموراى فى استحداث نظام يقوم على حكم الجدارة فى اليابان فى عصر الميجى بقوله : « إن النقطة التاريخية الحاسمة هى أن حكومة الميجى الجديدة أنشأها وقادها الساموراى الأوائل . رجال ارتقوا هم أنفسهم بفضل جدارتهم ، وكانوا يعرفون بحكم صفتهم كمصلحين الإحباطات وانعدام الكفاءة التى تنجم عن توزيع السلطة حسب معايير شخصية اصطفائية . أن اليابان ... مجتمع موجه نحو المجموعة ... ومثل هذا المجتمع قد يختنق بفعل نزعة التخصيص الضيقة فيه ... وما يمكن أن يحدث بسهولة هو أن يخضع المسؤولون عن اختيار الأشخاص للجامعات والوظائف وما إلى ذلك للضغوط الشخصية من الأقارب والأصدقاء والزملاء ، فمواجهة الالتزامات الشخصية تقتضى آلية مضادة قوية . وكان الحل هو الأخذ بنظام موضوعى للاختبار يحكم عملية الاختيار . وبمجرد إنشاء هذا النظام فى اليابان ، فقد خلق الأنصار المدافعين عنه وكان بمثابة وعد للغالبية العظمى بإتاحة الفرص لها . والأرجح أن أياً من قادة الميجى لم يفكر فى الأمور بهذه الطريقة ، لكن تظل الحقيقة ماثلة فى أنه فيما عدا التعليم ، ظلت للمحسوبية قوتها غير العادية ، وكانت قيادة الميجى متلهفة على كفالة أن تستفيد الأمة من ضمان لتدفق المواهب وصعودها إلى القمة . وتبدو قداسة الامتحان فى اليابان ، حتى فى الوقت الراهن ، متناسبة مع قوة المحسوبية وقادرة على وقفها عند حدها . »(١٢)

وفى حين أنه من المسلم به بصفة عامة أن خروج الساموراى من إطار طبقتهم قد تم بطريقة

سلسة ، فقد بقى السؤال التالى : « لماذا أذعن الساموراى بسهولة لفقد مكانتهم الخاصة مع ما صحب ذلك من التغيرات التى طرأت على المهن التى يمارسونها والمساكن التى يقطنونها وأسلوب حياتهم ؟ يتمثل جزء من الإجابة فى أن الأمر يرجع للطريقة التى تم بها ذلك ، على مراحل وبصورة حريصة ومع التعويض الملائم . ويتمثل جزء آخر من الإجابة فى طبيعة الساموراى باعتبارهم صفوة مركزة منضبطة متجهة نحو الخدمة لديها مستوى تعليمى متزايد . وعلى الرغم من أن بعض الساموراى تشبثوا بدون شك بامتيازاتهم باعتبارهم الأمل الوحيد للأمس فى مجتمع الميجى الناهض ، فقد كان آخرون على ثقة فى معرفتهم وخبرتهم ، وربما رحبوا بفرصة تحريرهم من التسلسل الهرمى الجامد للمكانة فى نظام الكاشيندان . ولا بد أن جزءاً ثالثا من الإجابة يتمثل فى مناخ الإحساس بالخطر على الوطن والفرصة المتاحة لخدمته ، وهو الإحساس الذى ألهم الذين توقعوا أن يفى قادة الميجى بتعهدهم باختيار ذوى المواهب على أساس من الكفاءة . »(١٣)

وكانت « توليفة فريدة من الضرورة الاقتصادية والنزعة الوطنية » هى التى حفزت الساموراى على القيام بدور رئيسى فى القطاع الخاص وكذلك فى الحكومة . ويتفق مؤلفو الدراسات المعنية بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة مع ما قال به جورج ب . سانسوم « لقد كان هؤلاء الرجال (الساموراى) ، وليست البورجوازية ، هم الذين أرسوا أساس القطاع الرأسمالى واستحدثوا فى الوقت نفسه نظاما سياسيا لا يشبه فى شىء تلك النظم التى قامت فى البلدان الصناعية المتقدمة فى أوروبا الغربية تحت تأثير طبقة قوية مالكة للأموال . »(١٤)

لقد وجد الساموراى أن دخول المشروعات الحديثة الجديدة أكثر ملاءمة وتحديا من النمط التقليدى من الأعمال واعتبروا أن المهن الجديدة إذا رتبت تنازليا تأتى فى مقدمتها الأعمال المصرفية ثم الصناعة والتجارة الخارجية . وقد علقت يوهانس هيرشماير على دورهم الرئيسى فى الأعمال المصرفية بقولها : « لقد جاءت المبادرة فى إنشاء البنوك الوطنية وتخطيطها وإدارتها من الساموراى أساسا . وكان ذلك نتيجة لعدد من العوامل : فقد كانت التقاليد تمنع التجار من القيام بالأعمال المصرفية على أساس إنشاء شركات مساهمة ، فى حين أن الساموراى لم تكن تقيدهم التقاليد ولا وجود أسباب رزق بديلة . كما لم تكن تعرقلهم قيود إدارة الأعمال ولا العادات الصارمة التى تقيد التجار وقد وجد التجار أنه من الصعب عليهم أن يتعلموا ويطبقوا اللوائح المصرفية المصاغة بلغة رسمية وأدبية إلى حد ما . واستطاع الساموراى من غير ذوى الخبرة أن يكونوا أفضل أداء فى هذا المجال منهم فى الأنواع الأخرى من الأعمال ، وذلك بمجرد اتباعهم للتعليمات . وأخيرا وليس آخرا فإن الساموراى رأوا فى إنشاء المصارف فرصة فريدة لدخول عالم الأعمال دون أن يفقدوا « ماء وجههم » . فقد أعلن أن إنشاء المصارف هو خدمة للبلاد وعلامة على الأخذ بالحضارة الحديثة . ومن ثم فلم يعد دخول مجال الصرافة أمرا مناسبا فحسب بل أصبح عملا وطنيا ، حتى أن البعض قالوا بأن على كل ساموراى أن يشارك فى عملية إنشاء المصارف . وعلى ذلك فإنه من بين جميع

مجالات المشروعات الحديثة ، كانت الأعمال المصرفية هى المجال الذى قدم الساموراى فيه أكبر مساهمة . »(١٥)

وتسبب إلغاء امتيازات الساموراى القديمة القائمة على أساس الوضع الاجتماعى والانخفاض الحاد فى دخولهم ، فى تعرضهم للمشاق ، ووصل بالكثيرين منهم إلى حافة العوز . واحتشدت العناصر الساخطة فى النهاية فى تمرد ساتسوما الذى وقع فى ١٨٧٧ وسحقه الجيش الحديث المكون من العامة الذين تم تجنيدهم للخدمة الإجبارية . وكان قادة الميجى ، وهم أنفسهم من الساموراى ، يدركون تمام الإدراك السجايا الجديرة بالإعجاب لتلك الطبقة ويرون أن من مسؤولياتهم الأساسية إيجاد منافذ لها ليس بغرض توفير فرص الحياة للساموراى فحسب وإنما أن تكون متفقة أيضا مع سماتهم وقيمهم المتميزة . وعلى حد تعبير يوهانس هيرشماير : « كان قادة الميجى يأملون فى أنه بمجرد تحطيم معارضة الساموراى للتغييرات الحتمية ، وإدراكهم أن العصر الجديد والأحوال الاقتصادية الجديدة قد وجدا ليبقيا ، فإنهم سيصبحون أهم عنصر فى تنظيم المشروعات فى الأمة . وكانت مهمة الحكومة هى وضع الساموراى فى موقع القيادة ، فى المجال الاقتصادى هذه المرة . »(١٦)

وتضمن برنامج الحكومة للتخفيف من المحنة الاقتصادية للساموراى قرارا بإنشاء المصارف الوطنية التى وفرت لهم فرص العمل ، ومحاولة توطينهم فى مزارع صغيرة وأراض مستصلحة وتيسير هجرتهم إلى هوكايدو* . ولمعالجة هذا الوضع الذى بلغ فيه عدد الساموراى المعوزين مليونا ونصف المليون ، قررت حكومة الميجى توجيه مهاراتهم إلى تأسيس شركات مساهمة كبيرة . وقد قال تومومى ايواكورا ، وهو من المصابيح الرئيسية فى حركة الإحياء ونصير قوى لبرنامج إنشاء الشركات : « إن الساموراى سيكونون قادرين على إثبات قوة السجايا التى اكتسبوها على مر العصور ، ومن ثم سيدخلون بنجاح فى مئات من ميادين النشاط . وإذا أتيح لهم المجال كاملا ليستخدموا ملكاتهم الفكرية ، فسيستطيعون الصمود فى المنافسة مع الأجانب . وفى ظل الأوضاع الراهنة ليس هناك سوى الساموراى من يستطيعون أن يدفعوا بالنشاط فى البلاد إلى الذروة ، بفضل ما حصلوا عليه من تدريب فى ميادين كثيرة ... ولو تأملنا باقى السكان ، فيما عدا تلك الأسر من الطبقة الراقية ، فسنجد كثيرا من الأراضى الجدباء . وسيستغرق الأمر ما يتراوح بين عشرين وثلاثين عاما حتى تصبح لديهم قوة كافية لمنافسة الأجانب . »(١٧)

ومن المسائل المختلف عليها ، أن إلغاء طبقة الساموراى باعتبارها « مجموعة استهلاكية سلبية تحظى بالامتيازات » أسهم إسهاما كبيرا فى النمو الاقتصادى لليابان ، خاصة فى العقدين الأولين من عصر الميجى . فما هى الدروس التى ينبغى استخلاصها من تحول الساموراى من مستهلكين غير منتجين إلى عناصر وقوى منتجة ؟ أولا ، أنه ينبغى إلغاء مجموعة

* تتألف اليابان من أربع جزر رئيسية ، أكبرها هونشو فى الوسط ، وهوكايدو فى الشمال ، وشيكوكو وكيوشو فى الجنوب (المعرّب)

المستهلكين السلبية ذات الامتيازات فى البلدان التى تأخذ بالتحديث ، وينبغى تحويل دخولها التى لم تكسبها بالعمل إلى مدخرات وزيادة فى إيرادات الضرائب لتستثمرها الحكومة فى مشاريع إنتاجية . ثانيا ، أنه ينبغى إدارة عملية تحويل المجتمع والاقتصاد على نحو يجعل العناصر المحرومة تسلم ، بعد مرحلة أولية من العداء والمقاومة ، بالمنافع طويلة الأجل للتعاون مع سياسات وبرامج التحديث ، وبأنها تتيح لها الفرصة لبدء مشروعات جديدة . وعادة ما تتوافر للمجموعات ذات الامتيازات ، طاقات وسجايا يمكن تسخيرها لتجديد شباب الأمة ، ويجب ألاّ نسمح ببقائها عاطلة . وينتهى الأمر بخلق مجموعة تشعر بالاغتراب والإحباط . ومثلما ذكرت يوهانس هيرشماير : « إن تفرد تجربة الميجى يتمثل فى أن طبقة الساموراى ألغيت على يدى قرنائهم الذين كانوا متلهفين على إحياء أفضل سجايا طبقة الصفوة والذين نجحوا فى القيام بذلك . ومن ثم استطاع الساموراى توليد قدر كبير من دينامية القدرة على تنظيم المشاريع وأنشأوا فى نهاية المطاف صفوة حديثة من منظمى المشاريع لها مكانة مختلفة تستند إلى روح الساموراى المتوثبة القديمة . »(١٨)

ورغم أن الأمر اقتضى تجريد الساموراى من امتيازاتهم على أيدى قرنائهم من أجل إقامة أمة جديدة لها حكومة مركزية قوية ومركزها المالى سليم وتعتمد فى أمنها الداخلى والخارجى على جيش يتم تجنيده على النطاق الوطنى ، فإن تراث الساموراى أصبح نموذجا موحيا للمجتمع بأسره فى نفس الوقت الذى أخذت تنمحى فيه حواجز المكانة الجامدة . واستغلت الحكومة عن وعى مُثل الساموراى فى التشريعات والتنظيمات الجديدة لعصر الميجى . وبدلا من أن يغرق الساموراى فى حالة من اليأس والخمول بعد ضياع امتيازاتهم ، كان موقفهم من التحدى الجديد هو « تفجير الطاقات الشاملة » وأصبحوا هم النماذج التى تُقتدى فى مجتمع شرع فى التجدد والانطلاق .

إن المواهب لا تتوافر بكثرة فى أى أمة ، وينبغى الحفاظ عليها واستخدامها لتحقيق أغراض بناءة . فهل لدينا فى جنوب غربى آسيا مجموعة أو طبقة شبيهة بالساموراى فى مرونتها البراجماتية ، ونهجها الرشيد ، وتفانيها ، والتزامها بالأهداف الوطنية ؟ إن البورجوازية أو الطبقة الوسطى فى هذه المنطقة ليست كبيرة عدديا أو متلاحمة بالقدر الكافى لخلق كتلة قوية مناصرة للتغيير والإصلاح ، فهى ضعيفة اقتصاديا فى ظل الظروف السائدة ؛ وصفوفها منقسمة وأعضاؤها يولون الصراع مع بعضهم البعض اهتماما أكبر من اهتمامهم بالارتقاء برفاهية الأمة ؛ وهى تحيا حياة متقوقعة ، معزولة عن فقر الجماهير ومعاناتها وحرمانها ؛ وهى المستفيدة من برامج الإنفاق الحكومية ومن الأوضاع القائمة الحالية . إن استراتيجية إنمائية ترمى للإقلال من الفقر تتطلب « أن تخصص حصة أكبر من الدخل والإنفاق العام للفقراء ، وأن تكون المفاضلة ، خاصة فى الأجل القصير ، هى بين مصالح الفقراء ومصالح غير الفقراء . »(١٩) وهناك بغير شك تجمعات من المواهب فى ميادين كثيرة ، وأمثلة فردية على الالتزام بالأهداف الوطنية ؛ وفى الوقت نفسه فإن انغماس الطبقة المتوسطة فى أهوائها

الذاتية خلق لديها نفورا من تكريس مواهبها لإخصاب التربة الوطنية ، ولا تتوافر لها الأخلاقيات والقوة الفكرية اللازمة لإدامة حملة التحديث والنمو طويل الأجل .

لقد كانت النزعة القوميه قوة حفز هادرة للساموراى ، وكانت المصلحة الوطنية تستخدم على الدوام لإضفاء المشروعية على إجراءات الابتعاد بشكل حاسم عن الماضى . وقد حشدت قيادة الساموراى الطاقات الداخلية للتصدى للأخطار الخارجية ولتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة بغية بناء أمة صناعية قوية . وفى جنوب غربى آسيا بصفة عامة ، تم استنفار الوعى الوطنى للتصدى للتحديات الخارجية ، بدون ربطه بجهود جادة ومدروسة لإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع وبناء الوحدة الوطنية . ولم تتم الاستعانة بالقوة الحفازة للنزعة القومية من أجل بناء الأمة وتحديثها ، مما يوفر لهذه النزعة دوراً إيجابيا وله مصداقية فى الشؤون الدولية .

إن دور الساموراى فى اليابان فى عصر الميجى يعد درسا بالغ الأهمية لجنوب غربى آسيا : فلكى تصبح الموهبة الفردية رصيدا وطنيا ينبغى أن ترتبط بإحساس بالتفانى والالتزام تجاه الخدمة العامة وبناء الأمة ؛ وأنه بدون الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والوعى الوطنى ، سيُستخدم التعليم والكفاءة والمهارات المتوافرة لدى طبقة المثقفين لدعم المصالح الفردية والراسخة للأقلية ذات الامتيازات ، ولاستنزاف « نزعة التجديد لصالح الحفاظ على الوضع القائم ، والجدة لصالح القدم ، والتغيير لصالح الاستمرار . »(٢٠)

الفصل السابع

التعلم : التقليد والابتكار

كتب توماس ب . روهلن يقول : « لماذا استطاعت اليابان أن تلحق بالأمم الصناعية المتقدمة فى الغرب بمثل هذه الكفاءة فى حين أثبت الكثير من الأمم غير الغربية الأخرى توافرت لها فرص مساوية أو أفضل من حيث إمكانيات الحصول على الموارد والتكنولوجيا عجزها عن ذلك أو أنها أقل قدرة على تحقيقه ؟ ورغم أن هذا السؤال ليس جديدا بلا ريب ، فإن المرء ينبغى أن يبدأ به لأنه يوجه أنظارنا إلى عملية التعلم التى قامت بها اليابان . ففى البدء ، لم يكن لدى اليابان مزايا تقنية ولا مزايا مادية بالمقارنة بالدول الغربية الرئيسية . ولم يكن المرء ليتوقع أن تكون اليابان هى أكثر البلدان نجاحا فى التمكن من التكنولوجيا الغربية والممارسة الصناعية الغربية . فقد كانت هى الأقل اتصالا بأوروبا ، ولم تكن معروفة بمهارتها التجارية . وكانت الفروق اللغوية والجغرافية والثقافية بينها وبين أوروبا كبيرة وواضحة . وكانت المناطق الأخرى التى تتوافر لديها درجة أكبر من الألفة والاتصال بأوروبا هى المرشحة الأكثر رجحانا ، ومع ذلك أثبتت اليابان أنها الأكثر نجاحا بشوط بعيد . وقد يبدو قولنا هذا من قبيل التكرار ، لكن نجاح اليابان فى القرن الماضى كان دليلا دامغا على توافر قدرة مرموقة على التعلم . »(١)

ففى اليابان التى تمثلت الكونفوشيوسية ، أصبح التعليم موضع فخار وغدا شرطا لتولى المناصب ، وللمنزلة الاجتماعية ، ولتقدم المجتمع وازدهاره . وقد سلمت اليابان بعزلتها وتعرضها للمخاطر ، ولذا استحدثت تقاليد الاستعارة من الخارج ، مستهدفة القدرة على البقاء واللحاق بالأمم المتقدمة على حد سواء . وكانت جذور ذلك ترجع إلى قدرة اليابانيين على قبول حتمية التغيير كحقيقة دائمة ، وعلى التكيف من خلال الاستعارة والتقليد والابتكار . ولم تنظر اليابان إلى التغيير باعتباره خطراً على الوضع القائم بل باعتباره شرطا للنجاح . وارتبط الحصول على العلم ونشره بغرس عادات الكدّ والعمل الشاق والمثابرة والتعمق الدقيق فى جوانبه الروتينية ؛ وتطلّب ذلك قبول سلطة المدرس ودور النموذج الذى يضربه للطلاب ، وكذلك سلطة المعلم الحرفى ودور النموذج الذى يقوم به بالنسبة للصبيان المتدربين . لقد اعتبر التعلم عملية مستمرة مدى الحياة ، حيث تترعرع عادات التعلم وتتراكم المعرفة لا فى مرحلة التعليم الرسمى فقط ، وإنما حيث يتم الإبقاء على عادات التعلم والتعطش للمعرفة من أجل تحقيق النمو المستمر طوال الحياة . ونظراً لضرورة الاقتراض من تكنولوجيا الأمم المتقدمة

وكذلك من أنماطها التنظيمية ، لم تكن لدى اليابانيين عوائق باطنية فطرية تمنعهم من استيعاب تلك الأنماط واستغلالها لتحقيق أغراضهم .

وسرعة تقبل اليابانيين المرموقة لتكنولوجيا الغرب وفنونه الصناعية تلقى الضوء على ميول اليابانيين للتكيف والتواؤم . وقد علّق البروفسور روهلن على ذلك بقوله : « يمكننا أيضا أن نميّز بين المجتمعات المشغولة بالتعبير عن واقعها الخاص وعرضه على بقية العالم ، والمجتمعات المتجهة إلى أن تستوعب بدقة وحرص ما يقع خارجها . وفى حالة اليابان ، كانت النزعة للتواؤم مهيمنة خلال معظم القرن الماضى . ومهما كان التمييز مغرقا فى التبسيط ، فإنه بالغ الأهمية ، لأن عملية إرسال المعلومات - إذا جاز هذا التعبير - تحتاج إلى تعلم أقل مما يحتاجه استقبالها . وفى حين أن بعض البلدان بلغ حدّ الكمال ، لأسباب سياسية أو دينية ، فى فنون عرض فضائله على الآخرين ، فقد ركزت اليابان على الإصغاء والملاحظة التفصيلية . وقد سخر الغرب من صورة الزائر المتعجل الذى يدون ملاحظات عن كل شيء ويصور كل شيء ، وجعلها الصورة النمطية لرجل الأعمال اليابانى فى الخارج ، لكن هذا النوع من الزوار المحيرين كانوا هم بالذات الذين يطبقون عند عودتهم لديارهم المعلومات التى جمعوها بدقة ويسعون إلى الابتكار والتقدم . ولا شك فى أنه كانت هناك زلاّت فى الميدان السياسى عندما كان قادة اليابان يعجزون عن إدراك الحقائق الدولية ، ومع ذلك فقد تميّزت اليابان بالسعى المنتظم لإدراك الحقائق الخارجية بغرض التكيف معها . »[٢]

وفى مجتمع نام دخل إلى مجال التطور متأخرا ويتلهف على اللحاق بالغرب ، يكون على الأهالى أن يشتركوا جميعاً فى عملية التحديث ، وينبغى إيلاء أعلى أولوية لنظام التعليم الإلزامى الشامل ليتجه نحو تحقيق التقدم التكنولوجى الذى يغرس لدى المواطنين القدرة على التعلم واستخدام المعرفة المستوردة . وفى المجتمعات التى تمثلت التفكير الكونفوشيوسى ، لا ينصب الاهتمام على إسهام التعليم والتعلم فى تحقيق مصالح الأفراد وإنما على توسيع نطاق المنافع الاجتماعية وتحقيق أهداف المجتمع . وفى اليابان كانت هناك رابطة لا تنفصم بين نمو التعلم وتقدم اليابان نحو المساواة مع أمم الغرب .

إن المجتمع المعنى بالتعلم يحشد الموارد البشرية والمعرفة لتحقيق أهدافه وغاياته الملموسة . وهو ينطوى فى حالة اليابان كما سلف القول على الاستعارة من الأمم المتقدمة ، مما كان داعيا بدوره إلى التقليد والمحاكاة . وقد قامت الاستعارة على أساس من الفحص الدقيق للآفاق الخارجية وجمع المعلومات المتاحة من كل المصادر للوصول إلى فهم واقعى لكيفية التغلب على أوجه الضعف اليابانية بالتطبيق العملى للمعرفة والأفكار الجديدة ، وبنقل الأنماط التنظيمية الغربية إلى اليابان عن طريق إعادة التفسير الانتقائى للتراث اليابانى .

إن المحاكاة الانتقائية النابعة من الحاجة للاستعارة ، تتعرض عادة للحط من شأنها فى حين يتم الإفراط فى إطراء مزايا الإبداع . « إن فترة مكثفة ومنضبطة على النحو الملائم من المحاكاة تعد أمرا ضروريا لإقامة قاعدة من الخبرة والمعرفة ، يصبح من الممكن تحقيق

الإنحازات المبدعة اللاحقة على أساس منها . »[٣] وهكذا فإن المحاكاة تنطوى على التمكن من التقنيات ، وتتيح تحقيق تراكم المعارف التى تؤدى إلى التحسن التدريجى ، فهى الحلقة الأولى فى سلسلة تتوج بالإبداع . « إن مكان الأصالة يجىء فى نهاية عملية التدريب الذى يفضى إلى التمكن . »[٤]

وقد أوضح توماس روهلن العلاقة بين التقاليد اليابانية الخاصة بالتدرب المنضبط والمتفانى لأقصى حد وبين كفاءتها فى ميدان التعلم : « لقد ركز التدريب فى الفنون والحرف التقليدية وكذلك فى المهارات الأخرى على المحاكاة الصارمة ، وتكرار الشكل الأساسى لحدّ المبالغة ، وقبول سلطة المعلم بلا مناقشة باعتبار ذلك الخطوة الأولى الأساسية للتمكن . إن تواضع الطالب وإذعانه عنصران أساسيان فى هذا النمط ، الذى قام منذ قرون طويلة فى مجتمع لم يقبل التسلسل الهرمى الاجتماعى فحسب ، وإنما أضفى أيضا على السن والخبرة كلاً من الفضيلة والاحترام . وتكمن جذور كفاءة اليابان فى أمور التعلم جزئيا فى تقاليد التلمذة المهنية هذه وإطار القيم المرتبط بها . »[٥]

وفى أمة منشغلة بعملية تحديث متسارع وتعتمد على المصادر الخارجية للحصول على الدراية الفنية ، يصبح للمهارة والحذق فى تطبيق التكنولوجيات النابعة أصلا فى البلدان عالية التصنيع أهمية أولى فى مراحل التقدم السريع فى التنمية . والقفز من التخلف التكنولوجى إلى الإبداع ينتمى لمملكة الخيال بأكثر مما ينتمى للواقع التاريخى . لقد أرسى الحرفيون المهرة والمهندسون ذوو المقدرة العالية ، أساس الثورة العلمية فى أوروبا الغربية . ومنذ نحو مائة عام كانت الولايات المتحدة تستورد التكنولوجيا الجديدة التى تستحدث فى أوروبا ، وتقوم بتحسينها ، وتطور أساليب إنتاج ذات كفاءة على أساس التكنولوجيا المستعارة وتولد فوائض تجارية . وأسهمت التكنولوجيات التى تم تطويرها خلال عملية التعلم من النماذج الأجنبية هذه إسهاما كبيرا فى تقدم الولايات المتحدة وتصدرها ميدان الاكتشاف والاختراع الأصيل . فالتطور التكنولوجى لمن يدخلون ميدان التنمية متأخرين هو عملية تتم خطوة فخطوة تغذيها تحسينات تدريجية ، والمحاكاة لا تستبعد الإبداع ولكنها تسفه فحسب .

وقد تواكب تحديث اليابان فى سبعينات القرن الماضى مع فترة كانت فيها بلدان الغرب المتقدمة تشهد زيادة كبيرة ونوعية فى مهام الدولة وسلطاتها استجابة لقبول مسؤوليات جديدة وموسعة وكانت تمر بما سمى « الثورة التنظيمية » . وحسبما تقول اليانور وستنى « كانت الثورة التنظيمية فى القرن التاسع عشر مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بتنمية التكنولوجيات الباعثة على التمركز التى ظهرت فى ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر : نظام البريد ، التلغراف ، السكك الحديدية .... وللمرة الأولى ، استطاعت المنظمات أن تجمع بين الحجم الكبير والمستويات المرتفعة للمركزية والتنميط ، والمستويات المرتفعة من التشتت المكانى . »[٦]

وبعد الالتزام بسياسة التحديث ، كان السؤال المهم الذى واجه الحكومة اليابانية هو كيفية

تنفيذ هذه السياسة على نحو يحقق النتائج المرجوة . وكانت قيادة الميجى على إدراك كامل بأن إنشاء منظمات جديدة على النمط الأوروبى أمر ضرورى لتطبيق السياسات الرامية إلى تحقيق التقدم السريع . وكان اختيار النماذج الأجنبية « طوعيا وتحفزه ثلاثة أهداف رئيسية »(٧) : (أ) زيادة القدرة العسكرية بغية تحقيق التكافؤ مع الدول الغربية ؛ (ب) إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى كانت مصدرا للإذلال الوطنى ؛ (ج) الطموح لتحويل اليابان لأمة حديثة ووضعها على قدم المساواة مع الدول الغربية ولاكتساب الاحترام والاعتراف بها دوليا باعتبارها مجتمعا تقدميا ومتحضرا . وبعد أن فحص صانعو القرار اليابانيون بدقة النماذج المتاحة فى ضوء أهدافهم وأولوياتهم ، اختاروا النماذج التى تلبى على أفضل وجه فى تقديرهم مقتضيات تحديث اليابان . « وتم تشكيل البحرية على غرار النموذج البريطانى ؛ والجيش على غرار النموذج الفرنسى أولا ثم الألمانى ؛ والنظام التعليمى على غرار سلسلة من النماذج (الفرنسية والأمريكية والألمانية) ؛ وشبكة الاتصالات على غرار الشبكة البريطانية ؛ والشرطة على غرار النموذج القرنسى ؛ والنظام المصرفى على غرار النظام الأمريكى ؛ والنظام القانونى على غرار النظام الفرنسى فى البدء ثم على غرار النظام الألمانى ... وبحلول نهاية عصر الميجى ، لم تكن هناك تنظيمات قائمة فى المجتمعات الصناعية الغربية الرئيسية ليس لها نظير فى اليابان . »(٨)

وفى حين كانت مهارات « المتسوّق الرشيد » والاختيار السليم للنماذج الأجنبية عاملين لهما وزنهما ، فلم يكن من الواقعية فى شيء الاعتقاد بأنه يمكن استيراد الأنماط التنظيمية جملة ، وأنه كان هناك تواؤم آلى وكامل بين النماذج الغربية والبيئة اليابانية . فمحاكاة النماذج الغربية تحتاج إلى تطويع حتى تتلاءم مع مختلف أنواع التربة والثقافة ، وتؤدى حتما إلى « ابتكارات متعمدة وغير متعمدة » مما يؤدى إلى الابتعاد عن النموذج الأصلى .

ومن المرجح أن تخضع فعالية التنظيمات الجديدة لعملية اختبار مستمرة عن طريق ما يتسنى لها من كفاءة فى تحقيق السلع والخدمات فى البلد المتلقى ، وهى تتطلب إعادة تقييم وتقدير مستمرة لمخططها الأصلى ، إذ أن إدخال تحويرات على النماذج الأجنبية أمر ضرورى لأن نقل الهياكل الاجتماعية يتم عبر انقسامات ثقافية . وتقع مسؤوليات جسيمة على من يشغلون المراتب العليا من أية منظمة جديدة فى نشر روحها ومنطقها الوظيفى بين كل العاملين الذين يفتقرون إلى خبرة مباشرة بآلياتها . وما نود تأكيده هنا أنه من المستحيل عمليا بناء نسخة دقيقة من نموذج أجنبى فى بلد متلق ، وأن المحاكاة تنطوى على ابتكار من نوعية عالية وعبر فترة ممتدة من الزمن بحيث ينتفى التمايز بين التقليد والابتكار .(٩)

وقد لاحظت اليانور وستنى مؤلفة *التقليد والابتكار* أنه : « حيثما يتعلق الأمر بأشكال المحاكاة التنظيمية بين المجتمعات ، يكون التمييز بين النقل والإبداع ، بين التقليد والابتكار ، تمييزا زائفا : فالتقليد الناجح للأنماط التنظيمية يقتضى ابتكارا . ولا بد لكل التنظيمات من أن تعتمد على البيئة المحيطة بها للحصول على الموارد ، ولا بد لها أن تستجيب للطلب الخارجى

على منتجاتها أو خدماتها . ونظرا لأن البيئة التى استند إليها النموذج التنظيمى فى إطاره الأصلى تختلف حتما عن تلك التى يجرى غرسه فيها ، فإن المحاكاة مهما بلغ من اجتهاد القائمين بها ستؤدى إلى تعديلات فى الأنماط الأصلية حتى تتواءم مع سياقها الجديد ، وإلى تغييرات فى البيئة لجعلها إطارا أكثر مؤاتاة للتنظيم الجديد . وسيكون بعض هذه التغييرات متعمداً والبعض منها غير مقصود ، وسيكون لها جميعها نتائج غير متوقعة . وسيظل النموذج الأصلى لبعض التنظيمات ، يمثل المخطط الأساسى الذى يجرى تطويره ؛ بينما يفقد النموذج الأصلى للبعض الآخر تأثيره سريعا أمام تأثيرات أقوى فى البيئة المباشرة . »(١٠)

وينبغى أن تتكامل المهارات المكتسبة فى المدارس وعادات التعلم التى تستقر أثناءها ، مع العملية الإنتاجية لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطنى وقدرته على المنافسة . وتؤدى الإدارة اليابانية دورا حاسما فى عملية التعلم داخل المنظمات المختلفة عن طريق تيسير تدفق المعلومات وتقاسمها أفقيا ورأسيا . ويعد تناوب شغل الوظائف ابتكارا أساسيا تأصل فى اليابان فى فترة ما بعد الحرب ، وكان أداة نافعة فى تعزيز تعلم العاملين . وأدى إنشاء دوائر النوعية ، التى ترجع جذورها إلى إدراك أن الابتكار المستمر عملية تدريجية وتراكمية ، إلى إزالة الحواجز بين العاملين ذوى الياقات البيضاء وذوى الياقات الزرقاء ، وزاد من نطاق ونوعية التعاون بين العمال والإدارة . وهكذا تم الربط بين التعلم والمشاركة بطريقة تجعل أحدهما يدعم الآخر ، وأمكن حشد إمكانات التعلم عند أدنى المستويات فى مختلف المنظمات .

ومن المؤكد أن أسلوب الإدارة فى المنظمات اليابانية قبل الحرب كان أسلوبا استبداديا . وأدت التغييرات التى طرأت على المواقف والتفكير والبيئة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى التخلى عن الأسلوب الاستبدادى ، وتشجيع المواهب الجديدة ، و « المبتكرات التنظيمية مثل دوائر النوعية والنظم التى أفضت إلى تطبيق فكرة أن كل مستخدم ، بغض النظر عن مكانته ، وكل إدارة لهما إسهامهما فى أداء المنظمة . »(١١) وقد كتب روبرت ى . كول فى مقاله المعنون « *بعض الأسس الثقافية والاجتماعية للابتكار اليابانى : أنشطة المجموعات الصغيرة فى منظور مقارن* » يقول : « إن تحطيم الحواجز القائمة بين ذوى الياقات البيضاء وذوى الياقات الزرقاء كان مهما بصفة خاصة ... فالإدارة بتفاديها لهذه التفرقة قللت لأدنى حد قيام طبقتين من المواطنين بكل ما ينطوى عليه ذلك من آثار سلبية بالنسبة للتعاون بين الإدارة والعمال ... وفى السياق نفسه ، يمكن القول بأن التركيز على التغييرات التدريجية الصغيرة والتى تتجمع معا لتشكل مساهمة كبيرة ، كان جزءا أساسيا من التراث الثقافى اليابانى ، وهو يكمن وراء التركيز على حشد مشاركة كل المستخدمين فى أنشطة المجموعات الصغيرة ... لقد نظر القادة اليابانيون إلى تحسين النوعية باعتباره عقبة حاسمة ينبغى التغلب عليها قبل أن تتمكن اليابان من النجاح فى دعم تلك الصادرات التى بدت جوهرية لبقاء اليابان . وتوصل القادة إلى استنتاج مؤداه أنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم المتعلقة بالنوعية عن طريق مشاركة المستخدمين جميعا »(١٢)

إن رأس المال البشرى هو أثمن الموارد وأندرها فى أى مجتمع . وتنبع المواقف تجاه التعلم وما يكتسبه من قيمة من السياق الثقافى ، لكن التراث الثقافى نفسه يمكن تغييره عن طريق سياسات عامة متعمدة ، وتخصيص الموارد لتنمية المواهب البشرية ، وتوفير إمكانات متساوية للحصول على الفرص وتحقيق الإنجاز . وكان السبب الأول فى بلوغ اليابان مستوى التنمية الغربية هو النوعية العالية للتعليم والمواهب لدى شعبها واستغلالهما لتحقيق رفاهية المجتمع الواسع والمجتمعات المحلية . وقد تبين لليابانيين أن التعليم هو الطريق الوحيد للإنجاز ، وأن التحديث المستمر للمعرفة وتجديد القدرات أمر مطلوب لنجاحهم وكذلك لنمو التنظيمات التى ينتمون إليها . ولما كانت اليابان قد دخلت محال التنمية متأخرة عن غيرها فقد حشدت الجهد القومى من خلال عملية الاستعارة والتطويع ، فحققت أهدافها وتجاوزتها فى بعض الميادين . والصورة السائدة فى بعض الأوساط عن اليابان باعتبارها « مقلداً ماهراً » إنما هى نتيجة لعدم فهم أن مرحلة التقليد كانت هى المدخل إلى الابتكار والإبداع .

ومما يستأهل دراسة جادة ، الحافز وراء التقليد ، ومبرر انتقاء النماذج ، والقدرة الابتكارية لتطويعها بما يتفق مع البيئة المحلية ، وثمار ذلك كله . وعندما تصطدم جوانب ضعف البلدان الآخذة فى التطوير بأوجه قوة الأمم المتقدمة ، تتولد رغبة قوية فى الأولى للتغلب على هذا الاختلاف ، لا من خلال ممارسات التجميل أو استجابات الصفوة ، وإنما بحشد الطاقات الوطنية من خلال التعلم وبذل الجهود وتوجيهها نحو مشروعات يحركها الابتكار وقادرة على المنافسة . وعلى حد قول روبرت ى . كول فإنه : « عند الحديث عن الاستعارة والتقليد تتبادر إلى الذهن فورا مواقف اليابانيين وسلوكهم على المستوى الوطنى . فلم يكن هناك أى مجال للتردد فى الاعتراف بالتخلف فى مجال الأداء الاقتصادى والتنظيمى الشامل ، ولكن بدلا من الاستسلام لهذا الوضع شاهدنا تصميما محموما على التغلب على العقبات ، واستعارة ما يلزم أيا كان ومن أى مكان . فقد سيطرت عقلية اللحاق بالآخرين ما دامت اليابان قد دخلت مجال التنمية متأخرة عن غيرها . ويرتبط بهذه العقلية إحساس بأن المؤسسات والقواعد القائمة هى مؤسسات وقواعد مؤقتة ، وأن التغيير والابتكار هما القاعدة . »(١٣)

الفصل الثامن

الإنجاز فى مجال التعليم

فى كتابه الذى نشر مؤخرا والمعنون « *نهاية القرن الأمريكى* » ، اعتبر ستيفن شلوستين أن التعليم العام فى اليابان هو عملية تعلم تعاونى بين الآباء والمدرسين والأبناء باعتبارهم مثلثا حيويا .[1] وسلّط الضوء على إنجاز اليابان فى مجال التعليم بالاقتباس من مؤلف جون هول المعنون « *اثنا عشر بابا إلى اليابان* » *الذى جاء فيه* » : « تملك اليابان نظاما من أكثر نظم التعليم الحكومية والخاصة تقدما فى العالم المعاصر . ويزيد معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية العامة على ٩٩ فى المائة ، ويزيد معدل معرفة القراءة والكتابة على ٩٨ فى المائة . إن التعليم فى اليابان كان لعشرات السنين ولا يزال ، مشروعا جادا ، وكان فى الواقع من أكثر ميادين الحياة اليابانية اتساما بالمنافسة . ويعد هذا جزئيا ميراثا للموقف من التعليم الذى روّج له معلمو الكونفوشيوسية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لكنه أيضا نتاج لعالم الحياة اليومية الذى كان على اليابانيين أن ينافسوا فيه من أجل المكانة الاجتماعية والفرص الاقتصادية . وحتى فى سنوات ما قبل الحرب ، كان التعليم فى اليابان قادرا على القيام بما كان مطلوبا منه . فقد كان معدل معرفة القراءة والكتابة هو الأعلى فى آسيا وكان مماثلا لمعدلات أكثر البلدان تقدما ، وكان المواطنون يتحلون بالذكاء فى سلوكهم وبلغوا من التربية مستوى مرتفعا فى مجال السلوك الملتزم بالقانون والنظافة الشخصية ، وكان الفلاحون راغبين فى الانتفاع بنتائج التجريب العلمى ، وكان رجال الأعمال قادرين على تعديل سياساتهم وفق أحوال السوق العالمية ... تلك هى بعض الإنجازات المرموقة للنظام التعليمى فى اليابان . »[2]

وتمثلت السمات الأساسية للتعليم العام اليابانى فى النزعة الجماعية ، وإضفاء الطابع الاجتماعى ، وبذل الجهد ، ورفع المستوى المتوسط ، وبلوغ كل الطلاب مستوى متجانسا عاليا ، وتحقيق الإنجاز فى الحياة اللاحقة استنادا للنجاح فى الامتحانات وغرس عادة التعلم . وهذا النظام ينقل المعرفة ويدعم المهارات ؛ وربما كان الأهم من ذلك أنه يعلم القيم الجوهرية الباقية ويشكل المواقف والرؤى وأهداف الإنجاز وأنماط السلوك .

إن المدارس تقوم بعمل رائع فى إكساب الطلاب طابعا اجتماعيا ، والتركيز على الجهد باعتباره عاملا حفّازا للطلاب . وعلى حد تعبير ساران بوكوك ، وهو عالم اجتماع فى جامعة

روتجرز ، فإن « إضفاء طابع اجتماعى فى البيت والمدرسة على حد سواء ، ساعد على بذل المرء لأقصى جهده وقيامه بالأشياء بصورة سليمة . ولم ينظر أحد للفروق فى السلوك والإنجاز على أنها فروق فى الموهبة وإنما هى فروق فى بذل الجهد . والنموذج الكونفوشيوسى يؤكد أن هناك طريقة صحيحة للقيام بأى مهمة ، وأنه إذا تعلم الطالب الطريقة الصحيحة فإنه سيطبقها بحرية ، دون أى قيود خارجية . وقد لاحظت أنه فى مرحلة ما قبل الدراسة ، ينفق قدر كبير من الوقت على تعليم الأطفال الطريقة الصحيحة للقيام بأشياء كثيرة ـ كيف يجلسون على الكراسى فى وضع سليم ، كيف يمسكون عصى تناول الطعام بطريقة سليمة ، وكيف يمكن ترتيب الحقيبة التى تحمل على الظهر وما إلى ذلك . »(٣)

ومثلما أوضحنا ، « يركز الآباء والمدرسون على الجهد وليس على الذكاء الفطرى » ، والنتيجة الحتمية لذلك هى أن « التوقعات لا تنخفض بالنسبة لأغلبية الطلاب فى مرحلة مبكرة . »(٤) ويتم تدعيم الإصرار والمثابرة والدراسة المنضبطة والاهتمام بالتفاصيل فى مرحلة مبكرة من عملية التعلم ، مما يوفر أساسا راسخا يقوم عليه النجاح فى سنوات النمو . « ولا يعنى هذا أن المدارس اليابانية تنتج نسبة متزايدة من الأشخاص الموهوبين » . لقد كتب توماس روهلن يقول : « إن الأمر اللافت للنظر حقا هو نجاح الأمة فى رفع المستوى العام للمعارف والمهارات ، والنجاح فى تحقيق مستويات عالية للفئات الاجتماعية الاقتصادية الوسطى والدنيا من السكان . ومعنى هذا أن اليابان تحقق لسبعين أو ثمانين فى المائة من شبابها ما يستطيع التعليم الأمريكى أن يحققه فى مدارس الضواحى ومدارس الصفوة الخاصة لأعلى ٢٠ فى المائة من الشباب الأمريكى . وقاعدة الموارد البشرية هذه هى المتاحة للشركات اليابانية ، ليس فقط فى المختبرات وفى المناصب التنفيذية ، وإنما أيضا فى ساحات المصانع . »(٥)

وإن لاستقرار الأسرة والتزامها بالتعليم باعتباره الوسيلة الوحيدة للتقدم فى مدارج الحياة أهمية قصوى فى أداء الطلاب فى مدارسهم . فوجود بيت آمن يؤهل الطفل على نحو أفضل كثيرا للتفاعل بصورة فعالة مع ضغوط نظام يتركز حول الامتحانات ، وفى توفير التركيز المطلوب للدراسة الجادة والمستمرة . ورغم أن المرأة تشكل ما يقرب من نصف القوة العاملة فى اليابان ، فإن الأم تتحمل المسؤولية الأولى عن تعليم أطفالها ، « وهى ظاهرة أصبحت معروفة فى صورتها القصوى باسم « كيويكو ماما » ـ الأم المعلمة ـ والتى ترمز لدورها كمرب ومشجع وحافز ، كل ذلك فى نفس الوقت . »(٦) وقد وجهت لنظام الامتحانات فى اليابان انتقادات كثيرة فى الداخل والخارج لأنه يسبب اجهادا وإرهاقا نفسيا حادا ، ولتشجيعه الحفظ عن ظهر قلب والتنمية الفكرية المفتقرة للتوازن . « ومع ذلك ، فإن الامتحانات هى لُب نظام يحافظ على المستويات المرتفعة فى العلوم والرياضيات والمعرفة بالحقائق ، ويعلم عادات العمل الجاد والمثابرة والتمكن من التفاصيل . » ويحدد النجاح فى الامتحانات القبول فى مؤسسات التعليم الأعلى وآفاق المستقبل الوظيفى . وقد كتب عيزرا فوجل يقول : « فى اليابان ، يؤدى التسليم على نطاق واسع بأهمية التعليم الجامعى فى تحديد النجاح اللاحق ،

إلى انصباب طموحات المستقبل العملى طوال العمر على امتحان القبول : ... لا أحد يدافع عن الحالات المتطرفة التى يكون الامتحان فيها جحيما ، ولو تم استيراد هذا النظام إلى أمريكا فإنه لن ينم بمثل هذه المبالغة . بيد أنه ينبغى ملاحظة أن لامتحانات القبول حججا قوية تؤيدها . ذلك أن سلطة المدرس فى الحكم على سجل الطالب لا وزن لها ما دامت الدرجات أو الشهادات غير مهمة للقبول فى الجامعة . ومن الواضح للطلاب بصورة لا يخطئها أحد منهم أن مستقبلهم يعتمد على الأداء كما يظهر فى امتحانات القبول ... وعلى الرغم من الشكاوى ، لم يعمل أحد على إضعاف نظام امتحانات القبول ، لأنه إلى الآن لم يخترع أحد نظاما للإبقاء على الحافز والعمل الجاد والتضامن بين الأسرة والمدرسة . »(٧)

وقد علق على ذلك رونالد دور ، وهو عالم بريطانى بارز متخصص فى شؤون اليابان ، فى كتابه *الصرامة المرنة* بقوله : « يشك المرء فى أن قادة اليابان المحافظين ، وإن كانوا على استعداد لأن يهزوا رؤوسهم بالموافقة على كلام من يدينون هذا النظام ، راضون عنه فى سريرتهم . إن جحيم الامتحانات يفرز الأغنام من الماعز ، والإنسان الذى لا يستطيع تحمل التوتر النفسى لن يكون له نفع على أى حال . وبقدر ما يستطيع المجتمع إبقاء المراهقين فى تلك السنوات الحاسمة ملتصقين بكتبهم الدراسية من السابعة صباحا حتى الحادية عشرة ليلا ، وهو الأمر الذى لولاه لأخذوا يتعلمون كيف يبحثون عن متعتهم فحسب ، يستطيع أن يدرأ عن نفسه خطر مذهب المتعة الذى دمرّ ، كما يعرف الجميع ، الإمبراطورية الرومانية ، وأفقد بريطانيا ما كانت قد اكتسبته ، وهو مذهب آخذ حاليا فى الانتشار فى النظام فى الولايات المتحدة . وعلى الأقل فإن هذا هو ما يظن المرء أنهم يفكرون فيه . »(٨)

وحسبما قال توماس روهلن ، فإن « نظام التعليم اليابانى يتكون من مسار واحد حتى الصف التاسع ... ويمثل القبول بالمدرسة الثانوية مرحلة مختلفة إلى حد كبير . فحينذاك يعقب التعليم الإلزامى الذى تتمثل سماته فى المساواة والشمول للجميع نظام التعليم الثانوى شبه الشامل الذى يتسم بعملية دقيقة من الفرز وتحديد المراتب ... وفى الجوهر ، نجد أن تجربة التعليم الإلزامى القائمة على المساواة والوحدة تتعارض مع التجربة العميقة بالمثل للفرز إلى مراتب واضحة فى المدارس الثانوية المرتبة فى تسلسل هرمى والمتباينة تماما . ومن الناحية النظرية ، فإن التصنيف على أساس الجدارة هو نظام اجتماعى يوفر فرصا متساوية للتعليم ، ويجعلها تنافسية بصورة صريحة ، ثم يستخدم ترتيب القدرة أو الجدارة الناجم عن ذلك لترتيب الأفراد فى طبقات حسب عديد من درجات العمل فى المجتمع ... وربما تقترب اليابان من هذا الوضع النموذجى بأكثر من أى مجتمع آخر فى الوقت الحاضر . »(٩) وقد كتب روهلن تعليقا عميقا على الانتقال من الجمع والتوحيد ونزعة المساواة فى المدارس الابتدائية إلى التقسيم والتمييز بين الفئات فى المدارس الثانوية جاء فيه : « وهكذا ، فإن التعليم حتى الصف الثانى عشر يخلف ميراثا معقدا من التجارب الاجتماعية ، ميراثا يجمع بين النزوع إلى تضامن الجماعة والمساواة الأولية الكبيرة وبين التقسيم الحاد إلى مجموعات على أساس القدرات لمدة طولها

ثلاث سنوات فى المدارس الثانوية . إن التضامن وألفة المجموعة فى المدرسة الابتدائية مسألة أساسية ولها قوتها العاطفية . ونزعة المساواة هى الأسلوب المؤسسى فى السنوات الأولى . وهى أسبق وأطول أجلا من العزل اللاحق والتقسيم إلى فئات فى المدارس الثانوية . »(١٠)

إن التحفيز محدد حاسم للإنجاز فى مجال التعليم . ومن المهم أن يكون هناك تفهم واضح لحافزين أساسيين للتلاميذ اليابانيين لكى يبلوا بلاء حسنا فى دراساتهم . التحدى الأول يواجه التلاميذ اليابانيين فى سن الرابعة عشرة فى امتحانات القبول التى يتقدم لها معظم الطلاب للالتحاق بالمدارس الثانوية النموذجية ، والتى يرتبها الجمهور فى كل منطقة محلية حسب تميزها الأكاديمى . ويعتبر القبول بمدرسة ثانوية نموذجية ذات اعتبار أمرا جوهريا لمستقبل مهنى ناجح ، باعتباره الخطوة الأولى للالتحاق بإحدى جامعات الصفوة ، ومنها إلى وظيفة عالية المنزلة فى الخدمة المدنية ، أو فى المهن ، أو فى إحدى الشركات الكبرى . والحافز المهم الثانى بالنسبة للكثيرين من الشبان اليابانيين بعد القبول فى المدارس الثانوية هو امتحان القبول بالجامعة الذى يتقدمون له خلال ثلاث سنوات . والجامعات والكليات مرتبة أيضا فى تسلسل هرمى حسب المكانة بنفس الطريقة التى ترتب بها المدارس الثانوية النموذجية . وتحتل جامعة طوكيو مكان الصدارة فى قائمة مؤسسات الصفوة ، والتنافس على القبول بها تنافس شديد بصورة استثنائية .(١١)

وقد علق ريتشارد لين ، مؤلف كتاب *الإنجاز التعليمى فى اليابان* على ذلك بقوله : « إن ترتيب الجامعات فى تسلسل هرمى فى اليابان له تأثير الحافز القوى بصورة غير مألوفة على الشباب لسببين رئيسيين : الأول ... أن ٣٠ فى المائة تقريبا من الشباب اليابانى يلتحق بالجامعات ، وهو ما يعادل مثلى أو ثلاثة أمثال النسبة فى بريطانيا وفى أوروبا . ومن ثم ، فإن تأثير الحافز على امتحانات القبول بالجامعة فى رفع المستويات الأكاديمية للشباب يشمل نسبة أكبر كثيرا ممن ينتمون إلى نفس المجموعة العمرية . والسبب الثانى لقوة تأثير الحافز لهذه الامتحانات هو القيمة العالية الاستثنائية فى اليابان للتخرج فى جامعة مرتفعة المكانة . وتختار الشركات الكبرى وجهاز الخدمة المدنية المتدربين بها لمناصب الإدارة العليا من جامعات الصفوة على وجه الحصر تقريبا . وبمجرد أن يتم تعيين هؤلاء المتدربين يظلون عادة طوال حياتهم العملية فى نفس المؤسسة . فالمهنيون اليابانيون لا ينتقلون من شركة لأخرى خلال حياتهم العملية كما يحدث فى الغرب . »(١٢)

وقد وجد علماء النفس التربوى أن تزويد الناس بأهداف محددة مثل القبول فى المؤسسات التعليمية ذات المكانة العالية أكثر فعالية فى خلق حافز للعمل ولبذل الجهد من تحديد أهداف عامة . وإذا نظرنا للنظام التعليمى اليابانى من هذه الزاوية ، نجد أنه يؤيد الاستنتاج القائل بأن امتحان القبول لمن يبلغون من العمر أربعة عشر عاما فأكثر فى المدارس الثانوية النموذجية وامتحان القبول لم يبلغون من العمر سبعة عشر عاما فأكثر للجامعات ، يوفران هذه الأهداف المحددة . ويعتبر النجاح فى الامتحانات العامة التى تدخلها نسبة عالية من

الطلاب فى نفس المجموعة العمرية » هدفا فرعيا فى رحلتهم لضمان وظيفة عالية النوعية طوال العمر

وتؤكد التجربة اليابانية أن المبدأ الأول للمستوى الأكاديمى المرتفع هو توفير حوافز قوية لتلاميذ المدارس للاضطلاع بالعمل الأكاديمي . ويبدو أن الامتحانات هى أقوى الحوافز ، لأن التلاميذ يعتبرون نتائجهم فيها محددات للنجاح فى مستقبلهم المهنى فى مقبل الأيام . وفى حين يؤكد بعض خبراء التربية أنه لا ينبغى الإعلاء من شأن الدافع الخارجى (العلامات ، والدرجات ، والامتحانات) ، وأنه ينبغى تدعيم الحافز الداخلى ، أى ابتغاء التعلم لقيمته الخاصة وليس لمجرد إحراز الدرجات والنجاح فى المسابقات والتقدير الاجتماعى ، فإن التجربة اليابانية تؤيد وجهة النظر القائلة بأن هناك علاقة تكامل بين الحافزين الخارجى والداخلى : إن التعود والانضباط الخاصين بالعمل الشاق المركز حول الامتحانات يتطوران عبر الزمن إلى حافز داخلى يشمل الوفاء ببعض المعايير الداخلية مثل الإنجاز والقدرة على المنافسة والكفاءة .(١٣)

ويستخلص رتشارد لين أربعة استنتاجات مهمة من الإنجاز التعليمى فى اليابان تفيد الغرب .(١٤) وفى اعتقادنا أن الدروس المستخلصة منها لا ينبغى أن تقتصر على الغرب وأن يتم تطبيقها على نطاق واسع . الاستنتاج الأول هو أن المعايير التعليمية اليابانية العالية تحققت دون تخصيص موارد مالية للمدارس تزيد على مثيلها فى البلدان الغربية ، لأن زيادة ميزانية التعليم لن تؤدى بصورة آلية إلى ارتفاع المستويات الأكاديمية .

ثانيا ، إن التجربة اليابانية تلقى الضوء على فعالية الحوافز القوية لتلاميذ المدارس ؛ ويبدو أن أقوى حافز هو الأداء التنافسى فى الامتحانات التى تحدد آفاق عملهم فى المستقبل . والدرس الثالث هو أن مدة السنة الدراسية لها تأثير مهم على تحسين المستويات التعليمية . ذلك أن السنة الدراسية بالنسبة للتلاميذ اليابانيين تزيد بنحو الثلث على سنة قرنائهم فى بريطانيا والولايات المتحدة وغالبية بلدان أوروبا ، والنتيجة هى أن الطلبة اليابانيين يحصلون فى منتصف فترة المراهقة على ما يعادل نحو ثلاث سنوات إضافية من التعليم . والمبدأ الرابع المستخلص من التعليم اليابانى هو أهمية نوعية المعلمين وتمكنهم المهنى . « ففى اليابان هناك ثلاثة حوافز قوية لكفاءة المدرس ، ألا وهى التحديد التفصيلى للمقرر الدراسى من قبل وزارة التعليم ، والتنافس بين المدارس الثانوية على النجاح فى الامتحانات ، والعدد الكبير من المدارس الخاصة التى تخضع للانضباط الذى تفرضه السوق . »(١٥)

والتدريس فى اليابان مهنة تحظى بالاحترام والمنزلة الاجتماعية الرفيعة ويتوقع معظم المدرسين أن يمضوا حياتهم العملية كلها فى المهنة التى اختاروها بأنفسهم . وهم يحصلون على أجر معقول ويشعرون بالأمن بدرجة تكفى للصمود للضغوط الخارجية . وضمان وظائفهم أمر مكفول عمليا بشرط ألاّ تتدخل ظروف خاصة . وهم يراعون ضميرهم فى الاضطلاع بالإعداد الكافى للوفاء بمتطلبات منهج دراسى متشدد تضعه الحكومة المركزية

للأمة كلها . وهم واعون بالمسؤوليات الكبرى لمهنتهم التى تتجاوز الواجبات الأكاديمية ، فهم يضطلعون بمهمة غرس القيم والمبادىء الأخلاقية فى نفوس تلاميذهم بتفان شديد وبحماسة أصحاب الرسالات .

وقد انصب حديثنا على التعليم الابتدائى والثانوى لأننا نعتبره محدد الأداء التعليمى فى اليابان ونجاحه المؤكد فى حصول مواطنيها على المعارف والمهارات والعادات الأساسية ، وفى دفعهم إلى أعلى مستويات الإنجاز والكفاءة فى السنوات اللاحقة . ولا ينبغى اعتبار نظام التعليم العام فى اليابان مرادفا لمحو الأمية الرامى لتوفير المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب . فالهدف الأساسى لنظام التعليم هو تنمية الموارد البشرية بغية إيجاد مواطنين ذوى نوعية عالية يضمون أعضاء أكفاء مهرة مسؤولين اجتماعيا ومستنيرين ، ولديهم الرغبة فى التعلم وقبول التغيير فى مرحلتى الشباب والنضج من أعمارهم . ويرى اليابانيون أن سنوات الدراسة هى فترة البذر فى دورة التعلم التى سيستمر حصادها على امتداد فترة زمنية طويلة .

وكما ذكرنا من قبل ، فإن الإنجاز الكبير للتعليم العام فى اليابان « لا يتمثل فى خلق صفوة لامعة وإنما فى توليده لمثل هذا المستوى المتوسط المرتفع من المقدرة . »(١٦) فهذا المستوى المتوسط المرتفع من التعليم هو الذى يوفر رأس المال البشرى للمنظمات اليابانية ويتيح لها بلوغ مستويات عالية من الكفاءة والإنتاجية من خلال عادات العمل المنضبط والمهارات العالية لعمالها . وفى حين أن النظام التعليمى اليابانى لا يعمل على تطوير الملكات النقدية والتفكير التأملى وممارسة الحكم المستقل على المعلومات التى تكون محل خلاف ، فإن عملية إضفاء الطابع الاجتماعى التى يمر بها الشباب اليابانى تعلمه عادات العمل بذكاء ، والمثابرة فى أداء المهام الروتينية ، والالتفات للتفاصيل ، والمستويات العالية فى العلوم والرياضيات التى توفر أساسا متينا « لمحو الأمية التكنولوجية » . وينبغى لنا أن نستمر فى تذكير أنفسنا بأن النتيجة الإيجابية للمستوى المرتفع من التعليم المتوسط تتمثل فى فعالية تنفيذ السياسات العامة . « فالأخبار فى اليابان مثلا ، تكتسب مستوى تعليميا أعلى بالنسبة للمستمعين . وعندما تكون هناك حاجة عامة للتغيير فى السلوك الفردى ، مثلا فى مجال الحفاظ على الطاقة ، فإن الرسالة التى توجهها أجهزة الاتصال تلتقطها نسبة كبيرة من السكان بصورة أسرع ، ويبدو لى أن نسبة الامتثال للاقتراحات المعقولة أعلى فى اليابان منها فى البلدان الأخرى . »(١٧) ويوضح الأداء الاقتصادى اليابانى أن عدد الفائزين بجائزة نوبل ليس هو الذى يحدد نجاح البلد فى التنافس فى المباراة الدولية وإنما تحدده « نوعية السلوك العادى اليومى للسكان » ، التى يحددها بدورها المستوى المتوسط للإنجاز فى التعليم . وفى حين يسلم توماس روهلن بأنه يصعب قياس وتقييم الفوارق الدولية فى السلوك العادى ، فإنه يقول : « ومع ذلك ، فإن مدى جودة أداء السكان للمهام الأساسية للوجود الاجتماعى عندما تتضاعف يوما بعد يوم ، وسنة بعد سنة ، هى الأساس الراسخ والركيزة الدينامية للمؤسسات الرئيسية التى تشكل بدورها مكانة الأمة بين كافة الأمم . وبعبارة أخرى ، أن صعود الحضارات وانهيارها يعتمد اعتمادا كبيرا

على أمور مفترضة مثل إضفاء الطابع الاجتماعى ، والمهارات ، والأخلاقيات العامة . وفى خضم تقدمنا الحديث ، فنحن معرضون لأن ننتقص من أهمية هذه القضايا الأساسية فى تحليل التطورات الوطنية طويلة الأجل . واليابان مثال على ذلك ... فإن إرجاع الفضل للبيروقراطيين والمديرين فى نجاح اليابان - وهو نجاح أصبح حديث العصر - يغفل نقطة حاسمة ، إذ لم يكن هؤلاء الرجال يستطيعون أن ينجزوا ما تم إنجازه إلا بعمل الملايين من اليابانيين معا . »(١٨) ولا تتمثل الأولوية بالنسبة لكل الأمم ، خاصة البلدان النامية ، فى تحقيق الامتياز من قبل القلة ، وإنما فى تحقيق الامتياز العام للكثرة من خلال توليفة من المساواة فى الفرص التعليمية ، وأن تكون الأسبقية دائما للجدارة .

الفصـل التاسـع

دولـة التنميـة

بسبب من الحماس الذى أثارته فيها النزعة القومية ، وبسبب تلهفها على الإفلات من مصير الصين وانعدام حيلتها أمام الدول الأجنبية ، وتسليما من اليابان بحالة التخلف الذى يكتنف اقتصادها بالنسبة للغرب ، أولت القيادة فى عصر الميجى وفى العهود اللاحقة الأولوية للتنمية الاقتصادية ، واعتبرت التنمية الاقتصادية أساساً لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمساواة والمشاركة فى الحياة الدولية ، ولبناء قوة عسكرية ، ولضمان صحة ورفاهية كافة السكان ، وللسيطرة المركزية ذات الكفاءة على البلاد ، وللحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد . « إن النمو الاقتصادى فى بلد نام ، لا يتوافر له غير القليل من الدعائم الاقتصادية ، ينبع من الرغبة فى احتلال منزلة رفيعة ، عن طريق المشاركة فى حضارة صناعية ، فهذه المشاركة هى وحدها التى تمكن الأمة أو الفرد من أن يجبر الآخرين على أن يعاملوه معاملة الند . والعجز عن هذه المشاركة يجعل الأمة بلا حول ولا قوة من الناحية العسكرية فى مواجهة جيرانها ، ويجعلها عاجزة من الناحية الإدارية عن السيطرة على مواطنيها ، وغير مهيأة من الناحية الثقافية للتحدث باللغة العالمية . »(١)

وباعتبار اليابان دولة دخلت مجال التحديث متأخرة وتتعجل اللحاق بالغرب ، ونظراً لأن اليابان لم تحصل على الاستقلال الجمركى حتى عام ١٩١١ ، فقد عجزت عن استخدام الرسوم الجمركية لحماية صناعتها واعتمدت على التدابير المرتبطة بالسوق لتحقيق انطلاقة اقتصادية مبكرة . وتحتاج الدولة التى تسعى إلى التنمية ، وتشرع فى حملة للتصنيع ، إلى استراتيجية تتطلب صياغة سياسات صناعية .(٢) والهدف من هذه السياسات هو إقامة صناعات استراتيجية لتحقيق الاعتماد على النفس فى القدرة العسكرية وفى صناعات التصدير الاستراتيجية ، حتى يمكن دفع ثمن الواردات من المواد الخام والسلع الأخرى فى اقتصاد تندر فيه الموارد .

وقد كتب هيربرت نورمان فى مؤلفه « *أصول الدولة اليابانية الحديثة* » يقول : « إن الاهتمام الخاص الذى وجه منذ البدء لأهمية التحديث الاستراتيجية ، قد نبع بدوره من الحاجة السياسية لإقامة سور دفاعى حول اليابان لدرء خطر الهجوم الذى كان مسلطا عليها منذ بداية القرن التاسع عشر ، وللتحوط فى الوقت نفسه من الاضطرابات الداخلية التى ربما تثور نتيجة

للأعباء المفرطة الملقاة على كاهل السكان الذين كانوا يدفعون ثمن هذا التحديث . وكانت العقول المتوقدة بالذكاء مشغولة بقضايا مثل خلق التجارة والصناعة ، لا لذاتهما بل لإقامة تلك الصناعات التى يمكن أن تُسمى استراتيجية . وعلى ذلك ، فمنذ البداية تمت محاباة الصناعة العسكرية وصناعات التصدير ، ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت هذه الصناعات فى مستوى أكثر البلدان تقدما . »[٣]

والسؤال الجوهرى هو : ما إذا كانت التنمية الاقتصادية فى اليابان قد جاءت نتيجة للمبادرات التى اتخذتها الحكومة والسياسات التى اعتمدتها فى مجال السياسة الصناعية أم أنها نجمت عن توليفة من العوامل ومجموعة من القوى لم تكن الدولة هى عامل التحويل الوحيد بينها . وقد وصف البروفسور تشالمرز جونسون فى دراسته الذكية ، *وزارة التجارة والصناعة والمعجزة اليابانية* ، الدول التى قامت بالتصنيع متأخرة واضطلعت حكوماتها « بوظائف إنمائية » بأنها « دول الخطة الرشيدة . » واليابان هى أول نموذج لهذه الدول . فوفقاً لما يقوله تشالمرز جونسون : « تعطى الحكومة فى دولة الخطة الرشيدة أسبقية أولى للسياسة الصناعية ، أى للاهتمام بهيكل الصناعة المحلية ، وبتشجيع الهيكل الذى يعزز قدرة الأمة على المنافسة الدولية . وإن وجود سياسة صناعية فى حد ذاته ينطوى على وجود نهج استراتيجى للاقتصاد متجه نحو هدف محدد . »[٤]

وفى تتبعه لتطور دور الدولة الإنمائية منذ ١٨٦٨ ، يركز تشالمرز جونسون على الارتباطات الوثيقة التى قامت بين الحكومة والزايباتسو* ، ويبدو أنه من الرأى القائل بأن نشاط الدولة كان هو العنصر الأساسى فى التنمية الاقتصادية لليابان . ولتحديد دور الدولة فى النمو الاقتصادى ، يتعين علينا أن نميِّز بين مرحلة التحديث التى بدأت فى ١٨٦٨ واستمرت حتى أواخر الثلاثينات من القرن الحالى والمرحلة اللاحقة التى أصبح فيها الاقتصاد اقتصاد حرب بعد نشوب الأعمال العسكرية بين الصين واليابان فى ١٩٣٧ . وقد بالغ المؤرخون والمحللون الاقتصاديون فى إبراز دور الدولة باعتبارها العامل الرئيسى فى تحقيق التقدم فى الفترة من ١٨٦٨ حتى أواخر ثلاثينات القرن الحالى ، وتظهر هذه المبالغة عند النظر إلى نصيب الصناعات الاستراتيجية فى الناتج القومى الإجمالى وفى العمالة . وقد خلص ويليام لوكوود إلى أنه : « فى الداخل ، لم تسهم فى الوقت نفسه تلك الصناعات التى كانت الحكومة مهتمة بها أشد الاهتمام والتى كان للزايباتسو فيها مكان الصدارة ، وهى الصناعات الاستراتيجية ، سوى بجزء ضئيل من النمو فى الدخل الوطنى اليابانى قبل ١٩٣٥ ... وعلى سبيل الإيضاح ، فإن مجموعة صناعات التعدين . والصناعات المعدنية وصناعات الآلات

---

* تعنى حرفيا باللغة اليابانية « العصبة المالية » ويقصد بها المؤسسات المصرفية والصناعية الضخمة التى تسيطر على كل منها فى العادة إحدى العائلات . وأهم هذه المجموعات هى متسوى ومتسوبيشى وسوميتومو وياسودا . وكانت لها ارتباطات وثيقة بالأحزاب السياسية . وبعد الحرب العالمية الثانية حاول الحلفاء كسر نفوذها ولكنهم لم يحققوا نجاحا كبيرا . ومازال لهذه المجموعات دور أساسى فى الاقتصاد . (المعرِّب) .

بأسرها لم توفر أكثر من ٨ فى المائة من الناتج الوطنى لليابان فى ١٩٣٠ ، وكانت نسبتها أقل من ذلك فيما يتعلق بتوفير فرص العمل ... وكان مما له دلالته داخل هذا النظام أنه حتى فترة متأخرة هى عام ١٩٣٠ كان شخص واحد من كل ثلاثة من كاسبى الرزق يعمل لحسابه الخاص ، أى أنه كان صاحب مشروع يتحمل إزاءه بعض المخاطر والمسؤوليات . وحتى فى الصناعة التحويلية ، كانت المصانع التى يقل عدد عمالها عن ١٠٠ عامل ، والتى كان معظمها مملوكا لأفراد ، تمثل على الأقل نصف الناتج الإجمالى وثلثى العمالة الإجمالية ، وقد تحقق معظم الاستثمارات مرتفعة الإنتاجية والتى تستخدم التقنيات الحديثة فى هذه القطاعات المتوسطة والصغيرة من الاقتصاد . »(٥)

ولما كان البروفسور تشالمرز جونسون قد ركز إهتمامه الأساسى على السياسة الصناعية والتغيرات فى الهيكل الصناعى ، فقد نزع إلى إعطاء دور رئيسى للزايباتسو فى تحديث اليابان . وقد علق على ذلك بقوله : « لقد كان للزايباتسو (وهى إمبراطوريات صناعية مملوكة ملكية خاصة) الريادة فى نشر التكنولوجيا الحديثة فى اليابان ، وحققت وفورات الحجم الكبير فى الصناعات والأعمال المصرفية التى كانت على قدم المساواة مع مثيلتها فى بقية العالم الصناعى . »(٦) ويقدم ويليام لوكوود رؤية أخرى تكشف عن التأثير التراكمى للتحسينات التدريجية فى بدء قوة الدفع للتنمية والإبقاء عليها فيقول : « طوال عملية النمو هذه بأسرها ، ينبغى أن ينصب الاهتمام على ما يبدو اليوم تحسينات متواضعة جدا : الريكشا* والدراجة ؛ والمخازن التى تدخلها القوارض ؛ والصرف الصحى الأولى ؛ والبذور المحسّنة والمزيد من الأسمدة ؛ ومصباح الكيروسين ثم المصباح الكهربائى ؛ والمغزل الآلى البسيط ؛ والمحرك البترولى فى قوارب صيد الأسماك ؛ والفصل بين الحسابات الشخصية وحسابات الأعمال ؛ ومبدأ المسؤولية المحدودة . ربما وفرت الابتكارات الكبيرة والمثيرة مثل السكك الحديدية والمصارف الكبيرة والشركات القابضة السقّالة اللازمة ، لكن الهيكل نفسه تم بناؤه طوبة فوق طوبة ، بآلاف من التجارب والالتزامات الصناعية ، وكان من المحتم أن تكون هذه عملية بطيئة ، مثلما ستكون عبر آسيا كلها . »(٧)

وحيث إن دراستنا تعتمد على استخدام علوم مختلفة وتتبنى وجهة نظر شاملة بشأن التحديث اليابانى ، فإن نوعية القيادة فى عصر الميجى ومساهمة الدولة فى استهلال عملية النمو المعتدل الذى يعتمد على نفسه ، هما مسألتان لهما أهمية كبرى . فقد أسهمت الدولة إسهاما كبيرا فى الفترة الأولية للانطلاق الاقتصادى بخلق بيئة وبنية أساسية تساعدان التنمية الاقتصادية . وقد شهد النصف الثانى من ثلاثينات القرن الحالى التنظيم الدقيق للاقتصاد ، وقيام الدولة باستثمارات وعمليات تدّخل مباشرة لممارسة السيطرة على المشروعات الاقتصادية لدعم المجهود الحربى . وفى الوقت نفسه ، لا نستطيع قبول التقييم القائل بأن التنمية رتبتها سلفا

---

* عربة صغيرة بعجلتين تسع شخصا واحدا ويجرها رجل (المعرّب) .

ووجهتها فكريا قيادة الدولة مطلقة السلطة والمحيطة بكل شيء التى انتزعت الطاعة والامتثال من سكان سلبيين .

وكانت الخطوات الرئيسية التى اتخذتها الدولة فى السنوات الحاسمة من التصنيع المبكر تهدف إلى توفير إطار أساسى ، ومنظمات احتماعية جديدة ، ومناخ نفسى موات للتقدم الاقتصادى . وترك قادة الإحياء الذين كانوا بمثل هذا الالتزام تجاه التقدم الوطنى عن طريق حشد المواهب وتطبيق التكنولوجيا ، بصمة متميزة على أنماط النمو الاقتصادى . وكان وجود حكومة قوية تملك القدرة على الصمود للتهديدات الخارجية ، والحفاظ على السلام فى الداخل ، وحماية الوحدة القومية ، عونا كبيرا فى إقامة النظام السياسى والاستقرار والقدرة على التنبؤ ، وهى أمور جوهرية للاضطلاع بمشروعات طويلة الأجل تنطوى على قبول المخاطر . وقد وفرت الحكومة القيادة الأولية فى إنشاء مشروعات صناعية جديدة بعد ١٨٦٨ ، لكنها انسحبت من دور الملكية والتنظيم المباشر للمشروعات بعد ١٨٨٢ عندما تم بيع معظم الوحدات للمشترين بأسعار منخفضة . وطبقت الحكومة نظاما للتعليم العام وترتيبات مؤسسية لنشر المعرفة التقنية على نطاق متزايد الاتساع . وتبنت الحكومة سياسات سليمة فى ميادين زيادة النقود والتوسع فى الائتمان وفرض الضرائب بطريقة مواتية لتحقيق تراكم رأس المال وإعادة استثمار الأرباح من قبل المشروعات الكبيرة . وسنت الحكومة إصلاحات قانونية وألغت القيود التى كانت مفروضة على حرية الانتقال واختيار المهنة وملكية الأصول . وفى حين أجرت الحكومة تغييرات واسعة النطاق ، احتفظت بالسيطرة المؤسسية والانضباط الاجتماعى لتكفل التعبير البناء والإيجابى عن الطاقات والمبادرات التى نتجت عن الإصلاحات وانتشار التعليم والمهارات التقنية ، فى اتجاهات تتفق مع الأهداف القومية وبطريقة تتسق معها . ويؤكد ت . س . اشتون « تلك القوى التلقائية للنمو فى المجتمع التى انبعثت من الرجال والنساء العاديين ، ووجدت تعبيراً عنها فى التشكيلات الطوعية وكذلك فى الدولة . »(٨)

وينبغى النظر إلى دور اليابان كدولة إنمائية فى سياق الوضع الذى وجدت فيه نفسها فى عصر الاحياء الذى قام به الميجى والتقاليد المركنتالية* الموروثة من عهد توكوجاوا . فقد انخرطت بصورة محمومة فى تنمية صناعة حديثة بأقصى سرعة ، خاصة الصناعات التى تعزز قوتها العسكرية . ولم يكن قادة الميجى يؤمنون بإنجازات « اليد الخفية » فى تحقيق أهدافهم الطموحة ، ولم يعتمدوا فى المحل الأول على السوق فى تخصيص الموارد وتحديد الأولويات ؛ ولم يكونوا ملتزمين عقائدياً بملكية الدولة للمشروعات الصناعية ؛ وكانوا مقتنعين بضرورة التعاون بين « البيروقراطيين ورجال الأعمال » ؛ وكانوا تقدميين من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية ولكنهم محافظون من الناحية الاجتماعية ؛ وكان لديهم التزام عميق

---

* السياسة التى أعقبت التنظيم الإقطاعى فى أوروبا الغربية واستمرت سائدة حتى قيام الثورة الصناعية ، فكرتها الأساسية أن مصلحة الدولة تتحقق بزيادة الصادرات والحصول مقابلها على المعادن الثمينة والمواد الخام . وكان دور الدولة حرءا أساسيا فى هذه السياسة . (المعرّب) .

بنشر التعليم وتشجيعه ؛ وكانوا قد تأثروا كثيرا بأفكار المدرسة التاريخية الألمانية والنموذج الألماني في السياسة الصناعية . وكانت السمات الأساسية للنموذج الصناعي الألماني تتمثل في قيادة الدولة لتنمية الإمكانات والقدرات الإنتاجية للأمة ، وتحقيق التعاون بين الدولة وكبار رجال الأعمال ، ودعم « العمل التعاوني والتنظيم الذاتي » في جميع مجالات النشاط .(٩)

ونحن نتفق مع التقييم القائل بأن « دراسة عملية النمو الاقتصادى بأسرها فى اليابان الحديثة تفضى للاقتناع بأن قوة الدفع الحقيقية تقع إلى حد كبير خارج مجال الطموح السياسى الوطنى ونشاط الدولة . وعلى الأكثر فإن هذا الأمر الأخير عجل فقط بعملية التصنيع التى كانت كامنة فى موقف جميع القوى الفاعلة . »(١٠) وفى الوقت نفسه ، اكتسبت السياسة الصناعية دورا مختلفا كيفيا وأصبحت أداة رئيسية فى يد الدولة الإنمائية فى اليابان فى فترة ما بعد الحرب .

لقد قامت المعجزة الاقتصادية فى اليابان ، التى تجلت فى النمو عالى السرعة من منتصف الخمسينات حتى الستينات ، على تغييرات رئيسية فى الهيكل الصناعى استجابة لمفهوم دينامى عن الميزة النسبية . ومن غير المرجح أن يكون الاعتماد على قوة السوق وحدها هو الذى أحدث التحولات المرغوبة فى الصناعات الجديدة والأنشطة الاقتصادية . وكانت السياسة الصناعية ، التى استخدمت أساليب للتدخل تتفق مع السوق ، مفيدة فى نقل الطاقة والموارد بعيدا عن الصناعات الآخذة فى الانهيار وتوجيهها نحو الصناعات الثقيلة والكيميائية . ومثلما لاحظ تشالمرز جونسون فقد : « تضمنت أدوات التنفيذ التى استخدمت خلال النمو عالى السرعة ... فى الجانب المتعلق بالحماية ، رسوما جمركية تمييزية ، وضرائب سلعية تفاضلية على المنتجات الوطنية ، وقيودا على الواردات تستند إلى توزيعات العملة الأجنبية ، وضوابط على العملة الأجنبية . وعلى الجانب الإنمائى ، (أو ما يسميه اليابانيون جانب « الحضانة والرعاية ») ، تضمنت الإمداد بأموال منخفضة الفائدة قدمت للصناعات المستهدفة من خلال المنظمات المالية الحكومية ، وأوجه الدعم ، وتسهيلات خاصة لسداد الديون ، واستبعاد معدات حاسمة محددة من رسوم الاستيراد ، والترخيص بالتكنولوجيا المستوردة ، وتوفير الساحات الصناعية ومرافق النقل لدوائر الأعمال الخاصة من خلال الاستثمارات العامة ، والإشراف الإدارى من قبل وزارة التجارة والصناعة الدولية . »(١١)

وربما يبالغ البروفسور تشالمرز جونسون فى دور وزارة التجارة والصناعة الدولية باعتبارها وكالة رائدة فى خلق المعجزة الاقتصادية اليابانية فى فترة ما بعد الحرب . غير أن إسهامها فى تصميم وتنفيذ السياسة الصناعية باعتبارها الأداة الأساسية للدولة الإنمائية ، بالتعاون مع القطاع الخاص ، كان إنجازا كبيرا ، ويظهر ذلك فيما تحقق عن طريقها من نتائج . وقد قدم أوكاوا وروسوفسكى تقييما إحصائيا للإنجاز الذى تحقق فى تغيير الهيكل الصناعى جاء فيه « فى النصف الأول من الخمسينات ، كان نحو ٣٠ فى المائة من الصادرات لا يزال يتكون من الألياف والمنسوجات ، وكانت ٢٠ فى المائة أخرى تصنف باعتبارها منوعات . وكان ١٤ فى المائة فقط يندرج فى بند الآلات . وبحلول النصف الأول من

الستينات ، بعد التعاظم الكبير المفاجيء فى الاستثمار ، حدثت تغييرات كبيرة فى التركيب النوعى للصادرات . فانخفضت الألياف والمنسوجات إلى ٨ فى المائة والمنوعات إلى ١٤ فى المائة ، واحتلت الآلات المكان الأول بنسبة ٣٩ فى المائة ، تليها المعادن والمنتجات المعدنية (٢٦ فى المائة) . »[١٢] وكانت صادرات الآلات (بما فى ذلك السيارات والسفن) فى ١٩٧٩ تمثل نسبة عالية تصل إلى ٦٠ فى المائة من القيمة الإجمالية للصادرات ، وهو رقم لم يصل إليه أى بلد صناعى آخر ، وسجلت حصة المنسوجات من الصادرات انخفاضا حادا من ٣٠,٢ فى المائة فى ١٩٦٠ إلى ٤,٨ فى المائة فى ١٩٧٩ .

ومما هو جدير ببذل الجهد ، بحث السمات الأساسية للنموذج اليابانى لنظام النمو المرتفع ، بالصورة التى تطور بها فى الفترة من ١٩٥٥ حتى بداية السبعينات . وقد ألقى تشالمرز جونسون الضوء على أربعة عناصر للنموذج فقال : « إن العنصر الأول للنموذج هو وجود بيروقراطية صغيرة الحجم قليلة التكاليف ولكنها تضم الصفوة وتتشكل من أفضل المواهب الإدارية المتاحة فى النظام . » وتكلف البيروقراطية أساسا بمسؤوليات عن (أ) انتقاء الصناعات التى تحظى بالأولوية الأولى والتى تحقق أعلى نمو ؛ (ب) اختيار أفضل الوسائل للتنمية المتسارعة للصناعات الأساسية ؛ (جـ) الإشراف على « المنافسة فى القطاعات الاستراتيجية المحددة بغية ضمان سلامتها وفعاليتها الاقتصادية » . والعنصر الثانى هو وجود نظام سياسى يوفر للبيروقراطية مجالا كافيا لتقوم بالمهام الموكولة إليها بطريقة فعالة . والعنصر الثالث هو « تحسين أساليب تدخل الدولة فى الاقتصاد التى تتفق ومقتضيات السوق . وينبغى للدولة فى تنفيذها لسياستها ، أن تحرص على الإبقاء على المنافسة بأقصى درجة تتفق مع أولوياتها . والعنصر الرابع والأخير فى النموذج هو التنظيم الرائد مثل وزارة الصناعة والتجارة الدولية . »[١٣]

إن الصورة التى تسقطها فى الخارج تعبيرات ازدرائية مثل « اليابان المتحدة » و « القيادة الاقتصادية العليا » الواقعة فى وزارة التجارة والصناعة الدولية ، والتى تجثم على القمم القيادية فى الاقتصاد والتى توجه عملية التحول ، هى تشويه للواقع وافراط فى التبسيط عند شرح دور السياسة الصناعية فى الأداء غير العادى للاقتصاد اليابانى فى فترة ما بعد الحرب . وحسبما جاء فى تقرير وزارة التجارة الأمريكية فى ١٩٧٢ المعنون « *اليابان : العلاقة بين الحكومة ودوائر الأعمال* » فإن : « اليابان المتحدة ، ليست نظاما موحدا متناغما تقوم الحكومة فيه بالقيادة وتتبعها دوائر الأعمال بصورة عمياء ... إن ما يجعل التفاعل بين الحكومة ودوائر الأعمال في اليابان مختلفا عما يجرى فى البلدان الأخرى هو مدى هذا التفاعل ونطاقه ، وهناك فرق نوعى ، هو أن لليابانيين أسلوبا خاصا بهم فى ذلك ، مستمدا من تاريخ اليابان وثقافتها مع تركيزها على نهج توافق الآراء ، وهو تقليد للقيادة الحكومية فى التنمية الصناعية ، والرغبة المشتركة بصفة عامة فى الارتقاء بمصالح الأمة اليابانية ... إن التفاعل بين الحكومة ودوائر الأعمال شائع فى الاقتصاد اليابانى لكنه لا يشمله بأسره . ويركز قادة « اليابان المتحدة » اهتمامهم أساسا على القطاعات المحققة للنمو فى الاقتصاد اليابانى . »[١٤]

وكانت العوامل المسؤولة عن نجاح السياسة الصناعية فى اليابان هى : وجود توافق مسبق فى الرأى الوطنى على أهمية النمو الاقتصادى وعلى توزيع منافعه وتكاليفه ؛ وصياغته وتنفيذه من خلال تشاور وتعاون وثيق ومستمر بين الحكومة والقطاع الخاص ؛ وقوة البيروقراطية المركزية ومكانتها وفرص حصولها على الأدوات اللازمة لتنفيذ سياستها ؛ واستخدام التوجيه الإدارى ـ وهو غير ملزم قانونا ـ لبيان مسارات العمل المفضلة للمؤسسات وضمان التعاون الطوعى والكبير من جانبها ؛ وعدالة الحكومة وعدم تحيزها فى التعامل « مع كل مؤسسة من مؤسسات صناعة ما على أساس من المساواة بقدر الإمكان » ؛ والالتزام بالتدابير التى تتفق مع مقتضيات السوق مع اعتبار أن القدرة على المنافسة الدولية هى الأساس فيها وعدم الاستعداد للتخلى بدرجة كبيرة عن انضباط السوق . وقد حقق الاقتصاد اليابانى بين ١٩٤٥ و ١٩٧٠ معدل نمو سنوى يبلغ نحو ١٠ فى المائة ، ويعد ذلك حقا إنجازا اقتصاديا لم يحققه أحد بالمقاييس الاقتصادية الدولية .

وقد ضخّم المراقبون الأجانب عادة من دور وزارة التجارة والصناعة الدولية فى التنمية الاقتصادية لليابان فيما بعد الحرب . فقد كتب توماس ك . ماكجرو يقول : « لقد تم تصوير وزارة التجارة والصناعة الدولية باعتبارها منظمة اقتصادية توجه تنمية اليابان ، تماما مثلما يوجه العلماء فى مركز رقابة بعثات الفضاء فى هيوستون رحلات روّاد الفضاء الأمريكيين . والواقع أن وزارة التجارة والصناعة الدولية لم تحز مطلقا مثل هذه السلطات غير المحدودة ؛ وهى تملك منها حاليا قدرا أقل مما كان لها فى الخمسينات والستينات ، عندما كانت تمارس سيطرة حازمة على الواردات والصادرات . واليوم ، يتعين على الوزارة أن تعمل أساسا من خلال الإقناع ... وأن تتشاور بلا نهاية مع الأطراف القوية فى القطاعين العام والخاص على حد سواء . وعليها أن تداهن وتشرح وتحث . ونادرا ما تستطيع أن تمارس القسر ، على الأقل بصورة مباشرة . »(١٥)

وحتى إذا كان يعزى للوزارة فضل كبير فى أنها حققت نموا سريعا للاقتصاد اليابانى ، ينبغى اتخاذ موقف أكثر توازنا وشمولا بشأن هذه المسألة . ويناقش البروفسور يوتاكا كوساى فى كتابه المعنون عصر *النمو مرتفع السرعة* ، خمس فرضيات عن النمو السريع . أولاها أن النمو السريع كان نتيجة حقن « الاقتصاد اليابانى فى طور التحديث بالابتكارات التكنولوجية الجديدة » والثانية ، أن المعدل المرتفع لنمو الاقتصاد اليابانى تحقق من خلال آلية السوق . والثالثة ، أن السمات والعادات وأنماط السلوك الخاصة بالمجتمع اليابانى ، أسهمت إسهاما إيجابيا فى عملية النمو . والرابعة ، أن الاقتصاد اليابانى جمع بين الواردات من المواد الخام والمستوى المرتفع للاستهلاك المحلى وبين التوسع فى الصادرات و « الثورة التكنولوجية فى صناعات التجهيز » . والخامسة ، أن الاقتصاد اليابانى استفاد باعتباره وافدا جاء متأخرا ، من السلام العالمى ، والتجارة الحرة ، ونقل التكنولوجيا . »(١٦)

وكان الهدف المسيطر فى اليابان الذى يدعمه توافق فى الرأى ، هو إيجاد أساس قوى للاقتصاد يحقق له القدرة على الاستمرار بقواه الذاتية بعد استكمال مرحلة من الإصلاح

والانتعاش ، وتفادت استراتيجية النمو عن قصد اللجوء للاقتراض من الخارج بمبالغ كبيرة ، ونأت بوعى عن سياسة الاستثمار الأجنبى من قبل الشركات متعددة الجنسية ، ورفضت نموذج التنمية الصناعية من خلال الملكية العامة للمشروعات . ومما يستحق البحث أن نتعرف على السبب فى أن اليابان قررت فى الخمسينات أن تحول تركيزها من الصناعات كثيفة الاستخدام للعمل والانتقال بطريقة مخططة إلى الصناعات الثقيلة والصناعة كثيفة الاستخدام للمعرفة . وكان المخططون الاقتصاديون فى اليابان على وعى كامل بإمكانات التغيير الدينامى فى الميزة النسبية للصناعات ، وصاغوا سياسة صناعية تهدف لتقوية القدرة على المنافسة الدولية للصناعات اليابانية التى تتوافر لها إمكانية الرواج الكبير فى الأسواق العالمية . وقد شرح عضو فى الصفوة البيروقراطية اليابانية أسباب هذا التحول بقوله : « هل كان ينبغى لليابان أن تعلق مستقبلها على نظرية الميزة النسبية لتلك الصناعات المتسمة بكثافة استخدام الأيدى العاملة ؟ ربما كان هذا اختيارا مناسبا لبلد به عدد قليل من السكان يبلغ ٥ أو ١٠ ملايين نسمة . لكن اليابان تضم عددا كبيرا من السكان . ولو كان الاقتصاد اليابانى قد تبنى المذهب البسيط عن التجارة الحرة وتخصص فى هذا النوع من الصناعات ، لظل عاجزاً بصورة دائمة تقريبا عن التخلص من النمط الآسيوى للركود والفقر ، ولبقى أضعف حلقة فى العالم الحر ، ولأصبح بذلك منطقة مشاكل فى الشرق الأقصى . لقد قررت وزارة التجارة والصناعة الدولية أن تقيم فى اليابان صناعات تتطلب استخداما كثيفاً لرأس المال وللتكنولوجيا ، صناعات ليست ملائمة لليابان من زاوية التكلفة المقارنة للإنتاج ، وهى صناعات مثل الصلب وتكرير النفط والبتروكيمياويات والسيارات والطائرات والآلات الصناعية من كل الأنواع ، ثم الاليكترونيات بما فى ذلك الحاسبات الاليكترونية . ومن وجهة نظر قصيرة الأجل وساكنة ، فإن تشجيع مثل هذه الصناعات يبدو متعارضا مع الرشد الاقتصادى . ولكن من وجهة نظر طويلة الأجل ، فإن هذه الصناعات هى على وجه التحديد التى ترتفع فيها مرونة العرض إزاء الدخل (أى أنه مع ارتفاع دخول المستهلكين فى اليابان والولايات المتحدة ، فإنهم يشترون بالتناسب مزيدا من السلع مثل سيارة ثانية ، وجهاز تليفزيون ثالث ، بالمقارنة بمزيد من الطعام والملابس إذ أن التقدم التكنولوجى سريع ، وانتاجية العمل تزيد بسرعة . وكان من الواضح أنه بدون هذه الصناعات سيصبح من الصعب توفير فرص العمل لسكان يبلغ عددهم مائة مليون نسمة ورفع مستوى معيشتهم ليماثل نظيره فى أوروبا وأمريكا بالصناعات الخفيفة وحدها ؛ وسواء كان ذلك صوابا أم خطأ ، كان على اليابان أن تقيم هذه الصناعات الثقيلة والكيميائية . »[١٧] خلاصة القول ، كانت معايير إقامة هيكل جديد وراق تهدف لدعم الصناعات ذات المرونة العالية للدخل ، والتى يرجح أن تشهد نموا فى الطلب ، بينما تتوافر لها إمكانية تحقيق إنتاجية عالية وتقدم تقنى فى جانب العرض .

وينبغى أن يستقر فى أذهاننا أن تدابير الحضانة والرعاية التى اتخذتها وزارة التجارة والصناعة الدولية لحماية الصناعات لم تكن سمة دائمة فى مجال الصناعة ولم تسفر عن إقامة علاقة وثيقة بين الحكومة والصناعة . ففى لقاء صحفى مع سابورو أوكيتا فى ١٩٧٣ ، أعرب

ف . أ . هايك عن معارضته لتدابير حماية الصناعات على أساس أنها بمجرد الأخذ بها فمن المرجح أن نصبح دائمة . وأضاف أنه كان سيغير تفكيره لو كانت اليابان قد ألغت تدابير الحماية بعد بضع سنوات من الحضانة والرعاية واعتمدت بعد ذلك على المنافسة ـ وكانت هده ستصبح المرة الأولى التى يتم فيها ذلك .(١٨) وقد ثبت أنه ليس هناك أساس للهواجس والمخاوف من أن حماية الصناعات الوليدة ستكون لها آثار سلبية على مرونة الاقتصاد الوطنى وتؤدى لتشوهات أساسية فى تخصيص الموارد . فقد كانت تدابير الحماية محدودة الأجل وتم إلغاؤها على مراحل .

وقد ذكر البروفسور ميوهاى شينوهارا ، مؤلف كتاب « *النمو الصناعى والتجارة والأنماط الدينامية فى الاقتصاد اليابانى* » أنه فى حالة البلدان النامية ، على خلاف ما حدث فى اليابان ، لم يتم ربط التصنيع عن طريق إحلال الواردات بتشجيع الصادرات ، ولم تكن منتجات الصناعات التى تزاحم الواردات قادرة على المنافسة دوليا . ثم يقول شينوهارا : « بيد أن ما حدث فى اليابان هو أن إحلال الواردات من خلال تطبيق التكنولوجيا الأجنبية أدى بصورة طبيعية إلى قيام صلة ' بتشجيع الصادرات ' وبذا تم تفادى حدوث عجز مستمر فى ميزان المدفوعات . ورغم أن بعضا من البلدان التى أخذت بالتصنيع حديثا بدأ يظهر نجاحا فى ' إحلال الواردات المؤدى إلى تشجيع الصادرات ' ، فإنه ينبغى الإشارة إلى أن إحلال الواردات لم يرتبط بتشجيع الصادرات بصورة مباشرة فى كثير من أقل البلدان نموا ، وظلت تلك مشكلة مهمة لفترة طويلة » .(١٩)

وحتى لو كان دور الحكومة اليابانية كبيرا فى توفير الأموال والمعرفة بالأسواق العالمية والاتجاهات المستقبلية ، وكان له أثره فى عملية بناء توافق الرأى التى أفضت إلى التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد اليابانى ، فينبغى لنا التسليم بأنه كان هناك تفاعل كبير بين الحكومة ودوائر الأعمال ، وأن مرونة المؤسسات الصناعية وديناميتها كانت عاملا حاسما فى النمو السريع للاقتصاد اليابانى خلال فترة ما بعد الحرب . وقد كتب جورج ادز وكوزو يامامورا يقولان إنه « على الرغم من أن الموقف الذى تعبر عنه الجملة التى تتكرر كثيرا وهى ' إن اليابان بلد فقير ، محروم من الموارد الطبيعية ' ربما يكون قد بولغ فيه فى عالم تمثل فيه اليابان قوة اقتصادية كبرى ، فإن له فضلا كبيراً فى أنه رسخ فى العقل اليابانى الحاجة للمرونة والقدرة على التكيف ـ وهما سمتان تسهمان كثيرا كما نعتقد ، فى تفسير طبيعة السياسة الصناعية اليابانية الموافقة للسوق »(٢٠) ، وما ينبغى لنا تفسيره هو سمات وخصائص القدرة اليابانية على تنظيم المشروعات والتى كانت مفتقدة فى اقتصادات قيادية غربية أخرى .

وهنا ، فإن التفسير الذى قدمه شومبيتر للتنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية ملىء بالدلالات . فشومبيتر لا يبدى اهتماما كبيرا بالتغير التدريجى أو بالفرص التى توفرها التحركات الدورية قصيرة الأجل ، ويرى أن منظم المشروعات الناجح يجب أن يغتنم الفرص التى توفرها التكنولوجيا الجديدة وأن يقبل المخاطر العالية المتضمنة فى خلق منتجات جديدة وكذلك توليد الطلب الضرورى عليها . ومثلما أوضحنا ، فإن هذه المنتجات الجديدة تتطلب

تغييرات جذرية فى الإنتاج والإدارة والتنظيم . وقد كتب ميشيل شميجلو وهنريك شميجلو مؤخراً يقولان : « أن شومبيتر ، مثل ماركس ، يعترف بأن للابتكار جانبه التدميرى ، لكن هذا التدمير هو فى رأيه عمل خلاق لأنه عن طريقه تتم بصفة عامة استعادة توازن جديد أرقى بعد اختفاء الهياكل القديمة ، وعندما تغدو منافع الابتكار الجديد متاحة لكل الطبقات . ويتمثل أهم إسهام لشومبيتر ، وربما هو الأكثر ارتباطا بالحالة اليابانية ، فى القول بأن القيام بالاستثمار يزيد كثيرا على مجرد التصحيح الروتينى للتغييرات التدريجية فى معدل الربح أو فى سعر الفائدة كما يقول الكتاب الكلاسيكيون . وقد تميز نمط الاستثمار فى الاقتصاد اليابانى فى العقود الأربعة الأخيرة بسمة من السمات التى قال بها شومبيتر : لقد حرص منظموا المشروعات اليابانيون بصورة منتظمة على إتمام عملية التدمير الخلاق ، عن طريق الاستغلال التجارى للمنتجات والعمليات الجديدة ، والتى تم اختراع معظمها فى أماكن أخرى . وقد اتبعوا على الدوام الدرس الذى شرحه شومبيتر والقائل بأن الإنجاز الرأسمالى لا يتمثل عادة فى توفير المزيد من الجوارب الحريرية للملكات وإنما فى جعلها فى متناول عاملات المصانع فى مقابل مقدار متناقص باطراد من الجهد . »[٢١] وقد يبدو من قبيل المفارقات أن نظام بناء توافق الرأى الذى يبطىء من عملية اتخاذ القرارات قد ارتضى مخاطر كبيرة بصورة غير مألوفة فى شق طريق جديد للنمو الصناعى . وربما يكون التخطيط والحساب الدقيق ، وإنفاق وقت أكبر فى بناء توافق الرأى واستغلال المعارف والمواهب المتوافرة داخل التنظيم ، قد أعد المؤسسات اليابانية لتحمل مخاطر أكبر مما تتحمله « فى ظل ثقافات اتخاذ القرار التى تحبذ أن تشترك فى اتخاذ القرار دوائر أصغر وأن يتحمل الأفراد مسؤوليات أكبر ، وفى المحل الأول أن تتخذ القرارات بصورة أسرع . »[٢٢]

وكان دور وزارة التجارة والصناعة الدولية هو إرشاد المؤسسات الصناعية ومساعدتها فى استحداث منتجات وعمليات جديدة بتقليل المخاطر وأوجه عدم الاستقرار اللصيقة بمرحلة التغيير السريع التى ارتبطت بتحول الاقتصاد اليابانى . وفى الوقت نفسه ، كانت سياساتها الصناعية متفقة مع السوق وكان معيارها الأساسى هو القدرة على المنافسة الدولية . وكان توقع التصحيحات التى تتطلبها السوق والمبادرة بها هو المبدأ الأساسى ، وتم الاعتراف بالسوق باعتبارها عامل انضباط لا يمكن الاستغناء عنه . وينبغى النظر إلى نجاح السياسة الصناعية فى سياق تقاليد القيادة الحكومية للتنمية الصناعية والتفاعل التعاونى بين الحكومة ودوائر الأعمال . ولا شك فى أن عدم تدخل الدولة بوسائل الإكراه يرجع إلى التاريخ والثقافة اليابانيين اللذين يركزان كثيرا على توافق الرأى والتفاهم . ومن البديهى أن التنمية الاقتصادية السريعة لأمة تقوم بالتنمية متأخرة تتطلب تغذية مرتدة إيجابية بين ثقافتها واقتصادها ونظامها السياسى .

وقد علق على ذلك دانييل اوكيموتو فى مقال له نشر مؤخرا بقوله : « إن الأمر الذى ينبغى الانتباه له هو مدى رسوخ السلطة فى اليابان فى هيكل من العلاقات المتداخلة ' التى لا مهرب منها ' . لقد قامت كل المظاهر الخارجية للسلطة التى يذكرها البعض كدليل على أن الدولة

اليابانية هى دولة تحكمية ، مثل السياسة الصناعية ، على أساس من التشاور والتعاون الموسع مع مجموعات القطاع الخاص الأكثر تأثرا بالإجراءات الحكومية . وتحقيق الأهداف الجماعية ، وهو الوظيفة الأولى لأى نظام سياسى ، هو مشروع مشترك حقا فى اليابان ، يشمل كلا من القطاعين العام والخاص ... وفى حين أن اليابان لا يمكن تسميتها بدولة تحكمية أو حتى مجتمع خاضع للدولة ، فلن يكون بعيداً عن الدقة أن نصفها بأنها دولة التكافل ، أو دولة الاعتماد المتبادل ، أو الدولة المجتمعية . »(٢٣)

وفى التحليل الأخير ، فإن الدولة الإنمائية فى اليابان تقوم بمهام بانى توافق الرأى ، والحافز ، والمتحدى ، والعنصر المساعد ، والمروج ، ومرسل الإشارات ، والحَكَمْ : إن دورها التوجيهى أكبر كثيرا من الأموال التى تنفق عمليا على تشجيع الصناعة . وهى تخلق بيئة مواتية لمشروعية المنافسة فى السوق المحلية ، ولزيادة الوعى بأهمية الجودة فى النجاح فى المنافسة الدولية ، ولاحتفاظ المؤسسات الوطنية بالمزايا التنافسية الوطنية وتوسيعها عن طريق التحسين المستمر لقدراتها وتكنولوجيتها . وهى تنشر الوعى بين أقسام متزايدة من السكان بأن نجاح أى بلد فى مباراة المنافسة بين الأمم يعتمد على مستوى الإنتاجية العالى والآخذ فى الارتفاع بسرعة ، وأن الإنتاجية فى المدى الطويل هى وحدها التى تحدد مستوى معيشة السكان . وتحد الدولة مس الأنشطة التى تسعى وراء الريع والهادفة لتأمين الحصول على تنازلات ومنافع من التمتع بامتياز الاتصال بالدوائر الحكومية ، بينما تشجع الأنشطة التى تسعى وراء الربح والتى تقتضى تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية من خلال المنافسة . وتعبىء الدولة الموارد البشرية عن طريق التركيز بصورة رئيسية على التعليم الابتدائى والثانوى وليس الجامعى ، وعلى زيادة توافر المواهب الهندسية ، وتهيئة البنية الأساسية لاقتصاد آخذ فى التوسع والابتكار ، وتلعب دور الحاضن والمساند فى دعم العلم والتكنولوجيا . إن الدولة الإنمائية القائمة بتحديد الأهداف وبتحديد وتيرة التقدم ، تخلق المناخ والمؤسسات وتحشد المواهب البشرية والتنظيمية اللازمة لتحقيق اندفاع لا يقاوم نحو اللحاق بالآخرين فى حالة من يقومون بالتنمية متأخرين ، وتخلق مجتمعا للطبقة الوسطى مزدهرا وعريض القاعدة ، مع توزيع عادل وقائم على المساواة للدخل والثروة والفرص المتاحة لكل مواطنيها .

الفصل العاشر

نظام المشروعات فى اليابان

تدور المفاهيم الأساسية لنظام المشروعات الذى تطور فى اليابان منذ الحرب العالمية الثانية حول ثلاثة أسئلة :

(أ) ما هى الشركة ولمن تنتمى ؟

(ب) كيف يتم تقاسم مسؤولية اتخاذ القرارات وثمار العمل ؟

(جـ) كيف تبرم المؤسسات الصفقات إحداها مع الأخرى ؟(١)

وسنحاول معالجة هذه الأسئلة فى إطار مفاهيم أساسية ثلاثة هى مشاركة العاملين وسلطتهم ، المساهمة المبعثرة فى رأس المال ، والأسواق المنظمة .

يمكن تقسيم المشاركين فى أنشطة أى شركة إلى ثلاث مجموعات رئيسية ؛ المجموعة الأولى هى حملة الأسهم والمؤسسات المالية التى تزود المشروع بالأموال اللازمة لتمويل عملياته . ويقع المديرون الذين يقدمون مواهبهم وخبرتهم فى المجموعة الثانية . وتتمثل المجموعة الثالثة فى العمال الذين « يقدمون العمل والمعرفة والطاقة » . وتعنى سلطة العاملين أن كلاً من العمال والمديرين الذين تفانوا فى خدمة الشركة لأمد طويل ، أو مستخدميها الرئيسيين ، لديهم اعتقاد قوى بأن الشركة هى « شركتهم » وأنها تنتمى إليهم . وقد علق على ذلك البروفسور ايتامى ، مؤلف كتاب « *النزعة الأهلية فيما وراء الرأسمالية : نظام المشروع المتمركز حول شعب اليابان* » بقوله : « إن سلطة العاملين هى سلطة الممارسة الفعلية . وفى حين أن كتب القانون فى اليابان لا تزال تقرر أن حملة الأسهم هم ملاك الشركة ، فإن الممارسة الفعلية مثلما تتبدى فى الانتظام الذى تعمل به الشركات اليابانية بطرق تضع مصالح العاملين فوق مصالح حملة الأسهم ، مسألة أخرى مختلفة كلية . وليس من غير المألوف مثلا ، أن تقلل إحدى الشركات من أرباحها بغية حماية الوظائف أو لكى يوحد العمال والإدارة صفوفهما لمقاومة عطاء مقدم للاستيلاء على الشركة من جهة أخرى ... وإنى لاعتبر هذا النوع من السلوك مثالا لما أسميه النزعة « الأهلية » لأنه يعتبر موردى العمل البدنى والفكرى أى الناس بعبارة أخرى ، هم الأساس وليس موردى رأس المال . »(٢)

إن « الاقتراع الصامت » الذى يتم بين العاملين الرئيسيين لاختيار الإدارة العليا فى غالبية

المؤسسات مظهر محدد وملموس لممارسة سلطة العاملين . ومثلما أوضح البروفسور ايتامى ، فإن « حق المرء فى أن يختار صانع القرار أو أن يتم اختياره لهذه المسئولية » ، مخوّل للعاملين الدائمين الذين يربطهم التزام طويل الأجل بالشركة . « وفى حين أنه ربما لا يتم أبدا أى اقتراع فعلى ، فكما يقول أحد كبار المديرين ، إن ' الرأى العام داخل الدار ' يقرر من سيكون الرئيس ... وفى ظل سلطة العاملين ، فإن مرؤوسى المرء هم الذين لهم الأسبقية فى تقييمه فى الأجل الطويل . ومن المؤكد أن التصرفات الأنانية وقصيرة النظر تدمر ثقة مرؤوسى المرء وتبدد حماستهم ؛ وبهذا المعنى ، فإن نوعا من الاقتراع الصامت يتم بين المرؤوسين . »(٣)

أما أنماط التملك المبعثر(٤) فتعنى أن العائدات النقدية واتخاذ القرارات والاطلاع على المعلومات ليست مركزة فى أيدى صفوة أو قلة ذات امتيازات . والتوزيع فى مجال الأجور وغيرها من المكافآت الاقتصادية يتسم بالمساواة بصورة معقولة ؛ واتخاذ القرارات لا مركزى ؛ وتدفق المعلومات أفقيا ورأسيا لا يعترضه شىء . ويولد الحدّ من الاختلاف فى الدخل إحساسا بالعدل لدى العاملين ويستنفر تعاونا حماسيا فى نمو الشركة . ويعنى نشر المعلومات « أن نفس المعلومات التى توجد لدى أعلى طبقة من التنظيم يمكن أيضا أن نجدها عند أدنى مستوى ، والعكس صحيح أيضا » وذلك يؤدى إلى لا مركزية اتخاذ القرارات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للشركة . ولا مركزية اتخاذ القرارات مفيدة بقدر ما تتخذ القرارات من الناحية العملية مجموعة العمال المنخرطة فى الإنتاج الفعلى و « بهذا تملك المعلومات الحيوية لعملية اتخاذ القرارات . »

إن « أنماط المشاركة » « تخلق درجة عالية من تبعثر الموارد والعوائد والسلطة ، وتجسد فى الواقع العملى مبادىء توافق الرأى والمشاركة والتعاون والعدالة القائمة على المساواة . أما « أنماط المشاركة المركزة » فتؤدى إلى إنشاء صفوة وإلى تفاقم أوجه عدم المساواة فى توزيع « الأشياء المرغوب فيها » داخل المنظمة ، وينتج عنها اغتراب الغالبية العظمى من العمال . وحماسة الصفوة لا يمكن أن تعوض سلبية المجموعة الأساسية من العاملين . ويقف وراء الإحساس بالمشاركة الذى يولد مستوى مرتفعاً من الطاقة والحماسة لدى العاملين ، والتزاماً حقيقياً بالإبقاء على شركتهم وتنميتها ، منطق وظيفى لا يمكن النيل منه . والرسالة التى ينقلها مفهوم المشاركة المبعثرة هى أن علينا : « أن نتذكر هدفنا ـ وهو أن نكسب الأموال من أجل مساهمينا وأن نزيد قيمة استثماراتهم . ونحن نعتبر البشر أهم رصيد لدينا . فلنساعدهم على النمو ، ولننهض بالعمل من الداخل . ولنتذكر أن الناس يتجاوبون مع التقدير . ولنتقاسم العائدات ، ولنوفر الاستقرار للدخل وللعمالة . لنحقق اللا مركزية ، ولنوفر الاستقلال الذاتى ... »(٥)

ونادرا ما تقوم ممارسات التعامل فيما بين المؤسسات اليابانية على مفاهيم السوق الحرة الكلاسيكية ، وكانت الفكرة المقبولة على نطاق واسع فى فترة ما بعد الحرب هى فكرة السوق المنظمة والتى تطبق فيها مبادىء واضحة ، ولم تكن الصفقات الفردية هى التى تحدد العلاقة

بين البائعين والمشترين . فقد كانت العلاقات المستقرة طويلة الأجل والمتعددة الأبعاد بين البائعين والمشترين هى السمة المميزة لهذه السوق . وقد ذكر رونالد دور فى كتابه المعنون *لنأخذ اليابان* بجدية ، أن التعاقد على أساس من العلاقات ، بجانب تعزيزه لتقاسم المخاطر ، وتوفير المزايا طويلة الأجل ، والإحساس بالواجب ، وحسن النية ، يسهم مساهمة إيجابية فى كفاءة الإنتاج وتحسين الأداء الاقتصادى لليابان بالمقارنة بالأمم الأخرى .

وكتب يقول وهو يؤكد الصلة بين الكفاءة والتعاقد على أساس من العلاقات : « وفيما يتعلق بالتعاقد على أساس العلاقات بين المشروعات ، هناك ثلاثة أشياء ينبغى أن تقال : أولا ، إن الأمان النسبى لهذه العلاقات يشجع الاستثمار فى المؤسسات القائمة بالتوريد . ومن ذلك مثلا أن انتشار الروبوت (الإنسان الآلى) كان سريعا بصفة خاصة فى المؤسسات الهندسية المتعاقدة من الباطن فى اليابان . ثانيا ، إن علاقات الثقة والاعتماد المتبادل تيسر التدفق الأسرع للمعلومات ... ثالثا ، إن ثمة نتيجة ثانوية للنظام هى التركيز العام على الجودة ، إذ أن ما يبقى على علاقات الجميع معا هو الإحساس بالالتزام ... وجودة المنتجات هى أوضح مؤشر على الجهود المبذولة . والمورد الذى يتقاعس باستمرار عن الوفاء بمتطلبات الجودة يتعرض لخطر فقد حتى التعاقدات القائمة على أساس العلاقات . »[٦]

وقد أكد البروفسور ريوشى ايواتا فى مقاله المعنون « *المشروع اليابانى باعتباره كيانا موحدا من العاملين : أصوله التاريخية وعملية التنمية* » أن « فصل الملكية عن السيطرة » فى أعقاب حلّ الزايباتسو وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية فى اليابان فى فترة ما بعد الحرب ، « غيرّ الهيكل الطبقى للمجتمع اليابانى بإلغاء المسافة بين المديرين والعمال ، وحوّل الشركة اليابانية إلى ما يسمى ' كيانا موحدا من العاملين ' . وهذا فى رأى المدافعين عنه مصدر الحيوية فى الشركات اليابانية . »[٧]

واستناداً لبحث موسع ومثابر ، ألقى تادانورى نيشياما الضوء على انهيار سلطة الملاك الرأسماليين وظهور سيطرة المديرين فى فترة ما بعد الحرب فى المجتمع اليابانى وهو أمر ينظر إليه باعتباره المصدر الرئيسى لقدرة الإدارة اليابانية على المنافسة . ويعلق على ذلك بقوله : « وحيث إن المديرين ليسوا بديلا لحملة الأسهم الرأسماليين ، فليس هناك فاصل بين المديرين والعمال العاديين . فالمديرون يشاركون العمال فى الوحدة والتجانس . ونزعة التعاون لدى النقابات اليابانية ، عند مقارنتها بتشدد نظيراتها فى الدول الأخرى ، ووجود رقابة الجودة الشاملة ، ونظام شغل الوظيفة طوال العمر ، والتى تعتبر كلها سمات أساسية « للإدارة اليابانية » ، ترتبط بهذه السمة الهيكلية المميزة للشركات اليابانية ، كما ترتبط هذه السمة أيضا ارتباطا وثيقا بالنمو السريع للاقتصاد اليابانى المعاصر . »[٨]

وحسبما يقول ريوشى ايواتا ، فإن كوجى ماتسوموتو حلّل العلاقة بين « الملكية والسيطرة » وأعرب عن الرأى القائل بأنه « فى اليابان ، وتحت مظلة الرأسمالية ، تطور نوع جديد من النظم الاقتصادية ، وأن الحيوية والكفاءة والسمات الأخرى للاقتصاد اليابانى ، وهى سمات

تميزه عن اقتصاد البلدان الأخرى ، هى نتيجة لهذا النظام أو مشتقة منه . » ويستطرد ايواتا فيقول إنه : « حتى لو كانت إحدى الشركات اليابانية هى شركة مساهمة من الناحية القانونية ومكونة من ملاك أسهم رأس المال حسبما يقول ماتسوموتو ، فإن هذا أصبح مجرد مسألة شكلية . فالواقع أنها ' كيان موحد ' من العاملين . والشركة مستقلة عن سيطرة ملاك أسهم رأسمالها ، والمستخدمون - بحكم شغلهم لوظائفهم طوال العمر - هم الذين يتحملون مخاطر أنشطة المشروع ويتقاسمون ثماره . والتقاء المصالح بين المشروع والعاملين يشجع على المشاركة الطوعية فى الإدارة . »(٩)

وقد وصف ماتسوموتو النظام الجديد الذى قام ليحل محل الرأسمالية فى يابان ما بعد الحرب بأنه « نزعة المشاركة » ، وفيما يلى سماتها الرئيسية :

١ - « تجريد نظام الشركات المساهمة من محتواه . » فقد حلت حقائق غير قانونية محل الأحكام القانونية المتعلقة بحملة الأسهم ؛

٢ - « استقلال الشركة عن حملة الأسهم . » فلم يعد المديرون سجناء الآفاق قصيرة الأجل ، وأصبحوا فى وضع يمكنهم من تطوير آفاق طويلة الأجل لاتخاذ القرارات ؛

٣ - « التغيير فى مفهوم الشركة . » فالشركة ليست مملوكة لحملة الأسهم ، لكنها تنظيم مجتمعى ملتزم برفاهية مجموعة العاملين ؛

٤ - « تحويل العمال . » إن التقاء المصالح بين العاملين والشركة يؤدى إلى مشاركة العمال الطوعية فى الأنشطة والبرامج الرامية لزيادة الكفاءة والإنتاجية ؛

٥ - « حقيقة الإدارة . » إن الإدارة لا يقيدها حملة الأسهم والاتحادات الأفقية ولا يحولون بينها وبين اختيار أفضل استراتيجية لحماية مصالح الشركة وزيادة حصتها من السوق .(١٠)

إن العاملين الدائمين ، ومتخذى القرارات الاستراتيجية والتنفيذية فى مشروع نموذجى كبير ، يلتزمون بمشروعهم طوال العمر . وشغل الوظيفة العمر كله سمة أساسية للمشروع اليابانى ، وهى من أسباب كفاءته ومرونته ، وترجح فى وزنها مغارم « تكاليف الأجور غير المرنة . » وقد علّق على ذلك رونالد دور بقوله : « فى نظام الوظيفة التى تستمر طوال الحياة العملية ، يسلم الناس بأن عليهم أن يتعلموا دوما أعمالا جديدة : فيمكن أن تكون هناك مرونة كبيرة ؛ مما يجعل المؤسسات أكثر استعدادا للاستثمار فى التدريب ؛ وتصبح المؤسسة بصفة عامة بيئة للتعلم مفتوحة أمام الأفكار الجديدة . فإذا أخذت سوق مؤسسة ما فى الانهيار ، يقل احتمال أن تستجيب لذلك بتخفيض التكاليف للإبقاء على ارتفاع الأرباح ، والأرجح أن تبحث بكل الطرق عن خطوط منتجات جديدة لتبقى على العمال الذين التزمت بتوظيفهم فى كل الأحوال . ومن هنا تنبع دينامية النمو القوية ، والصفات الأخرى . »(١١)

ونظرا لأن النظام اليابانى للمشروعات تأثر بلا شك بعوامل غير اقتصادية ، فمن واجبنا أن نخصص مساحة للسمات الأساسية لزراعة الأرز التى كان لها تأثير عميق على الثقافة

اليابانية فى مجتمع ظل معزولا عن كل اتصال بالعالم الخارجى لما يزيد على ٢٥٠ عاما من فترة توكوجاوا (١٦٠٠ ـ ١٨٦٧) ، وكذلك للعلاقة بين الثقافة اليابانية وأسلوب الإدارة اليابانية .

ويذكر البروفسور شوجى هاياشى مؤلف كتاب *الثقافة والإدارة فى اليابان* : « أن زراعة الأرز هى المحدد الرئيسى للثقافة اليابانية ... ففى اليابان المنعزلة ، نشأت فى القرى ست سمات متميزة شكلت مجتمعنا وقيمنا ، أولها ، أن زراعة الأرز عمل جماعى ... فعندما يتم رى حقول الأرز ـ بضخ المياه إليها أو بالسماح للماء بريها بالراحة ـ ينبغى أن يصل الماء إلى كل حقول القرية فى الوقت نفسه . والأسمدة المستخدمة فى الحقول الواقعة على الأحباس العليا للمجرى المائى تسيل لحقول المزارعين الآخرين الواقعة فى الأحباس الدنيا ؛ ولذا يتعين أن يستخدم الجميع نفس النوع من الأسمدة . وينبغى للمزارعين فى الأحباس العليا أن يكونوا حريصين للغاية عندما يغمرون حقولهم حتى لا تغرق مزارع الأرز الواقعة أسفل المجرى كلية . ويتم صرف مياه الحقول عندما يقترب الأرز من النضج ، ويجب أن يقوم الجميع بذلك فى نفس الوقت . ثانيا ، إن مجتمع أرز الحقول الرطبة لا يعرف تقسيما متخصصاً للعمل . بالطبع إن صيد الحيوانات ينقسم إلى مهام منفصلة : فمثيرو الطرائد من مكامنها يجعلونها تجفل وتجرى فى حين يقبع الصيادون مترقبين الحيوانات الهاربة : أما فى حقول الأرز فكل شخص يجب أن يكون متعدد البراعات وأن يقوم بكل المهام : يمهد الأرض ، ويزرع ، ويروى ، وينزع الحشائش ، ويحصد . وفيما خلا العاجزين جسديا ، فإن العمل الجماعى لا يسمح للأفراد بأن يختاروا عملهم ... وهناك سمة ثالثة لزراعة الأرز هى التكرار : ففى كل سنة يقوم المزارعون بنفس العمل الشاق المرة تلو المرة . ولا يوجد ذلك التنويع الذى تتسم به حياة الصيد والبداوة ... فالصيادون إذ يستخدمون ذكاءهم ضد طرائدهم ، يجربون أساليب وأسلحة جديدة ... وفى الزراعة لا يمكن تطبيق أساليب جديدة بصورة مبالغ فيها . بالطبع إن الطقس عامل متغير ، والجفاف قد يقلل حجم المحصول ، لكن المزارعين لا يستطيعون إلا أن يستخدموا نفس الأساليب فى العام التالى ويأملوا فى سقوط المطر . وتعبر الأمثال الشعبية اليابانية عن السمات الملائمة إذ تقول ' إن الصبر هو الفضيلة الأولى وبالمثابرة تنال الغرض ' . والخاصية الرابعة لثقافة الأرز ... أن الناس العاملين فى أحد حقول الأرز يقلدون بالطبع التقنيات الناجحة لدى جيرانهم . إن صيد الحيوانات هو نشاط فردى ، وفيه يمكن الإبقاء على الدراية الفنية سرا . أما زراعة الأرز فتتم فى أراض منبسطة ، وتجرى فى الخلاء وعلى مشهد من المجتمع المحلى كله . والتجديدات تكون فى متناول الجميع . فلا يمكن إخفاؤها أو تسجيلها باعتبارها ملكية فكرية ... وفى ثقافة الأرز القديمة فى اليابان ، كان تقليد الأساليب الماهرة للجار وتبنيها ، لا يعد أمرا غير أخلاقى بل كان يعتبر فضيلة . وكان الكدّ ، وميزة الكدح الدائم ، هما الميراث الخامس لزراعة الأرز . فأخلاقيات العمل اليابانية تسبق فى تاريخها انتقال الكونفوشيوسية ، من الصين ، التى دعمت النزعة المحلية للجِّدْ ... وأخذ المزارعون يحسنون باطراد حقولهم ويولونها نفس الرعاية المحبة التى يمنحها الحرفى الماهر

للعمل الفنى . وكانت أسر المزارعين تعمل باجتهاد فى الفصل الذى يقل فيه النشاط الزراعى أيضا ، فتغزل الأكياس والحبال من القش ... وتتمثل سمة سادسة لزراعة الأرز اليابانية فى أسلوب القيادة . فالعمل الزراعى ، وإن كان مشروعا مجتمعيا ، لم يكن يتطلب قائدا قويا يتمتع بهالة كاريزمية ، إذ كانت نفس العمليات تتكرر فى صبر وأناة العام تلو العام فى نفس التربة ، وبنفس الأساليب إلى حد كبير . وكان فى الإمكان إدارة العملية بأسرها من خلال توافق الرأى الإجماعى للقرية بدون قيادة فردية قوية . »(١٢)

وقد تركت السمات البارزة لثقافة الأرز بصمة عميقة على ثقافة التشارك فى اليابان . ويعكس طابعها المميز التركيز على المجموعة فى أى شركة يابانية ، وعلى مساعى الجماعة . وقد دفعت هذه الثقافة الشركات اليابانية نحو الاعتماد بدرجة أكبر على ذوى المواهب المتعددة الذين يقومون بأى عمل وليس الأخصائيين ، ونحو تداول الوظائف لزيادة كفاءتها وإنتاجيتها . واقنعت المؤسسات اليابانية العاملين بها بمزايا الإلمام إلماما كاملا بكل جوانب العمل ، وتدريبهم تدريبا كافيا لأداء كل أنواع العمليات . وكان للطابع التكرارى للعمل فى زراعة الأرز تأثير كبير فى غرس فضائل الصبر والمثابرة لدى العمال ذوى الياقات البيضاء فى الشركات الكبيرة . ويستند تفضيل وظيفة العمر كله فى المنظمة الواحدة والترقية من خلال الأقدمية إلى مثل ريفى يقول : « لو بقيت صابرا فى مكان واحد ، فإن المحصول سينضج والحصاد سيكون وفيرا .» وتأثير ذلك ملحوظ فى اتجاه ظاهر لدى اليابانيين لتقليد التقنيات الناجحة والأساليب الماهرة لمنافسيهم ووضعها موضع الاستخدام البناء لصالح مشاريعهم . وقد انعكس الكدح الدؤوب المرتبط بإنتاج الأرز فى قطع صغيرة من الأرض ، والعناية الكبيرة التى يكرسها المزارعون لتحسين حقولهم ، فى « الكدح والبراعة المتقنة فى صناعة الماكينات الدقيقة حاليا فى اليابان . » ونظراً لأن دورة زراعة الأرز بأسرها كانت مشروعا مجتمعيا ، لا يتطلب وجود قائد قوى ، فإن دور القيادة فى المؤسسات اليابانية يشغله بصفة عامة شخص يتصف بأنه منسق وبان لتوافق الرأى .

وفى الشركات اليابانية ، يلقى دور الاجتماعات والمؤتمرات الضوء على بعض السمات المميزة لعملية صنع القرار . فاليابانيون يناقشون الأمور المهمة فى مجموعات صغيرة ، أو يستخدمون عملية النيماواشى (ربط الجذور) وفيها يجرى أحد الأشخاص مشاورات أولية مع كل الأطراف المعنية قبل الوصول إلى قرار . ويعقد اجتماع أوسع بعد استكمال المفاوضات غير الرسمية ، ويكون اجتماعا احتفاليا فى طبيعته ويخلع الموافقة الرسمية والعامة على القرارات التى تم التوصل لها سلفا من خلال بلورة توافق الرأى . وعلى حد تعبير شوجى هاياشى : « بالطبع ، ليست كل الاجتماعات مجرد شعائر لإعلان الموافقة ، لكن كلما كانت المناسبة أكثر أهمية ، قَوِىَ طابعها الاحتفالى . وتستغرق الاجتماعات المهمة وقتا قصيرا جدًا . فالاجتماعات العامة لحملة الأسهم مثلا تنتهى فى دقائق قليلة . »(١٣) وعلى الرغم من أن عملية بناء توافق الرأى من أجل اتخاذ القرارات تستغرق وقتا طويلا ، فإنها تعوض التأخير الملازم لها بالتنفيذ السريع للقرارات ، فبمجرد إعلان قرار ما ، يكون العاملون الذين عليهم

تنفيذه مستعدين نفسيا ولديهم الحافز على العمل بطريقة موحدة لتنفيذه ، لأنهم يكونون قد استكملوا بالفعل العمل التمهيدى والتنسيق اللازم .

وقد كتب رونالد دور يقول : « إن الحكمة المستخلصة بشأن الفرق بين الصيغة اليابانية للمؤسسة المجتمعية والصيغة الأمريكية لمؤسسة الشركات التى ينظمها القانون هى أن القرارات تستغرق حقا وقتا أطول فى الأولى لأنها تتطلب إستشارة عدد كبير من الناس (عادة بسبب التسليم بأن استشارة الناس تثمر) وتستغرق وقتا طويلا لخلق توافق الرأى ، ولكن بمجرد اتخاذ القرار يبدأ التنفيذ سريعا - ويرجع ذلك على وجه الدقة إلى أن الكل قد التزموا . ويقال عادة إن تأثير هذا الأمر الأخير يرجح الأول ، ويتيح للمؤسسة المجتمعية اليابانية ميزة شاملة . »(١٤)

أما فى منطقتنا ، فنحن مكيفون من الناحية الثقافية لقبول أسلوب القيادة القوية والنشيطة وقدرتها على تحريك المنظمة الراكدة وتجديدها . أما فى المجتمع اليابانى فإنهم لا يثقون بالقيادة المسيطرة التى تتمسك بضرورة الخضوع للقرارات المتخذة بدون إجراء تشاور ومناقشة بشكل مسبق وكامل . وحسبما يقول هاياشى : « إننا تقليديا قد رأينا الجنرالات اليابانيين يبقون فى المؤخرة حيث يراقبون ميدان المعركة ويحكمون على تاكتيكات ضباطهم ومهاراتهم القتالية . وهذا الأسلوب فى القيادة يتيح للمرؤوسين أن يبدوا همتهم ؛ وينبغى أن يكون القائد الأعلى انسانا له شخصية عظيمة بحيث يثيبهم بطريقة عادلة ويتغاضى عن الأخطاء الصغيرة ... ولكى يصل المرء إلى قمة الحياة السياسية أو يصبح رئيسا لمنظمة كبيرة فى اليابان ، يجب أن يكون إنسانا عطوفا ، كريما ، واسع الأفق ، قادرا على التفكير فى مصالح المجموعة كلها . وهذه السجايا أهم من الشجاعة الشخصية أو القيادة المباشرة النشيطة ... وفى تنظيم من هذا الطراز ، حيث يعرف كل إنسان الآخرين ، فإن الشخص الذى يضغط من أجل ترشيح نفسه لرئاسة المجموعة تقل كثيرا فرص اختياره عن فرص الشخص المتواضع المحترس . »(١٥)

وينبغى النظر للمشروع اليابانى فى إطار تاريخى وثقافى ، نظرا لتركيزه الغالب على العنصر البشرى ، وسماته القائمة على المساواة والمشاركة ، وارتباطه بالمساهمة المتميزة فى نشر المعلومات على كافة المستويات ، والتزامه بالتجديد وترقية المهارات . وتعكس حيويته وديناميته ، بمعنى ما ، أوجه قوة ومرونة المجتمع اليابانى الذى تتوافر له سمات غير مألوفة ، فقد استطاع أن يتفادى التناقضات والمنازعات الطبقية وأوجه الضعف الأساسية فى المجتمعات الرأسمالية ؛ ولم يسمح فى الوقت نفسه بتقويض روح المنافسة وقوتها كما حدث فى المجتمعات الاشتراكية .

الفصل الحادى عشر

الشبكات اليابانية الجامعة - نموذج مجتمعى وتنافسى

شهدت اليابان ثلاث مراحل رئيسية فى مسيرتها للتصنيع . كانت الأولى هى بداية التحديث فى عصر الميجى عندما ظهرت الزايباتسو باعتبارها القطاع القائد فى ميدان الصناعة الكبيرة والثقيلة . وخلال المرحلة الثانية التى ارتبطت بالتعمير بعد الحرب ، تم حل الزايباتسو الكبيرة نتيجة للإصلاحات التى طبقتها سلطات الاحتلال وأصبحت الهيئات الجامعة هى القوى الفاعلة الرئيسية فى الاقتصاد . وارتبطت الفترة الثالثة التى تمثل نقطة تحول بأزمة النفط ومتطلبات توفير الطاقة والعمل ، والتى شهدت انتشارا واسعا للابتكارات التقنية التى تركزت على الالكترونيات . ومثلما أوضح البروفسور كين ايشى اماى ، فإن التطورات المرتبطة بأزمة النفط غيرت العلاقة بين الشركات وخلقت هيكلا يعرف الآن بشبكة التنظيم الصناعى .

وقد ذكر كين ايشى اماى فى مقاله عن *شبكات الهيئات الجامعة فى اليابان* أن تنظيم الشبكة* ، الذى يتسم بالتبادل الكثيف للمعلومات ، تأثر كثيرا بالعوامل الاجتماعية والثقافية : مثل النمط اليابانى للتعلم الذى يركز على التعلم عن طريق العمل ، وعادة التعاون التلقائى بين العمال الراسخة الجذور فى خبرة مجتمع زراعة الأرز ؛ ونمط المعرفة السلبى الذى يخلق قدرة خاصة على التكيف للاستجابة للأزمات بدلا من تغيير الظروف التى ولدتها . وأضاف أنه : « يتم خلق المعلومات فى شبكة التنظيم الصناعى من خلال التفاعل ، ويصبح خلق المعلومات القوة المحركة لنشاط الأعمال ... فالابتكار ليس سوى خلق معلومات جديدة . ومن ثم يمكن اعتبار شبكات التنظيم الصناعى منظمات تطبق بصورة مستمرة ابتكارات تدريجية استنادا إلى معلومات (مباشرة) ... ومن المسائل الأساسية الربط بين العمل الدائر فى المصانع ، والقائمين بالتسويق ، وموردى الآلات ، وخبراء البحوث والتطوير من خلال معلومات (مباشرة) . وشبكة التنظيم الصناعى تخلق مثل هذه الرابطة »[1] . وفى إطار كهذا لا يكون منظم المشروعات مدمرا خلاّقا بالمعنى الذى قصده شومبيتر وإنما مكتشف للروابط والفرص الجديدة [2] .

---

* جوهر فكرة الشبكة هو وجود ارتباط أفقى بين مجموعة من المؤسسات ليس لإحداها سيطرة على الأخرى ، على خلاف نظام التسلسل الهرمى التقليدى - المعرّب .

ولنلق نظرة على النوعين الآخرين لنهج الشبكات . لقد ابتكر البروفسور دانييل اوكيموتو تعبير « دولة الشبكات » ليصف العلاقة بين القطاعين العام والخاص فى اليابان . ويركز هذا المفهوم على الاعتماد المتبادل بين الحكومة والمؤسسات الخاصة وتبادل المعلومات بين أنداد . وينظر توماس ليفسون ، وهو مستشار فى شئون الإدارة ، فى بحثه المعنون « *الشبكات الإدارية وتدويل الأعمال اليابانية* » للشبكات باعتبارها روابط غير رسمية بين أشخاص داخل المؤسسات وخارجها . والإحساس بالالتزام والمعاملة بالمثل هو الأساس الذى تقوم عليه هذه الشبكات ، ويتم الحفاظ عليها بتوفير المعلومات وبالعمل التعاونى . وعلى الرغم من أن هذه الترتيبات عالمية وشاملة فى المجتمعات الإنسانية حسبما يقول نفس المؤلف ، فقد تطورت وانتشرت انتشارا واسعا فى اليابان وأثرت تأثيرا كبيرا على إدارة مؤسساتها(٣) .

وإقامة الشبكات اتجاه أساسى فى أمريكا المعاصرة ، ويعتبر قوة تثير التساؤل حول سلامة التفكير التقليدى عن المؤسسات المسلسلة هرميا . وقد حدد ليبناك وستامبس الشبكة وتكوين الشبكات بقولهما : « إن الشبكة هى نسيج من مشاركين كل منهم مستقل عن الآخر وتجمع بينهم القيم والمصالح المشتركة . وتكوين الشبكات يتمثل فى سعى أناس للارتباط بأناس آخرين ، يوحدون معا أفكارهم ومواردهم . وقد دخل تعبير تشكيل الشبكات فى المعاجم ليعنى إقامة الصلات بين أنداد . إذ يتصل شخص ما لديه حاجة بآخر لديه مورد ، ويبدأ تكوين الشبكات »(٤) . وأضافا معلفين « إن تكوين الشبكات » كما عرفاه « قديم قدم تاريخ الإنسان ، (لكن) فى العقود القليلة الماضية فحسب أصبح الناس يستخدمونه بوعى كأداة تنظيمية ، حاليا فقط وبدأ الناس فى إطلاق اسم عليه . ويستخدم تكوين الشبكات أيضا كبديل للتنظيم من أعلى لأسفل ... وفى نهاية المطاف ، فإن هذا المعنى للتعاون بين أنداد يعتمدون على أنفسهم ويتخذون القرارات هو الذى يعطى الحيوية للشبكات »(٥) .

وقد وصلت المناقشة بشأن الشبكات أو « الموافقة المتبادلة » إلى مرحلة يمكن فيها استخلاص استنتاجات مهمة . فالمجتمع اليابانى هو فى الأساس مجتمع شبكات يتم فيه تقاسم المعلومات بين الناس على نطاق واسع . وما يميز اليابان عن أى بلد آسيوى توجد به شبكات ، أن عمل الشبكات فى اليابان يتجه بقوة نحو المؤسسات بدلا من أن يتجه نحو الأفراد : فالاعتماد المتبادل ، والالتزامات المتبادلة ، والعلاقات طويلة الأجل ، هى العناصر الأساسية فى مفهوم الشبكة الشاملة . والشبكات لا تحكمها نظم تعاقدية أو قانونية وإنما تحكمها اتفاقات ضمنية ، يخلقها الإدراك المشترك لمنافع بناء توافق الرأى والثقة المشتركة . وكان نظام الإدارة فى اليابان مساعداً على تكوين الشبكات فى الاقتصاد اليابانى فيما بعد الحرب .

وتتمثل السمات الجوهرية لهذا النظام فى شغل الوظيفة على امتداد العمر كله ، ونظام الأجر والترقية حسب الأقدمية ، وتبادل الوظائف داخل المؤسسة ، وتبادل المزايا والمنافع الأخرى فيما بين المؤسسات ، والنقابات العمالية القائمة على أساس الشركات . ومن السمات الرئيسية لاتخاذ القرارات الإدارية فى المؤسسات اليابانية اتباع « قاعدة توافق الرأى من أسفل

لأعلى » . ومثلما أوضح ياسوسوكى موراكامى ، فإن الثقافة التنظيمية لما بعد الحرب ، التى اتسمت بتكوين الشبكات البشرية ، تدل بوضوح على تفضيل « الأسلوب غير الرسمى القائم على المساواة على الأسلوب الهرمى الرسمى » . وينبغى النظر إلى المؤسسات اليابانية باعتبارها مجتمعات وليس مجرد تجمعات من العاملين ، تبقى عليها القيم المشتركة والالتزامات والعقوبات غير الرسمية والاعتماد المتبادل .

وقد حدّد رونالد دور بصورة بليغة سمات النوعين المتعارضين من المؤسسات : مؤسسة قانون الشركات ، والمؤسسة المجتمعية فى الإطار التالى :

« فى مؤسسة قانون الشركات :

١ - تتحدد المؤسسة فى المحل الأول باعتبارها مملوكة لحملة الأسهم الذين تكون لحقوقهم الأسبقية . فلهم مثلا الحق فى أن يبيعوا بغير قيود إلى أطراف أخرى حصة تكفل لهم السيطرة على المؤسسة إذا هم رغبوا فى ذلك .
٢ - « الإدارة » هى وكيل مفوض من قبل حائزى الأسهم .
٣ - تقوم الإدارة باستئجار العمال . وتجرى المقارنة بين الأجر والجهد المبذول بما يؤدى حتما إلى نشوء علاقة عدائية يسعى فيها كل طرف باستمرار إلى تحسين موقفه . وقد يراعى الطرفان بدقة قواعد التعاقد المعمول بها فى السوق بشأن الوفاء بالوعود بوازع من الضمير ، الخ . لكن ذلك لا يعنى قيام علاقة من الثقة يمكن أن تؤدى مثلا إلى تبادل المعلومات التى يستطيع الجانب الآخر استخدامها لصالحه .

فى المؤسسة المجتمعية ، على النقيض من ذلك :

١ - تحدد المؤسسة فى المحل الأول بأنها وحدة اجتماعية مكونة من جميع الأشخاص الذين يعملون بها كل الوقت « بها » وليس « من أجلها») .
٢ - إن حائزى الأسهم ، مثل الزبائن والموردين والسلطات المحلية ، هم إحدى مجموعات الغرباء التى يتعين إرضاؤها إذا أريد للمؤسسة أن تزدهر . ولابد أن يشعر أعضاء المؤسسة أنه يحق لهم الاعتراض إذا لم يكن رأيهم قد أخذ قبل نقل الحصة المسيطرة لأطراف أخرى .
٣ - يستطيع كل عضو فى المؤسسة أن يعمل بافتراض أن الأعضاء الآخرين يشاركونه الرغبة فى أن تزدهر المؤسسة ، وهذا يخلق إحساسا كاملا بالزمالة ويطمئن من لا يتوافر لهم فهم كامل للحسابات إلى أن المديرين لا يخفون عنهم شيئا ولا يريدون خداعهم ويرجح أن يطمئنوا إلى أن توزيع المكافآت مطابق لما يعلن عنه وأنه عادل »(٦) .

وللمؤسسات اليابانية أوجه تشابه قوية مع النموذج المجتمعى . وقد أضفت عليها سجاياها

المجتمعية قوة تنافسية فى الأسواق العالمية . ويتضمن النمط القائم على التشارك عناصر قوية للمشاركة والتعاون ، ومنظورا طويل الأجل ، وعدالة فى المكافآت ، وكفاءة فى مجال المعلومات . والمؤسسات اليابانية ليست منظمات للصفوة حيث يوجد ازدحام فى المركز وشلل فى الأطراف ؛ ويجرى فيها تعبئة العاملين ذوى الياقات البيضاء وكذلك ذوو الياقات الزرقاء لتحقيق الأهداف والغايات التى تمت بلورتها والتى لقيت قبولا عاما ؛ ويخف فيها تضارب المصالح ويجرى التنسيق بينها بدرجة تجعلها تقترب من الالتقاء معا ؛ ويتم فيها الإبقاء على الأنشطة والبرامج الموجهة نحو النمو عن طريق بذل مساع تعاونية وعمل المستخدمين كفريق . وفى النموذج المجتمعى ، تتركز الجهود على صُنع أكبر « فطيرة » ممكنة على أساس من اليقين الكامل بأنها ستقسم لشرائح بطريقة عادلة وتوزع على المشاركين فى المشروع . والعلاقات داخل المؤسسة المجتمعية هى علاقات لتوافق الرأى وليست علاقات تعاقد ، وتعتبر الواجبات فى مثل أهمية الحقوق ؛ وتأخذ مصالح المشروع ككل أسبقية على مصالح أعضائه فرادى ؛ ويتوقف الإنجاز بالنسبة للعاملين على إحساس بالتوحد مع المشروع والاستخدام الأقصى لطاقاتهم وقدراتهم لبلوغ أهداف الشركة .

وقد قال جورج س . لودج فى تقديمه للكتاب المسمى *الأيديولوجية والقدرة على المنافسة ـ* دراسة لتسعة بلدان : « يمكن اعتبار الأيديولوجية فى العالم المعاصر مزيجا واشكالا مختلفة من نوعين ، سندعوهما الفردانية والمجتمعية ... وتشير الفردانية إلى مفهوم تجزيئى للمجتمع لذرات ، يكون فيه الفرد هو المصدر الأخير للقيمة والمعنى . ويتم تحديد مصالح المجتمع وتحقيقها عن طريق المنافسة بين المصالح الشخصية بين كثيرين من الملاك ، الذين يفضل أن يكونو صغارا . فى حين أن المجتمعية تتبنى رأيا أكثر تناسقا بين أجزاء المجتمع باعتبار انه ليس مجرد مجموع أفراده ، وتتطلب تحديدا صريحا لاحتياجاته وأولوياته »(٧) . وكتب مستطردا : « إن المشكلة فى الغرب – وهى مشكلة تنزع الاشتراكية الأوروبية والليبرالية الأمريكية إلى تجاهلها – هى أن التركيز على الحقوق لم يصطحب باهتمام بنفس القدر بالواجبات . « فالواجبات جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية المجتمعية تماما مثل الحقوق : وإذا كان المجتمع يكفل الحقوق ، فإنه يتعين عليه أن يطالب بأداء الواجبات – وسيفعل ذلك فى النهاية »(٨) .

ومنذ بداية عصر الميجى فى ١٨٦٨ ، أظهر اليابانيون قدرة ملحوظة على التكيف مع التغيرات العميقة علاوة على الاحتفاظ بالتزام راسخ ومستقر بأيديولوجية مجتمعية . وقد كتب عيزرا فوجل فى مقاله المعنون *اليابان – نزعة مجتمعية قادرة على التكيف* يقول : « إن التفسيرات المقدمة للنجاح اليابانى غفيرة ، لكن من المؤكد أن من عناصرها الأساسية قدرة الأيديولوجية اليابانية على التكيف مع الحقائق الخارجية المتغيرة . فخلال مسيرة التحديث ، تخلى الساموراى عن امتيازاتهم الطبقية ، ووافقت العشائر على إلغاء وجودها ، ووحدت بصورة وثيقة المجتمعات المحلية التى قبلت الاندماج فى وحدات كبرى ، وتنازل كبار الملاك بسماحة نفس عن ملكيتهم خلال الإصلاح الزراعى مقابل مدفوعات رمزية . لقد غير اليابانيون

الولاء من العشيرة للأمة ، ومن القرية للمدنية ، ومن الأسرة للمؤسسة . ومع ذلك ، فقد ظلت الأيديولوجية المجتمعية التى تعترف بأهمية التعاون لصالح الجماعة راسخة خلال ذلك كله »(٩) .

وعلى النقيض من الحكمة التقليدية ، ليس هناك ما يدل على أن هناك علاقة تعارض بين النزعة المجتمعية والقدرة على المنافسة ؛ بل إن التعايش الدينامى والمتناغم بينهما يضفى قوة ونوعية خاصة على المجتمع اليابانى . والأهمية الجوهرية للقدرة على المنافسة باعتبارها عنصرا أساسيا فى التنمية الاقتصادية لليابان تبرر دراستها فى السياقين اليابانى والدولى على حد سواء .

إن القدرة على المنافسة سمة مميزة للمجتمع والاقتصاد اليابانى . وتحدد امتحانات القبول القائمة على المسابقة ، فرصة الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات ذات المكانة العالية ؛ وتتسم السوق الداخلية بالتنافس القوى فيما بين المؤسسات ؛ وتتنافس المؤسسات القائمة فى الداخل مع المنافسين الأجانب لإشباع طلب الزبائن فى العالم كله على المنتجات ذات الجودة . تُرى هل تولد الصعوبات الناجمة عن أن البلد فقير فى الموارد وضرورة الاستيراد من الخارج على نطاق واسع ، ضغوطا من أجل تحقيق نمو تقوده الصادرات ومن ثم تدعم روح المنافسة ؟ إن لليابان روحا شعبية وعقلا وطنيا وبيئة مواتية لنمو روح المنافسة لدى مواطنيها . وقد طرح مايكل ى . بورتر الأستاذ فى كلية هارفرد لإدارة الأعمال فى كتابه المعنون « *الميزة التنافسية للأمم* » هذا السؤال : « لماذا ينجح بعض الأمم ويفشل البعض الآخر فى المنافسة الدولية ؟ » ومضى يقول : « ربما كان هذا هو السؤال الاقتصادى الأكثر ترددا فى وقتنا الراهن . فقد أصبحت القدرة على المنافسة من الشواغل الأساسية للحكومات والصناعات فى كل الأمم ... ويعتمد مستوى المعيشة لدى أية أمة فى المدى الطويل على قدرتها على بلوغ مستوى للإنتاجية عال وآخذ فى الارتفاع فى الصناعات التى تتنافس فيها مع غيرها . ويعتمد هذا على قدرة مؤسساتها على تحسين الجودة أو زيادة الكفاءة . ولتأثير العوامل الداخلية على السعى لتحقيق ميزة تنافسية فى مجالات محددة أهمية رئيسية بالنسبة لمستوى ومعدل نمو الإنتاجية القابل للتحقيق »(١٠) .

وقد ذكر السيد بورتر ، وهو يناقش التفسيرات المختلفة لقوة الأمم التنافسية ، أنه : « ينبغى أن يبدأ البحث عن تفسير مقنع للازدهار القومى وازدهار المؤسسات أيضا بطرح السؤال الصحيح . وعلينا أن نتخلى عن كامل فكرة الأمة المنافسة باعتباره مصطلحا لا يعنى شيئا كثيرا بالنسبة للرخاء الاقتصادى ... فالمفهوم الوحيد الذى له معنى للقدرة على المنافسة على مستوى الأمة هو الإنتاجية الوطنية . وارتفاع مستوى المعيشة يتوقف على قدرة مؤسسات البلد على أن تحقق مستويات إنتاجية مرتفعة وزيادة الإنتاجية على مرّ الزمن . ومهمتنا هى أن نفهم السبب فى حدوث هذا . ونمو الإنتاجية المستديم يتطلب أن يرتقى الاقتصاد بنفسه بصورة مستمرة »(١١) . واستنادا إلى دراسة أجراها بورتر على ٥٠٠ صناعة تصدير

ناجحة ، رتّب قائمة بأربعة محددات للميزة الوطنية : « مركز البلد فيما يتعلق بعناصر الإنتاج مثل العمل الماهر والبنية الأساسية الضرورية للمنافسة فى صناعة معينة ؛ وطبيعة الطلب المحلى على منتجات الصناعة أو الخدمة ؛ ووجود أو عدم وجود مورّد فى البلد وصناعات ذات صلة قادرة على المنافسة دوليا ؛ و« الظروف الموجودة فى البلد التى تحكم كيفية إنشاء الشركات وتنظيمها وإدارتها وطبيعة المنافسة المحلية »(١٢) .

وحسبما يقول بورتر ، فإن الدول تمر بأربع مراحل متميزة من النمو : « المرحلة التى تحركها عوامل الإنتاج ، والمرحلة التى يحركها الاستثمار ، والمرحلة التى يحركها الابتكار ، والمرحلة التى تحركها الثروة »(١٣) . وقد كتب البروفسور روبرت ب . رايخ فى استعراضه لكتاب بورتر المنشور فى ملحق التايمز الأدبى فى ٣١ أغسطس - ٦ سبتمبر ١٩٩٠ ، يقول : « ولكن عندما يصل الأمر إلى التفسير أو الوصفة الشاملة ، يقع بورتر فى نفس الفخ القديم . فهو يقول إن الدول تمر بمراحل للنمو يمكن التنبؤ بها ، تبدأ بالصناعات المعتمدة على العمل الرخيص ، تعقبها الصناعات التى تستثمر فى رأس المال المادى وتدريب قوة العمل ، ثم - فى مرحلة النضج النهائى - إلى الصناعات التى تتوقف ميزتها التنافسية على الابتكارات المستمرة فى المنتجات والعمليات . وتثور المشكلات عندما توقف مؤسسات الأمة الابتكار وتسعى بدلا من ذلك للعيش على إنجازاتها السابقة وحماية ما لديها . لكن متى تجىء هذه المرحلة ولماذا ؟ وكيف يمكن تفاديها ؟ فى هذا لا يفيد تحليل بورتر شيئا . »

لقد بلغت بريطانيا العظمى المرحلة التى يحركها الابتكار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ؛ وأكملت الولايات المتحدة وألمانيا والسويد الرحلة حول بداية القرن العشرين . وكانت اليابان ناجحة بصورة بارزة فى رحلتها السريعة من المنافسة المستندة إلى انخفاض تكاليف العمل فى المنسوجات وغيرها من الصناعات غير الراقية ، وانتقالها إلى المرحلة التى يحركها الاستثمار ثم إلى المرحلة التى يحركها الابتكار فى أواخر السبعينات من القرن الحالى ، وهى لم تبلغ المرحلة التى يحركها الابتكار إلا فى السبعينات ؛ ونبعت قوتها التنافسية من عملية التحسين والارتقاء المستمرين ، واستخدام الصعوبات المتعلقة بعوامل الإنتاج مثل ارتفاع تكلفة الطاقة والنقص فى القوة العاملة لدعم الاتوميشن « نظام التشغيل الآلى » والابتكار . وإذ سلمت المؤسسات اليابانية بضرورة الاحتفاظ بالقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية ، فقد قبلت تحدى التحسين بلا كلل .. وقدمت الحكومة اليابانية مساعدة فى مجال الترويج والإرشاد فى إطار « سياسة التصحيح على ضوء التوقعات » ؛ وسارت فى طريق بعيد عن تأميم الصناعات ، فى حين مضت للأمام بعملية إعادة الهيكلة عن طريق الأخذ بوجهة نظر دينامية بشأن الميزة التنافسية ؛ واعترفت بضرورة التخلص تدريجيا من القدرات الفائضة فى القطاعات التى لم تعد تنافسية . « وقد أوضح هيو باتريك أن السياسة الصناعية اليابانية ليست فقط مزيجاً من السياسات الجزئية التى تحدد لقطاعات أو مؤسسات فرادى ، فهى بالإضافة لذلك سياسة كلية تشجع على التنمية الصناعية والاجتماعية ككل موحد »(١٤) . وقد خلقت بيئة داعمة للتحرك السريع عبر مراحل النمو الاقتصادى بتوفير بنية أساسية حديثة ، وتعليم

وتدريب حديثين للحصول على المعارف والمهارات المشجعة للتنمية الصناعية . ولدى اليابان مشترون متشددون ، يضغطون على المؤسسات المحلية للوفاء بمعايير الجودة العالية فى منتجاتها . وتكون الجودة فى الطلب المحلى أكثر أهمية فى بعض الأحيان من كميته فى تطوير الميزة التنافسية الوطنية .

والتراث الثقافى لليابان يقبل الفكرة القائلة بأن الميزة التنافسية والتحسين والابتكار ، كلها تنبع من التسليم بضرورة التغيير والتصحيح الخلاق والقادر على تحقيق التكيف معه ولا يقتضى الأمر أن يحدث الابتكار فى قفزات كبيرة وإنما ينبغى أن يكون تدريجيا ومستمر وقد خلق إدراك أن التغيير حتمى لدى اليابانيين تفهما عميقا لحقيقة أن بذل جهود مستديمة وهادفة أمر مطلوب لتحقيقه . « ومثلما أدرك جوزيف شومبيتر منذ عقود كثيرة ، أن المنافسة لا تعرف شيئا اسمه التوازن فهى تغير باستمرار الوضع العام الذى تظهر فيه منتجات جديدة ، وطرق تسويق جديدة ، وعمليات إنتاجية جديدة وأقسام جديدة كاملة من الأسواق »(١٥) .

لقد أضفى الجمع بين النزعة المجتمعية والقدرة على المنافسة على المجتمع اليابانى تلاحما وحيوية ومرونة وقدرة على التكيف ، وحقق فيه توزيعا عادلا للدخل والفرص الاقتصادية بالمعايير الدولية . وهو يمثل دمجا بين العناصر الأساسية للرأسمالية والاشتراكية : إذ تجد فيه روح المشروع الفردى ، والمبادرة ، وتحمل المخاطر تعبيرا عنها فى إطار اجتماعى من المسؤولية والتعاون لتحقيق أهداف الجماعة . وعن طريق الحدس يشعر اليابانيون أنه ليس هناك تفسير واحد جامع مانع للحقيقة والواقع . ونظرا لنزعتهم البراجماتية الخلاقة ، طوّر اليابانيون نظاما يجمع بين الاستقرار والنمو ، والكفاءة والإنصاف ، فى حين ظلوا على اقتناعهم بحتمية التغيير وضرورة توجيهه لخير المجتمع ، والتقدم فى المنافسة فى بيئة عالمية تعتمد على بعضها البعض وإن سادتها المنافسة .

الفصل الثانى عشر

الإصلاح الزراعى فى اليابان بعد الحرب

أدلى صمويل هونتنجتون فى دراسته الجديرة بالثناء المعنونة « *النظام السياسى فى مجتمعات متغيرة* » ، بمقولة تتسم بنفاذ البصيرة جاء فيها : « عندما تكون أوضاع حيازة الأراضى منصفة وتوفر للفلاح حياة قابلة للاستدامة ، تصبح الثورة احتمالا غير قائم . وعندما لا تكون الأوضاع منصفة والفلاح يعيش فى فقر ومعاناة ، تغدو الثورة احتمالا قائما ، إن لم يكن محتما ، ما لم تتخذ الحكومة تدابير عاجلة لعلاج هذه الأوضاع . ولا توجد طبقة أكثر محافظة من الفلاحين الذين يملكون أرضا ، كما لا توجد طبقة أكثر منهم ثورية عندما لا يملكون من الأرض إلا أقل من القليل أو يدفعون إيجارا لها أكثر من اللازم »(١) . ولدراسة الإصلاح الزراعى فى اليابان ، حيث شكلت أوجه القصور والعسف فى نظام حيازة الأرض عقبة كأداء أمام تحديث المجتمع الزراعى ، أهمية كبرى لفهم التغيرات الهيكلية التى شهدها الاقتصاد والمجتمع فى اليابان فى فترة ما بعد الحرب . وإلقاء نظرة للوراء على محنة المزارعين فى ظل نظام توكوجاوا وفترة الميجى توضح مدى استعصاء وخطورة المشكلة الزراعية فى اليابان .

وقد كتب ج . ب . سانسوم فى كتابه « *اليابان : تاريخ ثقافى موجز* » يقول : « رغم أن المشكلة الزراعية فى اليابان فى ظل نظام توكوجاوا كانت لها تفاصيل معقدة ، فإنه يمكن تلخيصها على النحو التالى مع التغاضى عن قدر جدّ قليل من الدقة . إن حياة الفلاح ، التى كانت بائسة فى أفضل الأحوال ، باتت غير محتملة تقريبا بسبب التقلبات فى أسعار الأرز وارتفاع مستوى المعيشة بين كل الطبقات فيما عدا الفلاحين . ونظراً لأن جباة الضرائب لم يكونوا يتركون له أى فائض ، فإن الفلاح لم يكن يستطع الاستفادة كثيرا عندما يكون المحصول طيبا ، فى حين كان المحصول السيىء يتركه على شفا الموت جوعا . وقد أثر هذا الوضع السيىء على طبقة المزارعين بطرق شتى ، ولكنه أدى بصورة دائمة تقريبا إلى زيادة حرمانهم ... وكان الفلاحون يشبهون عادة بالبذور ، مثل السمسم ، التى يتم عصرها للحصول على زيتها ، لأنه كلما اشتد العصر زاد ما تستخلصه منه »(٢) . ومضى سانسوم قائلا إنه حتى الدارسون ذوو المكانة الوطنية البارزة والمهتمون بالقضايا الاقتصادية ، لم يقترحوا فى مطلع القرن التاسع عشر غير « حلول أخلاقية خالصة ... ينبغى للفلاحين أن يعملوا ويحترموا

الفئات الراقية وينبغي للتجار أن يكونوا أمناء وأن يقنعوا بربح قليل ، وينبغي للساموراى ألا يكونوا مسرفين »(٣) .

ولم تعالج حكومة الميجى المظالم التى حاقت بالفلاحين زمنا طويلا ، وكان من الصعب الاختلاف مع وجهة النظر القائلة بأنه : « تم إهمال الزراعة اليابانية وعوملت بطريقة تمييزية فى أمور الضرائب والإنفاق العام لصالح التوسع الصناعى والعسكرى . » وفى حين سلم ويليام لوكوود بأن نطاق الزراعة الرأسمالية فى اليابان كان محدوداً بسبب كثافة سكان الريف بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة ، وهى الكثافة التى كانت تزيد على ضعف الرقم المماثل فى أوروبا قبل الثورة الصناعية ، وبسبب النسبة المئوية الصغيرة للأراضى (١٥ فى المائة) التى كانت تعتبر قابلة للزراعة ، فقد علّق بقوله : « لقد أوكل مصير الزراعة والزراعيين لتصرف المصالح الخاصة والمنافسة السوقية خلال عصر الميجى . وبمجرد تنفيذ الإصلاحات الأولية التى انصبت على ملكية الأرض والضرائب المتعلقة بها ، نُحيت جانبا قضايا حيازة الأرض وعدالة التوزيع فى الريف ، رغم أهميتها للتحديث التقنى . وظل عبء الضرائب باهظا بالمقارنة بما يتلقاه المزارع من خدمات . وتفشى الربا فى أنحاء الريف ، ولم تبذل الحكومة جهداً يذكر لوقف تحول الفلاحين إلى أجراء ، وذلك بأن توفر لهم ائتماناً رخيصا أو غير ذلك من تدابير الحماية الأخرى . وقد أدى عدم اشتراط وجود عقود مكتوبة تكفل للمستأجر الأمان وتعوضه عن التحسينات الدائمة التى يدخلها على الأرض ، إلى إدامة أوجه انعدام الكفاءة فى نظام حيازة الأرض . وظلت أسعار المنتجات الزراعية تحت رحمة الطقس وعمليات السوق « الحرة » حيث كان الفلاح المعرض لضغوط صعبة فى موقف ضعيف دائما فى التفاوض ... وهكذا ، كان على نظام الاحتلال فى اليابان فيما بعد الحرب أن يقوم بأول هجوم واسع النطاق على هذه المشكلة الاجتماعية التى طال عليها الأمد »(٤) .

وكانت السمتان البارزتان للمجتمع الريفى فى اليابان قبل الإصلاح الزراعى هما الحجم الصغير لأقصى حد للمزرعة المتوسطة (٢ - ٣ أفدنة) وقيام المستأجرين بزراعة نصف الأراضى الصالحة للزراعة فى نظام يسيطر عليه كبار الملاك . ولم يفعل النمو السريع للصناعة أكثر من استيعاب الفائض الذى تنتجه الزيادة الطبيعية فى السكان . فمنذ الإحياء الذى تم فى عهد الميجى حتى نهاية حرب المحيط الهادىء ، كان يزرع الأراضى نحو خمسة ملايين ونصف مليون أسرة ، وظل عدد الأسر الزراعية ثابتا طوال هذه الفترة . وكان نحو ٧٠ فى المائة من الأسر يزرع ما يقل عن « تشو » واحد (التشو = هكتار = ٢,٤٧ فدان) مما يبين ضآلة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة بالمقارنة بسكان الريف ، ويوضح أن تلك المرحلة من التطور الاقتصادى لم تكن فيها فرص بديلة للعمل من أجل إنقاص الضغط الباهظ على الأرض . وكان المزارعون الذين يملكون أراضيهم يشكلون أقل من ثلث الإجمالى ، وكان الباقون يعتمدون على كبار الملاك بسبب الإيجارات العالية واضطرارهم إلى استئجار الأراضى .

ومثلما قال رونالد دور فى مؤلفه *الإصلاح الزراعى فى اليابان* ، وهو أفضل كتاب فى الموضوع ، كانت الفجوة بين المنزلة الاقتصادية لكبار الملاك والمستأجرين آخذه فى الاتساع ، مما يجعل الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أشد فقرا ويتسبب فى عوز واسع النطاق فى قرى اليابان . وقد انتشرت فى تلك الفترة الاستدانة ورهن الأراضى ونقل الملكية . ونظرا لارتفاع الإيجارات كان قيام كبار الملاك بتأجير أراضيهم للفلاحين أكثر ربحا من قيامهم بزراعتها بواسطة عمال يكترونهم ، وعزز عدم قابلية الزراعة الواسعة النطاق للتطبيق على إنتاج الأرز جاذبية الإيجار بالمقارنة بالزراعة المباشرة »(٥) .

وقد ثبت بصورة لا شك فيها أن المزارع المالك كان بصفة عامة زارعا أكثر كفاءة من المستأجر . وقد قال مسؤول كبير فى وزارة الزراعة فى عام ١٩٢٨ : « هناك فرق كبير بين إنتاجية المزارع مالك الأرض وإنتاجية المستأجر . ويخبرنى الموظفون التابعون لى الذين يذهبون إلى القرى أنهم حتى هم أنفسهم – وهم أناس لم يستخدموا فأسا مطلقا فى حياتهم – يستطيعون أن يحددوا بإلقاء نظرة خاطفة على المحصول ما إذا كانت الأرض قد زرعها مالك أم مستأجر »(٦) . وقد ذكر رونالد دور أنه : « سواء قامت الحرب أو لم تقم ، وسواء كان هناك احتلال أمريكى أم لم يكن ، فإن نظام الإيجار لم يكن ليبقى طويلا بدون تعديل »(٧) .

ولفهم خلفية الإصلاح الزراعى ، ينبغى أن نضع فى اعتبارنا الانقسام الذى كان قد بدأ يظهر فى الثلاثينات فى اليابان بين النظرة الصناعية والحضرية الجديدة وبين الروح والقيم الزراعية القديمة . لم تكن الزراعة مجرد مهنة : لقد كانت طريقة حياة حددت الهوية الثقافية اليابانية وعكست حيوية وديمومة التقاليد الراسخة . وقد قال سوراى أوجيو فى القرن الثامن عشر : « إن رعاية الجذور والإبقاء على الفروع قيد السيطرة ، هى المبدأ الذى تعلمناه من حكماء العهد القديم . والزراعة هى الجذر ، والتجارة والصناعة هما الفرعان »(٨) . وكانت وتيرة التحديث السريعة ، والمفروضة بصورة ما ، تعنى أن الروح الصناعية تلاقى مقاومة ضارية من القيم التقليدية الراسخة بجذورها فى الزراعة . والواقع أن التناقض والتوترات التى بقيت بدون حل بين الأمرين ، كانت من العوامل الأساسية فى الأحداث التى بلغت ذروتها فى مأساة حرب المحيط الهادىء . فقد رأى الجيش اليابانى ، وبصفة خاصة الضباط الشبان ، فى الفلاحين والقرى تجسيدا للروح اليابانية الحقيقية ؛ وتعاطفوا بصورة عميقة مع محنة الفلاحين ؛ واعتبروا مشكلة القرى مشكلة صدام بين الفلاحين والرأسماليين .

والأسئلة التى يتعين التصدى لها هى : إلى أى مدى كان نظام حيازة الأرض مسؤولا عن عوز الريف ومعاناته ؟ هل كانت هناك علاقة وثيقة بين سياسات اليابان العدوانية فى آسيا وأحوالها وفلسفاتها الزراعية ؟ لن نقدم هنا إجابة حاسمة ، وفى الوقت نفسه فإن احتمال وجود صلة أمر لا خلاف عليه . وقد ذكر البروفسور ساينبوس وهو يعلق على الإصلاح الزراعى فى أوروبا الشرقية فى ١٩١٨ : « إننا نسعى للحصول على ضمانات ضد عودة روح الحرب . فأى نظام يكون أكثر ميلا للسلم من نظام ديمقراطى للفلاحين الملاك ، فمنذ نشأة العالم ، لم يرغب مجتمع كهذا فى الحرب ، أو يعدّ لها ، « أو يبدأها »(٩) .

وقد أولى القائد الأعلى لقوات الحلفاء ، وبصفة خاصة قوات الاحتلال الأمريكية ، أولوية عليا للإصلاح الزراعى انطلاقا من الإيمان بأن هناك صلة سببية ومباشرة بين العوامل الزراعية والنزعة العسكرية . وفى ٩ ديسمبر ١٩٤٥ ، وجه القائد الأعلى مذكرة للحكومة اليابانية تقع فى ثلاثة أجزاء : مقدمة ، وتحليل للوضع القائم ، والعناصر الأساسية لبرنامج للإصلاح الزراعى فى الريف ينبغى للحكومة اليابانية أن تقدمه فى ١٥ مارس ١٩٤٦ »(١٠) . « وتكرر المقدمة ما جاء فى إعلان بوتسدام الذى يدعو الحكومة اليابانية إلى « إلغاء العقبات الاقتصادية التى تعترض إحياء الاتجاهات الديمقراطية وتقويتها » ... وتقرير « احترام كرامة الإنسان » والغاء « الاسترقاق الاقتصادى الذى أخضع المزارع اليابانى عقوداً طويلة للقهر الاقطاعى » ... وأنه يتعين أيضا اتخاذ تدابير « لضمان أن تتوافر لمن يفلحون الأرض فى اليابان فرص أكثر مساواة للتمتع بتمار عملهم » وأوضح القائد الأعلى للقوات المتحالفة عزمه على « استئصال تلك الأدواء الخبيثة التى ابتلى بها الهيكل الزراعى للأرض حيث يعمل نحو نصف السكان فى الزراعة »(١١) .

وتم تحديد « أسوأ هذه الأدواء » فى النصف الثانى من المذكرة وهو : « الاكتظاظ الكثيف ، وانتشار الإيجار فى ظل أحوال غير مواتية للمستأجرين على الإطلاق ، والعبء الباهظ من المديونية الزراعية ، والسياسات الضريبية التمييزية ، وسيطرة الحكومة على المزارعين والمنظمات الزراعية »(١٢) .

وفى الجزء الختامى من المذكرة ، ورد توجيه للحكومة اليابانية بأن تقدم بحلول يوم ١٥ مارس ١٩٤٦ ، برنامجا للإصلاح الزراعى يتضمن أحكاما : « لنقل الأرض من ملاك الأرض الغائبين عن أرضهم إلى من يقومون بالعمل فيها ؛ وشراء الأراضى بأسعار منصفة من ملاك الأرض الذين لا يفلحونها ؛ وشراء المستأجرين للأرض بشروط ميسرة ؛ وتوفير الحماية المعقولة للمستأجرين السابقين لمنع إعادتهم إلى وضع المستأجرين مرة ثانية »(١٣) .

وعندما واجهت الحكومة اليابانية قلاقل متزايدة فى المناطق الريفية ، قامت فى خريف ١٩٤٥ بتعديل قانون الأراضى الزراعية وقصرت حيازة الأرض على خمسة تشو (١٢,٥ فدان) واشترطت أن يدفع الإيجار نقدا . واعتبرت سلطات الاحتلال أن هذا الإجراء غير كاف وصاغت مقترحات من أجل إجراء تغييرات أكثر شمولا وتأثيرا . وأجاز الدايت (المجلس التشريعى) برنامج الإصلاح الزراعى فى ١١ أكتوبر ١٩٤٦ وتم إصداره فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٦ . وكان يتألف من قانونين ـ قانون التدابير الخاصة بالمزارعين أصحاب الأملاك ، وقانون بتعديل قانون الأراضى الزراعية لعام ١٩٣٨ .

وفى حين أنه ينبغى الإشادة بالقائد الأعلى للقوات المتحالفة لمبادرته الجريئة فى إحداث تغييرات أساسية فى نظام حيازة الأرض والحزم الذى نفذ به هذه المسألة ، ينبغى التسليم ، مثلما لاحظ البروفسور رونالد دور ، بأنه « بدون المهارة فى الصياغة والخبرة التى تحلى بها المسؤولون اليابانيون ، لم يكن يمكن أبدا أن تبدأ عملية ذات كفاءة بمثل هذه الضخامة .

وأنه بدون مساندة الرأى العام ، وروح الحماس الإصلاحي الذى تملّك أعداداً كبيرة من المسؤولين الزراعيين الصغار ، وأمناء الأراضى فى القرى وأعضاء لجان الأراضى ، لم يكن فى الإمكان أن يتم التنفيذ الفعلى للقانون بنفس القوة التى نفذ بها ... ولم يكن تنفيذ برنامج الإصلاح الزراعى أمرا سهلا . فقد تضمن تغييرات فى حقوق الملكية المتعلقة بنحو ٦ ملايين أسرة ، كان لدى ما يزيد على المليونين منها كل الدوافع لمحاولة عرقلة البرنامج ... كما أنه كان ينطوى على تدمير للأنماط التقليدية للعلاقات الاجتماعية التى هيمنت عقودا طويلة بل وقرونا »(١٤) .

وقد نصّ برنامج الإصلاح الزراعى على الشراء الإجبارى لكل الأراضى التى يملكها الملاك الغائبون . وسمح لكبار الملاك المقيمين بالاحتفاظ بما لا يزيد فى المتوسط على تشو واحد من الأراضى المؤجرة (٤ تشو فى هوكايدو) . وسمح للزراع المالكين بمساحة متوسطة يبلغ أقصاها ٣ تشو (١٢ تشو فى هوكايدو) ؛ ونص على أن تشترى الحكومة المساحة الزائدة على الحدود الواردة فى القانون لتعيد بيعها للمزارعين المستأجرين بشروط ائتمان ميسرة . ونظرا لأن ثمن بيع الأرض لم يأخذ فى اعتباره التضخم الجارف ، فإن الإصلاح الزراعى كان عمليا « مكافئا للمصادرة » . واشترط القانون دفع الإيجارات نقدا وليس عينا . كما اشترط كتابة عقود الإيجار ؛ وتم الإشراف على الإيجارات النقدية.ونقل الأراضى والرقابة عليها بصورة فعالة(١٥) .

ونتيجة للإصلاح ، تم شراء ٣٧,٥ فى المائة من جميع المساحة الصالحة للزراعة ، تشمل ١١٣٧٠٠٠ تشو من مزارع الأرز و ٧٩٦٠٠٠ تشو من الأراضى المرتفعة ، من ٢,٣ مليون من كبار الملاك وجرى بيعها إلى ٤,٧ مليون مستأجر ، وبذلك زاد عدد المزارعين الملاك الذين كانوا يشكلون نحو ٣٠ فى المائة من الأسر الزراعية فى ١٩٤٥ إلى ٦٥ فى المائة فى ١٩٦٥ . وانخفضت المساحة المؤجرة من ٤٦ فى المائة إلى ١٠ فى المائة من الأراضى الزراعية . وانخفض عدد المزارعين المستأجرين الذين لا يملكون أرضا من ٢٨ فى المائة إلى ٥ فى المائة من جميع الأسر الزراعية . وإذا وضعنا فى اعتبارنا المستوى المرتفع للإيجارات فى اليابان قبل الحرب ، نجد أن « الإصلاح الزراعى عمل على إنقاص أعباء الإيجار ... فبعد أن كانت الإيجارات تمثل ١٦,٦ فى المائة من إجمالى الدخل الزراعى فى ٣٤ – ١٩٣٦ ، انخفضت إلى نحو ٠,٢ فى المائة فى ١٩٥٣ »(١٦) .

لقد أحدث الإصلاح الزراعى « تغييرا ثوريا فى المجتمع الريفى فى اليابان ، وأثر فى المدى الطويل على دور هذا المجتمع فى السياسات المحلية والوطنية »(١٧) ، وربما كان هو أهم عمل تشريعى أدخله ونفذه القائد الأعلى للقوات المتحالفة فى اليابان بعد الحرب . وقد كتب هاروهيرو فوكوى يقول « إن هذا الإصلاح ساعد على تفادى أزمة اقتصادية وسياسية كانت وشيكة فى ريف اليابان واقتناع فقراء الريف بالأفكار الراديكالية »(١٨) وأصبحت اليابان وطنا للفلاحين الملاك ، وزادت الانتاجية بالنسبة لكل فدان ؛ ونُشرت المعارف والتقنيات التى

كانت قائمة وقتها على نطاق أوسع فى المناطق الريفية ؛ وزاد استعداد المزارعين لبذل الجهد من أجل تحسين الإنتاجية ، وأدى ما نشأ عن ذلك من الإحساس بالكرامة والاستقلال والاعتماد على النفس إلى تغيير تصورات المزارع المالك ونظرته إلى الأمور . ولنقتبس ثانية من أقوال رونالد دور التى يقول فيها : « تكمن أهمية الإصلاح الزراعى فى أنه دمّر لحدّ كبير الشكل الأكثر شيوعا وصراحة للتبعية الاقتصادية - علاقة الإيجار - وأنه فعل ذلك فى وقت كان فيه تأثير النزعة الأيديولوجية للمساواة فى القرى أكبر منه فى أى وقت مضى ... ومثلما ذكر تاونى بشأن ظهور المزارع الصغير الذى يملك أرضا ، أنه لم يكن الفقر ، بل التأثير المدمر الذى تسببت فيه التبعية الاقتصادية الكاملة ، هو الذى حال دون نمو روح إنسانية مستقلة فى إنجلترا فى العصور الوسطى . وبالمثل فى اليابان الحديثة ، كان من المهام الأساسية للإصلاح الزراعى أن يقلل من اعتماد الإنسان على الآخر فى القرى اليابانية »(١٩) .

وقد انصرم ما يزيد على أربعين عاما منذ إقرار قانون الإصلاح الزراعى ؛ وتم تعديله واستكماله فى ضوء الظروف المتغيرة فى الزراعة ، لكن الهيكل الأساسى له ظل بلا تغيير . ولم تبذل أى محاولة فى سنوات ما بعد الاحتلال لإلغاء أو إبطال أحكامه أو العدول عن المكاسب التى حققها . ولم تحدث إعادة تركيز للأرض فى أيدى المزارعين الأثرياء . وتحقق لحد كبير هدف إنشاء فئة من المزارعين الملاك كأساس للزراعة . وحسبما يقول ى . ى . وارد ، إن هذا « يجعلنا نتساءل عما إذا كان الإصلاح الزراعى سيحدث بدون توافر الظروف الخاصة التى أوجدها الاحتلال ؟ وذلك سؤال لا يمكن الرد عليه ببساطة بنعم أو لا ... لقد كانت اليابان فى ١٩٤٥ مستعدة للإصلاح الزراعى ، فهو لم يكن فكرة جديدة أدخلها الاحتلال وفرضها ، إذ كان الحكام العسكريون يعمدون إما إلى حرف مسار القلاقل التى يثيرها المستأجرون وإما إلى قمعها ، لكن هؤلاء الحكام كانوا قد فقدوا الاعتبار حينذاك وأصبح المزارعون كمجموعة أفضل حالا مما كانوا عليه طوال عقود عديدة : وكان من بين المحافظين بعض الذين آمنوا بالإصلاح الزراعى ونادوا به ، وكان آخرون يخشون من انفجار الموقف فى المناطق الريفية ما لم يبذل جهد جاد للإصلاح »(٢٠) .

وتغلب حماس سلطات الاحتلال للإصلاح ، وتصميمها وإرادتها ، على مقاومة الدوائر المحافظة القوية فى الحكومة اليابانية والدايت ، وولد الضغط وقوة الدفع اللازمين لوضع وإقرار وتنفيذ تشريع يهدف لإحداث تغيير أساسى فى المناطق الريفية . وقد أسهم الدور الإيجابى الذى قامت به الحكومة اليابانية ، والتعاون الذى أبداه مسؤولوها ، ومساندة الرأى العام وأقسام كبيرة من المشتغلين بالسياسة ، إسهاما كبيرا فى نجاح الإصلاح الزراعى . لقد كتب ى . ى . وارد يقول إن الحكومة اليابانية « أسهمت إسهاما كبيرا فى نجاح البرنامج بالإبقاء على السعر الرسمى للأرض ثابتا فى ١٩٤٥ طوال فترة الشراء على الرغم من المعدل المرتفع للتضخم ، وبذلك استطاع المستأجرون دفع ثمن أراضيهم نقدا . وبعد نهاية فترة الاحتلال ، أبقت الحكومة اليابانية على السمات الرئيسية للإصلاح الزراعى كأساس لنظام الأراضى الزراعية »(٢١) .

وكانت التغييرات الجوهرية فى نظام حيازة الأرض فى اليابان بعد الحرب عاملا أساسيا فى زيادة الإنتاجية الزراعية وفى تحقيق الاستقرار السياسى الذى أصبح للسكان الزراعيين مصلحة كبيرة فيه . وهناك خطر شديد ومستمر بحدوث حالات ثوران اجتماعى وعدم استقرار سياسى فى بلدان جنوب آسيا التى تضم عددا ضخما من العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا والتى لم تجر تعديلات أساسية فى نظم حيازة الأراضى الجائرة فيها . وينبغى تحويل فلاحى الكفاف « إلى مزارعين ينتجون للسوق بدلا من الإنتاج لاستهلاكهم الخاص ولاستهلاك مالك الأرض »(٢٢) . إن الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية خطوة أساسية نحو تحديث المجتمع الزراعى . وأية استراتيجية تركز على البشر « لا يمكن أن تقبل الملكية السلبية والطفيلية للأرض من قبل أشخاص يستنزفون فائض القطاع الزراعى ولا يسهمون بشىء فى أدائه الإنتاجى » .

ينبغى تغيير مواقف المزارعين المعدمين وأخلاقيات العمل لديهم بتزويدهم بملكية قطعة من الأرض لإعطائهم إحساسا بالكرامة الإنسانية والقيمة الذاتية وضمان حصولهم على ثمار كدحهم . وقد علّق على ذلك جونار ميردال فى كتابه المعنون « *الدراما الآسيوية بحث فى أسباب فقر الأمم* » بقوله : « من وجهة نظر استخدام الأيدى العاملة ، فإن لإعادة التوزيع الجذرية للأرض فضيلة جوهرية ، فهى تبشر بخلق أساس لإحداث تحول كبير فى سيكولوجية ومواقف قوة العمل الريفية ، بالقضاء على العوائق التى تكبل العمل التى ترسخت زمنا طويلا فى النمط التقليدى لعدم المساواة . إن إعادة توزيع راديكالية للأرض يمكن أن تشجع أولئك الذين حصلوا على الأرض بحكم حقهم الشخصى ، على العمل بصورة أشد كثافة واستخدام الفترات التى يقل فيها النشاط لإجراء تحسينات تزيد الإنتاج . وتستطيع بصفة خاصة أن تقضى على التأثير الموهن للهمم لنظام المزارعة السائد »(٢٣) .

إن نجاح برنامج الإصلاح الزراعى فى اليابان دليل قاطع وملموس على النتائج التحويلية المترتبة على حل المشكلة الزراعية فى البلدان التى تعانى من مستويات مرتفعة من الحرمان من ملكية الأرض : مثل تقوية الحافز على التحديث بإدخال تغييرات على المواقف والنظرة ؛ وتحول الزراعة نحو إضفاء الطابع التجارى على الريف وتحقيق الازدهار فيه ؛ والتقليل إلى حد كبير من التباين فى الدخل ، وإنقاص الفروق فى الفرص الناجمة عن الانقسام إلى ريف وحضر ؛ والتعجيل بالتنمية الصناعية ، وتعزيز الأخذ بالديمقراطية .

الفصل الثالث عشر

التكنولوجيا

توافر لليابان إدراك واضح للحقيقة الأساسية المتمثلة فى أن نقل التكنولوجيا من العرب له أهمية حاسمة فى تحقيق التحديث والاستقلال الاقتصادى للبلدان التى تدخل مجال التنمية متأخرة عن غيرها . وترجع جذور هذا الإدراك إلى تقاليد طويلة فى استعارة المعرفة من الخارج ، وإلى تقديرها المتسم بالواقعية لصغر حجمها وقلة مواردها ، مما اقتضى اعتماد استراتيجية تنبنى على الصادرات وإنتاج السلع الرأسمالية الحديثة . ويمثل تفتح اليابان واستجابتها الحماسية للمعرفة الغربية فى عصر الميجى ، استمرارا للتقاليد الخاصة بالتعلم من الأمم الأجنبية ، بداية باستيعاب الحضارة الصينية فى القرن السابع ، ثم إجراء الدراسات الهولندية فى عصر توكوجاوا فى أواخر القرن الثامن عشر ، ووصولا لاختبار النظريات والفرضيات عن طريق المشاهدة والتجربة ، وإلى التركيز على الأبعاد العملية والتجريبية للمعرفة .

وقد علّق على ذلك البروفسور سوكيهيرو هيراكاوا بقوله : « بدأ المثقفون في عصر توكوجاوا بإدراك قدرة أسلافهم على تبنى وتطويع الحضارة الصينية ؛ وقبل ذلك بألف عام كان اليابانيون يعتقدون أن بلادهم موجودة على أطراف المجال الثقافى العالمي . وبمعنى ما ، فإن المثقفين اليابانيين فى القرن التاسع عشر لم يكونوا بحاجة إلاّ إلى نقل ذلك المركز من الصين إلى الغرب . وفى هذا الصدد ، فإن الوعى اليابانى والمشكلات اليابانية يختلفان بصورة صارخة عنهما فى الصين ، ومن ثم فربما كان المفكرون اليابانيون أفضل تأهيلا من الناحية النفسية لتمثل الحضارة الغربية مما كان عليه نظراؤهم فى الصين . ومثلما فعلوا من قبل بدراسة الحضارة الصينية فى ظل شعار « الروح اليابانية ، والمهارات الصينية » ، باتوا يتحدثون الآن عن « الروح اليابانية والمهارات الغربية . »(١) وما ينبغى تأكيده هو أن نقل التكنولوجيا لأمة ما من الخارج يتطلب حب استطلاع فكرى ، وفرصا للحصول على المعارف الجديدة ، والكدح وبذل العرق والدموع فى دراستها خلال ترجمة مصنية للكتب والصحف المستوردة ، وقوة الروح البراجماتية فى تطبيقها من أجل التحديث .

ومما له دلالته أن العقبات المادية أمام اليابان كان لها تأثير حفاز وليس مثبطا على تقدمها التكنولوجى ، وعززت اقتناعها بوجوب الاستعارة من الغرب للحاق به والتغلب على إحساسها

بالدونية إزاءه . وقد ذكر ويليام لوكوود أنه « يصعب القول بأن صغر الحجم والفقر فى الموارد يمكن أن يكونا نعمتين خالصتين . ومع ذلك فإنهما قد يسهمان فى ديناميات التنمية بالنسبة للأمم تماما مثلما يفعلان بالنسبة للأفراد . ويقال عادة إن صغر حجم اليابان ، ووضعها المنعزل أمام شاطىء آسيا ، وضآلة حصة الفرد فيها من الثروة الطبيعية ، قد أوجدت إحساسا وطنيا بالدونية وعدم الكفاية ، جعل شعبها تاريخيا متفتحا للأفكار الجديدة الآتية من الخارج ... بيد أن ذلك أفاد فى تعظيم تدفق العلوم والفنون الصناعية للداخل من الغرب وانتشارها بمعدل لم تشهده بعد أية دولة آسيوية أخرى »(٢) .

ومما يدعو للدهشة أن بلدا مثل اليابان ، التى كانت منعزلة ومتجانسة وفخورة بتميزها وتتسم بالتسلط والتسلسل الهرمى فى تقاليدها وخبراتها ، قد أدرك أهمية العلاقات بين الانفتاح والتغيير التكنولوجى ، من ناحية ، والنمو الاقتصادى من ناحية أخرى . وقد علق « تقرير عن *التنمية فى العالم* ، ١٩٩١ » على الانفتاح باعتباره عاملا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية للأمم بقوله : « إن الانفتاح - أى التدفق الحر للسلع ورأس المال والناس والمعرفة - ينقل التكنولوجيا ويولّد النمو الاقتصادى عبر الأمم . ومنذ مائتى عام ، ساعدت الواردات من الآلات وهجرة العمال المهرة على نقل الثورة الصناعية من بريطانيا إلى أوروبا . وحققت اليابان والولايات المتحدة نجاحا كبيرا فى استعارة التكنولوجيا المستقرة واستغلال الصلات القائمة مع البلدان الصناعية الأكثر تقدما ليصبحا قوتين فاعلتين أساسيتين فى الأسواق العالمية . وفى السنوات الأربعين الماضية ، نما شرق آسيا بصورة سريعة من خلال توسيع التجارة »(٣) .

ولعبت الحكومة اليابانية دورا رئيسيا فى تخطيط نقل التكنولوجيا من الخارج بتحديد ما هى التكنولوجيا التى ينبغى استيرادها ، مع مراعاة معيار ملاءمتها لليابان ، واختيار بلد المنشأ ، وتحديد وقت تطبيقها . ولا يقل عن ذلك أهمية إن لم يفقه ، خلق بيئة وطنية مشجعة على الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا الأجنبية . وينبغى لنا أن نفند الفكرة المنتشرة فى منطقتنا وهى أن كلمة التكنولوجيا تعنى التكنولوجيا « الأحدث والأرقى » والتى ينبغى استيرادها من الخارج فى جيوب معزولة ، حيث تنخرط مجموعة منتقاة من العلماء والمهندسين البارزين فى تجسيدها فى مشروعات تغذى الخيلاء الوطنى وتحظى بالاعتراف الدولى . وتلقى التجربة اليابانية الضوء على الحتمية الاقتصادية لنشر التكنولوجيا على أوسع نطاق ممكن فى كل القطاعات ، فى الصناعة الكبيرة والصناعة الصغيرة ، وبين المزارعين والحرفيين ، ولدى العمال وأصحاب الحوانيت . وهذه التجربة تدعو إلى عدم الاعتماد على العلماء والمهندسين الأجانب فيما خلا فترة محددة من التنمية ، وإلى استخدام المواهب المحلية لتجميع التكنولوجيا ووضعها موضع التطبيق المنتج والكفء .

وللسياسة التعليمية الرامية لتوسيع نطاق الموارد البشرية مع تحسين المهارات والقدرات ، إرتباط وثيق بأهداف التكنولوجيا . وقد كتب كنت ى . كالدر يقول : « تنزع دول شرقى آسيا

إلى اعتبار التكنولوجيا جزءا من كل اقتصادى واجتماعى أكبر ومتكامل . وحتى تخلق أمة ما التكنولوجيا وتقوم بتطويعها ، فإنها تحتاج إلى باحثين علميين ؛ وحتى تقوم بتطبيق التكنولوجيا ، فإنها تحتاج إلى مهندسين . ومن ثم ، يتم تنسيق سياسة التعليم فى شرق آسيا بصورة وثيقة مع الأهداف التكنولوجية لضمان وجود مزيج قوى من الأخصائيين والناس العاديين الذين درسوا العلوم العامة . وتتجه مقررات العلوم ، خاصة الرياضيات ، فى المدارس الثانوية فى شرق آسيا إلى أن تكون متشددة لأقصى حد بالمقاييس الدولية . ويحتل الطلاب اليابانيون البالغون من العمر ستة عشرة سنة وسبع عشرة سنة مرتبة القمة باستمرار بين أندادهم فى اختبارات الرياضة الدولية المعيارية ... وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت اليابان تخرج سنويا عددا من المهندسين فى كل التخصصات يعادل ما تخرجه الولايات المتحدة ، رغم أن عدد سكانها لا يزيد على النصف »(٤) . وينبغى أن تمتزج سياسة العلم والتكنولوجيا مع أنماط الميزة التنافسية فى الأمة الصناعية . وينبغى « أقلمة » التكنولوجيا الأجنبية بخلق الروابط بها وبالشروع فى تشكيل التكنولوجيا الوطنية . وقد لعب المهندسون دورا حاسماً فى تحقيق التقدم التكنولوجى والنمو الصناعى لليابان . وهم جديرون بالثناء لما يلى :

(أ) ما تحلوا به من روح وطنية أدت إلى تفادى هروب المهارات للخارج ، مثلما حدث فى كثير من البلدان النامية ؛

(ب) قيامهم بالسيطرة المباشرة على الإنتاج ، وأداؤهم عند الاقتضاء مهام مشرفى العمال أو العمال المهرة إذا لم تكن هناك الكفاية منهم ؛

(جـ) ما كشفوا عنه من مواهب غير معهودة فى استحداث التكنولوجيا الرامية لتحقيق استقرار الإنتاج والإقلال من مشكلات الصيانة والرقابة(٥) .

وقد أسهمت المجموعة الكبيرة والآخذة فى الزيادة من المهندسين والعمال المهرة ، وروح التعاون القائمة بينهم ، فى التطبيق الناجح للتكنولوجيا الأجنبية فى اليابان . وكانت التنمية السريعة للتكنولوجيا فى اليابان نتيجة لنشر التعليم العلمى والتقنى باللغة الوطنية من المستوى الأول حتى المستويات المتقدمة . وقد أُنشئت « مدرسة طوكيو لتدريب العمال » فى ١٨٨١ لتقديم برنامج للتدريب كل الوقت لمشرفى العمال فى طوكيو . وخلال فترة امتدت خمسين عاما ، تحولت هذه المدرسة إلى « معهد طوكيو للتكنولوجيا » كما أنشئت مدارس التلمذة الصناعية والتدريب المهنى والمدارس التقنية العليا لاكتساب مهارات جديدة للوفاء بالطلب عليهم الآخذ فى الزيادة سريعا . وكان لتنمية التكنولوجيا الوطنية جانبان :

(أ) « غرس الصناعة الحديثة ؛ (ب) تحديث الصناعة التقليدية »(٦) . وفى ضوء الهيكل المزدوج للاقتصاد اليابانى وأهمية الصناعات الصغيرة ، كان ينبغى أن تنتشر التكنولوجيا فى القطاع التقليدى لتقليل الفجوة بينه وبين القطاع الحديث . وكان من الحيوى بالنسبة للقدرة على المنافسة أن يتم حقن القطاع التقليدى بالتكنولوجيا التى تعزز جودة منتجاته وترفع مستويات أجور عماله . فنمو

التكنولوجيا على نطاق وطنى يتطلب « عدم تركيزها فى القطاعات المتخصصة » ونشرها فى المجالات التى كانت من قبل راكدة ومتأخرة .

ومنذ عصر الميجى تأثرت اليابان فى اختيار التكنولوجيات من الخارج بمفهوم الارتباط الديناميكى . ويتميز هذا الارتباط « بسلسلة من التفاعلات يفضى فيها التقدم أو الابتكار التكنولوجى فى أحد المجالات إلى التقدم التكنولوجى فى مجالات أخرى »(٨) . « والإنتاج فى جيوب منعزلة » نموذج رئيسى « لانقطاع الارتباط » حيث لا يؤثر على القطاعات الأخرى غير أقل الأثر ويمكن اعتباره جزيرة صغيرة مكتفية ذاتيا من الحداثة التى تم تطعيمها فى بحر من الإنتاج المحلى المتخلف وغير الكفء . وقد قدمت الحكومة اليابانية الإرشاد والمساندة فى اختيار التكنولوجيات الأجنبية ، وكان المعيار الأساسى هو ما إذا كان تطبيقها فى قطاع ماسينتج آثارا نافعة قابلة للانتشار إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة .

ونادرا ما كانت المعرفة التقنية فى اليابان تعتبر ملكية تستأثر بها دائرة مغلقة من الأفراد المتعلمين أو المتدربين ، ولا ينبغى تقاسمها مع الغرباء الذين يفتقرون للمعرفة والمهارات . وكان نشرها عبر المجتمع يعتبر التزاما نبيلا وواجبا وطنيا . ولم يتردد العلماء مطلقا فى تدريب مشرفى العمال عندما كان عدد المهندسين محدودا ، وكان المهندسون مستعدين للقيام بمهام مشرفى العمال عند الاقتضاء ؛ وأسهم الحرفيون المهرة عند عودتهم للبلاد بعد المشاركة فى معارض دولية ، فى تحقيق التحسينات التكنولوجية بعرض استخدامات المنتجات الأجنبية فى الخارج . وكان المدرسون ملتزمين بنشر المعرفة وتحسين المهارات ؛ وكان الطلاب المتدربون متلهفين على التعلم وراغبين فيه . فالتقدم التكنولوجى يتدعم فى بيئة ومناخ يشجعان على التعلم والتحسين والتغيير ؛ وتقل سرعته ومدى انتشاره فى المجتمع ذى المراتب الاجتماعية الثابتة . والذى تقيده الطبقات حيث يقتصر تطبيق التكنولوجيا على قطاعات صغيرة جدا وتحظَى بثماره نسبة مئوية ضئيلة من السكان .

وباعتبار اليابان بلدا فقيرا فى الموارد ووافدا جاء إلى التنمية متأخرا ، كان الهدف الأساسى لاستخدام التكنولوجيا هو تعزيز إنتاجية المشروعات الصناعية وقدرتها على المنافسة فى السوق العالمية . ويتركز الإنفاق على البحوث والتطوير فى القطاع الخاص وليس فى الحكومة والجامعات ، وتنصب البحوث على التطبيقات التجارية . ويجدر هنا الاستشهاد بمقال متعمق بعنوان : *« الولايات المتحدة تتخلف عن اليابان فى التكنولوجيا »* نُشر فى صحيفة آشيان وول ستريت جورنال جاء فيه : « فى الكليات الجامعية فى الولايات المتحدة ، يود الجميع أن يعملوا فى البحوث الأساسية ، وليس فى البحوث التجارية ... فهى أكثر مدعاة للرضا وللسرور من الناحية الجمالية . ويعتقد الطلاب الخريجون ... انك إذا التحقت بشركة ، فقد لا تنشر أعمالك ولن تتقدم فى مجال العلم ـ أما الحوافز فى اليابان فعلى العكس من ذلك . فالجامعات فقيرة التمويل ، ويتم قدر كبير من أهم البحوث فى الشركات . ولا يتوقع أن يسعى العلماء والمهندسون الذين يلتحقون بتلك الشركات لإشباع فضولهم العلمى الخاص بل هم يعملون

لتحقيق إنجازات تساعد الشركة . وفى مقدور العلماء اليابانيين الذين يتوصلون للابتكارات التى تحقق هذه الغاية أن يجعلوا معظم الشركات تقر بمنزلتهم »(٩) . والأولوية العالية المعطاة للبحوث والتطوير والإنفاق المتزايد فى هذا المجال ، تعبير عن ثقافة الشركات اليابانية والتزامها بحماية وظائف مستخدميها الذين يعملون فى ظل نظام وظيفة العمر كله ، وبزيادة حصتها فى السوق عن طريق تعزيز القدرة على المنافسة فى ظل الأحوال المتغيرة . ومن الصحيح أن الشركات اليابانية تتوافر لديها الأموال التى يمكن أن تستثمرها فى نشر التكنولوجيا تجاريا ، ولكنها على خلاف المؤسسات الغربية ما إن تعقد عزمها على اكتساب القوة فى إحدى الصناعات حتى تندفع فى هذا الطريق غير ملتفتة لشىء مع بقاء هدفها نصب عينيها فى الأجل الطويل .

وقد أخذت الشركات اليابانية فى خلق المزايا التنافسية عن طريق الابتكار التدريجى المستمر وليس بتحقيق فتوحات كبيرة . فعملية تحسين التكنولوجيا والارتقاء بها عملية مستمرة لا هوادة فيها ولا وقت للاستراحة استنادا إلى ما تحقق فى الماضى . ويعتبر البروفسور مايكل ى . بورتر أن التغيير التكنولوجى « هو السلف المعتاد للابتكار الاستراتيجى » ويعلق على دور الابتكار فى خلق الميزة التنافسية بقوله : « إن الابتكار هنا معرّف بصورة عريضة ليشمل التحسينات فى التكنولوجيا كما يشمل الأساليب أو الطرق للأداء الأفضل . وقد يتبدى ذلك فى التغيير فى المنتجات ، والتغيير فى العمليات ، والأساليب الجديدة فى التسويق ، والأشكال الجديدة للتوزيع ، والمفاهيم الجديدة عن النطاق . ولا يستجيب المبتكرون لإمكانات التغيير فحسب ، وإنما هم يحققونها على نحو أسرع . ومن الناحية العملية ، فإن معظم الابتكارات هى ابتكارات بسيطة وتدريجية وليست جذرية . وهى تعتمد على تراكم جرعات صغيرة من نفاذ البصيرة والتقدم الضئيل التدريجى بأكبر مما تعتمد على تحقيق فتوحات تكنولوجية كبيرة . وهى تتضمن عادة أفكارا ليست جديدة لكن لم تتم متابعتها للنهاية بصورة جادة وقوية . وهى تنجم عن الملاحظة التنظيمية بقدر ما تنجم عن البحوث والتطوير ، وتتضمن دوما استثمارا فى تطوير المهارات والمعرفة ، وتتضمن فى العادة استثمارا فى الأصول المادية والجهود التسويقية . وتؤدى الابتكارات إلى انتقال الميزة التنافسية عندما يفشل المنافسون فى إدراك الأسلوب الجديد للمنافسة ، أو يكونون غير مستعدين للتجاوب معه أو عاجزين عن ذلك »(١٠) .

ولما كانت اليابان قد اعتمدت بالفعل على رصيد الدراية والتكنولوجيا المتاح فى الغرب فى فترة ما بعد الحرب ، فقد بدأت تزيد من إنفاقها على البحوث الأساسية . وترى اليابان فى المرحلة الراهنة من تطورها ، وفى ظل بيئة التقييد التى تحكم نقل التكنولوجيا ، أنه من الضرورى تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستقلال التكنولوجى . وفى ضوء تزايد المنافسة من قبل كوريا الجنوبية وتايوان فى القطاعات التى كان لليابان فيها حتى الآن قصب السبق فى المنافسة ، كان على اليابان أن تنتقل إلى مستوى أعلى من إنتاج القيمة المضافة للإبقاء على مركزها المتفوق فى الميدان الصناعى . وقد استخلص ميشيل شيميجلو وهنريك شيميجلو بضعة

دروس يتعين أن تتعلمها الأمم الأخرى من الرؤية اليابانية للابتكار التكنولوجى باعتباره « مجموع خطوات البحوث التدريجية المتعددة » ومن نجاح التعاون بين المشروعات الخاصة فى البحوث بتوجيه من الدولة :

- « إن الابتكار ليس امتيازا لعباقرة أفراد ينخرطون فيما يسميه الفرنسيون *الدراما الحميمة للفكر* ، لكنه قد يكون مجموع عدد كبير من خطوات البحوث غير المتيرة يقوم بها عدد كبير من الباحتين المتعاونين الدين يسترشدون بافتراضات بسيطة ، وإن كانت طموحة ، أو « بأهداف » للبحوث ...
- ضرورة توليد المعلومات وتبادلها على نطاق واسع لتشمل الصناعة والحكومة والمؤسسات المالية ، ويستطيع المجتمع العلمى أن يخلق مناخا مواتيا للابتكار ، ويشجع على حشد الموارد ، ويسهم فى نشر المعرفة وزيادة تقبل التغيير الهيكلى .
- لا يلزم غير توفير « الحد الأدنى الضرورى من النقود » لحث المشروعات التى تنفر من المخاطرة على استثمار مزيد من أموالها الخاصة من أجل إجراء بحوث للابتكار ، إذا توافر بصورة فعالة المناخ الذى ذكرناه توا .
- إن التعاون فى البحوث الذى تقوده الدولة والذى يسبق المنافسة بين المشروعات الخاصة ، يؤدى إلى تحقيق التقارب فى القدرات التكنولوجية ، مما يجعل المنافسة تحتدم بين المؤسسات المشاركة من أجل التطوير التجارى لمنتجات جديدة وتكنولوجيات تجهيز جديدة .
- تشكل الظروف التى ذكرناها بديلا وظيفيا للبرامج التى يشدها الطلب العسكرى أو البرامج التى تسيطر عليها الدولة كمصدر للابتكار التكنولوجى »(١١) .

وتوضح التجربة اليابانية أن التكنولوجيا ليست نوعا من شحنات المعرفة يمكن استيرداها من الخارج وتطعيم الهيكل المحلى بها ، بل ينبغى غرسها بطريقة سليمة فى التربة الوطنية ، وذلك بدعمها بالتدريب والتعليم ، والموارد الإدارية ؛ ومن واجبها أن تنشىء علاقات دينامية مع المجالات المرتبطة بها وأن تسهم فى تعزيز الإنتاجية فى أكثر من قطاع ؛ وينبغى أن تقلل الفجوات الصارخة بين القطاعين التقليدى والحديث ؛ وأن تحقق إنتاجية أعلى وانفتاحا أكبر ، ومزيدا من التنوع والمساواة فى المجتمع المنقسم إلى طبقات . وحقيقة الأمر أن الأولوية العليا التى توليها اليابان للتقدم التكنولوجى هى انعكاس لالتزامها عميق الجذور بالإصلاح والتغيير وتحقيق التقدم . ويتطلب الاستيعاب الصحيح للتكنولوجيا إدخال تغيير على المواقف والمهارات وثقافة الإدارة ، وإجراء إصلاحات فى المجتمع ، ووجود سياسات حكومية داعمة . وقد علّق على ذلك تسوينو ايبدا ، وهو كاتب يابانى مشهور بقوله : « مثلما يقال عادة ، إن اليابان تعتمد على الغرب فى مبادىء العلم والتكنولوجيا . لكن اليابان تتفوق عادة على الغرب فى إدخال تحسينات (على التكنولوجيا والعلوم المستوردة) وفى الأخذ بهما . وحيث إن هذا هو الحال مع العلم والتكنولوجيا ، فليس هناك ما يدعو للدهشة فى أن إنجازات مماثلة يتم تحقيقها فى الساحتين الاقتصادية والاجتماعية »(١٢) .

وقد أعرب كينث ب . بايل عن وجهة النظر القائلة بأن لليابان آفاقا أفضل من البلدان الأخرى فى التقدم صوب المجتمع الجديد الذى يأخذ بالتكنولوجيا الراقية ، فقد كتب يقول : « على حد تعبير هيروشى تاكيوشى وهو اقتصادى مصرفى بارز ، فإن « المجتمع اليابانى وتنظيم المؤسسات اليابانية يحتويان على دافع داخلى قوى يحفزهما على الابتكار التكنولوجى » . وبعبارة أخرى ، إن الاقتصاد اليابانى يتصرف بطريقة فريدة ومتفوقة بسبب الأنماط الثقافية المتميزة اللصيقة بالمجتمع اليابانى . فعلى سبيل المثال ، يركز ناوهيرو آمايا على تكوين مجموعات زمالة وتآخ داخل الاقتصاد اليابانى . وتضم هذه المجموعات إحدى المؤسسات ومستخدميها ، والمؤسسات الأخرى التى تتعامل معها ، ومقاولى الباطن والبنوك التابعة لها . ويربط هذه المجموعات معا إحساس بالتضامن الداخلى راسخ الجذور فى القيم والتجانس اللذين نبعا من القرية التقليدية ... ويقول أمايا إنه فى داخل الاقتصاد اليابانى ، تنشب بين هذه المجموعات منافسة حامية ، غير معروفة فى الغرب معها وكثيرا ما يتجاوز الصراع حدود السعى وراء الأرباح ليصبح سعيا وراء المكانة الناجمة عن الحصول على حصة أكبر من السوق . وبسبب طبيعة الزمالة السائدة فى العلاقات ، يكون العاملون مستعدين للتضحية من أجل شركتهم ، ويكون مقاولو الباطن على استعداد لتحمل بعض الخسائر ، وتكون البنوك على استعداد للسماح « بالإفراط فى الاقتراض » لتيسير التوسع . إن القوانين المعادية للاحتكار ضرورية فى المجتمعات الغربية من أجل ضمان وجود المنافسة ، لأنه ليست لدى تلك المجتمعات القوى الثقافية التى تشجع على المنافسة الضارية والمفرطة . ويقول الاقتصادى تاكيوشى إن هذه المنافسة الضارية بين المؤسسات هى من أسباب سرعة التقدم التكنولوجى فى اليابان . وقد كتب ماسانورى موريتانى ، وهو باحث أول فى معهد نومورا ، يقول « ليس هناك فى العالم اليوم دولة جعلت مبدأ المنافسة الحرة يعمل لصالح نشاط الشركات واستحداث التكنولوجيا الجديدة أفضل من اليابان »(١٣) .

وقد توافرت لليابان باعتبارها دولة آسيوية ، لديها ألفة خاصة بتطبيق التكنولوجيا فى التصنيع وتحديث اقتصادها ولها إنجازات بارزة فى هذا الصدد ، فرصة كبيرة ومسؤولية فريدة عن نقلها للبلدان النامية . وقد جمعت اليابان باقتصادها الثنائى ، معرفة وخبرة كافيين فى مجال استخدام التكنولوجيا فى المشروعات الكبيرة والصغيرة أيضا . وفى ضوء نجاحها فى « تخطى مراحل كاملة من التنمية بالاستعارة من تقنيات وممارسات المجتمعات المتقدمة » ؛ توافرت لليابان القدرة على أن تلعب دورا إيجابيا فى تأهيل البلاد النامية لتخطى المراحل المتوسطة عندما يكون ذلك ممكنا ، وتطويع التكنولوجيا لتلائم بيئة تلك البلدان ومتطلبات الإنتاج فيها . وتتحمل الشركات الكبرى القدر الأكبر من الإنفاق على البحوث فى اليابان ، والنتيجة هى أن القطاع الخاص وليس الحكومة هو الذى يعمل باعتباره السير الناقل لتدفق التكنولوجيا إلى البلدان الخارجية . وينبغى النظر إلى الاستثمار اليابانى الخاص فى الخارج باعتباره أمرا يزيد على مجرد كونه تدفقا للأرصدة من البلدان التى لديها فائض من رأس المال إلى البلدان التى تعانى عجزا فيه : فهو ينطوى على نقل المهارات والدراية الفنية وتقنيات الإدارة إلى البلدان المضيفة .

وتعتبر اليابان بحق مجتمعا يتعلم ، تتوافر له موهبة خاصة فى حشد المعرفة لأغراض الإنتاج . وقد حققت اليابان نجاحا كبيرا فى نشر التكنولوجيا فى كافة قطاعات الاقتصاد . ويتعين عليها الآن أن تنتقل من دور التلميذ ، والمتدرب المهنى ، والمستورد للتكنولوجيا إلى قبول تحدى ومسؤوليات المُعَلّم والمَثَل والمصدّر للتكنولوجيا للبلدان المعنية بتحديث اقتصادها . والشعور السائد فى جنوب غربى آسيا هو أن اليابان كانت حتى الآن انتقائية بدرجة عالية فى استثماراتها الخارجية التى تركز الجانب الأكبر منها فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبلدان شرق آسيا . ومع التحسن الملموس فى مناخ الاستثمار فى جنوب غرب آسيا ، ينبغى أن تلقى اليابان نظرة متمعنة على الفرص المتاحة هناك لتنويع أنماط تدفقاتها الاستثمارية وعمليات نقل التكنولوجيا التى تقوم بها . إن القطاع الخاص فى منطقتنا يريد أن تكون اليابان أكثر شفافية وإقداما وسخاء فى تقاسم درايتها الفنية وفى جعل تكنولوجيتها متاحة للبلدان التى شرعت فى التنمية متأخرة ، وذلك بمساعدتها على إنشاء المؤسسات التى يمكن أن تتغلب على أوجه النقص القائمة فى القوة العاملة المدربة وفى زيادة الرصيد المحلى من المواهب والمهارات ، التى تعد فى التحليل الأخير موارد حيوية لتقدمها .

الفصل الرابع عشر

السياسة الخارجية والمعونة الخارجية

أرسى شيجيرو يوشيدا رئيس وزراء اليابان المبادىء الأساسية للسياسة الخارجية لليابان فى عالم ما بعد الحرب . فقد تصدى ليكسب بالديبلوماسية ما خسرته اليابان فى الحرب . وكانت الفكرة الأساسية فى تفكيره هى إعطاء التعمير الاقتصادى أولوية غالبة ، وتخصيص أدنى حدّ من الإنفاق للدفاع . وأتاح الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فرصة لليابان لالتماس المساندة من الأولى وتقديم قواعد فى أراضيها للقوات الأمريكية مقابل ضمانات أمنية . فبعد أن خسرت اليابان الحرب وواجهت وضعا اقتصاديا صعبا ، لم يكن فى وسعها أن تتحمل أعباء عسكرية إقليمية باعتبارها شريكا صغيرا للولايات المتحدة . وركزت ديبلوماسية اليابان الهادئة على الشؤون الاقتصادية ونأت عن التورط فى القضايا الاستراتيجية السياسية .

وقد استدعى التغيير الأساسى الذى طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب ، الذى اتسم بهدم سور برلين ، وانهيار حلف وارسو ، وتفكك وتفتت الاتحاد السوفيتى ، وتسوية المنازعات الإقليمية ، والتعاون متعدد الأطراف فى إطار الأمم المتحدة ، واتفاقات خفض الأسلحة ، إعادة تقييم اهتمامات اليابان الآمنية ومسؤولياتها الدولية . إذ أن هذه التغييرات أضعفت مبرر تأييد التحالف مع الولايات المتحدة كما أضعفت مبرر معارضته على حد سواء . فبالنسبة للحزب الديمقراطى الليبرالى الذى يمثل التيار الرئيسى ، أدى الانحسار السريع للتهديد العسكرى السوفيتى إلى إضعاف منطقه فى الاعتماد العسكرى على الولايات المتحدة ، وفى نفس الوقت حرم الأحزاب اليسارية التى كانت تلح على حظر تورط اليابان فى النزاع العسكرى بين الدولتين العظميين من حجتها الرئيسية فى المناداة بالحياد . وأصبح من المتعين توعية الرأى العام اليابانى بالحقائق الإقليمية والعالمية الجديدة وكسب مساندته لتوافق جديد فى الرأى ينبغى صياغته .

وكان الاتجاهان اللذان حرصت القيادة اليابانية على تفاديهما وهى بصدد عملية تطوير توافق جديد فى الرأى ، هما نمو نزعة قومية متطرفة ، أو الاتجاه إلى انسحاب مجتمع الوفرة الذى يضم طبقة وسطى كبيرة العدد إلى نوع من العزلة المحافظة . فالإحساس الصحى بالنزعة القومية يُولد من الإحساس بالنجاح والإنجاز الذى يوفره الدخول فى عالم جديد من الزفاهيه

والأمن الاقتصادى . ولدى اليابانيين أسباب مشروعة للمباهاة بإنجازاتهم فى عصر ما بعد الحرب . وفى الوقت نفسه ، فإنه إذا نشأ لدى بلد يرتقى مدارج التقدم والازدهار إحساسا بالسخط على تردد الدول القيادية الأخرى فى قبوله ندا لها ، وتكرار تعرضه لضغوط يراها بغير سبب معقولة ، فمن المتوقع أن يندفع فى اتجاه النزعة القومية المتطرفة التى تساندها قدرة عسكرية متزايدة .

وفى تقدير مؤلف هذا الكتاب ، وهو تقدير ينبغى اختبار صحته ومراجعته بصورة مستمرة على ضوء التغيرات غير المتوقعة ، فإن هناك نفورا ملحوظا فى دوائر تشكيل الرأى وصنع القرار فى اليابان عن قبول دور عسكرى يتجاوز المشاركة فى أنشطة حفظ السلام التى تُتخذ فى إطار الأمم المتحدة ، وكذلك الاعتراف الواضح بأن الانسحاب إلى العزلة والابتعاد عن المتاعب ليس خيارا سليما . وكان توافق الرأى البازغ الذى دعاه بعض المعلقين مذهب يوشيدا المنفتح ، هو من أجل سياسة خارجية نشيطة وهادفة تتفادى التورط العسكرى فى المنازعات الخارجية وتخلق إطارا متعدد الأطراف تستطيع أن تؤثر فيه اليابان بوزنها الاقتصادى ونفوذها السياسى ، ومن أجل تقاسم منصف للأعباء والمنافع الناجمة عن تحمل المسؤوليات العالمية إلى جانب الدول الكبرى .

وكان تحقيق الهدف الرئيسى الخاص باللحاق بالغرب قد أثبت سلامة وصحة مذهب يوشيدا . غير أن الوضع الدولى الذى كانت تهيمن عليه حتى الآن احتمالات النزاع العسكرى والصدام الأيديولوجى بين الدولتين العظميين ، تعرض لتغيير عميق وربما لا رجعة فيه ، يدعو إلى إلقاء نظرة مدققة على مدى ملاءمة مذهب يوشيدا لعالم ما بعد الحرب الباردة . وفى حين تراءى الاعتراف بالتغيير النوعى فى الحقائق العالمية فى بيانات وتعليقات الدوائر الحكومية والسياسية ودوائر الأعمال وفى وسائل الإعلام أيضا ، هناك تحفظ واضح ومفهوم على الانتقال من ديبلوماسية رد الفعل إلى ديبلوماسية الفعل وأخذ زمام المبادرة ، إذ أن التغير الجوهرى فى السياسة الخارجية لا ينبغى أن يتحقق من خلال العدول الكبير والمفاجىء عن السياسات السائدة ؛ والأفضل أن تتم هندسته بطريقة تدريجية وتصاعدية . ونظراً لأن اليابان معفاة حاليا من تحمل الأعباء ، وقد تلافت حتى الآن الخيارات المؤلمة ومآزق التورط فى قضايا سياسيه واستراتيجية ، فإن التحرك نحو إنشاء توافق جديد فى الرأى للفترة الباقية من التسعينات وبداية القرن الحادى والعشرين يسير بنوع من التردد ، ولم يحظ حتى الآن بقوة دفع كافية ولم تتبلور تماما .

ويبدو أن الرأى القائل بأن دور اليابان ينبغى أن يضع فى اعتباره قوتها الخاصة باعتبارها « مجتمعا للمعلومات » وأن تتركز جهودها على تحقيق القيادة فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ، يغفل أن الأمر يتطلب مع ذلك تحديد مفهوم للنظام العالمى والتغيير السلمى وتوفير بيئة عالمية لتنفيذ خطة عالمية تتفق مع الأولويات اليابانية . ويزداد وضوح الرؤية أمام الصفوة التى تضع السياسة أنه ليس ثمة بديل لقيام اليابان بدور رئيسى فى عالم يضفى

وزنا أكبر على أبعاد القوة الاقتصادية والتكنولوجية وسيكون متعدد المراكز ، إلا من حيث القوة العسكرية التى يمكن تعبئتها ونشرها سريعا فيما وراء حدود دولة ما .

وتبين خبرة الماضى أن الدول لا تنتقل من دور رد الفعل السلبى إلى دور الفعل الإيجابى والهادف لمجرد وجود حاجة واضحة إليه ، ووجود حجج قوية لتبريره ؛ ووجود ضغط دولى على البلد يدعوه لأن يتطلع بأنظاره إلى الخارج : فالمشاركة الإيجابية فى الشؤون الدولية تنبع من حقائق الوضع الخارجى الذى يواجهها واتفاقها مع مناخ الرأى العام المحلى الذى يتشكل عبر فترة من الزمن . ويمكن وصف المرحلة الحالية بأنها مرحلة انتقالية : مرحلة نقاش وتداول وسعى لتحقيق توافق جديد فى الرأى فى اليابان .

فعندما يواجه أحد البلدان ما فى العالم من تعقيد واضطراب وتباين واختلال فى النظام يكون هناك إغراء قوى للمجتمع الذى يتمتع بثمار الوفرة بأن ينسحب إلى عالمه الخاص المريح والمتقارب فى المشارب ، ويجد أنه لا حاجة به إلى مواجهة مشاكل تفادى المنازعات وفض المنازعات ومشاكل التنمية البشرية فى عالم معقد وآخذ فى التغير وليس لمشاكله حلول سهلة . وقد علق على ذلك دونالد هيلمان بقوله انه : « نظرا لأن الضغوط الدافعة للتعامل مع القضايا السياسية الاستراتيجية ستجىء من خارج البلاد ، فإن رؤية كثيرين من اليابانيين لدور اليابان مستقبلا تتنبأ بعالم غير سياسى فى جوهره (ويكون مثلا مجتمعا معلوماتيا) وبه أدنى حد من المنازعات الدولية . وليس ذلك مستغربا لأن اليابان ربما كانت أنجح مجتمع تكنوقراطى فى التاريخ وهى أقرب لأن تكون السليل الآسيوى لحركة التنوير فى أوروبا فى القرن الثامن عشر . لقد كانت الآمال التى أثارتها التكنولوجيا والإنجازات التى حققتها هى التى جعلت فكرة « التقدم » تستحوذ على الغرب . وتصور الفقرة التالية المأخوذة من أقوال ج . ب . بيرى روح النهج الذى أخذت به الصفوة اليابانية من البيروقراطية ورجال الأعمال إزاء المستقبل ، يقول بيرى : « فى المجتمعات التى تقوم على التكنولوجيا ، تتهاوى منزلة المحارب والقس والقائد السياسى ، أو أنهم لا يستطيعون فى كل الأحوال أن يتصرفوا إلا وفق الحقائق الاقتصادية التى تنتجها الآلة »(١) . ومن الملاحظ أن هناك اعتقادا كامنا فى بعض الأوساط فى اليابان بأن ثمة حلولا اقتصادية وتكنولوجية للمشكلات العالمية .

وسيتطلب قيام توافق جديد فى الرأى وجود قيادة جديدة والقيام بمبادرات يصعب تصورها فى إطار الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى لا يزال تحالفا بين زُمر مختلفة . وقد كتب دونالد هيلمان يقول : « على الرغم من تكرار الجهود لخلق حزب موحد ، ظل الحزب الليبرالى الديمقراطى تحالفا بين زمر مختلفة . وهذه الزمر التى يلتف كل منها حول شخصية فردية ، هى فى الأساس أحزاب مستقلة ، لها مصادر تمويلها المستقلة ، وتقدم مرشحيها الخاصين تحت اسم الحزب الليبرالى الديمقراطى ، وتعقد مؤتمرات منتظمة لمناقشة الاستراتيجية السياسية ، وأحيانا لمناقشة أمور سياسية ... وفى ظل هذه الظروف ، لا يكون من الصواب تصور أن شخصيات رؤساء الوزراء اليابانيين هى التى تشكل الاتجاه الأساسى للدبلوماسية اليابانية فى

اتجاهات جديدة مختلفة . ليس هناك أى احتمال لظهور أسلوب للقيادة يتركز حول فرد معين أو يتشكل وفق شخصية محددة فى الحزب الليبرالى الديمقراطى ... كبديل للأسلوب الجماعى فى اتخاذ القرارات والذى تسيطر عليه زمر مختلفة والسائد الآن ... »(٢) ربما نبخس تقدير مرونة الحزب الليبرالى الديمقراطى فى صياغة مضمون السياسة الخارجية والدور العالمى اللذين يتفقان مع عصر ما بعد الحرب الباردة ، وفى الاستجابة للأزمات والتحديات بطريقة خلاقة بدلاً من الاكتفاء بمجرد رد الفعل إزاءها ؛ وتظل الحقيقة ماثلة فى أن مقاومة تغيير الوضع القائم من خلال عملية للتشاور وتوافق الرأى مسألة ينبغى أن يحسب حسابها عند تحديد الإطار الزمنى لقيام اليابان بدور ديبلوماسى يتجاوز البعد الاقتصادى .

وعلى الرغم من الشريحة الكبيرة التى تدفعها اليابان فى ميزانيات المنظمات الدولية وبرامجها واسعة النطاق لتقديم المعونة ، فإن الديبلوماسية اليابانية تنفر من تولى الدور القيادى بشأن أمور جوهرية لكنها مثيرة للخلاف ، ومن أن تعلن موقفها المبدئى سلفا بغرض السعى إلى اجتذاب أكبر قدر من الاتفاق حولها . والنتيجة هى أن سجل اقتراع اليابان فى الهيئات متعددة الأطراف فى مجموعها ، يثير تعليقات مواتية ، ولكنه ليس ظاهرا ولا مؤثرا .

ويمكن أن يعزى الافتقار للوضوح والتأثير فى الديبلوماسية جزئيا إلى أسلوب اليابان وطريقتها فى الخطاب التى تركز على الإيجاز والسلاسة ؛ وهى عموما تنبع من التواضع ، والميل إلى القيام بدور لا يصل « إلى حد التطفل » واتباع الخطى التى تسير عليها الدول الأخرى . وهناك دول صغيرة ومتوسطة الحجم يتسلط عليها هاجس أن تقوم بدور دولى أكبر من قوتها وقدراتها ، لكن اليابان التى تتوافر فيها المعايير التى تجعلها من دول القمة اختارت أن تضع لنفسها ضوابط تحد من إسهامها فى الحفاظ على السلم والتقدم فى العالم .

إن درجة انفتاح اليابان وتقبلها للتكنولوجيا ولفنون الصناعة وللأنماط التنظيمية التى قامت أصلا فى البلاد الأجنبية لتلبية مقتضيات الاقتصاد والمجتمع الحديث ، وصلت إلى حد لم تصل إليه أمة من الأمم الأخرى . وفى الوقت نفسه فإن عليها أن تبدى حساسية أكبر وفهما أوسع وقبولا أوثق لعالم يسوده التنوع والتعددية والاعتماد المتبادل . وخلال محادثة جرت أثناء تناول الغداء مع صديق يابانى له خبرة عميقة وواسعة بالمجتمع الدولى ، حاول كاتب هذه السطور أن يلقى الضوء على الفرق فى المعنى بين التعاطف والتقمص العاطفى ، ففى حين أن التعاطف هو القدرة على مشاركة شخص آخر انفعالاته ومواقفه ، فإن التقمص العاطفى يشير إلى قدرة المرء على أن يدخل فى عقل الشخص موضوع التأمل ، « ويعانى تجاربه التخيلية » ومن ثم يفهمه بصورة كاملة . وكان القصد من هذه التفرقة توضيح فكرة أنه فى حين أن اليابانيين يبدون فهمهم وتعاطفهم إزاء المشكلات التى تحل بمجتمعات وشعوب تختلف عنهم ، فإن الدور الدولى لليابان فى السنوات القادمة يقتضى أن تقوم الأقلية والصفوة المبدعة فيها باستحداث التقمص العاطفى ، « قدرة المرء على التوحد عقليا مع الآخر » وبذلك تكتسب بعدا وقدرة لهما قيمة كبيرة فى صياغة وتخطيط السياسة الخارجية لليابان والتعبير عنها .

ولا يقتضى التعاطف والتقمص العاطفى ، بمفهومهما الصحيح ، موافقة ومسانده آلية لوجهه نظر الطرف الآخر . لكن وجود هذه السمات يؤدى إلى تفتح أكبر ، وتعاطف أشمل ، وتفهم أكثر اكتمالا ، وفهم أعمق ، مما يشكل رصيدا أساسياً لاتخاذ مبادرات هادفه نحو تطوير التوافق والتعاون الدولى . ونظرا للمرونة والانفتاح المميزين للعقلية اليابانية ، فلا شك فى توافر البذرة والإمكانية ، لكن الأمر يتطلب رعايتهما واستخلاص الثمره منهما للدخول فى المجرى الرئيسى للسياسات العالمية ولضمان وعى أكبر خارج اليابان بالجوانب البناءة للدبلوماسية اليابانية الرامية إلى الوفاء بتطلعات وحاجات المجتمع الدولى . ويبدو لى أن هناك عوالم جديدة على اليابانيين أن يغزوها فى الميادين الثقافية والنفسية ؛ وأن روحهم وعقلهم سيزدادان ثراء بتنمية التعاطف والتقمص العاطفى على حد سواء بما يتفق و« تقاليد اليابان الإنسانية ، وهى التقاليد الغنية بالجمال والحساسية والروح »(٣) . وسينعكس هذا فى نوعية عالية لإسهام اليابان فى تحقيق التوافق والسعادة فى عالم متغير .

ويصعب على المثقفين فى جنوب غربى آسيا تحديد الخيوط الأساسية فى السياسة الخارجية لليابان ؛ وهناك اعتقاد سائد بأنها نابعة من سعى أحادى التفكير لتحقيق المصالح الاقتصادية . ودور اليابان باعتبارها أكبر مانح للمعونة ، يلقى الضوء على الصورتين المتناقضتين لعملاق اقتصادى وقزم سياسى . وهناك من يقولون إن المساعدة التى تقدمها اليابان ترمى إلى إضعاف حجة من ينتقدون سياساتها التجارية ومن يرون أن إنفاقها المنخفض على الدفاع يجعلها أشبه بـ « الراكب المجانى الذى لا يدفع ثمن التذكرة » . وما ينبغى أن ننتبه إليه هو أن مليارات الدولارات من أموال دافعى الضرائب اليابانيين التى تُنفق فيما وراء البحار ينبغى النظر إليها على أنها من أعمال الكرم التى يجب أن يقوم بها بلد آسيوى ارتقى بنفسه حتى أصبح على قدم المساواة مع الأمم الصناعية المتقدمة . وينبغى العمل على تبديد الانطباع السائد فى منطقتنا بأن المعونة الخارجية لليابان تفتقر لفلسفة كامنة وراءها وأنها تتحاشى تحديد أولويات قاطعة . فما الذى ينبغى أن يكون عليه نمط النمو الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان النامية . وكيف يمكن لأموال اليابان أن توجهها نحو تطوير القدرات البشرية واستخدامها ؟ إن الاستقرار والتقدم فى البلدان النامية يقتضيان إجراء إصلاحات أساسية وتغييرات هيكلية؛ وينبغى لبرامج المعونة اليابانية أن توفر حوافز ودفعة حاسمة صوب إيجاد التزام سياسى بالتحديث والتنمية البشرية .

وللشعب اليابانى والحكومة اليابانية أن يأملا فى أن تكون برامج المساعدة التى يقدمانها مفيدة فى إنشاء علاقة أوثق مع البلدان المتلقية لها عن طريق زيادة التعارف والفهم المتبادلين ، وخلق بيئة مواتية لتحقيق أهداف اليابان الإقليمية والدولية . ومن المؤسف أن المساعدة اليابانية لم تحقق حتى الآن تأثيرا إيجابيا كافيا على البلدان المتلقية ؛ ويختلط تقدير المعونة فى الدوائر المطلعة فى البلدان النامية بشعور موجع بأنها تقدم للظفر بالاحترام الدولى وأنها تفتقر إلى البعد الخاص بمشاركة اليابان فى التنمية . وترى هذه الدوائر أن اليابان كمانح للمعونة تعتبر مانحا متحفظا ونائيا بنفسه عن تطلعات البلدان النامية وآمالها وأهدافها .

ومن الصعب أن تتقبل الدوائر الرسمية والسياسية فى اليابان الرأى القائل بأن منح المعونة هو عمل سياسي له بعدان متلازمان أحدهما يتعلق بالمصلحة الوطنية المستنيرة والاعتبارات الإنسانية ؛ والآخر يتسم بالتدخل : فإما أنها تدعم الوضع القائم أو أنها تعمل على تغييره . والمساعدة الخارجية ليست عملا من أعمال الدبلوماسية السلبية ، إنها بذل للموارد من مانحى المعونة يقتضى مشاركة إنسانية واشتراكا هادفا فى فرص الحياة لدى البلدان المتلقية . وينبغى لليابان أن تعمل بشكل أكثر وعيا على نشر خبرتها ، ودرايتها الفنية ، وتكنولوجيتها وسياستها الاجتماعية خلال برامج المعونة . وينبغى أن تشهر هويتها الآسيوية على الملأ فى جنوب غربى آسيا ، بنفخ روح المشاركة فى التقدم ، وفى العلاقة المتنامية مع هذه المنطقة . وينبغى لها أن تتغلب على الإحساس بأن الدبلوماسية النشيطة والابتكارية ستثير الحسد والسخط والعداء من قبل البلدان الأخرى . ولدى اليابان الموارد الثقافية والمادية اللازمة للمساعدة فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى بالجماهير فى منطقتنا ؛ وينبغى لها أن تسقط الموانع الداخلية وتوسع وتنوع اتصالاتها ومشاركتها الدولية .

وينبغى أن تكون الأولوية العليا للمعونة اليابانية هى القضاء على الفقر السائد وخلق « مستوى متوسط مرتفع من القدرة والكفاءة » لكافة السكان فى البلدان النامية . إن ذكرى اليابان عن الحرمان والمشقة لم يبعد بها العهد ، ومن ثم فهى تؤهلها من الناحية النفسية لإدراك ما ينتج عنها من آثار موهنة ومشوهة . ولدى اليابان الموارد النفسية والعقلية اللازمة للتصدى بطريقة خلاقة للتحدى المتمثل فى الفقر السائد .

ويلقى « *تقرير عن التنمية فى العالم* ؛ ١٩٩٠ » الضوء على حقيقة محزنة وهى أن ما يزيد على مليار نسمة فى العالم النامى يعيشون فى فقر ويصارعون للبقاء بما يقل عن ٣٧٠ دولاراً فى السنة . ويعيش ما يقرب من نصف فقراء العالم فى جنوب آسيا ، وهى منطقة يقطنها نحو ٣٠ فى المائة من سكان العالم . ويوصى التقرير باستراتيجية مكونة من شقين للإقلال من الفقر وتحسين نوعية الحياة : « العنصر الأول هو تشجيع الاستخدام المنتج للأصل الذى يتوافر بغزارة لدى الفقراء – وهو العمل . وذلك يستدعى وضع سياسات تسخر حوافز السوق ، والمؤسسات الاجتماعية والسياسية ، والبنية الأساسية ، والتكنولوجيا لتحقيق هذه الغاية . والثانى هو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء وثمة أهمية خاصة للرعاية الصحية الأولية ، وتنظيم الأسرة ، والتغذية ، والتعليم الابتدائى »(٤) .

ويجدر الاستشهاد بما جاء فى *تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١* : « إن التقرير بشأن تمويل التنمية البشرية . وهناك فكرة واحدة أساسية تمتد فى كافة أجزائه إن هناك إمكانات ضخمة لإعادة هيكلة الميزانيات الوطنية والمعونة الدولية لصالح التنمية البشرية . ويخلص التقرير إلى أن جانبا كبيرا من الإنفاق الراهن موجه فى اتجاه خاطىء ويستخدم بصورة لا تتسم بالكفاءة . ولو حُدّدت الأولويات بطريقة سليمة ، فسيتوافر قدر أكبر من المال لتحقيق التقدم البشرى المتسارع ... إذ ينبغى أن يكون الرجال والنساء والأطفال هم محور الاهتمام – على

أن يقوم نسيج التنمية حول الناس ، وليس الناس حول التنمية . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغى أن تقوم التنمية على المشاركة ، ولهذا ينبغى أن تتاح للناس الفرصة للاستثمار فى تنمية قدراتهم – فى صحتهم وتعليمهم وتدريبهم : كما ينبغى أن تتاح لهم الفرصة لاستخدام قدراتهم ليتشاركوا بصورة كاملة فى جميع جوانب الحياة ، وأن يعبروا عن أنفسهم بطريقة حرة وخلاقة »(٥) .

واليابان باعتبارها البلد الآسيوى الوحيد الذى تتوافر لها التكنولوجيا الراقية واقتصاد صناعى حديث ، تقع عليها مسؤولية خاصة فى تعزيز آفاق الاستقرار والتقدم فى الدول التى أخذت بالتحديث متأخرة فى القارة . إن الإقلال من الفقر بصورة مطردة وإشاعة الرفاهية بين كافة قطاعات المجتمعات ، شرط جوهرى للحفاظ على السلام الداخلى والتوافق الاجتماعى داخل بلدان المنطقة ، وللعلاقات السلمية فيما بينها ، ولحماية السلام العالمى أيضا . وإدراكا من اليابان لهويتها الآسيوية والتزاماتها الدولية ، فقد زادت مقدار مساعداتها الإنمائية فى الثمانينات ؛ وعززت نوعيتها بعدم ربط نسبة كبيرة منها بشروط ؛ وهى تواصل تخصيص حصة كبيرة من الأموال للبلدان الآسيوية . وفى الوقت نفسه ، فإن الدول المتلقية ترى أن برنامج المعونة اليابانية « معدومة القيمة » ونفتقر للرؤية والفلسفة . وترى هذه الدول أن تأثير المعونة ضئيل على حياة غالبية السكان . والأمل معقود على أنه مع تخلص السياسة الخارجية اليابانية فى التسعينات من عوائقها الباطنية السابقة وقيامها بمسؤولياتها بما يتفق مع قوتها الاقتصادية ، ستتم مراجعة برامج المعونة لما وراء البحار بما يفضى لصياغة أهداف وغايات واضحة قاطعة ، وإلى تقييم تأثير أولويات المعونة الحالية على مستويات التنمية البشرية للبلدان المتلقية ومن ثم ظهور اليابان فى الخارج باعتبارها ناقلا لموارد ضخمة من بلد كان من قبل فقيرا ، من أجل رفع مستوى المعيشة المنخفض إلى حد مُزر فى البلدان المبتلاه بالفقر فى التسعينات ، وذلك بتنمية رأسمالها البشرى وتوجيه طاقاتها إلى جهد إنتاجى ومهام ابتكارية .

وينبغى تبديد التصور الخاطىء المؤسف والقائل بأن اليابان تقدم المعونة لكنها لاتكترث حقا برفاهية الشعب الذى يستفيد منها . وينبغى اظهار الالتزام اليابانى المنصب على تحقيق التنمية البشرية : التعليم الابتدائى الشامل ، والرعاية الصحية الأساسية ، والحصول على فرص عمل مجزية ، ومياه الشرب المأمونة ، والقضاء على سوء التغذية وتوفير شبكة أمان لفقراء العالم والقيام بعمليات نقل موارد موجهة لهم ، وذلك بزيادة تخصيص الأموال للقطاعات الاجتماعية : مع إعطاء الأفضلية للمشروعات الأقل كثافة فى رأس المال ؛ وإحلال الوضوح محل الغموض ، والمشاركة محل التباعد .

وقد حققت اليابان بالمقاييس الدولية نجاحا مرموقا فى تطوير الموارد البشرية ، وفى النمو الاقتصادى عالى السرعة ، وفى خلق مجتمع الطبقة الوسطى ، حيث تم الإقلال من الفروق فى الدخل بصورة ملموسة بالمقاييس الدولية ، وفى تقليل التلوث البيئى . ولدى اليابان التقاليد الثقافية الخاصة بقبول التغيير والسلوك القائم على التكيف ، والخبرة الاجتماعية فى نشر التعليم على نطاق جماهيرى ، والموارد الاقتصادية والتكنولوجية اللازمة لإعادة تصميم استراتيجيات

التنمية وإعادة هيكلة برامج المعونة . إن اليابان هى أكبر مانح للمعونة ، وتتكبد سنويا فى هذا السبيل إنفاقا يزيد على تسعة مليارات دولار . وفى عالم يوجد به ما يزيد على مليار نسمة يعيشون فى فقر مدقع وحرمان بالغ ، فإن المجتمع الدولى ولاسيما الأمم الآسيوية الشقيقة تأمل فى أن تقوم اليابان بمبادرات مجدية فى الدبلوماسية الاقتصادية ؛ وأن تنفخ روحا إنسانية فى استراتيجية التنمية ؛ وأن تقوم بإسهام فكرى بالخروج بأفكار جديدة ورؤى طازجة ؛ وأن تضطلع بدور قيادى فى التغلب على الكلال الذى أصاب مانحى المعونة ؛ ووضع التنمية البشرية - وهى شرط حيوى للتوافق والتعاون الدولى - على قمة جدول أعمال العالم الخاص بالمهام التى لم تنجز بعد .

الفصل الخامس عشر

هل اليابان بلد فريد ؟

إن ما صدمني وقد عشت في الشرق الأوسط واليابان في السبعينات والثمانينات ، هو أن التجارة والمبادلات الاقتصادية المتزايدة بينهما والعلاقات الدولية الاخذة في الاتساع ، لم تصطحب بزيادة كبير في التعارف والتفاهم بين سكانهما . والافتقار في جنوب غربي آسيا لحب الاستطلاع والمعرفة بشأن جغرافية اليابان وتاريخها وثقافتها أمر يدعو للأسف لكن وجوده أمر لا يمكن إنكاره . وحتى الآن كانت المبادلات الثقافية محدودة للغاية ؛ والعلاقات المؤسسية في القطاع غير الحكومي ضعيفة وضيقة المدى . وجنوب غربي آسيا ليس منطقة لها أولوية بالنسبة للاستثمار الياباني ونقل التكنولوجيا اليابانية ؛ ولم يؤد تدفق المعونة اليابانية إلى المنطقة رغم أنها معونة كبيرة ومتزايدة إلى سدّ الفجوة في الفهم الصحيح لنظام الانتاج الياباني والتكنولوجيا اليابانية .

وفي منطقة شديدة الوعي بأن التعليم قد أهمل في الماضي ، كان من الواجب أن يثير إنجاز اليابان في مجال التعليم اهتماما كبيرا لدى صانعي السياسة والمثقفين ، لكننا لم نقم بأي محاولة جادة ومنهجية لندرس بصورة متعمقة ونستوعب أهمية الأولوية العليا التي أعطيت للتعليم الإلزامي في عملية التحديث السريع في اليابان ، واستخلاص الدروس منها لنشر التعليم بين كل قطاعات السكان . وقد أدت الخلفية الثقافية والإطار الفكري لمجموعات الصفوة في منطقتنا ، وروابطنا التجارية والاستثمارية والتعليمية مع البلدان الغربية ، والتعود على أسلوبها في الإدارة وثقافاتها الصناعية ؛ واستعارتنا على نطاق واسع من الغرب لمؤسساته السياسية ولترتيباته وممارساته الأخرى ، إلى خلق حواجز ضخمة أمام تخلل الخبرة اليابانية لوعينا . ومن جانب آخر ، تجدر ملاحظة أن حدود آسيا في ذهن أبناء اليابان من القرن السابع حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت تقتصر على البرّ الرئيسي للصين وشبه جزيرة كوريا . ولم تتأثر اليابان برسالة الإسلام التي كان لها تأثير عميق على كثير من البلدان الآسيوية .

ومع الاعتراف بأن الميراث التاريخي أسهم في ضعف الروابط بين اليابان وجنوب غربي آسيا ، ربما نرى أن ذلك كان له جانبه الإيجابي ، إذ أن الطرفين تفاديا الأضرار والذكريات المريرة الناجمة عن الصدامات المسلحة والمنازعات الإقليمية والإخضاع السياسي ، وصدام المعتقدات والقيم والثقافة . ولم يرهقهما عبء التاريخ وضرورة إعادة كتابته وتفسيره ، ومن

ثم ليست هناك عقبة منذ البدء تعرقل قيام علاقة تتطلع للأمام وتكون بناءة ومفيدة للطرفين .

وفى المناقشات التى تدور فى جنوب غربى آسيا حول السمات البارزة للتجربة اليابانية ، نسمع عادة قول الدوائر المطلعة إنها تجربة فريدة ، وحيدة من نوعها ، وليس لها غير معنى ودلالة هامشيين بالنسبة للبلدان النامية ، وأن تجانس سكان اليابان ، وضيق مساحتها الجغرافية ، ووضعها الجغرافى السياسى في مواجهة تأثير التوسع الغربى ، والحفاظ على استقلالها السياسى عن طريق تفادى الغزو الأجنبى والتحول إلى مستعمرة ، وإنفاقها الضئيل على الدفاع فى عصر ما بعد الحرب ، قد خلق إطارا خاصا من الظروف والأحول المواتية للتحديث وبناء الأمة فى اليابان . وهذا التفسير هو تفسير جزئى ويتجاهل تماما كثيرا من العوامل بالغة الأهمية . فهو يغفل العوامل الثقافية : ففى حين أن الثقافة فى ذاتها لا تحدد النجاح النسبى ، فقد أثرت بصورة حاسمة على الأداء الاقتصادى لليابان وصعودها لمنزلة القوة العظمى الاقتصادية . كما أن هذا التفسير يتجاهل دور الحكومة ومجموعات الصفوة ، التى تدفعها للعمل روح وطنية متقدة ، فى توفير القيادة وقوة الدفع اللازمين لعملية التحديث . فما هى القرارات التى اتخذت فى فترة الانطلاق الاقتصادى والمراحل اللاحقة ؟ وما المعايير التى حددت تخصيص الموارد القليلة وما الحوافز والفرص التى أدرك التجار ورجال الصناعة والعمال العاديون وجودها فى البيئة الجديدة وكيف استجابوا لها ؟ كيف استثيرت الطاقات الشعبية وتبدت فى صورة مبادرات ومحاولات جديدة ؟ وما نوع الأنماط التنظيمية التى اتبعت ليكتسب المشروع والابتكار وتحمل المخاطر تعبيرا ديناميا عنه فى إطار من المسؤولية الاجتماعية ؟ إن البحث عن إجابات لهذه الأسئلة هو الذى سيوفر لنا فهم التنمية والتحديث السريعيين فى اليابان ويفسرهما .

إن لدى اليابانيين إيمانا متأصل بقابلية بنى الإنسان للتعليم وقابلية المجتمع لبلوغ حدّ الكمال . وهذا الإيمان يدفعهم للمضي قدما التماسا لتحسين أوضاع الوطن من خلال التفانى طوال العمر فى سبيل تحسين المرء لأوضاعه بنفسه . ومثلما ذكر روبرت سميث : « لا أعتقد للحظة واحدة أن اليابان مجتمع رومانسي ، ولا أعتقد أيضا أنه سيبلغ حدّ الكمال . ومعظم اليابانيين يعتقدون ذلك ، ولكننى أعتقد أنه ثمة ميزة كبرى فى هذا العالم للشعب الذى يقوم باستمرار بتقييم أوجه القصور لديه ، ويؤمن إيمانا عميقا بأنه حتى الحياة الأقل حظا يمكن أن تغدوا أفضل إن لم يكن للمرء فلأولاده . ويبدو أنهم يقولون لأنفسهم إن المجتمع العالمى يمكن أن يصبح مكانا أفضل لو بذلنا جميعا كل ما فى وسعنا ، وكرسنا جهودنا لتنمية قدراتنا بصورة كاملة ، وأسهمنا فى المشروع الشامل الذى نتحمل مسؤولية مباشرة عن جزء صغير منه . وأنه لا يمكن جعل المجتمع أفضل إلا إذا قام كل أعضائه بما ينبغى لهم القيام به »(١) .

إن المعدل المنخفض لتغيير العاملين ، ونظام وظيفة العمر كله المطبق بالنسبة لقوة العمل الدائمة فى المشروعات الكبيرة ، والترقية استنادا للأقدمية ، وتكوين النقابات لكل مشروع على حدة ، تتبدى جميعها فيما تشتهر به اليابان فى جنوب غربى آسيا من أنها بلد فريد . وينبغى

بدلا من ذلك النظر لهذه الأمور من منظور أوسع باعتبارها المفاتيح الأساسية للسلام الصناعى والتوافق الاجتماعى ، وباعتبارها أمورا راسخة فى التمسك بالكفاءة والإنصاف . فوظيفة العمر كله شرط لتوافر حافز قوى لدى المستخدم وللتدريب الفعال داخل المؤسسات . والنقابة الخاصة بالمؤسسة يكون لديها حافز قوى لمساعدة المشروع على الازدهار والتوسع ، إذ أن للعاملين مصلحة مباشرة فى التشغيل المربح لمؤسستهم بدون البحث فى نجاح الصناعة ككل . ويرى العاملون من كل الأعمار أن وظيفة العمر كله مسألة طبيعية وعادلة ، وأنها توجد أساسا دائما لعلاقة من الثقة المتبادلة . وحسبما يقول رودنى كلارك ، فإن مفهوم الالتزام طوال العمر كله « هو التزام مثالى وقوى جدّا ، وينطوى على القبول بالارتباط المتبادل بين المؤسسة والمستخدم . فالالتزام طوال العمر كله الذى يكرسه ما يعتبره الطرفان كلاهما تقليدا راسخا ، وأمرا أخلاقيا صائبا ، ورمزا للثقافة اليابانية ، هو الهدف الذى ينبغى لكل من المؤسسات والأفراد أن يوجها جهودهما نحوه »(٢) . ونظام الأجر حسب الأقدمية يضفى القدرة على التنبؤ والعدالة ويتفادى التدافع بالمناكب وتدمير روح الفريق ، وهو ما ينتج عن المنافسة الضارية بلا ضابط ولا رابط .

واعتراف اليابانيين بالدور الرئيسى لبذل الجهد والمثابرة فى تحديد النجاح أو الفشل راسخ فى التقاليد الثقافية وفى الروح الوطنية . وقد كتب روبرت سميث يقول : « لا يمكن أن نلوم الآلهة ولا الأجداد عن فشل البشر فهذا الفشل ينبع من عيب ما فى الشخص أو عدم كفاية ما يبذله من الجهد والإخلاص ... إن الرسالة التى لا غموض فيها أنه أيا كان ما يحققه الناس فى حياتهم ، فإنه يعزى فى نهاية المطاف لمدى اجتهادهم فى تطوير قدراتهم لأقصى حدودها . بالطبع انهم قد يحظون بمساندة من المجموعة التى ينتمون لها ، ولكن فى النهاية فإن الفرد وحده هو المسؤول . ومن ثم ، فإن وجهة النظر اليابانية تنتهى إلى : أنه من خلال التفانى والاجتهاد تستطيع البشرية أن تخلق فى العالم الراهن المجتمع الوحيد والمصير الوحيد الذى ستعرفه فى أى وقت ، لأنه ليس هناك مجتمع آخر ولا مصير آخر »(٣) .

وتبرر القرارات والخيارات والاستجابات وعمليات التقليد والابتكار اليابانية التى انطوت عليها عمليات الاستعارة من الخارج ، والتوجه نحو مصلحة المجموعة ، القيام بعمليات تدقيق وتحليل عميقة . ولكى يظل المرء ساعيا للعلم طوال عمره ، ينبغى له أن يجمع بين توليفة من السمات الجديرة بالثناء والتى استخدمها البشر فى تحقيق التقدم والازدهار ، وهى سمات العامل المجد والمدخر الواعى ، والعامل الجيد فى فريق ولاؤه الغالب للمجموعة ، ومنظم المشروعات الدينامى ، والقومى المتحمس ، والمؤمن بالحاجة المستمرة للتغيير ، والبطىء فى اتخاذ القرارات والسريع فى التنفيذ ، ومحقق الانجازات الكبيرة من خلال النجاح التنافسى فى الامتحانات . وهذه التوليفة من السجايا التى قد لا يكون وجودها شائعا ويصعب غرسها فى الجنس البشرى ، ربما تكون قد تطورت تطورا عاليا لدى اليابانيين ، ولكن لا ينبغى أن نعتبرها ملكية مقصورة عليهم وحدهم ، ذلك أنها يمكن أن توجد فى أى مكان فى العالم . وتواجه البلدان النامية وهى تعجل بتقدمها الاجتماعى والاقتصادى ، ما يدفعها لأن تغرس بين

سكانها هذه السمات – الكدّ ، والانضباط ، وعدم الإسراف ، والاهتمام بمصلحة الجماعة ، والالتزام بالتعليم ، والتعلم طوال العمر ، والوحدة الوطنية – وأن تعمل على حشدهم لزيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على المنافسة .

ونحن نسلم بأن الميراث الثقافى لليابان كان مطواعا للتحديث بأكثر من نظائره فى جنوب غربى آسيا . لكن التحديث فى الوقت نفسه لا يترك خيارا سوى التخلى عن بعض التقاليد وإعادة تفسير البعض الآخر بطريقة يتم بها الاحتفاظ بالتواصل مع الماضى ، حتى يمكن حشد المساندة لأهداف التحديث . ومن المسلم به أن مهمة إعادة تشكيل وتفسير التقاليد مشروع أكثر صعوبة وتعقيدا فى جنوب غربى آسيا ؛ وهى تركز الانتباه على خصائص القيادة المطلوبة للارتفاع لمستوى التحدى المتمثل فى نشر العلم والتكنولوجيا فى مجتمعاتها مع الحفاظ على الهوية الثقافية والكبرياء الوطنى .

وفى هذه المسألة هناك عامل نفسى له قدر من الأهمية . فمن المسلم به أن نجاح اليابان فى المزج بين التقاليد والحداثة كان عاملا رئيسيا فى تحديثها السريع . وقد لجأ البعض إلى تفسير الأداء غير المرضى لبلدان كثيرة فى جنوب غربى آسيا بالقول بأن التجربة اليابانية تجربة فريدة . وقبول المرء لفشله باعتباره أمرا طبيعيا وقبوله لنجاح الغير على أنه أمر غير طبيعى قد يكون تفسيرا له دلالته لكنه ليس تفسيرا مقنعا . وتفرد التجربة اليابانية ، كما يتصوره الأجانب ، ينبع عادة من عجزهم عن فهم عناصره المتميزة المفتقدة فى أنماطهم لبناء الأمة وفى عملية التنمية الغربية ؛ وعن إدراك الترابط فيما بين العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية فى الأداء القومى ، وعن تقدير أن الجهد المتصل وإنكار الذات والانضباط قد اقترنت بطموح نحو تحقيق التقدم من خلال غرس عادات ومهارات جديدة والاستعداد لتحمل المخاطر فى مشروعات ومخططات جديدة . وفى الوقت نفسه ، فإن بعض التقاليد الثقافية ، وإنماط السلوك ، ومدارس التفكير القائمة فى اليابان أسهمت فى تأييد وإثبات فكرة التفرد .

إن التواصل الذى لم ينقطع للسلالة الإمبراطورية اليابانية ، وتجانس سكانها ، ووحدتها اللغوية والثقافية ، وعزلتها لمدة ٢٥٠ عاما خلال عصر توكوجاوا ، والانتشار السريع للأفكار والقيم فى بلد صغير الحجم قد أضفى على اليابانيين ، إحساسا بالتميز تحوّل فى بعض الأوقات إلى احساس بالتفرد . وإن قدرا من القصور فى مهارات الكلام والاتصال يجعل من الصعب عليهم أن يدخلوا فى حوار مثمر مع أبناء الجنسيات الأخرى . فالأحساس بالتجانس والتضامن ، وكذلك شعورهم القوى بأنهم مشتبكون فى معركة لاتهدأ مع القوى الخارجية لضمان بقائهم ، يجعلانهم يتجهون ببصرهم إلى الداخل ، ويكسبانهم إيمانا مستمرا بسماتهم الخاصة التى لا تتكرر . وبالإضافة لذلك . فقد نما لدى اليابانيين على الرغم من نجاحاتهم بعد الحرب ، إحساس قوى بضعف موقفهم وهشاشته . ونظرا لأنهم كانوا يستعيرون أشياء كثيرة من الخارج منذ القرن السابع ، فإنهم يجدون صعوبة أن يصبحوا نموذجا يحتذى ؛ لقد

تعودوا على أن يكونوا متدربين وتلاميد زمنا طويلا بحيث أصبحوا عازفين عن القيام بدور المعلمين لبقية العالم .

ترى هل يرى اليابانيون أن العالم الخارجى متعاطف معهم أم غير مبال بهم أم أنه معادٍ لهم ؟ لقد تشكل اليابانيون تاريخيا تحت تأثير فترات طويلة من العزلة وعدم الاتصال بالعالم الخارجي ، وهم لا يميلون لاعتبار البيئة الخارجية ودودة تجاههم أو متعاطفة معهم . وقد دعم الأداء الاقتصادى لليابان التصاعد السريع فى الثقة بالوطن والمباهاة بانجازاته التى يعترف بها العالم . وكان المتوقع أن يؤدى ذلك لزيادة ارتباط اليابان بالعالم الخارجى ومشاركتها النشيطة المجدية فى الشؤون الدولية . وقد بدأ اليابانيون يتخلون عن موقف أهل الحرر الصغيرة ، أو سكان المدينة الدولة ، أو مواطنى الدولة المعنية بالتجارة فى المحل الأول ، وهم يتغلبون بصورة مطردة على الاعتقاد بأن القيام بدور أكتر توكيدا لمكانتهم وأكتر حضورا ووضوحا سيحيى الذكريات القديمة عن العسكرية اليابانية فى الثلاثينات والأربعينات ؛ وهم يواجهون بشجاعة واقع أن تركيز اهتمامهم على الأهداف الاقتصادية والتهرب بذلك من مسؤولية اتخاذ مواقف واضحة لا غموض فيها بشأن القضايا الخلافية ، لم يعد خيارا قابلا للاستمرار فى عالم متكافل ، حيت تحتاج الدول القيادية إلى قوة سياسية لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية . وقد شهدنا مؤخرا منظر عملاق سياسى ، يقف على المسرح الجيوبوليتيكى مباعدا ما بين ساقيه فى تعال ، وهو يسقط عن قاعدة تمثاله العالية لأن أقدامه كانت من صلصال ؛ وربما أصبح صعود « عملاق اقتصادى وإن كان قزما سياسيا » إلى موقع القوة العالمية فى أعلى شرائحها حدثا يُتوقع حدوثه فى هذا العقد أو فى وقت ما بعده . وسيستغرق الأمر بعض الوقت لكى تقوم اليابان بعمليات التصحيح الضرورية لمسايرة عالم ما بعد الحرب الباردة : فلابد أولا أن يتم التخلى بصورة مزية عن السياسة السائدة والتى تقضى بعدم القيام بأى نشاط ، وسيتطلب القيام بمبادرات مجدية « بناء توافق جديد فى الرأى ليحل محل سيكولوجية اللحاق بالآخرين التى كانت تحفز الأمة على العمل من قبل »(٤) .

وربما كان الاعتقاد السائد فى اليابان أنه نظرا لأن الأمر استغرق ما يزيد على مائتى عام للحاق بالغرب ، وأن صعودها الشاهق اقترن بتكاليف بشرية واضطرابات اجتماعية ، وبالفقر فى الريف والانشقاقات الداخلية وأزمات الهوية ، وبمأساة حرب المحيط الهادىء والدمار الذى نجم عنها ، فإن التجربة اليابانية والمثل اليابانى ليسا جذابين بالقدر الكافى للمجتمعات الرخوة فى جنوب غربى آسيا ، التى يبدو أنها عازفة عن القيام بالجهد والخيارات الصعبة اللازمين وتحمل النكسات التى ينطوى عليها رفع القدرة الإنتاجية للغالبية العظمى من سكانها . وفى اعتقادنا الراسخ أن التجربة اليابانية ربما لا تتضمن فكرة واحدة ، أو موضوعا واحدا ، أو فلسفة واحدة – الحرية ، الديمقراطية ، النزعة الفردية ، الاشتراكية – لها جاذبية شاملة ، لكنها تتضمن فى مجموعها رؤى وقيما وعادات وأنماطا للسلوك ، ونماذج للمؤسسات والمنظمات ، لها أهمية ودلالة كبيرة لبناء الأمة والتحديث فى جنوب غربى آسيا .

ومن المهم لأقصى حد التفرقة بين التميز والتفرد . إن تميز الأمم ، وهو واقع لا يمكن إنكاره ، يسهم فى ثراء العالم وتنوعه عن طريق خلق أساس لتفاعل أفكار وقيم مختلفة وتمثلها . وتنبثق عن هذا التفاعل للطاقات الوطنية والوجود التنافسى للأيديولوجيات ، ثقافة عالمية مركبة أو مخلّقة تدعم التوافق الدولى . ومن جانب آخر ، فإن التفرد ينطوى على نتائج سلبية : فهو يضع الكيان الموصوف بأنه فريد فى فئة منفصلة ويعزله عن التيار الرئيسى ، ويجرده من السمات الجذابة ، وربما يعزو له بصورة غير مباشرة إحساسا بالتفوق وعزوفا عن إقامة علاقات مع الأجانب على قدم المساواة والعدالة والمعاملة بالمثل .

وفى مواجهة هذا الموقف غير البناء ، ينبغى للأمة التى توصف بغير حق بأنها فريدة ، أن تدرس العوامل التى تخلق اتجاها بقبول سماتها الخاصة وأن تقوم بمحاولة جادة لترسل صورة لها فى العالم تلقى الضوء على الأبعاد الإنسانية والثقافية لتجربتها وإنجازاتها . إن المظاهر الخارجية للنجاح اليابانى قد استطاعت أن تخفى بشكل ما السمة المرموقة لنظام المشروع اليابانى ، وهى رفضه لمنطق النقود واعتباره أن العلاقات بين الناس هى التى تشكل جوهر الأنشطة المنتجة للثروة . إن قبول الأفراد اليابانيين للمسؤولية الشخصية عن مصير بلادهم ، والإحساس بالالتزام تجاه أجدادهم وكذلك تجاه تحقيق الازدهار ، هما اللذان يوفران الإلهام والحافز لبذل جهود متواصلة لتحقيق التقدم والعظمة للوطن .

إن صدق العزيمة ، والقدرة على الاحتمال والميل إلى التعاون التى أبداها اليابانيون فى التغلب على الكوارث الطبيعية ، وفى القيام بالتصحيحات المؤلمة لمواجهة التغيرات ، وانتزاع أنفسهم من حالة اليأس والدمار التى خلفتها حرب المحيط الهادىء ، فى تركيز أحادى التفكير على النمو الاقتصادى السريع بعد التخلى عن استخدام القوة لتسوية المنازعات الدولية ، وفى خلق مجتمع الطبقة الوسطى الذى تتوافر له الكفاية والمكافآت العادلة ، سجل مثير للإعجاب لسعى الإنسان الذى يتوج بإنجاز لاشك فيه . وهو سجل له جاذبية مؤكدة تستهوى العقول والأفئدة فى كل مكان ، خاصة فى جنوب غربى آسيا . ومما يفسر أن تأثير التجربة اليابانية على منطقتنا لم يكن كبيرا ، إحساس بأنها بعيدة عنا ، وأن لها خصائصها غير المتكررة وضآلة معرفتنا بالتاريخ اليابانى الحديث والمعاصر . وينبغى سد الثغرة الموجودة فى الاتصال والتعارف حتى تقوم علاقات تعاون أوثق بين الدول الشقيقة فى قارة آسيا .

ولا يجوز النظر للعلاقات بين الدول على أنها تتكون أساسا من المبادلات الاقتصادية للسلع والبضائع والخدمات ونقل التكنولوجيا ، فالعلاقات بين أبناء هذه الدول ، الزاخرة بالأمانى والأفكار والقيم التى تتردد أصداؤها عبر المسافات المادية وتخلق روابط ثقافية دائمة ، باتت بُعدا مهما وواضحا بصورة متزايدة فى الشؤون الدولية . ومثلما لاحظ البروفسور إدوين رايشاور ، فإن لغة اليابانيين ونظام الكتابة لديهم ، تعرقل اتصالاتهم الخارجية : " إن اللغة ونظام الكتابة ، سبب أساسى لاستمرار التميز الثقافى لليابان ، فهما يفصلانها عن باقى العالم بصورة حادة . وربما كانت هذه نعمة ثقافية ، لكنها تطرح أيضا مشكلة كبيرة . فليس من

المتوقع أن تتعلم الحديث باليابانية وقراءتها ، غير قلة من الأجانب . ومن ثم يتعين على اليابانيين أن يتعلموا اللغات الأجنبية ؛ ولكن هذه ليست مسألة سهلة بسبب تميز لسانهم وبساطة نظام النطق لديهم . والانجليزية هى الوسيلة المختارة للاتصال مع العالم الخارجى ، لكن على الرغم من الجهود الضخمة التى يبذلها ملايين الطلاب من الصف السابع حتى الجامعة ووجود نحو ٦٠ ألف مدرس للغة الإنجليزية يعملون كل الوقت ، فقد كانت النتائج هزيلة »(٥) .

إن تدويل اليابان يتطلب ما يزيد على البراعة فى التحدث بالإنجليزية : فهو يقتضى دراسة البلدان الأجنبية والحضارة العالمية فى المدارس اليابانية ، وتوسيع العلاقات فيما بين الأشخاص مع الأجانب ، وإقامة علاقات جديدة بين المؤسسات غير الحكومية التى لها برامج وأهداف مشتركة ، وتوفير فرص أوسع للسلع والخدمات الأجنبية للوصول للسوق اليابانية ، وتوفير الفرص للمواطنين فى البلد المضيف لتولى المناصب التى تتمتع بالثقة والمسؤولية فى المؤسسات اليابانية العاملة فيما وراء البحار ، وزيادة المبادلات الثقافية وبرامج التدريب المهنى .

وينبغى إزالة الانطباع الخاطىء بأن اليابان مجتمع يركز على التكنولوجيا وعلى الانتاج ، وذلك بتحويل الاهتمام بعيدا عن العوامل الاقتصادية وتوجيهه نحو الخصائص الإنسانية والسمات الثقافية التى تعتمد على العلاقات وليس على المبادلات ، وهى السمات التى حُشدت من أجل خلق مجتمع يمثل توليفة من روح الرأسمالية والاشتراكية : أى إخضاع مصالح الفرد لأهداف الجماعة بدون الإخلال بأخلاقيات العمل وروح التنافس والاستعداد للتخلى عن العادات وأنماط الحياة الراسخة لمصلحة التغيرات التى تفرضها الضرورات المجتمعية والوطنية .

إن النجاح الذى يحققه بلد آسيوى ، بالرغم من كل المصاعب والعقبات ، جدير بالاعتراف والبحث عن تفسير له . إن النمو الاقتصادى السريع لليابان ليس نتيجة حدث عارض ، أو ثمرة لسلسلة من الأحداث السعيدة ، أو لسمات خاصة للهياكل المحلية ؛ إنه محصلة لتخطيط طويل الأجل يقوم على توقع المتغيرات واستغلال الطاقات الإنتاجية لشعبها ودينامية منظمى المشروعات فيها . وهو يفسر خطأ فى الغرب بالتركيز على البيئة الهيكلية الفريدة للمجتمع اليابانى : وفى بعض الأحيان يتم تفصيل التفسيرات بصورة مصطنعة لتتفق مع الأفكار المتصورة سلفا وحتى لا تسبب أى اضطراب فى المعتقدات الراسخة لدعاة نظرية المؤامرة عن الأداء اليابانى . وقد علق على ذلك ميشيل شيميجلو وهنريك شيميجلو بقولهما : « إن نظرية المؤامرة لتفسير الأداء اليابانى هى شكل خاص خطير من أعراض داء النعامة . فهى تجعل المرء يعتقد بأن مشكلات الغرب الاقتصادية هى مشكلات أوجدتها اليابان وأن التصحيحات التى تجريها اليابان لمواجهة التغير هى خدعة ، وأن عمليات التكيف التى تجريها فى التعامل مع الغرباء هى عمليات سطحية وشكلية ، تفيد فى إخفاء استمرارها فى اجتناء منافع غير عادلة من التجارة الدولية » .(٦) ويتعين الحكم على السياسات الاقتصادية لليابان على

ضوء نجاحها الذى لا نزاع فيه ومعاييرها العملية . إن التجربة اليابانية جديرة بالاهتمام لأنها تمثل تعبيرا ديناميا وموحدا عن الموارد والطاقات والمواهب فى إطار يقوم على المساواة والمشاركة لإنجاز أهداف المجتمع المحددة للأجل الطويل ولكنها قابلة للتحقيق .

وينبغى لليابان باعتبارها البلد الآسيوى الوحيد الذى لحق بالغرب وتجاوزه فى التصنيع الراقى والبراعة التكنولوجية ، أن تتخلص من عوائقها الداخلية وأن تقبل القيام بدور النموذج لباقى آسيا والمسؤوليات المترتبة على ذلك . والقيام بدور القيادة فى آسيا لا يعنى تخلى اليابان عن مكانها البارز فى العالم . وينبغى بذل محاولة جادة لتحديد عناصر التجربة اليابانية التى تستجيب للتطلعات الإنسانية والتى يمكن تطبيقها على نطاق عالمى . وينبغى دفع اليابان نحو توليد ونشر الأفكار عن الحكم والتنظيم الاجتماعى والثقافة والتعليم ، والتوافق بين البشر والبيئة ، والتى تحفز الاستجابات الخلاقة للتحديات فى التسعينات وفى القرن الحادى والعشرين .

الفصل السادس عشر

استجابة الصين واستجابة اليابان للتحدى الغربى

عند دراسة استجابة اليابان واستجابة الصين للتأثير الغربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ينبغى أن نضع فى الاعتبار عوامل الوحدة الداخلية ، والتدخل الأجنبى ، ودور الحكومات ، والجغرافيا ، والثقافة ، والقيم ، ومجموعات الصفوة .

وقد تبدى الافتقار للوحدة الداخلية فى الصين فى أحداث التمرد التى وقعت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفى سيطرة القادة العسكريين على كثير من أجزاء البلاد فى مطلع القرن العشرين ، والعداء عميق الجذور بين الكومنتانج والحزب الشيوعى الصينى . وقد حال عدم الاستقرار الداخلى والصراع على السلطة دون حشد الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، واقتضيا إنفاقا غير منتج . وقد عرقلت ندرة المواهب الإدارية فى الخدمة العامة جهود الصين لمعالجة القضايا والمشاكل التى تواجه الحكومات الحديثة . وكان الموظفون المدنيون الصينيون من أعضاء طبقة السادة المتعلمين ، وكانوا أكثر براعة وإتقانا للدراسات الكلاسيكية منهم للاقتصاديات الحديثة .

وعلى النقيض من ذلك ، فعندما شرعت اليابان فى عملية التحديث بعد عصر الميجى فى ١٨٦٨ ، نجحت فى تحويل الهيكل المركزى لعصر توكاجاوا إلى دولة قوية وموحدة ، وقائمة على أساس حديث . ونجحت اليابان فى الاحتفاظ بسيطرة لا نزاع فيها على أراضيها ، ونجحت فى المفاوضات التى أجرتها مع الحكومات الأجنبية فى تعديل المعاهدات الجائرة . ومثلما لاحظ رايشاور وفيربانك وكريج فإنه : « على الرغم من العداء المتبادل بين الوحدات السياسية اليابانية ، لم تفكر أى مقاطعة فى ضم جهودها مع الأجانب ضد باقى اليابان . وقد هيمنت المنافسات فيما بين المقاطعات على السياسات المحلية وظلت مهمة طوال نصف القرن التالى ، لكن المصلحة الوطنية كانت لها أسبقية على الولاء للمقاطعات أو المصالح الشخصية . وإذ توافر لليابانيين المكوّن الأساسى للإحساس الوطنى ، فقد ساروا على الدرب الذى يفضى بهم لأن يصبحوا دولة قومية حديثة . »(١)

وعلى خلاف الصينيين ، لم يواجه اليابانيون نقصا فى المواهب والخبرة الإدارية ، وحيثما كان ينشأ نقص كانت برامج التدريب المهنى المخططة جيدا والخبراء الأجانب يسارعون إلى سد أوجه النقص فى القوة العاملة المدربة . » والواقع أن كلا من طبقة الساموراى التى كانت

تبلغ خمسة أمثال المكافىء النسبى من الطبقة العليا المتعلمة فى الصين ، وطبقة التجار ، شكلا رصيدا كبيرا للمواهب والخبرات استطاعت حكومة الميجى أن تسحب منه لإدارة برنامج التصنيع الضخم والمتعدد الجوانب . »(٢) ولم يشكل الافتقار للموارد المالية الذى كان له تأثير معوّق على الحكومة الصينية ، مشكلة كبيرة للحكومة اليابانية ، التى استطاعت ـ بقدر من الصعوبة بغير شك ـ أن تعبىء الموارد اللازمة للقيام بوظائفها وتنفيذ برامجها .

وتقول فرانسس مولدر فى كتابها المعنون « *اليابان والصين والاقتصاد العالمى الحديث* » أن اليابان استطاعت أن تعمل ككيان مستقل فى الاقتصاد العالمى فى حين عجزت الصين عن الحفاظ على استقلالها الاقتصادى واضطرت إلى التدخل الأجنبى . وبعد أن حللت كيفية تفاعل اليابان والصين مع العالم الغربى فى مجال التجارة والاستثمار والتعاون السياسى وتسلل بعثات التبشير ، وصلت إلى استنتاج مؤداه : أن مشاركة الأمم الغربية فى مجال التجارة والاستثمار فى الصين كانت أكبر كثيرا منها فى اليابان ؛ وتوافرت لليابان حرية أكبر فى تشكيل استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية وفى تنفيذها ؛ و « أسهم الوجود السياسى للغرب فى إضعاف البيروقراطية الإمبراطورية الصينية وفى انهيارها فى نهاية المطاف ، فى حين كفل وصول الغرب إلى اليابان فرصة لحصولها على التكنولوجيا الغربية بدون الخضوع للغرب » ؛ و « ربما يكون تعرض الصين للمسيحية والذى كان أكبر وأطول منه فى اليابان عاملا قلل تفتح الصين للأفكار الغربية . »(٣)

وقد وجهت هزيمة الصين على أيدى البريطانيين فى حرب الأفيون فى ٣٩ ـ ١٨٤٢ والهزائم المتوالية فى فترة الستين عاما اللاحقة ، لطمات ثقيلة لمعنويات الصينيين وثقتهم بأنفسهم ، وتسببت فى إرهاق مالى نتيجة لدفع تعويضات للبلدان الأجنبية ، وأدت إلى فقد السيطرة على الجمارك ونظام البريد والمؤسسات المالية وكثير من صناعات التعدين والسكك الحديدية . وكان تعرض اليابان لتأثير الغرب حافزا على الشروع فى التحديث بغية تحقيق المساواة مع الأمم الغربية عن طريق استيعاب التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشرى . « ولم يتم خوض أى حروب ، ولم تتطور أى تجارة للتهريب ، ولم يتم الاستيلاء على أى أراض ، ولم يقتل إنسان واحد من كلا الجانبين خلال حملة بيرى إلى اليابان ، وتم التفاوض على المعاهدات التجارية بصورة ودية حول مائدة المفاوضات . » أما الإذلال الذى عانته الصين على أيدى الدول الأجنبية فقد أثار مشاعر سلبية قوية تجاه أمم الغرب على نحو خلق حاجزا نفسيا أمام استيعاب التكنولوجيا والمعرفة الغربية .

ونظراً لانعدام الوحدة الداخلية ، والتورط فى الحروب الخارجية ، ومواقف طبقة السادة المتعلمين فى إخفاء الرؤوس فى الرمال كالنعامة ، يبدو أن الصين لم تضع مطلقا استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية ، تخصص الموارد المحدودة للمجالات ذات الأولوية . وعزفت الصين عن فرض الانضباط من أجل تنفيذ أى إصلاحات أخذت بها . وعلى خلاف الصين ، لعبت حكومة الميجى دورا نشيطا فى خلق إطار للنمو الدينامى وفى حشد الموارد من أجل

تحقيق الأهداف ذات الأولوية العليا . وخلال عقد من الزمان ، خلق قادة اليابان بنية أساسية حديثة ، وأقاموا نظاما للتعليم العام ؛ ووسعوا مجمّع المواهب الإدارية والقوة العاملة الصناعية عن طريق توفير الحوافز والتدريب ، وطوروا صناعة أساسية ، وخلقوا إطارا للنظام السياسى ، وأمنا قانونيا ، وإدارة عامة مواتية لنمو المشروع الاقتصادى ، خاصة خلال تحمل المخاطر فى الأنواع الجديدة من المشروعات . ومما يجدر ذكره أن استيعاب التكنولوجيا الغربية اقترن بالحفاظ المقصود على القيم التقليدية . وقد ذكر جوزيف سانيل : « الواقع أن المهندسين الاجتماعيين للميجى استغلوا مفهوم النظام الإمبراطورى لإقامة حكومة مركزية قوية فى اليابان لها سلطات مركزة فى الإمبراطور بصورة رمزية . وقد سهّل نقل الولاء من السيد الإقطاعى إلى الدولة القومية ، وهو ما يقتضى وقتا فى العادة ، إحلال الفكرة الملموسة عن الإمبراطور باعتباره أبا للأمة ، محل الفكرة المجردة للدولة القومية . وفى مجتمع يمر بتغييرات ثورية ، مثلما كان حال اليابان فى عصر الميجى ، زودت صورة الأب للإمبراطور المقدس الناس أيضا بمصدر ثابت لا يتغير للسلطة ساعد على مركزية السيطرة السياسية . »(٤)

وكان حجم الصين الكبير وتنوع مناطقها ، مقارنا بضيق مساحة اليابان وتجانسها ، عاملا مهما فى مقاومة الصين للابتكار والتقدم . فقد أثار الحجم الكبير ، استجابة صينية متوانية للحوافز الجديدة ، وعرقل انعدام فرص وصول التأثيرات الأجنبية لمناطق كبيرة من الصين ، وانتشار الأفكار والمهارات الجديدة . وكانت « اليابان ، التى كان ما يزيد على ٩٠ فى المائة من سكانها يعيشون (وما زالوا) فى حدود خمسين ميلا من الساحل وفى إطار نفس المسافة من ... نحو عشر من المدن القيادية ، جميعها موانىء »(٥) ، أكثر انفتاحا واستجابة للتأثير الغربى . وقد كتب ويليام لوكوود يقول : « إن الفرق بين التصنيع فى اليابان وفى الهند مثلا ، ملىء بالدلالات بصفة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتعارضة بين الصناعات الحديثة والتقليدية ... فقد نجح اليابانيون بدرجة أكبر بكثير فى تحديث تقنية الإنتاج فى المؤسسات الصغيرة . والأمر الأكثر أهمية أنهم دعموا ذلك بوفورات خارجية تحققت بفضل التنظيم واسع النطاق فى مجال الإمداد بالمواد الخام ورأس المال العامل والأسواق . وكانت عملية التصنيع بأسرها أسرع وأكثر انتشارا نتيجة لذلك ، وتم التخفيف من بعض الاضطرابات الاجتماعية التى أثارتها . وأسباب هذا الفرق أكثر تعقيدا من أن نبحثها هنا ... ويشك المرء فى أن مجرد ضيق المساحة الجغرافية لليابان وطابعها الجزرى مسؤول عن قدر كبير من هذا الفرق . فهنا كان نشر الأفكار والمهارات الجديدة فى أنحاء الريف ؛ وسحب نسبة كبيرة من الناس إلى المهن الجديدة الحضرية ؛ وخلق روابط سهلة وذات كفاءة بين الصناعات الريفية من جانب والمصانع والمصارف والتجار فى المدن من جانب آخر ، أسهل منه فى قارة الهند أو الصين . »(٦)

لقد تشكلت الصين واليابان كلتاهما بصورة عميقة بتأثير القيم الأساسية للكونفوشيوسية . ومثلما أوضح هيرمان كاهن « فإن القيم الأساسية تضمنت تركيزا قويا على التعليم : الانتظام ،

كما تحقق من خلال علاقات اجتماعية لها هيكل محكم تستند على نموذج الأسرة ؛ والمثابرة والكد فى الاضطلاع بالأمور التى تنطوى على عمل المرء وأسرته والالتزامات الأسرية أو الاجتماعية . »(٧) وفى الوقت نفسه ، كانت الكونفوشيوسية تمارس بطريقتين مختلفتين فى اليابان والصين . فقد كان اليابانيون عمليين فى تفسيرهم للكونفوشيوسية وفى تطبيقها على الظروف المتغيرة . ونظراً لاعترافهم بأهمية التطويع الانتقائى ، فقد ابتعدوا عن التفسير الحرفى للكونفوشيوسية الذى كان الصينيون يفضلونه ، وانتقوا منها تلك العناصر التى تتفق مع التحديث وتشجعه .

وكان السير الناقل للقيم الكونفوشيوسية فى الصين هو الطبقة المثقفة التى تضم البيروقراطيين المتعلمين ؛ أما فى اليابان فكانت طبقة الساموراى هى القوة التى نشرتها . ولم تكن صفوة كبار الموظفين فى الإمبراطورية الصينية المنغمسة فى المجادلات النظرية ، مهتمة بدراسة أسباب التقدم الغربى ونتائجه العسكرية . ونظرا لرضا الصينيين عن أنفسهم وغرورهم بمعارفهم ، فقد افتقروا لحب الاستطلاع الفكرى اللازم لدراسة الجوانب الصناعية والتكنولوجية للحضارة الغربية ، ولم تستثرهم التهديدات الخارجية والهزائم العسكرية لدراسة ملاءمة الأسلحة لردع التهديدات الخارجية ودحرها . وفى الصين التقليدية ، كان الأفراد المتطلعون للارتقاء يعتبرون العضوية فى طبقة الموظفين المتعلمين هدفا لمستقبلهم المهنى . وكان النجاح فى الدراسة هو المفتاح ، وكان يؤدى إلى الدخول لطبقة الموظفين وإلى الثراء الشخصى . »(٨) وكانت طبقة الساموراى فى اليابان ، والتى خرجت منها الصفوة فى عصر الميجى ، راغبة فى الحصول على المعرفة الغربية ، ودراسة الكتب الغربية التى تُرجمت إلى اليابانية ، وأدركوا منافع استخدام التعلم فى الأنشطة العملية وفى بناء الأمة . ونقلوا خلال فترة قصيرة من الزمان ولاءهم من المقاطعات التى ينتمون إليها إلى الدولة القومية . لقد كانوا صفوة لا تملك أموالا تشربت بالروح الوطنية وأخلصت لمفهوم خدمة المجتمع . كانوا قد ألقوا نظرة فاحصة على أسطول القبطان بيرى عندما وصل إلى خليج طوكيو فى ١٨٥٣ وأدركوا بصورة واقعية أن سيوفهم لا تضاهى السفن المزودة بالمدافع فى الأسطول الأمريكى ، وأن صد التهديد العسكرى من الغرب لا يكون إلا باكتساب مستوى مماثل من القوة ، وهو مستوى يتعذر بلوغه بدون تحديث سريع .

هل كانت النزعة القومية قوة طاغية فى الصين مثلما كانت فى اليابان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؟ لقد عرقلت التقاليد والقيم الصينية تكوين دولة مركزية قوية قادرة على التصدى للتحدى الغربى . وقد علّق على ذلك جون وايتنى بقوله : « على الرغم من التركيز القوى على الأسرة فى اليابان ، فإن الولاء للرئيس السياسى فاق فى المرتبة الولاء للأسرة . وكانت المُثل الصينية تضع الولاء للأسرة أولا . هل يفسر هذا ، احتمالا ، القبول السريع للنمط الإقطاعى للولاءات فى اليابان والازدهار السريع لوطنية الدولة الحديثة ؟ من المؤكد أن دوافع الرجل السياسى فى الصين وفى اليابان كانت مختلفة . »(٩)

لقد تركت نظم الأسرة التقليدية فى كل من الصين واليابان بصمتها المميزة على التنمية الاقتصادية وأثرت تأثيرا كبيرا على تطور تنظيمات الأعمال بهما . وقد طرح فرانسيس ل . س . هسو الرأى القائل بأنه فى اليابان فى ظل قاعدة حق البكورة حيث يرث الابن البكر كل شيء ، يصبح من المتعين على الأبناء الآخرين أن يبحثوا عن فرص للعمل ومصادر للرزق خارج الأسرة . « وإذا اشتغلوا في مجال الأعمال ، فينبغى لهم أن ينشئوا منظمات أعمال ، أو ينضموا إلى منظمات أعمال يشبه هيكلها هيكل الأسرة . »(١٠) وقد كتب إدوارد هارتفيلد يقول : « ويتفق جوزيف سانيل مع هذا الرأى ، ويلاحظ أن العمل خارج الأسرة للحصول على أجر فى عصر توكو جاوا كان شرطا مواتيا لتطور الهيكل الاجتماعى الملائم للتصنيع فى عصر الميجى . وبالإضافة لذلك ، فإنه عندما لم يكن لأسرة يابانية وريث ذكر ، كانت تتبنى زوج الإبنة ، أو تتبنى شخصا لا ينتمى للأسرة إطلاقا عندما لا يكون لها ذرية من الإناث . وقد حدث هذا التطور على حد سواء فى أسر الفلاحين أو فى البيوت التجارية الكبيرة مثل متسوى ومتسوبيشى . وخلاصة القول ، أن مرونة نظام الأسرة مكنت اليابان من خلق منظمات اجتماعية تشبه الأسرة ، صالحة للعمليات الاقتصادية الكبيرة . ولم توجد قاعدة حق البكورة فى نظام الأسرة فى الصين ... ولم تنجح الصين قدر نجاح اليابان فى تحويل نموذج الأسرة إلى منظمة فعالة ورشيدة لاتخاذ القرارات . وظل معظم مشروعات الأعمال مملوكا للأسر وصغيرا . وفى رأى ماريون ليفى ، أن منظمات الأعمال الصينية تأثرت بعوامل عاطفية ، وأنها كانت تتسم بالخصوصية فى هيكلها ، وعدم التحديد فى وظائفها ؛ فى حين كانت منظمات الأعمال اليابانية تتسم بعمومية رشيدة بدرجة عالية وبعلاقاتها المحددة من الناحية الوظيفية . »(١١)

وقد نجحت اليابان فى توسيع نطاق مفهومى الولاء ونموذج الأسرة ليشملا منظمات الأعمال الحديثة والكبيرة التى أثبتت كفاءتها التنافسية فى الأسواق الدولية . يقول ويليام لوكوود : « يبدو أيضا أن اليابانيين عانوا صعوبات أقل مما عاناه معظم الشعوب الشرقية فى بناء وتشغيل الهياكل الإدارية الكبيرة التى تحقق الاستخدام الفعال للمهارات والطاقات الجديدة فى مشروعات الأعمال الحديثة والحكومة . وفى أماكن أخرى فى آسيا ، تحولت مثل هذه الهياكل إلى كوابيس من محاباة الأقارب والفساد والفوضى الإدارية . لقد كان المجتمع اليابانى ، مثله مثل المجتمع الصينى ، قائما بصورة تقليدية على أساس من الأسرة بدرجة كبيرة ، وإن لم يكن بنفس الطريقة الحصرية المتنافرة الأجزاء . وكان الولاء للأسرة ، مفيدا بولاءات أعلى لمالك الأرض ، وفى النهاية للإمبراطور . ولم يساعد ذلك فقط فى تشكيل وحدة سياسية جديدة بعد ١٨٦٨ ، مع تنازل لم يصطحب تقريبا بإراقة أى دماء من قبل النبلاء الإقطاعيين عن امتيازاتهم التقليدية ، بل ساعد أيضا فى خلق أشكال جديدة أخرى من التعاون الاجتماعى عملت بطريقة ذات كفاءة تماما . »(١٢)

وعلى ضوء التسليم بأن الصين واليابان كان لهما موقفان غير متماثلين فى التصدى لتحدى الحداثة ، فإن السؤال الذى يتعين بحثه هو كيف كانت التقاليد والقيم ومجموعات الصفوة

معرقلة أو ميسرة لعملية تحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها ؟ هل كان هناك إحساس بالأزمة فى الصين ، تبدى فى عصر الميجى ، فى مواجهة التهديد الغربى ؟ لقد علّق على ذلك سوكيهيرو هيراكاوا فى مقاله عن تحول اليابان إلى الغرب بقوله : « من الظواهر اللافتة للنظر فى اليابان فى منتصف القرن التاسع عشر ، وجود رغبة قوية لدى اليابانيين المتعلمين فى رؤية العالم الخارجى . وعندما واجهوا دليلا دامغا على تخلف اليابان خلال غيابها الذى دام قرنين عن مسرح التاريخ العالمى والذى جاءتهم به « سفن بيرى السوداء » ، فقد عقد كثيرون من الشباب العزم على مواجهة تحدى الحضارة الغربية بفحص الحضارة الغربية عند المنبع ... وأملى وعيهم بالأزمة الاعتراف بأنه « ليس هناك حاجة أكثر إلحاحا فى دفاعنا عن بلادنا ضد البرابرة فى الوقت الراهن من معرفة العدو . »(١٣) ويبدو أن الصين وقد استنامت إلى كونها مركز العالم وللاعتقاد بتفوقها بلا جهد يبذل ، لم يقلقها إدراك ما تتعرض له من خطر حالّ أو فى المدى الطويل عندما واجهت التهديد الأجنبى ، ولم تقم بأى جهد جاد لفهم طبيعته وآثاره . ولم يفلح التفوق الواضح للأسلحة والصناعة الغربية فى أن يقنعها بأن إجراء إصلاحات داخلية بات أمرا ملحا ، وحتى عندما اتخذت تدابير تفتقر للحماسة لم يكن التنفيذ فعالا . وخلقت القوة البالغة للصورة التى شكلتها عن نفسها ؛ وشحذ هويتها الثقافية فى أعقاب الاتصال بالغرب ؛ وعزلة الصفوة من كبار مسؤوليها عن الواقع الخارجى ، عقبات كأداء أمام التحديث . أما اليابان فكان لديها تراث طويل من الاستعارة من الخارج ، وموهبة واضحة فى المزج بين المعرفة الجديدة والتقاليد القديمة . ولما كانت تعتبر نفسها واقعة فى الأطراف النائية ، فقد نمت لديها غريزة قوية للحفاظ على النفس وكانت سباقة فى استكشاف الآفاق وبحث الاحتمالات المنذرة بالخطر . وأدركت اليابان أن الخطر الحقيقى يكمن فى التخلف الاقتصادى والتأخر التكنولوجى مقارنة بأمم الغرب المتقدمة ، وأنه ليس لديها وقت تضيعه فى اللحاق بها من خلال اكتساب المعارف والمهارات والتكنولوجيا الجديدة . ولنستشهد ثانية بأقوال سوكيهيرو هيراكاوا التى جاء فيها : « كان من الطبيعى تماما أن يتجه اليابانيون فى عصر الميجى إلى أمريكا وأوروبا لا إلى البلدان الآسيوية فى وضع الخطط لتحديث بلادهم سريعا ، وكانوا حكماء فى اختيار نقاط القوة من كل بلد غربى لتعزيز هذه العملية . وتبدو نزعتهم الانتقائية ، المستندة لاعتبارات الكفاءة ، مختلفة كلية عن وجهة النظر الكونفوشيوسية التقليدية التى ترى أن النظام العالمى يتمركز حول الصين . »(١٤)

وقد علّق على ذلك ادوين و . رايشاور و . جون ك . فيربانك بقولهما : « لا يمكن للمرء إلا أن يندهش من الفروق الكبيرة بين بلدان شرق آسيا فى مدى سرعة وطبيعة استجابتها للغرب خلال القرن الماضى . فقد أدت تغييرات متنوعة إلى تحقيق درجة عالية من التحديث فى كل هذه البلدان ، ولكن ذلك كان بمعدلات مختلفة وبطرق مختلفة بصورة لافتة للنظر . وينبغى عزو هذه الاختلافات فى الاستجابة أساسا للفروق فى المجتمع التقليدى لبلدان شرق آسيا . فهذه الفروق وحدها هى التى يمكن أن تفسر ما يجعل تأثيرا متماثلا فى الأساس يحدث مثل هذه النتائج الأولية المتباينة فى الصين وكوريا واليابان ، كما يفسر السبب مثلا فى أن

اليابان الصغيرة نسبيا سرعان ما أصبحت قوة عالمية ، فى حين هبطت الصين إلى مرتبة المشكلة الدولية ، واختفت كوريا مؤقتا فى الإمبراطورية اليابانية . »[١٥]

وتوفر الاستجابتان المتعارضتان للصين واليابان إزاء التحدى الغربى فهما واضحا للشروط الأساسية اللازمة للتحديث فى المجتمعات التى ستدخل مجال التنمية متأخرة . أولها ، أن القومية الحقة ، التى يحفزها الطموح لتحقيق الكرامة والمساواة مع الدول المتقدمة من خلال التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بوتيرة سريعة ، حليف رئيسى للتحديث . وثانيها ، أنه ينبغى أن يتوافر للبلدان التى أخذت بالتنمية متأخرة تقدير ذكى وعميق للروابط الوثيقة بين الانفتاح والتعليم والتكنولوجيا : وهى الروابط التى « تمكن الاقتصادات من الاستجابة ليس فقط للإشارات المتعلقة بالأسعار وإنما للأفكار الجديدة أيضا . » وثالثها ، أن وجود قيادة مستنيرة ومسؤولة ، قادرة على بناء توافق الرأى حول الأهداف القومية وتوجيه الحماس الوطنى نحو بلوغها ، أمر مطلوب للشروع فى عملية التحديث وكذلك لتوجيهها فى الاتجاه الصحيح . وتستعين هذه القيادة الواعية لأهمية السيطرة الاجتماعية فى فترات التغيير والأزمات والاضطرابات المرتبطة بانهيار النظم التقليدية ، بعمليات التشاور والوسائل غير الإلزامية لإعداد الجماهير لقبول الانضباط غير القائم على القسر فى تنفيذ المهام الجديدة التى تمثل انفصالا واضحا عن الترتيبات والأنماط العتيقة ، وتحدث تغييرا دائما فى فرص حياة الجماهير . إن وجود مستوى لائقا من الفضائل المدنية راسخة الجذور فى وعى بالمسؤولية الاجتماعية يخلق إحساسا قويا بالجماعة يعمل كأداة ربط فى عملية التحديث . ورابعها ، أنه فى المراحل الأولية والحاسمة من التحديث ، يكون الاستقرار السياسى أمرا جوهرياً لخلق بيئة يزدهر فيها الأمل والتواصل وإمكان التنبؤ ، وهو ما يلزم للتنفيذ الفعال للسياسات الرامية إلى عكس اتجاه تدهور الأمة وانهيارها ، وإحياء اقتصادها وتغيير هيكلها الاجتماعى ومناخها الفكرى .

الفصل السابع عشر

بين هالة الزعامة الملهمة وتوافق الرأى

ذكر جون وايتنى فى مقاله عن البعد التاريخى فى *الأبواب الاثنى عشر لليابان* أنه : « لسبب ما ، فإن عمليات المسح المعتادة للتاريخ اليابانى لا تعتمد على الفرد باعتباره القوة الأولى فى التغيير التاريخى بقدر ما يحدث ذلك بالنسبة لتاريخ بلدان أوروبا . وهناك قلة من رجال الدولة واللواءات وواضعى القوانين والمفكرين العظماء الذين يبرزهم تاريخ اليابان باعتبارهم مبدعين لعصورهم عن تدبر وإرادة أو باعتبارهم منشئين لمؤسسات مهمة ... ويوصف البطل العظيم فى تاريخ اليابان بصفة عامة بأنه نموذج وانعكاس لعصره وليس خالقا له ، وباعتباره داعما للسلطات القائمة وليس صائغا لسلطات جديدة . »(١)

وقد استحوذ الإمبراطور فى التاريخ اليابانى على الولاء والإخلاص له باعتباره مؤسسة ، وباعتباره « منبع المشروعية » لا باعتباره شخصية فردية . وعندما غاص نفس المؤلف فى أعماق الموضوع كتب يقول : « لا شك أن المجتمع اليابانى قد أولى للمبتكر المبدع اهتماما أقل . ويبدو أن الأسرة والبيئات المؤسسية قد هيمنتا دوما على المبادرة الفردية . واقترن بهذا اتجاه لدى الأفراد الطموحين للاختفاء وراء ستار مؤسسى أو أسرى ، ومن ثم ففى معظم الأحوال كان الرجل العظيم يتصف بالمهارة والقدرة على المناورة وليس بالقوة والاستبداد بالرأى . »(٢) فالقيادة السياسية فى اليابان تتركز حول المجموعة ، وعملية اتخاذ القرارات تعتمد على توافق الرأى وليست عملية شخصية . وفى جنوب غربى آسيا ، يحل البطل الفرد عادة محل المجموعة والمنظمة . وعموما ، فإن دور البطل كمحارب وقائد ومعلم ، يعتبر عاملا أساسيا فى تحقيق النصر العسكرى ، والتقدم الوطنى ، وفى نشر التعليم والتنوير . ربما يوجد فى مجتمعاتنا دافع داخلى لا يقاوم يتجاوز مجرد الرغبة العارمة فى السعى للقيادة الملهمة « الكاريزمية » . وعندما يدرك القادة الذين يحظون بهالة كاريزمية أن الناس أصبحوا يعتمدون عليهم نفسيا فى تحقيق رغباتهم ، فإنهم يستغلونهم لإطالة أحد ممارستهم للسلطة التى لا نزاع فيها . إن الجماهير تتطلع بحكم التقاليد والعادة إلى القادة لتحقيق معجزة شافية ، ويعزف القادة عن تبديد معتقداتهم وتفكيرهم التقليدى بإبراز أن حل المشكلات والتقدم للأمام مشروع جماعى يتضمن بصورة حتمية ، جهودهمْ وتضحياتهم وتعاونهم . إن القادة الذين يتمتعون بهالة كاريزمية يبدون للعيان ، عن قصد أو عن غير قصد ، سمات محققى

المعجزات ؛ ويظل الاتباع عمليا على اقتناعهم الذى لا يتزعزع بأن التقدم إنما هو منحة وعطية ستقدمها الحكومة لهم .

وللقادة الذين يتمتعون بهالة كاريزمية عادة شخصية قوية ، وهم يستخدمون العبارات المجازية والرموز ومهارتهم فى المناورة ليسحروا مواطنيهم ، وليعطوهم إحساسا مؤقتا بالتخفف من آلامهم ومن الصعاب التى يعيشونها ، وليبشروهم بالخلاص خلال فترة قصيرة من الزمن . ويؤكد ما ينقلونه فى رسائلهم وخطبهم ، الأهمية القصوى لمساندة المواطنين وتأييدهم غير المشروطين لقائد وحيد أنعم عليه بقدرات سحرية تمكنه من أن يصل إلى أعتاب بيوت المواطنين ليسلمهم حزمة تمثل إنجازا لآمالهم . وسيغدو قائدا مفتقدا للهالة الكاريزمية إذا كان عليه أن يسلط الضوء على الصعوبات والعقبات والقيود التى يتعين التغلب عليها لتحسين الأحوال المعيشية لمؤيديه ؛ ولا ينبغى الحكم على أدائه بالمعايير البراجماتية بل بقدرته على تحقيق نتائج فورية .

ولم تضع البلدان النامية حتى الآن ميزانية بنتائج القيادة ذات الهالة الكاريزمية فى فترة ما بعد الاستقلال . فقد أضعفت هذه القيادة الوحدة الوطنية والتلاحم الوطنى فى المدى الطويل بتغليب التضامن فى الأجل القصير ودفعت المعارضة للعمل سرا ؛ وحددت أهدافا غير واقعية وخلقت توقعات كان مقضيا عليها سلفا بأن تؤدى لخيبة الأمل ، وأثارت العواطف الشعبية بدون تعبئة الموارد البشرية لتحقيق الأغراض البناءة ، وأخرت نمو المؤسسات المطلوبة للتحديث ؛ وحرفت الانتباه أحيانا عن القضايا المحلية الأساسية بتحويله إلى الساحة الدولية ؛ وتركت وراءها ميراثا من الآمال غير المحققة ومن القنوط .

ونحن لا ننتوى القيام بتعميمات جارفة بشأن هالة الكاريزما التى لن تصمد أمام النقد والفحص الدقيق ، كما أننا لا نريد أن نقلل من دور القيادة فى إعادة هيكلة المجتمعات وتجديدها وفى بناء الثقة الوطنية بالنفس والقدرة على الاحتمال فى أوقات الانتقال والتحول . إن القادة الذين تتوافر لهم هالة الكاريزما ويملكون القدرة على إثارة الحماسة واعطاء الانطباع بأنهم يتلقون قوة أو موهبة يتم خلعها عليهم بطريقة غامضة ، يمثلون رصيدا فى كسب المساندة الشعبية للمبادرات البناءة لمعالجة القضايا الرئيسية . وتوضح لنا تجربة الماضى أن القادة ذوى الهالة الكاريزمية يرتفعون عادة فى مراقى السلطة خلال فترات الكساد الاقتصادى أو عند نشوب حرب أو تفجر أزمة داخلية ، أو حدوث توليفة غير متوقعة من الظروف غير المواتية التى تتطلب قدرات استثنائية على الإقناع وحدوث تغييرات كبيرة فى السياسة القائمة . وفى الأزمنة الحديثة ، حقق بضعة رجال بارزين ممن احتلوا مناصب رفيعة فى أوقات الخطر ووجود بشائر محتملة ، نتائج ملموسة ودائمة . وفى الوقت نفسه ينبغى ألا ننسى أن على القيادة الكاريزمية فى الديمقراطيات الغربية أن تعمل داخل إطار راسخ من الكوابح والتوازنات على ممارسة السلطة ؛ ويتعين عليها أن تحشد مساندة الرأى العام بطريقة مستديمة للتغلب على المقاومة التى تواجهها مقترحاتها ، ثم تسعى عند انتهاء أجل ولايتها للحصول على

تفويض جديد عن طريق الانتخابات بالاستمرار فى المنصب ، مما يوفر للناخبين فرصة لتقييم الأداء وإصدار حكمهم عليه .

ومن الواضح أن الشخصيات القيادية لا تظهر للوجود من فراغ . وينبغى النظر إلى صعودها للسلطة فى سياق حقائق الموقف والثقافة السياسية ، إذ أن بيئة الهالة الكاريزمية وإطارها يتغيران عندما ننقل تحليلنا من النظم الديمقراطية الراسخة منذ زمن طويل فى الدول الغربية إلى الهياكل السياسية الهشة فى منطقتنا . وينبغى لنا عند مناقشة القيادة الكاريزمية فى البلدان النامية أن نسلم بالميراث الثقافى والتاريخى المختلف وأن نضع فى اعتبارنا سجل أدائها فى فترة ما بعد الاستقلال . فالتقاليد السياسية والثقافية فى الأمم البازغة تدعم الاعتماد على القيادة الاستبدادية ؛ وتوجد اتجاهات قوية لتركيز السلطة بدلا من توزيعها ؛ والآلية الدستورية إما أنها مفتقدة أو أضعف من أن تكبح ممارسة السلطة التعسفية . وتخلق الأزمات العميقة التى تنشب فى المجتمعات عقب إقامة الدولة ضغوطا لا تقاوم للبحث عن الرجال الذين نذرهم القدر لبدء عصر ذهبى . « لقد تحطمت الآليات القائمة لحل المنازعات ؛ وتتعرض التقاليد ، والسلطة المستقرة ، والمشروعيات القديمة ، والأساليب العرفية للقيام بالأعمال ، لإجهاد شديد جميعها . ويتصاعد الاغتراب الجماهيرى والتفتت الاجتماعى لذرات متناثرة . وتظل الاحتياجات النفسية والمادية الماسة دون إشباع . وتغدو القيم التى تمسك الناس بها طويلا جاهزة للتغيير أو التحويل . وتتقدم للصدارة تشكيلة متنوعة من القادة الثانويين لزيادة التوقعات وشحذ المطالب . وخلاصة القول ، أن أزمة فى الثقة والمشروعية تربك قادة النظام وأيديولوجيته ومؤسساته . »(٣)

ويحلل البروفسور جيمس ماكجريجور بيرنز مؤلف كتاب بعنوان *القيادة* ، مفهوم الكاريزما ، ويفضل فى ضوء تفسيراتها المتضاربة استخدام مصطلح « القيادة البطولية » . وقد كتب يقول : « من الصعب إخضاع هذه الكلمة للتحليل العلمى ؛ ومن ثم سأستخدم مصطلح القيادة البطولية لأشير بها إلى ما يلى : الإيمان بالقادة بسبب شخصيتهم فحسب ، بغض النظر عن قدراتهم المجرّبة أو خبراتهم أو موقفهم من قضايا محددة ؛ إنها الإيمان بقدرة القائد على التغلب على العقبات والأزمات ؛ أو الاستعداد لمنح القادة السلطات اللازمة لمعالجة الأزمات . ويجرى التعبير عن المساندة الجماهيرية لهؤلاء القادة بصورة مباشرة ـ من خلال الاقتراع أو التصفيق أو الرسائل أو المصافحة باليد ـ وليس من خلال وسطاء أو مؤسسات . إن القيادة البطولية ليست مجرد سجية أو صفة يملكها شخص ما ، إنها نوع من العلاقة بين القائد والتابع . ومن الجوانب المهمة فى هذه القيادة عدم وجود أى تصادم . فالقيادة البطولية هى الحل الرمزى للتصادم الداخلى والخارجى . »(٤)

ومن المرجح أن يجمع القائد ذو الهالة الكاريزمية حشدا من الاتباع وليس فريقا من الأفراد القادرين ؛ وهو معرض لإغراء كبير بأن يلتمس حلولا خارجية وليست داخلية للمشاكل التى تواجه بلده ؛ وتدفعه ذاته المتضخمة للإعلان عن مخططات ضخمة أمام جماهير مسحورة

ومتحمسة بدون تقديم إطار زمنى لتنفيذها ؛ ويرى أنه ليس بحاجة لأن يحدد مراحل تنفيذ المشروعات خطوة بعد خطوة ؛ وينفر من الإشارة إلى أنه ينبغى أن تصبح الكعكة الوطنية أكبر حجما للحصول منها على شرائح أكبر للمعوزين والمحرومين ؛ وهو بصفة عامة يخصص أدنى حدّ من الموارد لنشر التعليم من أجل تعبئة الموارد البشرية لتحقيق التقدم الوطنى ؛ ولا يرتبط مسعاه الشخصى للسلطة بتحقيق أهداف غير شخصية وتحقيق خير المجتمع .

إن ممارسة السلطة بدون ضوابط وبدون معارضة تحدث تشوهات فى الشخصيات الكاريزمية ومزاجها ونظرتها : فينفصلون عن الواقع بصورة مطردة ؛ ويقتنعون بعصمتهم ؛ ويعتبرون أنفسهم خارج نطاق المساءلة ؛ وتصبح لديهم نزعة للعمل بطريقة تكشف عن إيمان لا يهتز بخلودهم ؛ ويكتسبون سمات الشخصية التى يتناوبها الهوس والاكتئاب وتتبادلها نوبة من الابتهاج تعقبها نوبة من الاكتئاب ، ويصبح التمييز بين المعارضين والأعداء بلا معنى ، مما يؤدى إلى اعتبار المعارضين السياسيين ومعتنقى الرأى المخالف أعداء ألداء ؛ وهم ينظرون للجماهير باعتبارها مادة يناورون بها لا مواطنين لهم حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية ، تخول لهم المشاركة فى مشروعات بناء الأمة .

وتتوافر للقيادة الكاريزمية إمكانية أن تصبح قوة من أجل التغيير النافع والتحسين بشرط أن تساعد ، على حدّ تعبير ماكس ويبر ، فى التغلب على ترسيخ البيروقراطية والروتين ، وعلى حقن الدينامية والحماسة فى المجتمع لكى تعلو بنفسها بفضل جهودها . ولكى تصبح هذه القيادة رصيدا فى بناء الأمة ، يجب أن يتسم تفكيرها ببعد رشيد ؛ وأن تكون خاضعة للرقابة من قبل مراكز سلطة متنافسة ؛ وأن يكون لديها إحساس قوى بالواقع المحيط بها وبالمسؤولية الاجتماعية .

وتتمثل السمات المميزة للواقع السياسى فى اليابان فى تفادى الصدام ، والقيادة بتوافق الرأى ، واتخاذ القرارات بروح الزمالة ، وتوزيع السلطات ، وقياس الأداء على أساس النتائج المحققة . وقد أشار المحللون السياسيون فى اليابان وكذلك فى الخارج إلى عدم وجود مركز شامل جامع ؛ وضعف رؤساء الوزارات اليابانيين فى قبضهم على السلطة مقارنة بنظرائهم فى الديمقراطيات الصناعية الكبرى ؛ والوتيرة البطيئة لصنع القرارات الناجمة عن عملية التشاور وعدم قدرة أى شخص أو مؤسسة بمفردهما على قطع تعهدات ملزمة فيما بين الحكومات . إن قائدا يتسم بالفصاحة ويوزع عبارات وأقوالا عامة غامضة برّاقة ، من المرجح أن ينظر إليه ببعض الشك ويعتبر مفتقرا للسجايا المطلوبة لتحقيق إنجازات ملموسة . وفى تحليله البليغ للسلطة السياسية فى اليابان ، علق البروفسور دانييل أوكيموتو بقوله : « من المؤكد أن موهبة الفصاحة فى القول والتعبير عن فلسفة سياسية واضحة قاطعة ، يمكن أن تحدث فرقا مثيرا فى شعبية رؤساء الدول فى الديمقراطيات الغربية (مثلما يتضح فى شعبية رئيسين جدّ مختلفين للولايات المتحدة ، هما فرانكلين د . روزفلت ورونالد ريجان) . بيد

أنه لم يكن لدى اليابان تقاليد فى الكاريزما الشعبية استنادا للبلاغة الأيديولوجية . ولم تشهد اليابان مطلقا من له مهارات خطابية يمكن أن تثير الجماهير مثل دانييل وبستر أو جون س . كالهون أو ويليام جنجز بريان أو جون كنيدى فى الولايات المتحدة ، أو ونستون تشرشل فى بريطانيا العظمى ، أو شارل ديجول فى فرنسا ، كما لم يوجد بها أى شخص أصبحت خطبه تعتبر قطعا أدبية من البلاغة السياسية ، تعكس روح الديمقراطية الأمريكية مثل الخطب الفصيحة لأبراهام لينكولن . وببساطة ، فإن الهالة الكاريزمية التى تستند للبلاغة الأيديولوجية فى الغرب لا تشكل جزءا من الثقافة السياسية اليابانية . إن مهارات القيادة تنبع من بوتقة الأفعال لا الأقوال ... وأى قائد ، مثل رئيس الوزراء السابق تاكيو ميكى ، يعد متحدثا بارعا وقادراً على التجريد ، يتعرض لخطر أن يصبح موضع شكّ وسخرية باعتباره شخصا ضعيفا ، غير جدير بالثقة ، ويفتقر للقدرة على تسيير الأمور . » ويمضى أوكيموتو للقول بأن : « أفضل مؤشر للقوة فى اليابان ليس هو مستوى تركز السلطة فى مصدر واحد ، بل قدرة ذلك المصدر - وليكن الحزب الليبرالى الديمقراطى أو رئيسا للوزراء أو وزارة - على حشد المراكز المتعددة للقوة وتنسيق الأجزاء المختلفة بمهارة داخل القيود التى يفرضها الهيكل الشامل لتوزيع السلطات ... ويجدر تعريف القوة فى اليابان بأنها قدرة الأفراد أو المجموعات على بناء توافق فى الرأى ، وتنسيق القوى الفاعلة لتنفيذ الأهداف التى تحظى بتوافق الرأى . »(٥)

وينبع اختلاف النظرتين إلى سجايا القيادة ومهاراتها فى اليابان وفى جنوب غربى آسيا من اختلاف الآراء بشأن الحكومة وممارستها للسلطة . فالحكومة فى اليابان تماثل قائد فريق أوركسترا كبير يضم وحدات مشاركة مختلفة .(٦) وهى ليست مستودع السلطة الوحيد ؛ وليست قوة فاعلة مستقلة بذاتها ؛ فقوتها مستمدة من وضع السياسة وتنفيذها عن طريق توافق الرأى . وتعتمد قوة الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى يحكم اليابان منذ ١٩٥٥ على مرونته فى الاستجابة للمطالب والضغوط الشعبية المتغيرة ، وعلى قدرته على العمل فى تعاون وثيق مع البيروقراطيات ومع القطاع الخاص . ويؤكد دانييل أوكيموتو أن اليابان متوجهة نحو « نزعة الشمول السياسى » وتحقيق الأهداف الجماعية « مع التركيز على توزيع المنافع على الجماعة كلها . » وقال إن : « اليابان هى الوحيدة بين الدول الصناعية الكبرى التى لديها حزب سياسى واحد احتفظ بأغلبية مطلقة فى البرلمان منذ ١٩٥٥ ، وهى سنة تكوين الحزب الليبرالى الديمقراطى . وربما كان السبب الرئيسى لهذا الرقم القياسى فى الاستمرارية ، والذى يجعل اليابان فى وضع متفرد بين الديمقراطيات البرلمانية الأخرى ، هو الاتساع القائم على الشمول لتحالف المصالح الذى تم تشكيله للإبقاء على الحزب المحافظ الحاكم فى السلطة . فكل مجموعة فى اليابان تقريبا ، من المزارعين حتى رجال المال ، تنتمى للتحالف الكبير للحزب الليبرالى الديمقراطى ، وإن كان بدرجات مختلفة . »(٧)

والسلطة فى أى مجتمع ترتبط بالثقافة ارتباطاً لا ينفصم ، فالبعد الثقافى هو الذى يوفر القيم

والقواعد والرموز والممارسات والإجراءات اللازمة لتوزيع السلطة وممارستها . » والواقع أنه إذا كان يمكن وصف هيكل المجتمع بأنه آلة السلطة فإن السياق الاقتصادى مماثل « للبرامج الجاهزة » التى تتيح للآلات أن تعمل بصورة منتظمة وبطرق يمكن التنبؤ بها ... ما الذى يعطى لبرامج اليابان الثقافية الجاهزة قوتها ومرونتها ؟ بالطبع ، إن الإجابة ينبغى البحث عنها فى طبيعة القيم اليابانية القابلة للتطويع والتى يبدو أنها تفى بالمتطلبات الوظيفية لنظام صناعى معقد ومتمايز ومتغير دوما . وإذا كان ينبغى لنا فرز السمات البارزة للثقافة اليابانية فيما يتعلق بدور السلطة ، فلا بد أن تتضمن إضفاء طابع روتينى على المصادمات ، والنفور عميق الجذور من المواجهات والصراعات الشاملة على السلطة ؛ وتفضيل التسويات التى يتم التفاوض عليها بصورة غير رسمية ، والتركيز الأساسى على التوافق ... إن اليابانيين يعتبرون الصدام خطرا على تضامن المجموعة ، ووعيدا يهدد التوافق الاجتماعى الذى يستند إليه العمل الاجتماعى ، وخطرا متربصا ينبغى تفاديه ، والقضاء عليه ، وتجاهله أو احتوائه . »(٨) وفى حين أن للتوافق وتفادى الصدام قيمة متأصلة فى المجتمع اليابانى ، فانهما يعتبران فى الوقت نفسه ضروريين لتحقيق إنجازات ملموسة للقادة البراجماتيين . وينبغى للقيادة الكاريزمية وكذلك القيادة القائمة على التوافق ، أن تواجها اختبارا قاسيا : هو النجاح فى حشد قدرات المجتمع ومواهبه الكامنة لتحقيق التقدم المادى والمعنوى . وينبغى أن تستمد المشروعية من الأداء لا من بلاغة القول . وقد أدلى جيمس ماكجريجور بيرنز بتعليق أريب على ذلك قال فيه : « إن المقياس الذى أقيس به السلطة والقيادة أكثر بساطة فى المفهوم لكنه ليس أقل تشددا فى متطلبات التحليل : إن السلطة والقيادة يتم قياسهما بدرجة تحقيق النتائج المقصودة . وليس من الضرورى أن تكون تلك ممارسة نظرية . فالواقع أنه فى مجال الحياة السياسية العادية ، يتم قياس موارد قوة رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والأحزاب السياسية وحوافزهم بمدى تحقيق وعود الرؤساء والبرامج الحزبية ... والاختبار النهائى للقيادة العملية هو إنجاز التغيير الحقيقى المقصود الذى يلبى احتياجات الناس الدائمة . »(٩)

الفصل الثامن عشر

دور مجموعات الصفوة فى اليابان وفى جنوب غربى آسيا

للدور الذى تقوم به مجموعات الصفوة فى المجتمعات التى أخذت بالتنمية متأخرة والتى تتلهف على اللحاق بالبلدان عالية التصنيع ، أهمية حيوية فى عملية تحديثها ، إذ ينبغى إيقاظ الغالبية العظمى من السكان من سباتها العميق واستنفارها للعمل لإعادة بناء حياتها وبيئتها . وينبغى لمجموعات الصفوة أن تجسد القيم الجديدة فى سلوكها وفى أدائها ؛ وأن تسعى لوضع معايير عالية للإنجاز فى الحياة الشخصية والعامة ؛ وأن تقدم جدول أعمال يحدد الأهداف والأولويات ؛ وأن ترسى إطارا مؤسسيا يساير تحقيق التقدم الوطنى السريع ، ذلك أن تحديد الجوهر ، وكذلك الأسلوب ، مطلوب من القيادة فى حشد الموارد لتغيير المجتمعات التى تتخلف متعثرة فى الصراع التنافسى من أجل البقاء والتقدم .

ولا جدال فى أن الظروف الجغرافية والتطور التاريخى والتقاليد الثقافية تؤثر تأثيرا كبيرا على مواقف مجموعات الصفوة ونظرتها وتفضيلاتها فى مختلف البلدان . ولا تعنينا هنا أسباب هذه الفوارق وإنما تعنينا طبيعتها ونتائجها فى السعى نحو التحديث . فقد عالجت مجموعات الصفوة فى اليابان وفى جنوب غربى آسيا قضية بناء الأمة من مواقف مختلفة ، بل ومتناقضة فى كثير من النواحى .

ومن المهم مقارنة استجابة القيادات للتحديات الواردة من الغرب . فالقادة اليابانيون تأثروا تأثرا عميقا بالإذلال الذى تعرضت له الصين على أيدى الدول الأجنبية فى أربعينات القرن الماضى ، وتوافرت لهم رؤية واضحة لطبيعة الخطر ، وهى الفجوة الواسعة فى الدراية الفنية والتكنولوجيا بين أمتهم والبلدان المتقدمة . وأدركن أنه ما دامت هذه الفجوة قائمة فلن يكون أمام اليابان من خيار سوى قبول وضع عدم المساواة ، وتحمل الإذلال ، ومواجهة احتمالات تآكل هويتها الثقافية وفقد وحدة أراضيها . لقد كانت القوة التى استمدتها الأمم الغربية من التصنيع ونشر المعرفة والمهارات على نطاق واسع بين عامة الناس ، هى التى أكسبتها القدرة على المنافسة ووفرت لها الفرص لاستخلاص المزايا من جانب واحد من البلدان المتخلفة بالنسبة إليها . وتطلب سدّ الفجوة فى مجال التكنولوجيا وجود مواطنين متعلمين يشكلهم نظام

وطنى للتعليم ؛ وقاعدة صناعية قوية لتوفير الأساس للقوة الاقتصادية والعسكرية ، وشبكات للاتصالات والنقل ؛ وحكومة مركزية تستطيع أن تحشد الموارد لإقامة هذه البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية . وكان العلاج الهادف والدائم الوحيد هو سدّ الفجوة فى الدراية الفنية والتكنولوجيا .

وبالنسبة لمجموعات الصفوة فى بلدان جنوب غربى آسيا التى عانت من الاستعباد الأجنبى ، فإن التحدى من قبل الغرب يتعين التصدى له بتحقيق الاستقلال السياسى وإنشاء نظم سياسية وقانونية مصاغة وفق النموذج الغربى . وقد تصورت طبقة المتقفين الفجوة فى العلاقة بالغرب باعتبارها فى الأساس فجوة دستورية وسياسية وليست فجوة تكنولوجية وصناعية . وكان هناك قدر من الإدراك ، وإن لم يكن كافيا ، لكون المؤسسات السياسية الديمقراطية تتطلب هياكل اقتصادية واجتماعية وثقافية داعمة لها ، وأن المؤسسات السياسية والاقتصادية قد تطورت معا فى الغرب . وتم إنزال الفجوة فى التكنولوجيا والدراية الفنية التى أضفيت عليها أهمية رئيسية فى اليابان ، إلى مركز ثانوى فى الأمم النامية فى المنطقة . وليس من المبالغة القول بأن الاعتقاد كان شائعا وضاغطا فى الأمم الجديدة البازغة بأن تأمين الدخول للمملكة السياسية يفتح الأبواب المؤدية للممالك الأخرى بصورة آلية .

وتجرى المناقشة وتبادل الرأى حول القضايا الأساسية فى اليابان لاكتشاف مساحة من الاتفاق بين المشاركين ، ولتوسيعها وتطوير توافق فى الرأى كشرط مسبق للتنفيذ الفعال . « لكن ربما كان أهم إسهام محلى لليابان فى علم الحكم هو وجود نظام عالى التطور للمناقشة ، وتسوية الخلافات ، وبناء توافق الرأى ، والمسؤولية المشتركة التى وسمت مسيرتها السياسية التاريخية . وكانت تقنيات التفاوض ، وفن الوصول لحلول وسط ، وتوزيع المسؤولية ، أمورا أساسية فى الإجراءات السياسية لليابان التقليدية ، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من اليابان الحديثة أيضا . »[١] وفى منطقتنا ، يتسم تبادل الآراء بالدفاع والمحاجة بأسلوب يولد الصدام بدلا من أن يدعم التوافق . وتلقى المجادلة الضوء على مجالات الخلاف وليس الاتفاق ، وتولد مشاعر سلبية تلقى بظلالها الثقيلة على مرحلة التنفيذ . ومن تم يتم استهلاك قدر كبير من الطاقة فى المجادلة والتفنيد ، ونادرا ما يكفى القدر المتبقى غير المستهلك للاضطلاع بمهام بناءة .

وكانت اللغة الوطنية هى أداة التعليم فى المدارس ومؤسسات التعليم العالى اليابانية . وكان هناك حب استطلاع واسع النطاق فى عملية تحديث اليابان فيما يتعلق بالمؤسسات والممارسات السائدة فى بلدان الغرب وتم الاضطلاع بترجمة كتب مختارة إلى اللغة اليابانية لإشباعه . وقد نُشرت المعرفة من خلال اللغة الوطنية . وفى البلدان النامية حيث حلت لغة البلدان الحاكمة محل اللغة الوطنية ، لم تُبذل محاولة جادة ، إلا فى قطاع ضئيل من السكان ، للتعرف على العوامل التى تضافرت لتحقيق التقدم فى الغرب . والأمر المهم هو أن مجموعات الصفوة كانت منبتة الجذور عن تربتها الوطنية من الناحية الثقافية ، فقد اعتبرت أن كونها أكثر براعة فى الإنجليزية أو الفرنسية من لغاتها الوطنية ضرورة اقتصادية وميزة اجتماعية على حد سواء .

وكان لاغتراب مجموعات الصفوة عن ثقافته وتقاليدها نتائج داعية للأسف وبعيدة المدى . وفى حين ظلت الصفوة اليابانية مربوطة بصورة قوية بالمراسى والثوابت الوطنية وملتزمة بالتحديث بدون أن تتخلى عن التقاليد الراسخة ، كان قرناؤها فى البلدان النامية يعانون من أزمة الهوية ومنفصلين عن النسيج الوطنى .

وعندما واجهت الصفوة فى اليابان التحدى من قبل الغرب وأججت مشاعرها الروح الوطنية والحماس الوطنى ، أصبحت هى محرّك التحديث ؛ والواقع أنها كانت عنصرا لا غنى عنه لبناء القوة الوطنية . واعتبرت الوحدة الوطنية رصيدا أساسيا لا غنى عنه فى التحديث ، وبذلت جهدها لتقويته دون توقف . وتوافر لمجموعة الصفوة التلاحم والوحدة النابعين من خلفية مشتركة للفئة الدنيا من الساموراى فى مقاطعتى ساتسوما وتشوشو ومن رؤية عميقة مشتركة للأهداف السامية تتركز حول الحفاظ على الاستقلال الوطنى والارتفاع بالبلاد إلى منزلة تتساوى فيها بالدول الغربية . وفى منطقتنا ، أضاءت الشعلة الوطنية خلال المعركة ضد الحكم الأجنبى لكنها خبت فى مرحلة ما بعد الاستقلال التى شهدت انقسامات أيديولوجية وإحياء للنزعات الإقليمية والعرقية . ففى المعارك التى دارت للفوز بالمناصب الانتخابية ، ألقى جزء متزايد من الصفوة السياسية خطبا مشبوبة لكسب التأييد من قبل دوائر عرقية ومجموعات مصالح خاصة . وبدلا من أن يكون القادة دعاة للتوفيق والتوافق ، وسعوا التصدعات فى المجتمعات التى تحتاج لتوافق الرأى والاستقرار للقضاء على التخلف والفقر وتحقيق التحديث سريعا .

كانت الصفوة فى اليابان مقتنعة بأنه للحاق بالغرب بأسرع ما يمكن ، لا بد من تركيز الجهود على المجالات ذات الأولوية العالية بدلا من بعثرتها فى مساحة واسعة ، وأن تحقيق نتائج أكيدة فى القطاعات التى تعتبر حيوية فى المرحلة الأولى من التنمية أفضل من بعثرة الموارد والمعاناة من نتائج مخيبة للآمال فى كل القطاعات . لقد أعتبر تحقيق التقدم مسيرة وسلسلة من النتائج وليس قفزة تتحقق بها نتائج مثيرة بطريقة لا تتطلب بذل الجهد . لم تكن القيادة اليابانية لتعزف عن استخلاص الفائض من القطاع الزراعى وإنزال الألم والصعاب بالعناصر الأخرى فى المجتمع لو كانت قد اقتنعت حقا بأن ذلك ضرورى لتحقيق الأهداف الوطنية . وفى منطقتنا ، أجّلت مجموعات الصفوة الخيارات المؤلمة وأظهرت ميلا قويا لإيجاد طريق تحف به زهور الربيع لتحقيق التقدم الوطنى وقد كتب تشالمرز جونسون فى مؤلفه المعنون : وزارة الصناعة والتجارة الدولية والمعجزة اليابانية إنه « ينبغى للدولة التى تحاول مسايرة إنجازات اليابان الاقتصادية أن تتبنى نفس الأولويات التى تبنتها اليابان . فينبغى لها فى المحل الأول أن تكون دولة إنمائية . وعندئذ فإن المجتمع قد يرغب فى الأخذ بدولة تنظيمية ، أو دولة للرفاهية ، أو دولة للمساواة ، أو أى نوع آخر من الدولة الوظيفية . بالطبع ، إن الالتزام بالتنمية لا يضمن درجة معينة من النجاح ، فهو مجرد شرط مسبق ، »(٢)

وقد أبدت القيادة فى اليابان التزاما مخلصا بأهدافها الوطنية بخلق الهياكل والمؤسسات ، وتنمية المواهب البشرية ، وتوفير الموارد المالية المطلوبة لإنجازها . وفى الجزء الذى نشغله من العالم ، وُضعت وأعلنت خطط جديرة بالإعجاب ، لكن أُهمل تنفيذها العملى . فالأمر المفتقد هو ثقافة التنفيذ . وينبغى البحث عن السبب فى أن أفضل العناصر وأذكاها لا ترغب فى أن تغمس أقدامها فى مياه التنفيذ الموحلة .

وهناك تعليق آخر على اختلاف الأطر الفكرية لمجموعات الصفوة فى اليابان ومنطقة جنوب غربى آسيا يتعلق بإحساسها بالواقع وبموقفها من الاعتماد الوطنى على النفس . إن القادة والبيروقراطيين فى اليابان براجماتيون فى نهجهم ونظرتهم ؛ ولديهم إدراك واضح للقيود التى تفرضها ندرة الموارد الطبيعية . ونظرا لأن البلد كان يعتمد على الموارد الداخلية فى التصنيع ، لم يكن فى مقدور القيادة إلا أن تبدو بصورة مقبولة للرأى العام لحشده وتحقيق نتائج فى فترة من الزمان يمكن قياسها . وفى كثير من البلدان المستقلة حديثا ، أفضى الاعتماد الكبير على أموال المساعدة الأجنبية فى توفير الجانب الأكبر من الموارد اللازمة للتنمية إلى إعطاء أهمية غير متناسبة لدور من يتفاوضون للحصول على المعونة . وكانت فترة ما بعد الحرب ، التى اتسمت بالصدام بين الشرق والغرب ، بيئة مواتية لجمع الموارد من الخارج . وكان التفاوض الناجح من أجل حزم ضخمة للمعونة يعتبر إنجازا للسياسيين والبيروقراطيين يستحق الثناء . وانتقل التركيز من الاعتماد الوطنى على النفس إلى الاعتماد على الخارج : من القائمين بحشد الموارد المحلية وتشكيل توافق الرأى الوطنى إلى المفاوضين على القروض والمنح . وإلى من يشكلون حزم البرامج الإنمائية التى يتم تفصيلها للوفاء بمعايير ومواصفات مانحى المعونة . إن الغايات ينبغى أن ترتبط بالوسائل المتاحة للإنجاز . والإنجاز مسبرة ؛ ونادرا ما يكون نتيجة لعمل مثير مفرد . ويقتضى كل تحرك للأمام ، جهدا وطاقة وإرادة . وإحساس مجموعات الصفوة فى جنوب شرقى آسيا بالواقع ضعيف ؛ وهناك اتجاه ملحوظ لإعلان أهداف لا يمكن تحقيقها بطبيعتها ، ونفور مستديم من حشد الموارد لتحقيقها . ويتمثل شعارها فى أنه : ينبغى تفادى الخيارات الصعبة أطول وقت ممكن ؛ انتظر الفرصة الملائمة وسيتم حل المشاكل بضربة حظ . ونظراً لأن القيادة اليابانية كانت تريد اللحاق بالغرب بتجاوز المراحل الوسيطة للتنمية ، فقد حاولت تقصير الوقت المطلوب للتقدم إلى مجتمع صناعى حديث لكنها كانت واقعية بما يكفى للإيمان بأنه لا توجد طرق مختصرة تؤدى إليه بلا ألم .

وفى حين أخذت مجموعات الصفوة فى جنوب غربى آسيا بمفهوم التقدم ، فقد وجدت صعوبة فى إدراك أن التقدم يعنى الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث . وفى الأساس ، فإن قبول التقدم يتطلب قبول الحاجة إلى التغيير . ويبدو أن حتمية التغيير والابتكار لم تتغلغل بالقدر الكافى فى وعى الصفوة لدينا . فالاستقرار يعتبر فضيلة أسمى من التحول . أما بالنسبة للصفوة اليابانية ، فقد كان التغيير أمرا لا مهرب منه باعتباره عنصرا جوهريا فى البقاء ، وكانت المهمة الخلاقة تتمثل فى تنفيذ التغيير وليس التهرب منه . وهناك طريقة موصى بها لتحقيق التغيير وهى إلباس المفاهيم الحديدة زيًا تقليديا بغية استثارة قبول واسع

لها من قبل الرأى العام . ومن الواضح أنه ينبغى إظهار الحاجة للتغيير بوضوح ، ولكن بمجرد ظهور الوعى بالأزمة تكون الطريقة السليمة للتغلب عليها هى خلق توافق فى الرأى بشأن الموقف منها عن طريق المناقشة والتفاوض والوساطة ، ومن خلال الإبقاء على الروابط الحيوية بالماضى الذى أعيد تفسيره .

وفى منطقتنا ، يقتصر الحصول على التعليم ، كما كان دوما ، على أقلية صغيرة ، ولم ينظر إليه واضعوا السياسة مطلقا من منظور حشد المواهب الوطنية من أجل التحديث ورفع « المستوى المتوسط للقدرات . » ونظراً لطبيعة هذه المجتمعات المتمثلة فى أنها مجتمعات للصفوة ، تم إيلاء التعليم العالى أولوية أكبر مما أولى للتعليم الابتدائى والثانوى . وإفراطنا في تمجيد فضيلة المساواة فى فرص التعليم لكننا نادرا ما طبقنا ذلك . لقد أولت قيادة اليابان للتعليم الأولى الشامل أولوية عليا ، وربطته بالجهد الوطنى المبذول فى سبيل التعلم بقصد اللحاق بالغرب بأسرع ما يمكن ودعم الوحدة الوطنية والهوية الثقافية .

ومثلما سبق قوله ، حيثما يتم التعليم بواسطة لغة أجنبية ، فإنه يقطع صلة مجموعات الصفوة بالقيم والتقاليد المحلية . أما فى اليابان ، « فمن التمسوا التعليم الغربى ، فعلوا ذلك عادة كما أوضحنا لا بقصد استبدال القيم والقواعد المحلية وإنما بقصد تدعيمها . ومن ثم لم تنقطع خطوط الاتصال بين القيادة الوطنية والقيادة المحلية ... ويبدو أن الاستمرارية والتواصل بين مختلف مستويات المجتمع اليابانى ، كانا عاملين أساسيين أتاحا الفرصة لتحقيق التغيير السياسى والاقتصادى سريعا وبأدنى حد من اختلال التنظيم الاجتماعى . »(٣) ويسود لدى مجموعات الصفوة فى منطقتنا مفهوم قانونى بصفة أساسية عن السلطة وإدراك ضعيف لحقيقة أن القيادة يجب أن تستند إلى كل من القانون والتقاليد لكى تحقق أهدافها . وقد علّق على ذلك برنارد سيلبرمان بقوله : « إن قدرة القيادة عند أعلى مستويات المجتمع على أن تخطط للتغيير وتنفذه بنجاح تعتمد على قدرتها على التعامل مع المشكلات والضغوط الناجمة عن التغيير ، وتتوقف مثلما أوضحنا على الظفر بالقبول من مستويات القيادة والنفوذ الأدنى . ويفضى الفشل فى أى مجال من هذه المجالات ، مثلما حدث ، إلى استبدال القيادة سريعا أو إلى استخدام القسر على نطاق واسع مما يؤدى بدوره إلى استمرار الفشل فى مواجهة المشكلات المتعلقة بالتغيير الاجتماعى والاقتصادى . وبقدر الصدق فى هذا ، فإن دراسة تغيير القيادة فى المجتمعات النامية يجب ألا تتعلق فقط بالعملية التى يظهر بها قادة سياسيون وعسكريون جدد ويتولون زمام السلطة ، وإنما يتعلق أيضا بالعملية التى يتعامل بها القادة ، سواء منهم القدامى أو الجدد ، مع مشكلات التغيير والحفاظ على استمرار الاتصال والتطابق مع المستويات والمجالات الأخرى للقيادة ... وتشير حالة اليابان مثلما وردت فى الدراسات إلى أن ' الربط ' بين مختلف مستويات ومجالات القيادة عامل رئيسى يؤثر على معدل واتجاه التطور السياسى والاجتماعى . »(٤)

وتقصر مجموعات الصفوة فى جنوب غربى آسيا ، بصفة عامة ، عن فهم أهمية الميزة

النسبية والمنافسة فى ضمان رفع مستوى الإنتاجية فى بلدانها والتعجيل برفع مستوى معيشة شعوبها . وهم يميلون لتبنى رؤية جامدة عن الميزة النسبية ويعجزون عن إدراك أن المنافسة الدولية هى منافسة دينامية ومتطورة وتقتضى تحسينا وابتكارا مستمرين فى الأساليب والتكنولوجيا . فى حين أن لدى الصفوة اليابانية وعيا عميقاً بضرورة الاحتفاظ بالقدرة على المنافسة فى الاقتصاد العالمى وهم يعتبرون أن من أول واجباتهم أن يعززوا القوة التنافسية للصناعات ، وأن يساعدوا القطاع الخاص فى اختيار التكنولوجيات الملائمة ، وأن يخلقوا بيئة مواتية للابتكار والتجديد التقنى والتقدم .

وقد أكد جورج لودج أنه بالنسبة لبلد مثل اليابان ، روح الجماعة قوية فيه ، « لا تكون المنافسة فى التجارة العالمية جارية بين المؤسسات فقط بل بين الأمم كذلك ، وتتنافس الحكومات الوطنية في جعل إقليمها مكانا مضيافاً لأنظمة الإنتاج العالمية ... والميزة النسبية ليست بأى حال من الأحوال من هبات الطبيعة وإنما تخلقها الأمة من خلال العمل الجماعى ، وفق المقتضيات التى تمليها استراتيجية وطنية تضعها الحكومة بالتعاون الوثيق مع دوائر الأعمال والعمال . »(٥)

وفى جنوب غربى آسيا ، ترى مجموعات الصفوة أن العلاقة بين الأفراد يحكمها التعاقد ، وتنظر إلى الحكومة باعتبارها الهيئة المسيطرة على سلطة القسر لا باعتبارها هيئة تبنى توافق الرأى وتتولى القوامة على السلطة المعنوية . أما فى اليابان فالعلاقات قائمة على توافق الرأى ، وتلعب القيادة البيروقراطية دورا قياديا فى تحديد احتياجات المجتمع وحشد توافق الرأى الضرورى لتحقيقها . والقادة ملتزمون بأهداف المجتمع . « والمجتمع يزيد على مجرد مجموع أفراده » ، وله احتياجات مهمة وعاجلة تستحق أولوية أعلى من مطالب الأفراد . إن القادة هم حماة مصالح المجتمع طويلة الأجل ورفاهيته وليسوا حماة لحقوق قانونية يمكن أن تمارسها بفعالية أقلية ذات امتيازات .

ولم تبد مجموعات الصفوة فى منطقتنا حتى الآن التزاما بتحقيق التقدم التكنولوجى باعتباره عنصرا جوهريا فى تحديث بلادها ، وتستهويها النماذج الرائعة للتحف الفنية التكنولوجية المصممة للظفر بالإشادة والمكانة الدولية ولا يستهويها نشر المهارات التقنية فى كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع . وقد علّق على ذلك ويليام لوكوود بقوله : « ومع ذلك ، فإن حالة اليابان لها دلالتها ، وربما كانت فريدة فى آسيا ، فى أن القيادة السياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة الانتقالية ؛ كانت تمارسها مجموعات مهيمنة معينة ظلت ثابتة فى مركز السلطة وكانت فى مجموعها تقدمية من الناحية التكنولوجية . »(٦) وكان من المهم ، تنفيذ الإصلاحات الأساسية التى اقتضت انفصالا راديكاليا عن الماضى ، وخلق بيئة ثقافية واجتماعية جديدة لنشر التكنولوجيا بغية زيادة القوة الإنتاجية للجماهير . « إن التكوين الوطنى الشامل للتكنولوجيا يتطلب إلغاء التركيز على التكنولوجيا الراقية فى مجالات محددة ... ومهمة الحكومة هى تحرير التكنولوجيا من طابعها الطبقى المغلق وجعلها فى متناول المجتمع بأسره . »(٧)

وفى جنوب غربى آسيا ، تقوم الحكومة بدورها فى مجال السياسة الصناعية فى حالات كثيرة من خلال تدابير تشريعية ، وأوامر تنفيذية ، ومراسيم إدارية قابلة للنفاذ من الناحية القانونية . وللعلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص اتجاه ملحوظ لأن تكون عدائية وليست تعاونية ؛ ولا تنبع السياسات من عمليات التفاعل والأخذ والعطاء بين الجانبين ، ومن الاعتراف المتبادل بأن ذلك يخدم مصالحهما الجماعية . أما فى اليابان فإن القرارات التى تصدرها الحكومة يتم اتخاذها بعد التشاور والتفاوض مع القطاع الخاص لإرساء أساس سليم للتعاون فى تنفيذها . وتعتمد قوة الحكومة على قدرتها على الوصول إلى اتفاق مع القطاع الخاص من خلال ممارسة الإقناع بدلا من فرض إرادتها . وتنفذ وزارة التجارة والصناعة الدولية استراتيجيتها من خلال « التعريف والإثبات والإرشاد » . وقد كان لجوء الوزارة إلى التوجيه الإدارى كعمل لا يقوم على القسر ، مصدرا لتعليق ايجابى عميق من قبل ميشيل شيميجلو وهنريك شيميجلو جاء فيه : « يمكننا أن نصف ذلك بأنه أداة تستخدمها الهيئات الحكومية للإشارة للقوى الفاعلة فى القطاع الخاص إلى مسار العمل المفضل . وهو يتميز عن المراسيم التشريعية ، والأوامر التنفيذية ، والمراسيم الإدارية الفردية فى أنه ليست له قوة قانونية وليس هناك عقاب قانونى على عدم الامتثال له . وتظل هناك على الدوام مسارات عمل بديلة مفتوحة من الناحية القانونية أمام قوى القطاع الخاص الاقتصادى المعنية . وليس هناك أى قيود على حرية الاختيار . وعادة يتم تفسير الأسباب الداعية للإرشاد الإدارى من زاوية مصالح القوى المعنية نفسها أو من زاوية توفير مصلحة عامة مثل مستوى أعلى أو أدنى من النشاط الاقتصادى الكلى ، وانتظام العمل فى أسواق النقد الأجنبى ، وإنقاص القدرات العاملة فى الصناعات الآخذة فى التدهور ، والاستثمار فى القطاعات عالية المخاطر ذات الأهمية للاقتصاد الوطنى ، وحماية البيئة ، وتفادى الاحتكاكات السياسية مع الشركاء التجاريين وما إلى ذلك . »(٨) وكانت السياسات التى اتبعت من خلال الإرشاد الإدارى « متوافقة مع السوق » فى الأساس ؛ وقد صُممت لتعزيز الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة الدولية . وكانت « ضرورية لتفادى اليد الباطشة لسيطرة الدولة وما يصحبها من انعدام الكفاءة الحتمى ، وما تولده من فقدان الحوافز ، والفساد ، والبيروقراطية ... والدرس الواضح الذى نستخلصه من حالة اليابان هو أن الدولة تحتاج إلى السوق ، وأن المشروع الخاص يحتاج إلى الدولة : وبمجرد أن يعترف الطرفان بهذا يصبح التعاون ممكنا ويتحقق النمو الاقتصادى السريع . »(٩)

الفصل التاسع عشر

عقـدة الفشـل

يلقى تطبيق البرامج الجديدة والإصلاحات المبتكرة فى جنوب غربى آسيا مقاومة عنيدة من العناصر المحافظة ، ويلقى عدم اهتمام من الأعضاء الليبراليين والتقدميين فى المجتمع . وفى حين أن عداء المحافظين للتغير الراديكالى الذى سيضر بمصالحهم الراسخة أمر مفهوم ، فإن الموقف المتشكك والمتشائم الذى يتخذه القسم المستنير من السكان يدعو للانزعاج . فهل يرجع افتقار طبقة المثقفين للحماسة للتغيير إلى الفشل الذى أصاب المحاولات السابقة لتخليص المجتمع من الهياكل البالية ؟ هل خلق الفشل المتعاقب للإصلاحات فى الماضى حالة من اليأس تدفع للاعتقاد بأن القدرة على إجراء التغييرات التقدمية ودعمها قد أصيبت بالشلل ؟ ربما كان ما يقولونه هو أنه فى ضوء الميراث الثقافى ، وهيكل المجتمع الثابت بلا تغيير ، وقوة الواقع فى المجتمع ، ستكون المحاولات الرامية للتغيير لا طائل من ورائها ، وأنها ببساطة ستفشل فى « أن تحدث تأثيرا يذكر » .

كيف يفسر المرء هاجس الاعتقاد المتسلط بأنه ليس هناك جدوى ، أو عقدة الفشل فى مجتمع يحتاج إلى إصلاح وتغييرات عاجلين ؟ لماذا وقر فى أذهان الصفوة إحساس بأن المشاكل التى تواجههم تستعصى على الحل ، وأن أفضل ما يستطيعون عمله هو حماية جيوب سلطتهم ورفاهيتهم ، وترك المجتمع يتدهور مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة من الحرمان والمعاناة لكل أعضائه ؟ من المحتمل فى بعض البلدان ، أن تكون الفكرة التى قامت عليها المشروعات التى اشتهرت بعجزها عن تحقيق منافع للمجتمع ، فكرة خاطئة ، وأن تنفيذها أيضا لم يكن سليما ، وأنه حدثت مبالغة فى أهميتها بأكثر من اللازم ، مما ولد توقعات لا يمكن تحقيقها . وبدلا من تحليل أسباب الافتقار للأداء فى الماضى واستخلاص الدروس السليمة منها ، كان رد الفعل ، هو الإشاحة باليدين يأسا ، والانسحاب من السعى البناء لتقليل الفوارق فى الدخل والفرص ولرفع مستوى معيشة الناس .

ترى هل كانت هناك لدى بعض أقسام المجتمع رغبة عارمة مخبوءة فى أن تفشل استراتيجية التنمية وبذلك تغلق كل إمكانية تتاح مستقبلا لإحداث تغيير أساسى فى النظام الاجتماعى الاقتصادى يحقق منافع ملموسة للغالبية العظمى من الناس ؟ من المشكوك فيه أن يكون بعض أعضاء طبقة الارستقراطية ذات الموهبة والثروة ، على الرغم من تشدقها بعكس

ذلك ، يعتقدون حقا بأن المعركة التى تدور للقضاء على الفقر والجوع فى بلادها يمكن كسبها . ويمكن أن ندعو هذا القسم من الصفوة بالشكاكين غير التائبين والمتشائمين الذين لا أمل فيهم . أما المجموعة الثانية التى تنتمى « لمدرسه اللا جدوى » ، فتضم الذين تفاءلوا بإسراف والذين يهرنهم الأهداف المتضخمة للسياسات التقدمية والآمال الكبيرة التى تعللوا أنفسهم بتحقيقها . وفى مواجهة هذا التفاؤل الزائد فإن الفشل فى تحقيق الأهداف المعلنة ، يثير لدى هذه المجموعة من أصحاب الامتيازات خيبة أمل شديدة وضياع الإيمان باحتمالات التقدم مستقبلا . لقد تغلب زوال الوهم والإحساس بالاستسلام لاستطالة الوضع القائم لما لا نهاية ، على التفاؤل السهل .

وتجدر ملاحظة أن المتشائمين ليسوا على استعداد لإلقاء نظرة عن كثب على استراتيجية التنمية التى فشلت فى تحقيق أهدافها وتحديد العيوب فى المفاهيم والقصور فى جهاز التنفيذ بطريقة موضوعية . ومن شأن التخلى عن الأمل فى إمكان تحسن الأمور فى أى وقت عند مواجهة الفشل فى بعض المحاولات ، أن يؤدى إلى الإقلاع كلية عن بذل الجهود لتحقيق التغيير السلمى ، أو يستثير المطالبة بالتحويل الثورى للوضع القائم مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها . ويبدو أن القيادة ومجموعات الصفوة فى بعض بلدان جنوب غربى آسيا تتطلع لحلول سحرية لمشكلات التخلف : أى أن تكون معركة التحديث معركة قصيرة وسريعة وبلا ألم . وعندما يتبين أنها معركة طويلة ومؤلمة تحتاج إلى كدح وابتكار ، وأنها تقابل مقاومة ونكسات ، فإنها توقف أحيانا قبل الأوان . وذلك يدفع القابضين على السلطة إلى وضع يواجهون فيه دورة متكررة من الأزمات وتصور أن مرور الزمن سيتكفل بحل المشاكل . ويولد الفشل المبكر والمتكرر فى التحديث ، والافتقار للإرادة والعزم على التحرك للأمام حالة عقلية توشك أن تكون « بداية النهاية » : وهى أن المسار الوحيد الذى مازال مفتوحا أمام المجتمع المدنى فى مأزقه هو ترك الأمور تمضى فى أعنتها وتأجيل الخيارات المؤلمة إلى ما بعد .

وفى الجزء الذى نشغله من العالم ، يستهوينا كثيرا النطاق الكبير للمخططات ، والحجم الضخم للمشروعات ، والفتوحات التكنولوجية التى يحتمل أن تحقق مساواة فى المكانة مع الغرب ، ودور اللاعبين الكبار فى عملية التنمية ، بحيث لا يعجبنا التقدم الذى يحدث تدريجيا وبالتتابع والتراكم ، وإن اتسم فى الوقت نفسه بجودة ثابتة وطابع حذرى . وينفر المخططون لدينا ، وهم الملترمون بالتصنيع السريع من خلال الاستثمارات الضخمة فى مشروعات تتسم بكثافة رأس المال ، من إعطاء الأولوية للمشروعات المتوسطة والصغيرة . ويعلق على ذلك الدكتور وليام لوكوود الذى قدم مساهمة جوهرية فى فهمنا لمشكلات التنمية على ضوء التجربة اليابانية بقوله : « عندما يتحدث المرء عن نظام المشروع فى اليابان فى فترة ما قبل الحرب ، ينبغى مراعاة أهمية الانتشار الواسع للملكية والمبادرة العملية خلال جزء كبير من الاقتصاد اليابانى ... ومع ذلك فإن الفرص التى نشأت لتوسع المشروع الصغير ، وتكيف صغار رجال الأعمال مع هذه الفرص ، هى التى تفسر النمو الاقتصادى لليابان لدرجة كبيرة . وإذا كانت

ديناميات التوسع الاقتصادى ندين بالكثير للبيروقراطية فى عصر الميجى ولإدارة مسوى ، فإن جوهرها نبع بقدر ليس بالقليل من استجابات وقدرات صغار الفلاحين والتجار ورجال الصناعة ... وفى أى بلد مكتظ بالسكان وفقير فى رأس المال ، يصعب أن يستمر النمو بدون الاستفادة بطريقة أو أخرى من اجتهاد وقدرات رجال الأعمال الصغار . ومع كل تكنولوجيا القرن العشرين المتاحة الآن ، لا يزال هذا القول سليما . وتستحق التجربة اليابانية فى مجال المشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء قدرا من الدراسة أكبر مما حظيت به حتى الآن - وخاصة الطريقة التى توحد بها وتكامل هذان النوعان من المشروعات »(١) .

ويذكر الدكتور لوكوود وهو يتحدث عن أهمية دور التحسينات التدريجية فى التكنولوجيا أنه : « لو كانت تجربة اليابان تعلمنا درسا وحيدا فيما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية فى آسيا ، فهو الأهمية المتزايدة لتراكم الآلاف من التحسينات البسيطة نسبيا فى التكنولوجيا ، والتى لا تخرج على التقاليد بصورة جذرية أو تتطلب استثمارات كبيرة . وبالطبع ، كانت المؤسسة الكبيرة الحديثة بتركيزها لرأس المال فى أشكال متقدمة من التكنولوجيا ضرورية فى ميادين كثيرة ... بيد أن قدرا كبيرا من الجوهر الحقيقى للنمو اليابانى نجده فى الأنواع الأكثر تواضعا من التحسينات والتى كان الأخذ بها أسهل وأوسع نطاقا ، وكانت أكثر اقتصادا فى التكلفة ، وكانت عادة أكثر إنتاجا للعائد السريع من الدخل . ومن المسائل الحاسمة التى تواجه أى بلد فقير يشرع فى التصنيع ، أن يطبق وينشر هذه المبتكرات على أوسع نطاق ممكن . »(٢)

وقد ذكرنا أن المحافظين ، بتفكيرهم المتشائم ، يقللون من فرص نجاح العمل الهادف للإنسان ، ويفضلون الخروج من دائرة السعى لتحقيقه ، وأن المتفائلين بتضخيمهم لآثار المشروعات العظيمة ، يهيئون أنفسهم للغرق فى اليأس ويبررون عجزهم عن القيام بعمل ذى جدوى لتحقيق أهداف الجماعة . ولدينا خوف كامن من أن « الطبقات التى تهوى الثرثرة » تفتقر للفهم الكامل لمعنى التقدم ، وللعمليات التى تفضى إليه ، ولضخامة العقبات التى ينبغى التغلب عليها ، ولنطاق العمل البناء والمبتكر المتاح لمعالجة أسباب الافتقار لأداء مرص وإعطاء دفعة حاسمة للعملية الإنمائية .

ونحن نتردد فى قبول الفكرة القائلة بأن مجموعات الصفوة ليس لديها التزام قوى بالتقدم قادر على الصمود لخيبة الأمل والنكسات . والأمر المحزن هو وجود شواهد واضحة على تراجع أو انسحاب مجموعات الصفوة عن المشاركة فى المساعى المبدعة ، وأنهم يقدمون المبررات والحجج المستفيضة لعدم القيام بأى عمل عند استعصاء المشاكل . فلماذا لا نعتمد على التغيرات التدريجية والمراحل المتعاقبة من التقدم فى تحقيق تحول أساسى فى المجتمع خلال فترة معقولة من الزمن بدلا من الاضطلاع بمشروعات متكلفة العظمة وبرّاقة مقضى عليها سلفا بالفشل ؟ ينبغى للمرء أن يقاوم إغراء وضع أهداف لا يمكن تحقيقها بطبيعتها والمخاطرة بإضاعة مصداقية القيادة وانتشار زوال الوهم بين الجماهير . وعلى الرغم من

الإنجازات المدهشة لليابانيين ، فقد كان لديهم إطار زمنى لتحقيق أهدافهم . ومثلما ذكر شوجى هاياشى : « يبدو أن لدى الغربيين رؤية بعيدة النظر عند تخطيط أى مشروع . فإن تشييد كاتدرائية كبيرة مثلا ، يستغرق عقودا ، ويتم بناء هذا الصرح ليدوم قرونا . أما فى اليابان ، فليست هناك مبان كبيرة أو أشغال عامة مماثلة . وحتى ضريح تشوجو فى نيكو فى ولاية توتشيجى ، تم بناؤه فى سبْعة عشر شهرا . فقد اضطلع أجدادنا فقط بالمشروعات التى يمكن إتمامها فى حياتهم . »(٣)

وفى مجتمعاتنا ، ننفق شريحة كبيرة من وقت الفراغ فى محادثات مهذّبة بدلا من بذل نشاط لحل المشاكل . ورأى الغالبية السائد بين طبقة المثقفين هو : « إن محاولة التغيير مقضى عليها بالفشل ، وبطريقة أو أخرى ، فإن أى تغيير مزعوم كان ، ولا يزال ، وسيظل سطحيا ومظهريا وتجميليا ومن ثم وهما ، حيث إن الهياكل ' العميقة ' للمجتمع تظل إجمالا بعيدة عن متناول يد التغيير ... ومما له دلالته أن هذه المقولة قد اكتسبت تعبيرها الساحر الكلاسيكى فى أعقاب الثورة الفرنسية ، كلما أسرفنا فى تغيير شىء ما ، ظل كما كان عليه Plus la change plus c'est la meme chose ، فقد صكه الصحفى الفرنسى الفونس كار (١٨٠٨ - ١٨٩٠) فى يناير ١٨٤٩ ، بإعلانه أنه « بعد كل هذا القدر من الاضطراب والتغيير ، آن الأوان لاستيعاب هذه الحقيقة الأولية . فبدلا من » قانون « الحركة لدينا » هنا ' قانون اللا حركة ... وأخيرا ، فإن قول لويس كارول فى « *أليس فى بلاد العجائب* » الذى ذهب مثلا وهو « هنا يتطلب الأمر منك الجرى بكل ما تستطيع ، لتظل فى نفس المكان » ، يعبر مع ذلك عن وجه آخر لنظرية اللا جدوى ويضعها فى إطار دينامى . »(٤) ويؤدى الاعتقاد الشائع بأن كل محاولات حل مشاكل الأمة انتهت بالفشل التام إلى خلق « عقدة الفشل » فى البلد النامى ، ويعرقل المساعى والمبادرات الجديدة لتحقيق انفصال كامل عن الماضى مقترنا بإعادة تعمير شاملة للمجتمع السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى . وإذ تصور طبقة المثقفين الوضع القائم بأنه يستعصى على الترميم والإصلاح أو التحسين كلية ، فإنها تبرر عدم مساهمتها وعدم مشاركتها فى أية جهود جادة رامية لإحداث تغيير أساسى وجوهرى فى حياة الناس وتتخلى عن مسؤولياتها ، وتصبح مقولة أنه ليس هناك جدوى تكئة لعدم القيام بأى عمل أو نشاط .

وعلى الدوام ، تواجه الأفكار والسياسات التقدمية موجات رجعية ترجع جذورها إلى الفكر المحافظ . وقد ركزّ البرت هيرشمان مؤلف كتاب رد الفعل الذى يكتفى بالكلمات ، « على المواقف والمناورات الجدلية التى يرجح أن ينخرط فيها من يتصدون لإثبات فشل السياسات وحركات الأفكار التقدمية . »(٥) وانتهى إلى وجود « ثلاث نظريات رجعية أساسية أسميها نظرية الحماقة ، ونظرية اللا جدوى ، ونظرية الخطر المحيق ... ووفقا لنظرية الحماقة ، فإن أى عمل هادف لتحسين سمة ما من سمات النظام السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى لن يؤدى إلا إلى تفاقم الوضع الذى يود الإنسان علاجه . وتقول نظرية اللا جدوى أن محاولات إحداث تحول اجتماعى لا طائل من ورائها ، وأنها ببساطة ستفشل فى « أن تحقق

شيئا يذكر . وأخيرا ، فإن نظرية الخطر المحيق تدعى أن تكلفة التغيير أو الإصلاح المقترح جدّ مرتفعة بحيث تعرض للخطر بعض الإنجازات السابقة ذات القيمة . »(٦) وكانت نظرية اللا جدوى هى التى قامت القوى الرجعية بترويجها بصورة متزايدة فى البلدان النامية لمهاجمة السياسات التقدمية وإضعاف قوى التحديث .

وبمجرد أن يعترف اليابانيون بوجود أزمة ما ويقتنعوا بضرورة التغيير ، فإنهم يهبون للقيام بعمل هادف ومستديم . فهم يؤمنون إيمانا عميقا بحتمية التغيير وضرورة التكيف معه . وتتعارض نظرية اللا جدوى على طول الخط مع الموقف الإيجابى الذى يتخذه اليابانيون تجاه الأزمات فى عالم متغير . وفى ضوء اعتقادهم الراسخ بتحقيق التحسن المطرد من خلال بذل الجهد ، فإنهم يؤمنون إيمانا غريزيا بأنه لا يجوز لهم إضاعة الوقت دون القيام بعمل جماعى لتحقيق أهداف جديدة . وهم يجسدون فى سلوكهم وتصرفاتهم الاستجابة الدينامية المتمثلة فى هذا القول ، « عند *الشدائد تظهر عزائم الرجال* . » وتدعيما لهذه النظرية ، سنفحص رد فعل اليابانيين إزاء الأزمة التى واجهوها فى ١٨٦٨ فى فترة عودة الميجى ، ثم فى ١٩٤٥ بعد الأضرار الناشئة عن حرب المحيط الهادىء . ففى عصر الميجى ، شرعت اليابان فى التحديث الذى اعتبرته ضرورة حيوية للحاق بالغرب من خلال نشر التعليم ، واستيعاب التكنولوجيا ، وتصنيع الاقتصاد ، والمساواة أمام القانون ، وإلغاء التمييز الطبقى ، والاختيار الحر للمهنة ومكان الإقامة ، وإنشاء إطار جديد للأمن والفرص يطلق طاقات الجماهير ومواهبها . « لم تستيقظ اليابان مثل مجتمع القلعة فى رواية « *الجمال النائم* » فقط ، بل توصلت فجأة إلى إدراك مدى تغير العالم أثناء نومها . وقد أذهلت هذه التجربة أفضل رجال الأمة وحفزتهم على التحرك بأقصى سرعة بغية سدّ الفجوة . »(٧) وإذ صدم اليابانيون إدراك مدى تأخرهم وساروا فى طريق التحديث يدفعهم طموح وطنى لبلوغ المساواة مع الغرب فى أقصى وقت ممكن ، فقد حشدوا من خلال سجايا الانضباط والولاء والمرونة والمسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية ، جهدا جماهيريا لتحقيق أهدافهم . ومثلما علّقت يوهانس هيرشماير فإن « اليابانيين معروفون بطموحهم ودأبهم سواء فى مجالات العلوم أو الصناعة أو الرياضة . وهم لا يستطيعون أن يقبلوا الهزيمة بسهولة . ويلاحظ الأجانب عادة أن اليابانيين لا يستطيعون أبدا أن يتخلصوا من عقدة عميقة الجذور من الإحساس بالدونية . لكن عقدة الإحساس بالدونية هذه تنبع هى نفسها من الطموح لأن يكونوا فى المقدمة . »(٨)

أما استجابة اليابانيين لأزمة ما بعد الحرب فقد تشكلت بفضل السياسات البراجماتية لقادتهم ، الذين استوعبوا دروس حرب المحيط الهادىء وأرادوا أن يستأنفوا بقوة متجددة الرحلة التى توقفت نحو اللحاق بالغرب فى مجال القوة الاقتصادية . وعندما كان الاقتصاد ممزقا ، كان الهدف الوطنى الغالب هو الإصلاح والتعمير سريعا . وتقرر أن يكون انفاق اليابان على أغراض الدفاع عند أدنى حد ممكن ، عن طريق التماس الحماية العسكرية تحت المظلة الأمريكية وتجنب التورط فى المنازعات الدولية الكبرى . وعن طريق ضآلة الانفاق

على الدفاع وباستخدام الديبلوماسية السلبية يمكن تعبئة طاقات اليابانيين لتحويل الاقتصاد وتجنيب البلاد الصراعات الداخلية الباعثة على الانقسام - وهو « التى أسماها يوشيدا خط العرض الثامن والثلاثين فى أفئدة الشعب اليابانى . »(٩) * وكان الاستقرار السياسى ضروريا لتغيير الأحوال فى بلد نبذ الحرب « باعتبارها حقا سياديا للبلد ، نبذ التهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية » ، وهو يعطى الآن أسبقية لأبعاد الأمن الاقتصادية . وقد قام الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى حكم البلاد منذ تأسيسه فى ١٩٥٥ وتجاوز سجله فى طول البقاء فى الحكم أى حزب سياسى فى الدول الديمقراطية الصناعية فى العالم ، بتوحيد تحالف عريض لمساندة السياسات والأولويات فى فترة ما بعد الحرب . ويعلق دانييل أوكيموتو على ذلك بقوله : « إن قدرة الحزب الليبرالى الديمقراطى على البقاء تنبع من قدرته على الاحتفاظ بولاء المجموعات المؤيدة التقليدية ، فى حين يدمج مجموعات جديدة فى تحالفه الكبير . ويتألف التحالف من تشكيلة غير متجانسة من المجموعات المؤيدة تشمل المزارعين ، وصغار رجال الأعمال والأطباء ، والمحاربين القدماء ، والمجموعات الدينية ، وكبار رجال الأعمال ، والمؤسسات المالية ، والمصالح الصناعية ، وكبار السن وربات البيوت . ومن الناحية العملية ، فإن كل أقسام المجتمع منضمة إليه وإن كان ذلك بدرجات مختلفة . وليست هناك غير فئات مهمة قليلة ليس لها تمثيل كاف فى الحزب ، فى مقدمتها العمال ذوو الياقات الزرقاء والعمال المنظمون . »(١٠) ويعد الانتعاش والازدهار الاقتصادى فى اليابان بعد الحرب ، إنجازاً لا يمكن إنكاره للحزب الليبرالى الديمقراطى الذى مارس الفضائل السامية للتوافق فى الرأى والاستجابات المرنة والتعويضية للأزمات الناجمة عن الاختلالات والضغوط والاجهادات المترتبة على سياسات النمو السريع .

وقد تدعم هاجس عدم جدوى الجهود الرامية للتجديد الوطنى و « عقدة الفشل » فئة كبيرة من طبقة المثقفين فى منطقتنا من جراء عدم قدرتنا على تحقيق توافق فى الرأى والالتزام بالتقدم مع التركيز الأساسى على التنمية البشرية ، وعدم استعدادنا لتغيير الوضع القائم ، و « أسلوب طبقتنا الحاكمة فى جعل الأشياء الكبيرة تبدو صغيرة ، وجعل الأشياء المثيرة مملة ، وجعل الأشياء الجديدة مألوفة . »(١١)

وفى ضوء القدرات الثقافية لمجموعات الصفوة ورفاهيتها الاقتصادية ، ونفوذها المهيمن على مناخ الرأى وتسيير الأمور ، كان عليها أن ترتفع لمستوى مسؤولية القيادة ، لا أن تظل « فاترة الهمة ، مفتقدة الهدف ، ومغتربة » ، إنها أقلية ذات امتيازات كبيرة فى بلدان تحتال فيها غالبية السكان على معيشة الكفاف . ومقتضيات تستوجب منها أن تضطلع بقيادة عاملة فى سبيل التغيير ، توفر لها الخلاص من الآثار المدمرة لعقدة الفشل . « وتنشأ هذه القيادة عندما يشترك شخص أو أكثر مع الآخرين بطريقة تجعل القادة والأتباع يرتفعون لمستويات

---

* إشارة إلى خط العرض ٣٨ الذى يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . (المعرّب) .

أعلى من الحوافز والمعنويات . »(١٢) ولكن ينبغى لهم أن يستمروا فى تذكير أنفسهم بأن قيادتهم العاملة من أجل التغيير يجب أن تجتاز اختباراً حاسماً يتمثل فى تحقيق إنجاز لا شك فيه يتبدى فى تغيير اجتماعى حقيقى ولا رجعة عنه يلبى احتياجات وتطلعات كل أقسام المجتمع .

الفصل العشرون

دروس من اليابان

حاولنا إجراء مسح موجز وسريع للقطاعات الأساسية للمجتمع والاقتصاد الياباني منذ عصر الميجى . وهناك عيب إنساني شائع هو أننا نقبل مانتوصل إليه من نتائج إذا اتفقت مع تفكيرنا ونتجه لرفض الاستنتاجات التى تتعارض مع معتقداتنا التى نحتفظ بها فى أعماقنا . وقد اتسم أسلوبنا بالانتقاء فى عرضنا للسمات البارزة التى طالما أغفلت فى التجربة اليابانية أو التى عرضت بصورة خاطئة أو تم التعتيم عليها فى وعى طبقة المثقفين فى جنوب غربى آسيا . وقد درسنا الموضوعات الأساسية من وجهة نظر معارف وعلوم متعددة ، فى حين كان لدينا دافع داخلى لايقاوم للتركيز على العوامل غير الاقتصادية فى التحديث ، وهى العوامل التى تتعرض للتجاهل عمليا فى الجزء الذى نشغله من العالم . « ليس هناك من يستطيع أن يفهم المعجزة الاقتصادية اليابانية بدون إدراك المبادىء المؤثرة للثقافة اليابانية . »[١] وقد ناقشنا بشىء من الافاضة عهد الميجى ، والسياسات الرئيسية التى تمثل انفصالا واضحا عن الماضى والتى أخذ بها للشروع فى التحديث فى اليابان ، ودور الصفوة ، ونمو دينامية تنظيم المشروعات ، وإنشاء نظام للتعليم الأولى الشامل . وقد نبعت الأهمية المعطاة لدراسة عصر الميجى من إدراك أن بلدان جنوب غربى آسيا تمر بمرحلة من التنمية تماثل فى نواح كثيرة عهد الميجى فى اليابان وأن نظرة فاحصة وعميقة فى أحوال اليابان توفر نظرات متبصرة قيمة فى مشكلاتنا الإنمائية وتشير إلى حلولها .

وقد بحثنا السياسة الصناعية فى إطار الدولة الانمائية ، ونظام المشروع اليابانى ، والجوانب التنافسية والمجتمعية للشركات اليابانية ، والتفتح على التكنولوجيا ونشرها . وقد أثارت فضولنا الاستجابتان المختلفتان للصين واليابان ، وكذلك لمجموعات الصفوة فى جنوب غربى آسيا واليابان لتحدى التحديث . وقدمنا بكل تواضع تعليقاتنا على رجاء أن تلقى المزيد من الدراسة والتفكير . وناقشنا الدور المحورى للتعلم فى الأداء الاقتصادى لليابان الذى جمع بين التقليد والابتكار ، وكذلك بين الأصالة والحداثة ، لإبراز إسهامه فى دعم أخلاقيات العمل والاعتماد فى المحل الأول على بذل الجهود والمثابرة فى اكتساب المعرفة والمهارات . واستقصينا موضوع التفرد اليابانى بمزيج من الشجاعة والحذر . وأثارت السياسة والمعونة الخارجية تعليقاتنا بشأن ضرورة قيام اليابان بدور نشيط وإيجابى فى السياسة الخارجية

وكان القصد من ذلك هو إبراز الملامح الثقافية ، واستناذ الحكم واتخاذ القرارات على توافق الرأى ، والوعى الوطنى ، والأنماط التنظيمية ، واختيار الأولويات ، والقرارات الأساسية التى اتخذت فى نقاط التحول فى التاريخ والتى مكنت اليابان من ضغط قرون لتصبح عقودا من الزمان ، ولتغدو اليابان أول بلد آسيوى يمر بالثورة الصناعية . وقد ألقت تعليقاتنا الضوء على براجماتية ومرونة القيادة اليابانية . « لم يتعرض صانعو السياسة اليابانيون لإغراء الثقة المذهبية الزائدة عن الحد ولا كبلتهم قيود مذهبية . فقد صاغوا بشجاعة أهدافا عملية فى مجالات تحرمها نظرية اقتصادية وتوصى بها نظرية أخرى . واستخدموا أدوات نأت عنها الحكومات والمشروعات فى أماكن أخرى من العالم الصناعى ، لكنهم كانوا أيضا أسرع من الآخرين فى تصحيح أخطائهم عند إدراكهم لحدوث فشل ، والتكيف مع الصدمات التى لا يمكن التنبؤ بها »(٢) .

ونحن نسلم بأن كل تجربة وطنية هى نتاج للجغرافيا والتاريخ والثقافة ولايمكن نقلها كما هى إلى البلدان الأخرى التى توجد بها أنماط مختلفة من التطور ، وأن تطعيم القيم والمؤسسات فى أى بلد مستعير بتجارب طبقت فى الخارج من المرجح أن يخلق نوعا من الاضطراب والتناقض مما ينزع إلى جذب البلد المتلقى فى اتجاهات متعارضة وتأخير التكامل الوطنى الذى يعد شرطا مسبقا للتحديث . وعلى كل بلد أن يختار استراتيجية التنمية وتوليفة التراث والحداثة المطلوبة لحشد التأييد الوطنى لبرنامج الإصلاح والتغيير الهيكلى . وفى الوقت نفسه ، فإنه استنادا إلى الانجاز الباهر لليابان فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى مع الحفاظ على هويتها الثقافية ، يجدر ببلدان جنوب غربى آسيا أن تدرس التجربة اليابانية بصورة متعمقة ، وأن تحدد العوامل التى تؤخر تحديثها ، وأن تعيد تقييم استراتيجياتها الحالية على ضوء الإنجازات الفعلية . وسنحاول تعيين مجالات محددة نعتقد أن للتجربة اليابانية فيها معنى وأهمية خاصة لنا ، وأن نبرز الدروس التى يتعين استيعابها . ونحن لا نقدم علاجات سحرية ، ولا وصفات جاهزة للتحديث السريع ؛ ونحن لا نوصى بحلول بلا ألم للمشاكل قديمة العهد ؛ وإنما قمنا فقط باستخلاص العناصر المهمة في التجربة اليابانية التى ينبغى الأخذ بها فى استراتيجية التحديث التى نتبعها فى عملنا من أجل بناء الأمة .

١ – نشر مفهوم التقدم :

الجمع بين الحداثة والتراث

تبين دراسة التجربة اليابانية أنه لكى يحقق أى مجتمع تقدما ، ينبغى أن تكون نقطة البدء فى رحلته هى عدم الرضاء عن الظروف السائدة ، ووجود رغبة حقيقية فى تغييرها لصالح الجماعة . إن فكرة التقدم الذى يعنى فى جوهره ضرورة التغيير ، ينبغى أن تنتشر فى كافة أنحاء المجتمع حتى يوجد المناخ الثقافى والنفسى المواتى للتغيير . وفى حالة اليابان ، ارتبط الاحساس بضرورة تحقيق التقدم بضرورة اللحاق بالغرب ، وأثار الحماسة الوطنية لحماية

استقلال اليابان ووحدة أراضيها وأن تصبح ندا للدول الغربية من خلال تنمية قوتها الصناعية والعسكرية . وكان إدراك القيادة اليابانية لواقع أن بلدا متخلفا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية سيكون ضعيفا وبلا دفاع فى عالم يتسم بالخشونة والمنافسة ، عاملا إيجابيا فى الانتشار السريع للإيمان بأن التقدم جزء لا يتجزأ من القوة والأمن القوميين .

وينبغى ربط فكرة التقدم الشامل والسريع ، كما توضح التجربة اليابانية ، بتحديث المجتمع والاقتصاد . والتحديث كما سبق قوله هو عُدة البقاء للأمة وينبغى التفرقة بينه وبين التغريب . لا جدال فى أن التحديث بدأ فى الغرب مبكرا جدا عنه فى الشرق ، لكنه يتضمن أفكارا ومبادىء لها انطباق عالمى ، وهو ينطوى على تزايد سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة ، وإجراء تغييرات هيكلية فى المجتمعات توفر حقوقا مدنية وسياسية واقتصادية لكل إنسان بدون تمييز ، واستخدام المعارف والطاقات البشرية لتحقيق السيطرة الرشيدة على بيئة الإنسان المادية والاجتماعية ، والمشاركة ، والمساواة فى الفرص ، والعدالة الاجتماعية ، والجهود المتحدة للبشر لبلوغ أهدافهم . وهو يتضمن الانتقال من المكانة حسب النسب إلى المكانة التى ينجزها المرء لنفسه . ومن رأيى أن التحديث هو فى الأساس إضفاء طابع إنسانى على المجتمع ، وهو يوفر الدوافع والأفكار والمؤسسات اللازمة لتنمية الإمكانات البشرية عن طريق التطبيق الهادف .

والتحديث لايعنى أن التنوع فى هذا العالم سيختزل إلى تماثل وتشابه تام رتيب . وهو لا يعنى التخلى عن قيمنا التقليدية ، وميراثنا الثقافى والروحى سعيا وراء مصالح مادية أو محاكاة بلا روح للبلدان الأكثر تقدما . ومثلما يشير الشعار الذى رفعه عصر الميجى عن الروح اليابانية والعلم الغربى ، فإن التحديث ضرورى للحفاظ على تقاليدنا ولملئها بمعنى جديد ، وإلا فقدت أهميتها ومعناها ولم يعد لها سوى مجرد علاقة عاطفية بحياتنا . ويتطلب الحفاظ على الهوية الثقافية ، لا بالمعنى الرمزى فقط ، حشد التقاليد وإدماجها فى المسعى القوى لتحقيق التقدم والرخاء الذى سيظفر بالاحترام والتقدير الدوليين . وتبدد التجربة اليابانية الفهم الخاطىء بأن التحديث هو استعارة كاملة وعشوائية من الغرب ، وتوضح أن التحديث يتطلب ممارسة حكمنا واختيارنا المستقل لتحديد كيفية تجديد مجتمعنا وإعادة هيكلته ، وكيف يتم المزج بين التجديد وإعادة الهيكلة وبين التقاليد التى يعاد تفسيرها .

إن المزج بين التراث والحداثة ليس مهمة تجرى على عجل ، فهى عملية متطورة تتطلب إعادة تقييم وتطويع مستمرة لمواجهة الأوضاع المتغيرة . وفى الوقت نفسه ، فإن رفض التحديث باعتباره استسلاما وإذعانا لقوى أجنبية يعرقل إمكانات تحقيق التقدم الذى تمليه الاعتبارات الإنسانية . وليس من المستغرب أن تلقى برامج التحديث مقاومة عنيفة ينبغى التغلب عليها عن طريق حشد توافق الرأى خلفها وإثبات أنها مصممة لإحداث تحسينات تفى بالاحتياجات الأساسية للناس وتحترم حقوقهم التى لا يمكن التصرف فيها . وتتوقف مقاومة التغيير على الميراث الثقافى للمجتمع ، وعلى ما يتمتع به من مرونة وسهولة تكيفه استجابة

للتحديات الجديدة ، غير أن توقع انتقال أى مجتمع من النظام القديم إلى نظام جديد بصورة سلسة وخالية من الألم إنما هو عدم تقدير لجسامة العقبات التى تعترض التغيير وضرورة المثابرة عليه مهما تعرض فى البداية للنكسات والهزائم . وإذا قرأنا التاريخ اليابانى قراءة مدققة فسنعرف أنه كانت هناك معاناة مادية واجتثاث للجذور من ديار الجدود ، وفقر فى الريف ، وتكاليف بشرية ومالية للحروب الخارجية ، واغتيالات سياسية ، وفروق فى توزيع الدخل والثروة فى اليابان قبل الحرب ، ونقص فى الأغذية ، وألم مبرح وشك فكرى ، وصدامات فى الرأى ووجهات النظر ؛ لكن هذا كان ثمنا لابد منه ينبغى دفعه لتحقيق مصلحة الجماعة ورفاهية الأجيال المقبلة ، ويمكن تقصير أمد عملية التحديث لكن ليس هناك طريق مختصر إليها ، وهى تقترن بالعرق والكدح والدموع وتقتضى تضحيات لتحويل الحلقة الخبيثة المفرغة للفقر إلى حلقة حميدة للتنمية البشرية ، والتحديث فى ضوء الآراء والإنجازات اليابانية ، ليس خيارا يجوز وزنه ورفضه ، بل هو ضرورة ملحة لتطوير البلدان النامية إذا أرادت ألا تظل لما لا نهاية ضحية للتاريخ ، وإذا رغبت فى أن تغدو هى المسيطرة على مصائرها .

ولا نزاع فى العلاقة بين القومية والتحديث فى اليابان ، وينبغى لبلدان جنوب غربى آسيا أن تعيد تفسير التراث والرموز المحلية ، وأن تضع مشاعر العزة والكرامة والمساواة الوطنية فى خدمة التحديث . وينبغى العمل بسرعة على نشر مفهوم التحديث وفكرة التقدم على نطاق واسع ؛ وأن تسعى القيادة الملتزمة والحكومة القوية والهادفة إلى حشد الجماهير واستنفار الإرادة الوطنية لإجراء تغيير جذرى فى الأوضاع السائدة . لقد أضاءت اليابان الطريق للأمم الآسيوية الأخرى الملتزمة بتحديث مجتمعاتها وإكسابها طابعا إنسانيا .

٢ - مجموعات الصفوة والحكومات القائمة على توافق الرأى

تقدم لنا التجربة اليابانية درسا مهما هو : أن الالتزام بالأهداف الوطنية وتوافق الرأى فى القيادة بشأن أولويات الإصلاح ومحتواها ، أمر ضرورى للتنفيذ الناجح لعملية التحديث . ولا تعنى الحاجة إلى توافق الرأى فى بداية التحديث ضرورة الإجماع ، ولا تستبعد إمكان حدوث انقسام فى دوائر صنع القرار مع مرور الوقت ؛ وإنما تبرز الحاجة إلى الاستمرارية والقابلية للتنبؤ فى المسار الجديد للأمة ، والمهم هو الدور الحاسم لوجود صفوة وقيادة تتقاسم مجموعة أساسية من الأفكار والمعتقدات أو بينها اتفاق جوهرى حول السياسات الأساسية التى تطبق فى فترات الأزمات والتحولات الوطنية .

وفى العصر الجديد الذى بدأ بقيام الدول المستقلة فى جنوب غربى آسيا ، ينبغى توسيع توافق الرأى الذى رسخت جذوره فى معارضة الحكم الأجنبى ليشمل برنامج بناء الأمة ولينفخ فيه قوة جديدة عن طريق الالتزام بتحقيق التقدم والازدهار الوطنى . ومن المؤسف أنه إذا تحطم توافق الرأى وانقسمت القيادة بصورة لا رجعة فيها ، فإن الطاقات الوطنية ستنحرف

إلى قنوات غير منتجة لا تتفق مع التحديث . ذلك أن التحديث الذى يفتقر إلى قاعدة من توافق الرأى ، معرض للتراجع والتوقف .

ولا يتطلب الأمر فقط أن تجمع بين الأعضاء القياديين لمجموعات الصفوة نظرة واستراتيجية مشتركة ، بل أن يكونوا راغبين فى إدخال تغييرات مجتمعية أساسية تلغى الامتيازات والمزايا والدخل غير المكتسب عن طريق الجهد لطبقتهم ، والتى تعتبر ضرورية لإحداث قطيعة أساسية مع الماضى ولتحقيق التقدم الحديث ، مثلما حدث فى حالة قيادة الميجى غير المالكة والتى صعدت أساسا من صفوف المرتبة الدنيا من الساموراى فى مقاطعتى ساتسوما وتشوشو . « لكن القوة المحركة الحقيقية للتغيير ينبغى أن تأتى من القيادة والسعى الخلاق النابع من داخلها ... ويمكن للبخار والصلب ، والتمويل عن طريق الشركات المساهمة ، والعلوم الدقيقة ، أن تحول الحياة الاقتصادية لأى « منطقة متخلفة » ، غير أنها لا تعدو أن تكون أدوات فى أحسن الأحوال . ويتطلب تطبيقها بنجاح نمطا كاملا من التغيير الشامل والمتعدد الجوانب فى المجتمعات التقليدية . وهى لا يمكن أن تنجح إلا فى ظل إطار اجتماعى جديد يقتضى قطيعة جذرية مع الماضى ، تقوده عناصر من المجتمع ترفض قداسة الأساليب القديمة وتفهم المتطلبات الاجتماعية المسبقة للتكنولوجيا الجديدة . »[٣] ويغدو واضحا من دراسة التاريخ اليابانى الحديث أنه لابد أن يكون لدى الصفوة التزام غلاب بتحقيق التقدم والقوة للوطن يتجاوز الولاء لطبقتهم أو قاعدتهم الإقليمية : وفى حالة التعارض بين الأهداف الوطنية والولاءات الإقليمية تختار القيادة المصلحة القومية كما تتصورها لتكون هى الحكم النهائى فى اتخاذ القرارات . وعلى خلاف مجموعات الصفوة فى اليابان ، فإن قرناءها فى جنوب غرب آسيا ، الذين يعانون ضعفا فى الالتزام بالأهداف الوطنية ويبدون عجزا مزمنا عن تشكيل توافق فى الرأى ، أصبحوا جزءا من المشكلة بدلا من أن يكونوا حلاً لها .

وينبغى أن تشكل صفوة موحدة ملتزمة بالتنمية البشرية نواة حكومة قوية فى مرحلة بناء الأمة فى البلدان المستقلة حديثا : حكومة تملك القدرة على الحفاظ على الاستقلال السياسى والأمن الداخلى ، وتوفير سياسة وإطار مؤسسى للتحديث ، والقيام بدور رائد فى خلق مناخ فكرى جديد . ويقدم التاريخ اليابانى الحديث مثالين – عصر الميجى وفترة ما بعد الحرب – لوجود إحساس بالأزمة يدركه الجميع بوضوح ، ويتطلب قطيعة مع الماضى وقيام نظم وطنية قوية تقوم بمبادرات وتقود البلاد فى الاتجاهات الجديدة . وقد كتب دانييل أوكيموتو أنه يمكن القول بأن « التاريخ اليابانى على الأقل منذ عصر الهايان شهد نظامين وطنيين فعّالين فحسب ، قام كلاهما فى القرن الأخير : حكومة الميجى وحكومة ما بعد الحرب . فما الذى أكسب هذين النظامين قوة وفعالية فريدة ؟ كيف استطاعا تجاوز التشتت الهيكلى فى السلطة ؟ لقد تقاسم النظامان على الرغم من اختلافهما سمات معينة مشتركة : انهيار النظم السابقة ، والضغوط الأجنبية القاهرة ، وحاجة اليابان للاندماج فى النظام الدولى ، والإحساس الملح بالأزمة الوطنية ، ووجود القادة الأقوياء ذوى العقلية الدولية القادرين على الارتفاع لمستوى مواجهة تحديات العصر . ولكن يمكن إرجاع سّر فعاليتهما وقدرتهما على البقاء بصورة أخصّ إلى

قدرة كل من حكومة الميجي وحكومة مابعد الحرب على التغلب على نزعة اليابان الهيكلية لتشتت السلطة المزمن . »(٤) .

وتحتاج البلدان التى تأخذ بالتحديث حكومة فعالة ، تمثل تحالفا من المصالح المتوافقة وتحظى بدعم واسع القاعدة على النطاق الوطنى ، تتوافر لها المشروعية والسلطة المعنوية من خلال وسائل تعتمد على توافق الرأى لتحويل مجتمعاتها . وتعبير الحكومة القوية لا يعنى أنها لا بد أن تكون قمعية وغير ديمقراطية ؛ وأن تملك مشروعات اقتصادية وتتولى إدارتها ؛ وأن تشجع الأنشطة الباحثة عن الريع التى توفر مكافآت اقتصادية غير مكتسبة بالجهد لأفراد أو مجموعات تحظى بميزة الوصول لصانعى القرارات فى ظل نظام من اللوائح والضوابط المادية ؛ وأن تكرس القليل من الموارد للوفاء بالاحتياجات الأساسية لمجموع السكان فى مجالات الصحة والتعليم والتغذية . إن الحكومة تعتبر قوية إذا كانت لها أهداف طموحة لكنها قابلة للتحقيق ؛ وإذا كانت تلجأ لتوافق الرأى لإدارة الشؤون الوطنية ؛ وإذا كانت لديها استراتيجية للتنمية البشرية تجمع بين النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وإذا كانت سياستها الصناعية تساعد القطاع الخاص على تحقيق القدرة على المنافسة الدولية من خلال التدابير الموافقة للسوق ؛ وإذا كانت تمنح أولية عليا للتعليم والتدريب والتكنولوجيا ؛ وإذا كانت الفلسفة التى تهتدى بها هى « البراجماتية الاستراتيجية » وليس الجمود المذهبى .

والدرس الذى ينبغى تعلمه من عصر الميجى فى اليابان هو أنه فى المراحل التشكيلية من بناء الأمة ، ليس هناك بديل لوجود مركز حيوى لحشد الطاقات والمبادرات فى إطار من المسؤولية الاجتماعية والوحدة الوطنية ؛ بل إن الحكومة الوطنية التى يعززها عقد اجتماعى تبرمه مع مواطنيها ، تكون عليها مسؤولية خاصة فى تحديد المصلحة الوطنية ، ووضع استراتيجية بناء الأمة وتوضيح أولوياتها ، والعمل كقوة موحدة وأداة لتجميع القوى من خلال أسلوب الحكم القائم على توافق الرأى ، ووضع معايير عالية للأداء ، وتوفير دفعة حاسمة للتحديث .

٣ - أولوية عليا للأمن الاقتصادى فى تخصيص الموارد

تحقق النمو اليابانى عالى السرعة فى فترة ما بعد الحرب بسبب توافق الرأى الوطنى على الأولوية العليا التى يتعين إيلاؤها للتنمية ، وتخصيص أدنى حدّ من الإنفاق لا يتجاوز الواحد فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للمجال العسكرى . ولم يكن الإنفاق المتواضع على الدفاع عاملا أساسيا فى معدلات النمو الباهرة التى سجلها الاقتصاد ، لكن لا يمكن إنكار أنه كان عاملا له دوره . ففى السنوات ١٨٩٥ - ١٩٣٥ السابقة على الحرب ، وصل الإنفاق العسكرى إلى ما بين ٤٠ إلى ٥٠ فى المائة من الإيرادات القومية وسجل ارتفاعا شاهقا فى أواخر الثلاثينات عندما شرعت اليابان فى انتهاج مسار توسعى . وأفضى ذلك إلى استنزاف شديد لموارد الحكومة مما حال بصورة خطيرة دون التوسع فى التعليم وتحقيق الرفاهية وتقديم

العون للمزارعين . وتعلم اليابانيون الدرس من حرب المحيط الهادىء وأدركوا عدم جدوى الصدام العسكرى وطابعه المبدّد للموارد ونبذوا الحرب كأداة للسياسة بموجب دستور ما بعد الحرب . وقاومت اليابان التى توافرت لها الحماية تحت مظلة الولايات المتحدة اقتراحات القيام بدور عسكرى فيما وراء حدودها ، ونأت بوضوح عن التورط فى الحرب الكورية وحرب فيتنام . وكان الهدف الوطنى الأول الذى وقع عليه الاختيار هو تحقيق الأمن الاقتصادى من حيث تغيير الهيكل الصناعى وتوسيع الصادرات ، ورفع مستوى الإنتاجية بالارتقاء بالمهارات بدون توقف وإدخال تحسينات فى التكنولوجيا ، ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

ويجدر بكل بلد نام أن يحدد ما يطيقه من الإنفاق على الدفاع . وما هو المستوى الأمثل فى ظل الظروف السائدة للانفاق العسكرى الذى لا يضعف أسس النموّ الاقتصادى ويقضى على احتمالات رفع مستوى معيشة سكانه . وكم هو خاطىء التصور الذى يفضى بأمة ما إلى أن تتجاهل « أن الحرب أو مجرد إمكانية نشوب حرب تجعل إنشاء قوة صناعية شرطا لاغنى عنه لوجود أمة من المرتبة الأولى ... ومع ذلك فإنه باشتعال الحرب ، أو بتكريس جزء كبير من قوة الأمة الصناعية للإنفاق على : التسلح غير المنتج » ، يخاطر البلد بتقويض القاعدة الاقتصادية الوطنية ، خاصة تجاه الدول التى تركز نسبة أكبر من دخلها للاستثمار الإنتاجى طويل الأجل . »(٥) وقد أولى قادة الميجى فى اليابان الذين آمنوا بأن القوة العسكرية يجب أن تقوم على اقتصاد صناعى ، أهمية قصوى للحاق بالغرب فى التنمية الاقتصادية . ويوضح صعود اليابان باعتبارها مركزا للقوة وتراجع الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى أن الأمن الاقتصادى المستند لإنتاجية الاقتصاد وقدرته على المنافسة ورفاهية السكان هو الأساس الدائم للقوة والمكانة الوطنية .

ومما يدعو للأسف أنه بسبب الحتميات الجيوسياسية ، وفى بعض الأحوال الاعتبارات المحلية ، حرم الإنفاق على الدفاع الذى يمثل نسبة عالية من مخصصات الحكومات فى جنوب غربى آسيا ، القطاع الاجتماعى من الموارد المطلوبة للتنمية البشرية وأدى لتأخير النمو الاقتصادى للبلدان النامية . إن حتمية الأمن الاقتصادى تتطلب بحثا أكثر نشاطا والتزاما عن تسوية للمنازعات ، وتقليل التوترات ، والترتيبات الإقليمية للتعاون ، والتخفيض المطرد فى الإنفاق على الدفاع الذى يتسق مع المتطلبات الأساسية للأمن الوطنى .

وتبعث تجربة اليابان رسالة واضحة لأمم جنوب غربى آسيا للاضطلاع بفحص مدقق وبراجماتى لمدى إمكان تحمل المستويات الراهنة من الإنفاق العسكرى ومدى إمكان استمراره ، على أن تضع فى صدارة الاعتبارات التى تراعيها الالتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية . فهناك نقص على النطاق العالمى فى رأس المال ، وهناك مطالب متعارضة على موارد المعونة الخارجية التى يبدو أنها آخذة فى الانكماش ، وهناك تدهور فى معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، وهناك تكلفة متصاعدة للأسلحة الحديثة ، مما يجبر الحكومات حقا على اتخاذ بعض القرارات الصعبة بشأن المزيج السليم من الأمن

الاقتصادى والأمن العسكرى . ومع ضمان أن تشمل عملية إعادة التقييم الصعبة هذه موازنة المخاطر العسكرية مقابل منافع التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، تصبح عملية المفاضلة بين الأمرين مسألة لا يمكن تجنبها . ويعلق بول كنيدى على المعضلة التى تواجه رجال الدولة فى الاختيار بين أمن عسكرى مباشر بدرجة أكبر وأمن اقتصادى أطول أجلا فيقول : « ليست هناك قاعدة عامة تزود متخذى القرارات بمسار للعمل يمكن تطبيقه على نطاق عالمى . فهم إذا أهملوا توفير الدفاع العسكرى المناسب ، ربما يعجزون عن التصدى إذا استغلت ذلك قوة معادية ؛ وهم إذا أنفقوا على الأسلحة بأكثر مما يلزم – أو على الوفاء بالتزامات قطعوها على أنفسهم فى فترات سابقة بتكلفة متزايدة ، وهو الأمر الأكثر شيوعا – فمن المرجح أن يجهدوا أنفسهم بصورة مفرطة ، مثل إنسان مُسِن يحاول أن يعمل بما يتجاوز قوته الطبيعية . ويزداد الأمر صعوبة من جراء قانون « التكلفة المتزايدة للحرب » . وإذا أخذنا المثل الذى يتم الاستشهاد به فى معظم الأحوال ، فإنه حتى إذا استطاع المرء أن يحول دون استهلاك ميزانية سلاح الطيران الأمريكى بأسرها فى إنتاج طائرة واحدة فى عام ٢٠٢٠ ، فإن التصاعد فى تكلفة الأسلحة الحديثة يمثل اتجاها منذرا بالخطر بالنسبة لكل الحكومات ودافعى ضرائبها . »(٦) .

وعندما واجه اليابانيون حقائق الوضع فيما بعد الحرب ، فإنهم لم يحجموا عن الاختيار بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ، وتقرر الأمر بأن تم بتوافق الرأى قبول مبدأ يوشيدا الرامى لتحقيق التكافؤ مع الغرب من خلال النمو الاقتصادى السريع وكسب مافقد نتيجة للحرب بالطرق الدبلوماسية . وسيكون على بلدان جنوب غربى آسيا أن تواجه اختيارا مؤلما فى التسعينات ، وينعقد الرجاء على أن تصل لتركيبة متوازنة من الأمن الاقتصادى والأمن العسكرى مع ميل الموازين تجاه التنمية البشرية ، وقد أدى العذاب والمعاناة الناجمين عن حرب المحيط الهادىء والبراجماتية بعيدة النظر للقيادة ، إلى تحول اليابان إلى ممارسة فضائل الأمن الاقتصادى ؛ وعندما تتجاهل أمم أخرى هذا الدرس فإنها ستدفع الثمن .

- نشر التعليم على نطاق واسع

المجتمع اليابانى مجتمع مدرك لأهمية التعليم نادرا ما يتزعزع إيمانه بأن التعليم الشامل العام هو محدد قوة اليابان وازدهارها . وقد حظى التعليم فى اليابان بالاهتمام بسبب جوانبه النفعية فى اكساب المعرفة والمهارات لمجموع السكان وخلق أساس لنشر التكنولوجيا وتنمية القدرة على المنافسة الدولية . وكان التعليم فى الوقت نفسه عونا لاغنى عنه فى الحفاظ على الهوية الوطنية ، وفى تدعيم التكامل الوطنى ، وجذب الجماهير إلى التيار الرئيسى للحياة الوطنية . وفى بلد فقير فى الموارد ، يعتمد عمليا على استيراد كل الطاقة والمواد الخام ، اعتبرت القيادة اليابانية أن المورد البشرى هو الأصل الأكثر قيمة والذى يقتضى الأمر تنميته باستمرار من خلال التعلم فى فصول الدراسة وفى مواقع العمل .

وفى منطقتنا ، فعلى الرغم من إدراك دوائر صنع السياسة أن معدل الأمية مرتفع بصورة مروعة فى كثير من البلدان ، وإدراكها لأهمية التعليم لأغراض التنمية ، فإن الموارد الموجهة لنشره كانت هزيلة بصورة محزنة . ومما يحيّر أن الحكومات فى البلدان التى تشكل فيها الغالبية العظمىٰ من السكان جماهير خاملة تنتظر تعبئتها ، لم تأخذ مسألة الالتزام بالتنمية البشرية مأخذ الجدّ . على حد تعبير أدموند بيرك فإن « التعليم هو دفاع الأمم الرخيص الثمن »[٧] . فكيف يتم دمج قاطنى أحد البلدان معا ليصبحوا أمة ، إذا كانوا لا يستوعبون المفاهيم الأساسية عن الأمة والفضائل المدنية ، وعن التقدم والمسؤولية الاجتماعية وكرامة الإنسان المرتبطة بالحرية والاختيار ؟ كيف تتواصل الحكومة مع مواطنين أميين وتضفى عليهم طابعا مجتمعيا إلا من خلال التلاعب بالرموز والأقوال البليغة ؟ كيف يمكن حشد التعاون والحماس الطوعى للناس فى أنشطة بناء الأمة عندما يكون الجهل الشائع سببا فى ألا يكون المواطن العادى متجاوبا مع المبادرات والسياسات التى تعلنها الحكومة ؟

لقد حاولنا أن نوضح فى استعراضنا للتعليم فى اليابان أن الغرض من التعليم الإلزامى الشامل لم يقتصر على توفير مهارات القراءة والكتابة والمهارات الأساسية فحسب ، إذ أن شرط الحدّ الأدنى لاكتساب المعرفة والمهارات اتسع ليشمل تعليم الفضائل المدنية وغرس عادات الكدّ والتعلم ، وايقاظ وعى المواطن العادى لإمكانات التغيير والنمو فى حياته ، وصياغة مواقفه وقيمه وسلوكه وتصرفاته فى مرحلة التشكيل فى تطوره . وينبغى أن يقترن انتشار التعليم السريع فى منطقتنا بإعطاء وزن صحيح لبناء الشخصية وتنمية روح المواطنين التى تهتم بالحقوق بقدر ما تهتم بالواجبات . « إن أعظم ابتكار فى العالم هو طلب التعليم باعتباره حقا من حقوق الانسان فهو مطالبة مستترة بالرفاهية »[٨] .

وينبغى أن نوضح أننا لا نعتبر نشر التعليم علاجا سحريا يشفى من أدواء المجتمعات أو أنه وصفه ثابتة للتحديث . مانريد أن نقوله أن النظام الشامل للتعليم الابتدائى هو شرط ضرورى للتحديث ، وقد لا يكون شرطا كافيا . فبدون الأساس الذى يوفره نظام وطنى للتعليم الالزامى ، لم يتم ولن يتم بناء أى هيكل دائم للتنمية جدير بالعناء . وليس لدينا أى مثال معروف لبلد متقدم لديه جمهرة كبيرة من الأميين ؛ ولدينا دليل مؤقت تقدمه البلدان النامية على أن المعدل المرتفع للأمية هو عائق شديد لانطلاقها فى مجال النمو القابل للاستمرار .

إن نجاح اليابان يحمل رسالة واضحة لا مجال فيها للخطأ تستحق التفكير والاستيعاب فى جنوب غربى آسيا : إن أعظم رأسمال لأى بلد هو الموارد البشرية ؛ وأن على كل بلد أن يستأصل شأفة الأمية وينشر التعليم كشرط مسبق للقضاء على الفقر وتحقيق التقدم الوطنى ؛ وأن المساواة فى فرص التعليم أمر جوهرى فى إقامة مجتمع يُحكّم الجدارة ؛ وأن الاختبار الأسمى لإنجاز أى نظام تعليمى هو تقليل الهوة بين الصفوة والجماهير ، عن طريق الوصول إلى « مستوى متوسط مرتفع من القدرة » . وينبغى إيلاء أعلى أولوية لهدف تنمية الموارد البشرية . « لقد أرسى اليابانيون بهدوء معايير دولية جديدة للمواطن العادى فى عصر تتساوى فيه بصورة متزايدة فرص الحصول على التكنولوجيا ورأس المال والمواد الخام . وينبغى

لنا الا نحاول محاكاة المؤسسات اليابانية ، بل علينا أن نعترف بإنجازاتها ونحاول النسج على منوالها »(٩) .

٥ - الإصلاح الزراعى : ركيزة التحديث والتنمية

من بين الإصلاحات التى تقررت فى اليابان بعد الحرب ، ربما كان الإصلاح الزراعى هو أبعدها أثرا . فالمزارع لم يعامل معاملة عادلة فى ظل حركة الإحياء التى قام بها الميجى ، ولم يستفد من التنمية الاقتصادية التى انصبت على التصنيع أساسا . وكان من اللازم استخلاص فائض من أجل التصنيع السريع لليابان ، وقد وفر القطاع الزراعى هذا الفائض . وتحمل المزارعون مستأجرو الأراضى عبء المعدلات العالية للإيجار حتى جاء الاصلاح الزراعى وحررهم من انعدام الحيلة الناجم عن فقرهم . وأفضت التغييرات فى حيازة الأراضى التى جرت بعد حرب المحيط الهادىء إلى عملية إعادة توزيع كبيرة للأراضى شملت سبعة ملايين مزارع وإلى تغيير المجتمع الريفى . « لقد انتهى الآن النضال الطويل الذى خاضة المزارعون العاديون ضد التوزيع غير المتكافىء للثروة والقوة ، وأصبحت القرى الصغيرة التى كانوا يعيشون فيها ، بالمقارنة بالماضى ، مجتمعات محلية تضم أندادا من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وظلت هذه المجتمعات المحلية مهمة بالنسبة لسكانها بحكم اختيارهم لا بحكم الضرورة المفروضة عليهم . »(١٠) وأصبح المزارعون الملاك ، الذين كانوا يشكلون نحو ٣٠ فى المائة من الأسر الزراعية ، هم الأغلبية ويمثلون مايزيد على ٦٠ فى المائة ، وانخفضت نسبة الأسر التى تعتمد كلية على الأرض المؤجرة من ٣٠ فى المائة إلى نسبة متواضعة تبلغ ٥ فى المائة . وعلى الرغم من أن الإصلاح الزراعى لم يوفر حلاً للمشكلة الناشئة عن الحيازات صغيرة الحجم ، فقد زاد الإنتاجية الزراعية ، وكانت له آثار نفسية عميقة فى الريف عن طريق خلق مشاعر الاستقلال والاكتفاء الذاتى لدى المستأجرين السابقين . وقد جاء فى *« تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٠ » :* « أن توزيع الأراضى على نطاق واسع قد نجح فى بعض الأحيان . ففى اليابان وجمهورية كوريا مثلا ، كان توزيع الأراضى حيويا للإقلال من الفقر فى الريف ، وأرسى الأساس للسياسات الأخرى التى ينادى بها هذا التقرير . وحينما يمكن تطبيق ذلك ، يجب أن يلقى توزيع الأراضى تأييدا قويا »(١١) .

وينبغى للبلدان النامية فى جنوب غربى آسيا أن تدرس بعناية الإصلاح الزراعى فى اليابان ودوره فى تحقيق الازدهار فى الريف ، وفى الاستقرار السياسى ، وفى الأداء الاقتصادى المرموق لليابان . ومثلما أوضح روى ل . بروسترمان وجيفرى ريدنجر ، مؤلفا كتاب *الإصلاح الزراعى والتطور الديمقراطى* فإن « الشكل الحاد لمشكلة حيازة الأرض على كوكبنا أصبحت مركزة الآن بدرجة عالية فى مواقع معينة . فمن بين ٥٠ - ٥٤ مليون أسرة من أسر العمال الزراعيين ... فى جميع البلدان غير الصناعية ... نجد ما بين ٣٦,٥ مليون و ٤٠

مليونا ، أى ٧٣ - ٧٤ فى المائة ، فى خمسة بلدان اسيوية : الهند وباكستان ، وبنجلاديش وإندونيسيا والفلبين . ومما يقدر بـ ٣٣ - ٤٦ مليون أسرة من أسر المستأجرين ، يوجد ما بين ٢٨ و ٤٠ مليون أسرة ، أى ٨٥ - ٨٧ فى المائة فى نفس البلدان الخمسة . وهكذا فمن بين ٨٣ - ١٠٠ مليون أسرة زراعية معدمة ... فى البلدان غير الصناعية ... يتركز مايقرب من ٧٨ - ٨٠ فى المائة فى هذه البلدان الخمسة وحدها . بالطبع إن هذه البلدان الخمسة تضم ربع سكان العالم ونصف سكان البلدان الأقل نموا مع استبعاد الصين »[١٢] . وقد كتب نفس المؤلفين : « فى عام ١٩٧٦ كتبنا نقول إنه استنادا لتجربة الماضى ، يمكن للمرء أن يتوقع احتمالا كبيرا لنشوب ثورة خطيرة فى أى بلد يتكون ٣٠ فى المائة أو أكثر من سكانه من فلاحين معدمين ... « وخطراً داهما » حيث تصل النسبة إلى ٤٠ فى المائة . واستنادا إلى إعادة التحليل التى قمنا بها مؤخرا ، لابد أن نعدل هذا نوعا ما ، فنتوقع احتمالا كبيرا لحدوث ثورة خطيرة فى أى بلد يتكون ٢٥ فى المائة أو أكثر من سكانه من فلاحين معدمين ...[١٣] . وفى هذا الصدد ، يجدر بنا أن نكرر المرة تلو الأخرى ملاحظة صمويل هونتنجتون والتى جاء فيها : « لا توجد أى مجموعة اجتماعية أكثر محافظة من الفلاحين المالكين للأرض ، ولا توجد أى مجموعة أكثر ثورية من الفلاحين الذين يملكون أرضا بأقل مما يجب أو يدفعون إيجارا أعلى مما يجب » .

إن الحيازة غير العادلة للأرض لا تؤدى فحسب إلى وجود أعداد ضخمة من المعدمين مما يضعف الاستقرار السياسى : بل إنها تشكل عائقا كبيرا أمام تحسين الإنتاجية الزراعية والقضاء على الفقر . وقد اتضح على أساس من دراسات الإنتاجية المقارنة انه فى الاقتصاد الريفى الذى يغلب عليه المزارعون الملاك تكون احتمالات زيادة الإنتاج أفضل كثيرا منها فى نظام لزراعة الأرض بواسطة المزارعين المستأجرين أو العمال ، الزراعيين . ومن ثم فإن الدعوة للاصلاح الزراعى تحظى بالمساندة من منظور الإنصاف وكذلك من منظور الانتاجية . وأسر ملاك الأراضى ممثلة بصورة ضخمة فى المجالس التشريعية فى البلدان الآسيوية ، ولهؤلاء الملاك نفوذ ضخم يمكنهم من إحباط الاقتراحات الداعية لتطبيق الإصلاح الزراعى أو فرض ضرائب على الدخل الزراعى . وتعمل التوليفة المكونة من الإقطاع الزراعى والصناعى فى بعض البلدان ، كدوائر ضغط تبذل جهودا موحدة لإدامة الوضع القائم بما يسوده من الفوارق وسمات الاستغلال . وفى البلدان التى اكتسبت فيها مشكلة المعدمين أبعادا خطيرة ، وبذل مجهود قليل لعلاجها ، ينبغى حشد الإرادة والتأييد السياسيين لإحداث تغييرات جذرية فى نظم حيازة الأرض .

وقد لقى الإصلاح الزراعى فى اليابان ، على الرغم من أن المبادرة به جاءت من جانب الاحتلال الأمريكى ، مساندة الرأى العام ، وتم تنفيذه بمعاونة المسؤولين اليابانيين . وهو يوفر دعما ومساندة كبيرة للدعوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعلاج المظالم التى تحل بالفلاحين فى البلدان الآسيوية ، وذلك بتوضيحه للعلاقة بين « توزيع الأرض والاستقرار السياسى » وبين « الإنتاجية الزراعية وملكية الأرض الفردية »[١٤] . إن برنامجا لإعادة

توزيع الأرض على نطاق واسع وللتنمية الريفية ، يتم تنفيذه بدون عنف ، عنصر رئيسى فى استراتيجية القضاء على الجوع والفقر فى الريف ، وفى توفير الاستقرار السياسى وبداية نشيطة لعملية التحديث .

٦ - القدرة على المنافسة ، والتصدير ، ورفع مستويات المعيشة

لقد خصصنا فصلا كاملا تحدثنا فيه عن وجود نموذج مجتمعى وتنافسى فى اليابان ، وذكرنا أن التضامن الاجتماعى وروح الجماعة - دعما القدرة على المنافسة فى الاقتصاد ولم يضعفاها . ونادرا ما تستخدم عبارة « القدرة على المنافسة » فى التعليقات والمناقشات بشأن الموضوعات الاقتصادية والتجارية فى جنوب غربى آسيا : ويبدو أنها لم تتخلل وعينا بعد مثلما فعلت فى شرق آسيا . وتجدر ملاحظة أن هذه العبارة لم تصبح حتى جزءا من مفرداتنا وخطابنا اليوميين ، ولم تدرك طبقة المثقفين وصفوة رجال الأعمال أهمية القدرة على المنافسة باعتبارها عاملا حاسما فى التقدم الوطنى . ولكى تصبح اليابان قادرة على المنافسة على الصعيد الدولى ، دعمت قدرتها على المنافسة فى مؤسساتها التعليمية وفى اقتصادها ومجتمعها ، إذ يتنافس الطلاب اليابانيون مع بعضهم البعض لضمان الالتحاق بالمدارس والكليات والجامعات التى يختارونها ، وللالتحاق بالمهن التى ستكون مجزية ولها مكانة عالية ؛ وتتنافس المؤسسات فى الأسواق فى بيع منتجاتها لدائرة آخذة فى الاتساع من الزبائن ذوى الوعى بالنوعية والقادرين على التمييز ، وتشتعل المنافسة الصناعية بسبب ضرورة تطوير منتجات جديدة من خلال تكنولوجيات ابتكارية . وهذا المناخ من السعى للمنافسة فى جميع مجالات النشاط هو الذى يعد الأمة لتحقيق القدرة على المنافسة فى الساحة الدولية .

وفى كثير من البلدان النامية ، أهمل قطاع التصدير ذو الارتباط الحيوى بالقدرة على المنافسة لمصلحة إحلال الواردات التى تهدف لحماية السوق المحلية من المنافسة الأجنبية . وقد جاء فى *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩١ أنه : « لسنوات عديدة كانت الحكمة التقليدية تقضى بأنه ليس للتجارة فى التنمية غير دور صغير وقد يكون ضارا ... وأن النهج الذى يقوم على إحلال الواردات يتيح للصناعة المحلية أن تنمو ، ويحافظ على رأس المال الأجنبى النادر ، ويقلل الاعتماد على الخارج ، ويقوى الأمة . وعلى الرغم من أن المشروعات المحلية يمكن أن تفشل إذا تعرضت لتأثير الأسواق الدولية ، فإن الحماية ستكفل لها سوقا محلية مضمونة لتنمو فيها ، وستصبح لاحقا قادرة على المنافسة . وكان التصور السائد هو أن تكاليف هذه الحماية للصناعة الوليدة والمتمثلة فى إساءة تخصيص الموارد ، لن تكون كبيرة ، وأنه ما إن تشب الصناعات الوليدة عن الطوق حتى يظهر التعلم السريع عن طريق العمل ، وأن يرشد الاقتصاد إلى طريق النمو المربح »[١٥] . ولم يتحقق السيناريو المتفائل ؛ ولم تنجح صناعات إحلال الواردات بصفة عامة فى رفع كفاءتها وقدرتها على المنافسة للمستويات الدولية ، وقللت الانتاجية الوطنية بعدم كفاءتها . والدرس الذى ينبغى تعلمه من السياسة

الصناعية فى اليابان هو أن حماية الصناعات الوليدة ينبغى توفيرها لفترة محددة بغية تدعيم مركزها التنافسى ، وأن يتم إنهاؤها فى أجلها المحدد لاختبار قدرتها على البقاء فى الاسواق الدولية . وقد نجحت اليابان فى ربط إحلال الواردات بادخال التكنولوجيا الأجنبية وتشجيع الصادرات .

ولم يكن لدى اليابان ، البلد الفقير بموارده ، من خيار سوى الاعتماد على الصادرات لتمويل وارداته الأساسية اللازمة للحفاظ على اقتصاده وتطويره . والتوسع فى الصادرات يؤدى إلى التعرض لضغوط المنافسة ولمواجهة ضرورة الارتقاء المستمر بالمهارات وزيادة الإنتاجية ضمانا لسبق المنافسين . وتفيد التجارة الخارجية كطريق واسع لادخال حوافز جديدة وتقنيات جديدة والتعجيل بالتقدم الصناعى للأمم المصدرة . وكان اليابانيون سريعين فى إدراك الروابط بين التوسع فى الصادرات ، والأخذ بالتكنولوجيا الجديدة وتطويعها ، والنمو الاقتصادى ، وفى تبنى وجهة نظر دينامية عن الميزة النسبية بإنشاء صناعات جديدة عالية النمو ، أوفت بالمعيار المتشدد للقدرة على المنافسة الدولية وليس الحفاظ على أسواقها المحدودة فى صناعات راكدة وآخذة فى الانهيار . « وتعلمنا الحالة اليابانية أنه ليست هناك حاجة لقطاع عام ضخم وتأميمات ولوائح قسرية لكى توفر السياسة الاقتصادية الإرشاد للأسر والمشاريع ... والدرس الحقيقى للحالة اليابانية هو أن الإرشاد العام غير القسرى ، والمتجه للسوق أمر ممكن ، وأن القطاع الخاص الدينامى منفتح لمثل هذا الإرشاد ويحتاج إليه كثيرا بغية تقاسم أعباء المخاطر التى يعجز عن تحملها حتى أكثر منظمى المشروعات أخذا برأى شومبيتر وأكثر حائزى الأصول سلامة فى موقفهم المالى »(١٦) .

وقد يكون من المفيد تكرار القول بأن ارتفاع مستوى المعيشة فى أى بلد يتوقف على وجود مستوى مرتفع من الإنتاجية والنمو المستديم . فالانتاجية المتنامية هى محرك النمو الاقتصادى الذى تؤججه القدرة على المنافسة . والقدرة على المنافسة ضرورة حيوية لبقاء الأمم وتقدمها فى عالم يعتمد على بعضه البعض من الناحية الاقتصادية وتحدث به تغييرات سريعة فى الميزة التنافسية ، وترتبط بنوعية الدوافع البشرية والمؤسسات والقيادة بروابط قوية . ويبدو أن التركيز آخذ فى التحول من الموارد المادية والمالية إلى رأس المال البشرى : التعليم ، والتفتح للمعرفة والدوافع الجديدة ، والتمكن من التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها . ويوضح نجاح اليابان فى الاستجابة للضغوط المستمرة من أجل تحسين الميزة التنافسية ، وأهمية إعادة تشكيل « المنظور الذى ترى به المؤسسات والحكومات الدعائم الحقيقية للنجاح فى المنافسة . ويستند كثير مما يوجه استراتيجيات الشركات وسياسات الحكومات حاليا على مقدمات منطقية خاطئة ينبغى مراجعتها . فالشركات والاقتصادات تزدهر بسبب الضغوط والتحديات والفرص الجديدة ، وليست البيئة السهلة ولا المساعدة الأجنبية هى التى تقضى على الحاجة إلى التحسين . فالتقدم يجيء من التغيير ، وليس من الانشغال بالاستقرار الذى يعرقله ... إن عملية سليمة من الارتقاء الاقتصادى هى التى يمكن أن تتيح لكل الأمم التمتع بمستوى معيشة مرتفع . »(١٧)

٧ - اتخاذ القرارات وتنفيذها

من السمات اللافتة للنظر فى المجتمع اليابانى والحكومة اليابانية ، قدرتهما على تنفيذ القرارات بطريقة سريعة وفعالة . ومن أوجه الضعف الأساسية فى جنوب غربى آسيا أن التنفيذ عملية تستغرق وقتا كبيرا وأن النتائج المترتبة عليه تقصر كثيرا عن الحد الأدنى من توقعات متخذى القرارات ، وهى نتائج تلقى شكوكا خطيرة على فعالية الاشراف . ونجد تفسيرا لنجاح التنفيذ فى اليابان وفشله فى جنوب غربى آسيا فى الفروق فى عملية اتخاذ القرارات فى الحالتين . فاتخاذ القرارات فى اليابان يتم بمشاركة جامعة من قبل مختلف الفئات ، كبار العاملين وكذلك صغارهم بما فى ذلك من سيكلفون بالتنفيذ ، ويتسم اتخاذ القرارات بالتشاور والتفاوض والبحث عن أقصى مساحة للاتفاق . ولا ينبغى اعتبار توافقا فى الرأى حول قرار ما معادلا لرأى الأغلبية ، وإنما هو يمثل رأيا جماعيا مقبولا لدى الكثيرين ، ولا مانع لدى الباقين الذين قد تكون لهم بعض التحفظات عليه من مسايرته . وبالطبع ، فإن الإشراف القائم على توافق الرأى عملية بطيئة لأنها تستغرق وقتا للوصول لاتفاق قادر على البقاء نتيجة لتفاعل الآراء الفردية ؛ لكن البطء فى الوصول لنتيجة إيجابية تعوضه السرعة فى التنفيذ المتحهة لإنجاز القصد والغرض الحقيقيين من ورائه .

وفى جنوب غربى آسيا ، تكون دائرة اتخاذ القرار بصفة عامة صغيرة نسبيا ولها طابع الصفوة ؛ وتفتقر لأسلوب تبادل الرأى الذى يشجع على مشاركة الجميع وتوافق الرأى . وتلقى القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية والمراسيم التشريعية مقاومة وتأخيرا بل وحرفا للمسار فى مرحلة التنفيذ . وعادة مايتم تنفيذ القرارات التى تجسد غرضا نبيلا وأهدافا سامية بطريقة روتينية متوانية فاقدة الحيوية ، وأحيانا بقصد إلغاء آثارها . وقد تترتب على التنفيذ غير الفعال للقوانين نتائج خطيرة غير مقصودة بالنسبة لمشروعية النظام القانونى وبالنسبة لتحويل الإنفاق العام لمصلحة الفقراء : فبدلا من ردع الأعمال الضارة بالمصلحة العامة ، فإنها تلقى تشجيعا نتيجة لعجز الدولة الواضح عن فرض احترام قوانينها ، ويلقى عدم إيصال الخير العام للمستفيدين المقصودين ، واستيلاء الوسطاء ذوى الحظوة عليه ، ظلالا ممتدة من الشك على التزام القيادة باستراتيجية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء .

والفرض الأساسى فى عملية اتخاذ القرارات فى اليابان هو أن التشاور المسبق ضرورى لتفسير الأسس التى قام عليها اقتراح مبتكر تفسيرا مقنعاً ، واختبار مدى استعداد المناخ القائم لقبول فكرة جديدة ، والتغلب على المقاومة التى تلقاها ، وحشد أقصى تأييد لها وبذلك يتم إعداد المساحة للتنفيذ السهل والسريع . ويلاحظ أن اليابانيين يميزون بصورة واضحة بين السلطة والقوة وهو ما لايدركه أحيانا أفضل الناس وأذكاهم فى جنوب غربى آسيا . فالسلطة تعنى امتلاك قوة ونفوذ معنوى غير مكتوبين يفرضان الحصول على الاحترام والامتثال . « ومع السلطة يأتى النفوذ دائما ، ولكن ليس بالضرورة القوة بمعنى القدرة على إجبار أو إكراه الآخرين على أن يفعلوا ما لن يفعلوه بغيرها . ومن ثم ، فإن القوة تستخدم هنا لتعنى ماهو

أكثر من مجرد القدرة على التأثير والإقناع ، الإدارة والسيطرة على البيئة بطرق توفر للقوى الفاعلة الرشيدة حوافز لأن تصبح راغبة فى العمل بالطريقة المرغوب فيها ؛ فهى تنطوى على قدرة « من يقبضون » عليها ويمارسونها على فرض الأمتثال قسرا لمعايير أو قواعد السلوك المفروضة »(١٨) . وللتفرقة بين السلطة والقوة دلالة عميقة لأنها تسلم بحقيقة أساسية هى أن الدولة لاتملك خزانا لاينضب من قوة القسر يمكن السحب منه بصورة مستمرة لفرض أوامرها : إذ ينبغى الإبقاء على القدرة على القسر كاحتياطى ، وأن تستخدم بصورة نادرة فى مناسبات غير متكررة . وينبغى أن يكون اعتماد الدولة الأساسى على سلطتها لتوليد توافق الرأى بشأن السياسات من خلال التفاوض والمشاركة لا الهيمنة والفرض ، وذلك بغية ضمان التعاون الطوعى الذى يعتبر ضروريا لتنفيذها بنجاح .

إن ما نحاول تأكيده أنه فى حين أن اتخاذ القرارات وتنفيذها فى اليابان مترابطان بصورة يتعذر فصلها ، فإن الشاغل الأساسى فى جنوب غربى آسيا هو صياغة القرارات وإعلانها ، مدعومة بتفاؤل سهل بتنفيذها بصورة آلية وبدون حاجة لبذل جهد . إن البعد الخاص بالأداء مفتقد فى الثقافة السياسية لجنوب غربى آسيا : فالقرار يُعلن ، والمشروع يبدأ فيه ، مصحوبا بجعجعة صاخبة ، باعتقاد ساذج بأن تنفيذه واكتماله بنجاح أمر مسلم به .

إن ما يحدث حقا فى كثير من الحالات فى منطقتنا هو أن تكاليف المشروعات والبرامج تتصاعد بكثير فوق التوقعات ، وأن الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذها غير متوافرة وأن النتائج المحققة تخلق فجوة واسعة بصورة محزنة بين المنافع المقصودة والنتائج الفعلية بما يخلق مناخا من التشكك وانعدام الثقة والتشاؤم فيما يتعلق بالإنفاق الحكومى على الخير العام . وينبغى أن نستخلص درسا من اليابان مؤداه أن صنع القرار عريض القاعدة على أساس من توافق الرأى أمر ضرورى للنجاح الذى يثبته الأداء فى أنشطة بناء الأمة ؛ وبغير ذلك فإن الهوة الواسعة بين الأقوال والأفعال ستقوض مصداقية ممارسة السلطة من أجل حل المشكلات وتعزيز رفاهية الجماهير .

وتثير الدروس المهمة المستمدة من التجربة اليابانية التى ألقينا الضوء عليها التساؤل حول الحكمة التقليدية والافتراضات الأساسية التى تتبناها مجموعات الصفوة لدينا بشأن صعود الأمم وانهيارها . فهذه الدروس تستحق دراسة جادة ، وتأملا وتطويعا خلاقا لتتفق مع الأحوال المحلية فى جنوب غربى آسيا . وينبغى لنا أن نجرى تقييما دقيقا لنتائج الانفصال عن الواقع فى منطقتنا : فلا يمكن لنا أن ننتهك ببساطة قوانين التقدم الانسانى التى أثبت الزمن صحتها ، وأن نغلق أعيننا عن الدروس الواضحة عن مصير المجتمعات الراكدة والمتعثرة ، وأن نتشبث بوهم أننا اكتسبنا مناعة خاصة ضد نتائج مقاومتنا العنيدة للتغيير . ينبغى لنا تحسين إحساسنا بالواقع ؛ وأن نطور ثقافة التعلم والتنفيذ ، وأن نغرس أخلاقيات العمل والفضائل المدنية والمسؤولية الاجتماعية . وينبغى إيلاء أولوية عليا لحشد المواهب الوطنية من خلال نشر التعلم ورفع المستوى المتوسط لقدرة المواطن باطراد ، باعتبارها أهدافا مرغوبة وقابلة للتحقيق فى

المجتمعات الملتزمة بالتنمية البشرية . وعلينا أن نكرر المرة تلو المرة القول بأن تغيير المواقف والقيم والمؤسسات وتغيير نوعية القيادة ، أمر مطلوب لمحاكاة المثال اليابانى فى التصدى لتحديات التحديث من خلال نشر التعليم ، وقبول حتمية التغيير ومايترتب عليه من نتائج ، والتفتح للمعرفة الجديدة والابتكار ، والمزج بين التراث والتجديد ، وخلق توليفة متوازنة من المنافسة والتعاون وكذلك دعم ثقافة سياسية تستمد جوهرها ومادتها من توافق الرأى والتجانس والمشاركة ، مما يضفى مشروعية على القيادة على أساس من الأداء المجرب فى الإنجازات العملية فى ميدان تلبية احتياجات الناس الدائمة .

الهوامش

الفصل الأول

١ - Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton University Press, 1964), pp. 458-62

٢ - المرجع المذكور ، ص ٤٦١ .

٣ - Daniel. I. Okimoto, Political Inclusivity: The Domestic Structure of Trade, *The Political Economy of Japan,* Volume 2, (Stanford University Press, 1988), pp. 342-43.

٤ - المرجع المذكور ، ص ٣١١ .

٥ - Robert E. Ward and Dankwart A. Rustow, *Political Modernization in Japan and Turkey* (Princeton University Press, 1964), pp. 3-5.

الفصل الثانى

١ - Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan* (Harvard University Press, 1964) p. 288.

٢ - المرجع المذكور ، ص ٢٠٧ .

٣ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan* (Princeton University Press, 1954), pp. 12-13.

الفصل الثالث

١ - W.G. Beasley, *The Meiji Restoration* (Stanford University Press, 1972), p.2.

٢ - تم الاستشهاد به فى : William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 5.

٣ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٨ .

٤ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٩ .

٥ - تم الاستشهاد به فى W.G. Beasley, *The Meiji Restoration*, p. 323.

٦ - المرجع المذكور ، ص ٣٢٤ .

٧ - المرجع المذكور ، ص ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

٨ - *Tradition and Modernisation in Japanese Culture,* edited by Donald H. Shively (Princeton University Press, First Princeton Paperback Printing, 1976), p. 10.

٩ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ١٤ .

١٠ - المرجع المذكور ، ص ١٤ .

١١ - المرجع المذكور ، ص ١٤ .

١٢ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ١٥ .

١٣ - المرجع المذكور ص ١٦ .

١٤ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ١٦ .

١٥ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ١٧ .

١٦ - المرجع المذكور ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

١٧ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

١٨ - ثم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٢٧ .

١٩ - المرجع المذكور ، ص ٣٤ .

٢٠ - ثم الاستشهاد به في : W.G. Beasley, *The Meiji Restoration*, p. 374.

٢١ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٣٧٧ .

٢٢ - تم الاستشهاد به في *Tradition and Modernisation in Japanese Culture, edited* by Donald H. Shively, p. 8.

٢٣ - W.G. Beasley, *The Meiji Restoration*, pp. 1-2.

٢٤ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan, p. 583.*

٢٥ - Kenneth B. Pyle, Meiji Conservatism, *The Cambridge History of Japan*, Volume 5, (Cambridge University Press, 1989), pp. 676-79.

٢٦ - Michio Morishima, *Why Has Japan 'Succeeded'?* (Cambridge University Press, 1982), p. 78.

٢٧ - W.G. Beasley, *The Meiji Restoration*, p. 421.

٢٨ - المرجع المذكور ، ص ص ٤١٢ - ٤١٣ .

٢٩ - *Political Development in Modern Japan*, edited by Robert E. Ward (Princeton University Press, First Princeton Paperback Edition, 1973), p. 581.

الفصل الرابع

١ - Herbert Passin, *Society and Education in Japan* (Columbia University, Teachers College Press, 1965), p. 3

٢ - المرجع المذكور ، ص ص ٣ - ٤ .

٣ - R.P. Dore, Education in Japan, *Political Modernization in Japan and Turkey*, p. 177.

٤ - Herbert Passin, *Society and Education in Japan*, p. 68

٥ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٦٨ .

٦ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٦٩ .

٧ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٦٨ .

٨ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٨٤ .

٩ - R.P. Dore, *Education in Tokugawa Japan* (The Athlone Press, London and the Center for Japanese Studies, The University of Michigan, Ann Arbor, 1984), p. 297.

١٠ - Herbert Passin, *Society and Education in Japan*, p.4.

١١ - المرجع المذكور ، ص ٩ .

١٢ - *World Development Report 1991*, The Challenge of Development (Oxford University Press, 1991) , pp. 55-56. Published for The World Bank.

١٣ – تم الاستشهاد به فى : Kenneth B. Pyle, *The New Generation in Meiji Japan* (Stanford University Press, 1969), pp. 74-75.
١٤ – John W. Hall & Richard K. Beardsley, *Twelve Doors to Japan* (McGraw-Hill Book Company, 1965), p. 394.
١٥ – تم الاستشهاد به فى : *World Development Report 1991*, The Challenge of Development, Chapter 3, Investing in People, p. 52.

الفصل الخامس

١ – Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan* (Harvard University Press, 1964), Introduction, p. 3.
٢ – *World Development Report 1991*, The Challenge of Development, p. 57.
٣ – Yasuzo Horie, Modern Entrepreneurship in Meiji Japan, *The State and Economic Enterprise in Japan*, edited by William W. Lockwood. (Princeton University Press, 1965), p. 197.
٤ – Johannes Hirschmeier, *The State and Economic Enterprise in Japan*, Chapter 5, p. 246.
٥ – تم الاستشهاد به فى : Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, (Cambridge, 1994), p. 4.
٦ – Yasuzo Horie, Modern Entrepreneurship in Meiji Japan, p. 183.
٧ – Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, p. 112.
٨ – Yasuzo Horie, Modern Entrepreneurship in Meiji Japan, pp. 198-200.
٩ – تم الاستشهاد به فى Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, pp. 112-13.
١٠ – تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ص ١١٢ – ١١٣ .
١١ – المرجع المذكور ، انظر الفصلين ٦ و ٧ .
١٢ – Yasuzo Horie, Modern Entrepreneurship in Meiji Japan, p. 196.
١٣ – Johannes Hirschmeier, "Shibusawa Eiichi: Industrial Pioneer," *The State and Economic Enterprise in Japan*, pp. 238-39. See Chapter V.
١٤ – المرجع المذكور ، ص ٢٣٣ .
١٥ – تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٢٤٤ .
١٦ – Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, p. 205.
١٧ – تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٢١٠ .
١٨ – William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan, pp. 499-500.*

الفصل السادس

١ – Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, p. 44.
٢ – William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 10
٣ – R.P.Dore, *Education in Tokugawa Japan*, p. 308.
٤ – Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, p. 289.

٥ - Thomas M. Huber, *The Revolutionary Origins of Modern Japan* (Stanford University Press, 1981), p. 211.

٦ - تم الاستشهاد به في : W.G. Beasley, *The Rise of Modern Japan* (Weidenfeld and Nicolson, London, 1990), p. 39.

٧ - Thomas M. Huber, *The Revolutionary Origins of Modern Japan*, p.217.

٨ - R.P. Dore, *Education in Tokugawa Japan* P. 297 see pp.295-301.

٩ - Thomas P.Rohlen, *Japan's High Schools*, (University of California Press, 1983), p. 55.

١٠ - R.P. Dore, *Education in Tokugawa Japan*, see pp. 301-16.

١١ - المرجع المذكور ، ص ٣٠٧ .

١٢ - Thomas P.Rohlen, *Japan's High Schools*, p.62.

١٣ - Gilbert Rozman, *The Cambridge History of Japan*, Volume 5 (Cambridge University Press, 1989), Chapter 8, Social Change. p.532.

١٤ - تم الاستشهاد به في : Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, pp.45-6.

١٥ - Johannes Hirschmeier, *The State and Economic Enterprise in Japan*, Chapter V, Shibusawa Eiichi: Industrial Pioneer. pp.219-20.

١٦ - Johnannes Herschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan.*, p. 55.

١٧ - المرجع المذكور ، ص ٦٢ .

١٨ - المرجع المذكور ، ص ٦٨ .

١٩ - *World Development Report 1990* (Oxford University Press 1990), overview, p.3.

٢٠ - Martin. J. Weiner. *English Culture and the Decline of the Industrial Spirit*, 1850-1980 (Cambridge University Press, 1981) p.44

الفصل السابع

١ - Thomas P. Rohlen, Learning: The Mobilisation of Knowledge in the Japanese Political Economy. Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press, 1990).

٢ - المرجع المذكور .

٣ - المرجع المذكور .

٤ - المرجع المذكور .

٥ - المرجع المذكور .

٦ - D. Eleanor Westney, *Imitation and Innovation*, The Transfer of Western Organizational Patterns to Meiji Japan (Harvard University Press, 1987), p.10.

٧ - المرجع المذكور ، ص ص ٨ - ١٩ .

٨ - المرجع المذكور ، ص ٤ - ٥ .

٩ - المرجع المذكور ، ص ٢٥ .

١٠ - المرجع المذكور ، ص ٦ .

١١ - Robert E. Cole, Some Cultural and Social Bases of Japanese Innovation: Small Group Activities in Comparative Perspective. Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press, 1990).

١٢ - المرجع المذكور .

١٣ - المرجع المذكور .

الفصل الثامن

١ - Steven Schlosstein, *The End of the American Century* (Condon & Weed, Inc., 1989), p. 219.

٢ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٢١٩ .

٣ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

٤ - Thomas P. Rohlen, Learning: The Mobilisation of Knowledge in the Political Economy. Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3.

٦ - Steven Schlosstein, *The End of the American Century*, p. 228.

٧ - Ezra F. Vogel, *Japan as Number One*, (Charles E. Tuttle Co. Tokyo, 1987), pp. 163-67.

٨ - تم الاستشهاد به فى : Steven Scholssstein. *The End of the American Century, p.241.*

٩ - *Thomas P. Rohlen, Japan's High Schools*, pp. 133-35

١٠ - المرجع المذكور ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

١١ - Richard Lynn, *Educational Achievement in Japan*, (Macmillan Press in association with the Social Affairs Unit, 1988), See pp. 61-71.

١٢ - المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

١٣ - المرجع المذكور ، انظر ص ص ٩٠ - ٩٣ .

١٤ - المرجع المذكور ، ص ص ١٤٢ - ١٤٤ .

١٥ - المرجع المذكور ، ص ١٤٤ .

١٦ - Thomas P. Rohlen, *Japan's High Schools*, p. 322.

١٧ - المرجع المذكور ، ص ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

١٨ - المرجع المذكور ، ص ص ١ - ٢ .

الفصل التاسع

١ - تم الاستشهاد به فى : Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle* (Stanford University Press, 1982), pp. 24-25.

٢ - المرجع المذكور ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

٣ - تم الاستشهاد به فى : Steven Schloesstein, *The End of the American Century*, p. 26.

٤ - Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle*, p. 19.

٥ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, pp. 575-85.

٦ - Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle*, p. 23.

٧ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 584.

٨ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٥٧٤ .

٩ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٥٦١ .

١٠ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 574.

١١ - Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle*, p.29.

١٢ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ٣١ .

١٣ - المرجع المذكور ، ص ص ٣١٥ - ٣١٩ .

١٤ - تم الاستشهاد به في Miyohei Shinohara, *Industrial Growth, Trade, and Dynamic Patterns in The Japanese Economy* (University of Tokyo Press, 1982), p. 38.

١٥ - *America Versus Japan*, edited by Thomas K. McCraw. (Harvard Business School Press, Boston 1986), pp.24-25.

١٦ - Yutaka Kosai, *The Era of High-Speed Growth* (University of Tokyo Press 1986), pp. 201-10.

١٧ - تم الاستشهاد به في : *America Versus Japan*, edited by Thomas K. McCraw. p. 9

١٨ - تم الاستشهاد به في : Miyohei Shinohara, *Industrial Growth, Trade, and Dynamic Trade Patterns in the Japanese Economy, pp.48-49.*

١٩ - المرجع المذكور ، ص ٢٢ .

٢٠ - George C. Eads and Kozo Yamamura, The Future of Industrial Policy, *The Political Economy of Japan*, Volume 1, (Stanford University Press, 1987), p.467.

٢١ - Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism* (Praeger, 1989), pp.60-61.

٢٢ - المرجع المذكور ، ص ٦١ .

٢٣ - Daniel I. Okimoto, Political Power in Japan. Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3.

الفصل العاشر

١ - Hiroyuki Itami, *Peoplism Beyond Capitalism:* Japan's People Centred Enterprise System, p. 2-2.

٢ - المرجع المذكور ، ص ٢ - ٦ .

٣ - المرجع المذكور ، ص ٢ - ٧ ، ص ٢ - ١٧ .

٤ - المرجع المذكور ، ص ٢ ـ ٧ ، ص ٢ - ٨ ، ص ٢ - ٩ .

٥ - تم الاستشهاد به في : Ronald Dore, *Taking Japan Seriously* (London, The Athlone Press, 1987), p.235.

٦ - المرجع المذكور ، ص ص ١٨٥ - ١٨٦ .

٧ - Ryushi Iwata, Japanese Enterprise as the "United Body of Employees": Its Historical Origins and Developmental Process, *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press, 1989).

٨ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور .

٩ – تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، انظر Section 2 on *The Theory of Corporation.*

١٠ – المرجع المذكور .

١١ – Ronal Dore, *Taking Japan Seriously*, p. 185.

١٢ – Shuji Hayashi, *Culture and Management in Japan* (University of Tokyo Press, 1988), pp. 86-92.

١٣ – المرجع المذكور ، ص ١٢٠

١٤ – Roland Dore, *Taking Japan Seriously*, pp. 142-43.

١٥ – Shuji Hayashi, *Culture and Management in Japan*, pp.115-16.

الفصل الحادى عشر

١ – Ken-ichi Imai, Japan's Corporate Networks. Paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press 1990).

٢ – المرجع المذكور .

٣ – Thomas B. Lifson, Administrative Networks and the Internationalisation of Japanese Business. Paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3.

٤ – تم الاستشهاد به فى : Shumpei Kumon, The Network Approach in Japanese Studies. Paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3.

٥ – تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور .

٦ – Ronald Dore, *Taking Japan Seriously* (The Athlone Press, London, 1987), pp. 53-55.

٧ – *Ideology and National Competitiveness*, edited by George C. Lodge and Ezra F. Vogel (Harvard Business School Press, Boston, 1987), pp. 9-10.

٨ – المرجع المذكور ، ص ١٩ .

٩ – المرجع المذكور ، ص ١٦٩ .

١٠ – Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (The Free Press, New York, 1990), pp. 1-2.

١١ – المرجع المذكور ، ص ٦ .

١٢ – المرجع المذكور ، ص ٧١ .

١٣ – المرجع المذكور ، ص ٥٤٦ .

١٤ – تم الاستشهاد به فى : Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism* (Praeger, 1989), p. 98.

١٥ – تم الاستشهاد به فى : Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations*, p. 20.

الفصل الثانى عشر

١ – تم الاستشهاد به فى : Roy L. Prosterman and Jeffrey M. Reidinger, *Land Reform and Democratic Development* (The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1987), p. 7.

٢ – G.B. Sansom, *Japan: A Short Cultural Histry* (Stanford University Press, 1978), p. 518

٣ – المرجع المذكور ، ص ٥١٩ .

٤ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, pp. 554-56.
٥ - Ronal P. Dore, *Land Reform in Japan* (London, Oxford University Press, 1959).
٦ - المرجع المذكور ، ص ٤٩ .
٧ - المرجع المذكور ، ص ٥٤ .
٨ - المرجع المذكور ، ص ٥٧ .
٩ - المرجع المذكور ، ص ٣١٥ .
١٠ - E.E. Ward, *Land Reform in Japan 1946-1950, The Allied Role* (Nobunkyo, Tokyo, 1990), p. 50.
١١ - المرجع المذكور ، ص ٥٠ .
١٢ - المرجع المذكور ، ص ٥٠ .
١٣ - المرجع المذكور ، ص ٥٠ .
١٤ - Ronal P. Dore, *Land Reform in Japan*, pp.148-49.
١٥ - Ann Waswo, The Transformation of Rural Society, 1900-1950, *The Cambridge History of Japan*, Volume 6, (Cambridge University Press, 1988), pp. 604-05.
١٦ - Ronald P. Dore, *Land Reform in Japan*, p. 213.
١٧ - Haruhiro Fukui, Postwar Politics, 1945-1973, *The Cambridge History of Japan*, Volume 6, p. 171.
١٨ - المرجع المذكور ، ص ١٧٢ .
١٩ - Ronald P. Dore, *Land Reform in Japan*, pp.367-71.
٢٠ - E.E. Ward, *Land Reform in Japan 1946-1950, The Allied Role*, pp.111-12
٢١ - المرجع المذكور ، ص ص ١١٢ - ١١٣ .
٢٢ - Barrington Moore, JR. *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Beacon Press, Boston, 1966), p. 429.
٢٣ - Gunnar Myrdal, *Asian Drama*, An Inquiry into the Poverty of Nations. Abridged Edition (Pantheon Books, New York, 1971), p. 276.

الفصل الثالث عشر

١ - Sukehiro Hirakawa, Japan's Turn to the West, *The Cambridge History of Japan*, Volume 5, (Cambridge University Press, 1989), p. 443.
٢ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 580
٣ - *World Development Report 1991*, The Challenge of Development (Oxford University Press, 1991), p. 88. Published for The World Bank.
٤ - Roy Hofheinz Jr. and Kent E. Calder, *The Eastasia Edge* (Basic Books, Inc., New York, 1982), pp. 149-50.
٥ - Project of Technology Transfer, Transformation and Development: The Japanese Experience, Final Report, Takeshi Hayami, Project Coordinator. The United Nations University, 1984. Conclusion, pp. 89-90. I am indebted to its authors.
٦ - المرجع المذكور ، ص ٩٣ .
٧ - المرجع المذكور ، ص ٨٧ .

٨ - المرجع المذكور ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .

٩ - "US Lagging Japan in Technology Race," *The Asian Wall Street Journal*, June 26, 1990.

١٠ - Michael E. Porter, *The Competitive Advanuage of Nations* (The Free Press, New York, 1990), p. 45.

١١ - Michele Schmiegelow and Henrık Schmiegelow, *Strategic Pragmatism* (Praeger, 1989), pp. 66-67

١٢ - تم الاستشهاد به فى : Kenneth B. Pyle, Japan and the Twenty-first Century in *The Political Economy of Japan*, Volume 2, p. 483.

١٣ - المرجع المذكور ، ص ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

الفصل الرابع عشر

١ - Donald C. Hellmann, *The Political Economy of Japan*, Volume 2, p.375.

٢ - المرجع المذكور ، ص ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

٣ - Thomas P. Rohlen, *Japan's High Schools*, p.320.

٤ - *World Development Report 1990* (Oxford University Press, 1990), pp. 1-3. Published for The World Bank.

٥ - *Human Development Report 1991*, Overview (Oxford University Press 1991), p.1.

الفصل الخامس عشر

١ - Robert J. Smith, *Japanese Society, Tradition, Self and the Social Order* (Cambridge University Press 1985), p. 135.

٢ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ١١٩ .

٣ - المرجع المذكور ، ص ١٣٦ .

٤ - Kenneth B. Pyle, *Japan and the Twenty-first Century in the Political Economy of Japan*, Volume 2, p. 486.

٥ - Edwin O. Reischauer, *Japan Past and Present*, Third Revised edition, (Alfred A. Knopf, New York, 1964), pp. 294-95.

٦ - Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism*, p.2.

الفصل السادس عشر

١ - تم الاستشهاد به فى : Edward F. Hartfield, *The Divergent Economic Development of China and Japan in Confucianism and Economic Development — An Oriental Alternative?*, edited by Hung Chao Tai (The Washington Institute Press, 1989), p. 97. I am indebted to Edward Hartfield.

٢ - المرجع المذكور ، ص ٩٨ .

٣ - المرجع المذكور ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .

٤ - تم الاستشهاد به فى المرجع المذكور ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

٥ – تم الاستشهاد به في : Paul A. Cohen, *Discovering History in China* (Columbia University Press, New York, 1985), p. 132.

٦ – William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, pp. 213-14.

٧ – تم الاستشهاد به في : Edward F. Hartfield, *The Divergent Economic Development of China and Japan*, p. 106.

٨ – المرجع المذكور ، ص ١٠٧ .

٩ – John W. Hall & Richard K. Beardsley, *Twelve Doors to Japan*, p.161.

١٠ – Edward F. Hartfield, *The Divergent Economic Development of China and Japan*, p. 103.

١١ – المرجع المذكور ، ص ١٠٣ .

١٢ – William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, p. 587.

١٣ – Sukehiro Hirakawa, *Japan's Turn to the West*, pp. 448-49.

١٤ – المرجع المذكور ، ص ٤٦٥ .

١٥ – تم الاستشهاد به في : Edward F. Hartfield, *The Divergent Economic Development of China and Japan*, pp.107-8.

الفصل السابع عشر

١ – John Whitney Holland & Richard K. Beardsley, *Twelve Doors to Japan*, p.158.

٢ – المرجع المذكور .

٣ – James MacGregor Buins, *Leadership* (Harper & Row Publishers, 1978), p.244.

٤ – المرجع المذكور .

٥ – Daniel I. Okimoto, Political Power in Japan, Final Paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press, 1990). See his essay on Political Inclusivity in Volume 2. I am deeply indebted to him.

٦ – المرجع المذكور .

٧ – المرجع المذكور .

٨ – المرجع المذكور .

٩ – James MacGregor Burns, *Leadership*, p.22.p.461

الفصل الثامن عشر

١ – Robert A.Scalapino, Japan: Environmental and Foreign Contributions, *Political Modernisation in Japan and Turkey* (Princeton University Press, 1964), pp. 75-76.

٢ – Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle* (Stanford University Press, 1988), p. 306.

٣ – *Modern Japanese Leadership — Tradition and Change*, edited by Bernard Silberman and H.D. Harootunian (The University of Arizona Press, 1966). Conclusion, p.423.

٤ – المرجع المذكور ، ص ٤٢٥ .

٥ – *Ideology and National Competitiveness*, edited by George C. Lodge and Ezra F.Vogel. Introduction, p. 23.

٦ – William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, P.589.

٧ - Project on Technology Transfer, Transformation and Development: The Japanese Experience. Final Report. The United Nations University, 1984. p.87, p. 92.

٨ - Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism*, p.143.

٩. Chalmers Johnson, *MITI and The Japanese Miracle*, p. 318.

الفصل التاسع عشر

١ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan*, pp. 212-13.

٢ - المرجع المذكور ، ص ١٩٩ .

٣ - Shuji Hayashi, *Culture and Management in Japan*, pp. 30-31.

٤ - Albert O. Hirschman, *The Rhetoric of Reaction* (The Belknap Press of Harvard University Press, 1991), pp. 43-44.

٥ - المرجع المذكور ، ص ٦ .

٦ - المرجع المذكور ، ص ٧ .

٧ - Johannes Hirschmeier, *The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan*, p. 113.

٨ - المرجع المذكور ، ص ٢٨٩ .

٩ - تم الاستشهاد به في : Kenneth B. Pyle, Japan, the World and the Twenty-first Century, *The Political Economy of Japan*, Volume 2, p.454.

١٠ - Daniel I. Okimoto, Political Inclusivity, *The Political Economy of Japan, Volume 2*, pp. 316-17.

١١ - Martin J. Weiner, *English Culture and The Decline of the Industrial Spirit, 1850-1980* (Cambridge University Press, 1981), p. 44.

١٢ - James MacGregor Burns, Leadership, p.20

الفصل العشرون

١ - Martin J. Weiner, *English Culture and The Decline of the Industrial Spirit, 1850-1980 (Cambridge University Press, 1981), p. 5*

٢ - Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism* (New York, 1989), p. 183.

٣ - William W. Lockwood, *The Economic Development of Japan (Princeton, 1954), p. 499.*

٤ - Daniel I. Okimoto, Political Power in Japan, Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford, 1990).

٥ - Paul Kennedy, *The Rise and Fall of The Great Powers*, (Random House New York, 1987), p. 539.

٦ - المرجع المذكور ، ص ٥٤٠ .

٧ - تم الاستشهاد به في : Thomas P. Rohlen, *Japan's High Schools* (University of California Press, 1983), p. 1.

٨ - تم الاستشهاد به في المرجع المذكور ، ص ٤٥ .

٩ - المرجع المذكور ، ص ٣٢٥ .

١٠ – Ann Waswo, The Transformation of Rural Society, 1900-1950, *The Cambridge History of Japan*, Volume 6, (Cambridge University Press, 1988), p. 605.

١١ – *World Development Report 1990* (Oxford University Press, 1990), p. 3. Published for The World Bank.

١٢ – Roy L. Prosterman and Jeffrey M. Reidinger, *Land Reform and Democratic Development* (The Johns Hopkins University Press, 1987), p. 30.

١٣ – المرجع المذكور ، ص ٢٤ .

١٤ – المرجع المذكور .

١٥ – *World Development Report 1991*, p.34.

١٦ – Michele Schmiegelow and Henrik Schmiegelow, *Strategic Pragmatism*, p. 184.

١٧ – Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations* (The Free Press, 1990), p. 735.

١٨ – John O. Haley, Consensual Governance. Final paper to be published in *The Political Economy of Japan*, Volume 3, (Stanford University Press, 1990).

المراجـع

1. Beasley, W.G. *The Meiji Restoration.* Stanford University Press, 1972.
2. Beasley, W.G. *The Rise of Modern Japan.* Weidenfeld and Nicolson, London, 1990.
3. Burns, James MacGregor. *Leadership.* Harper and Row Publishers, 1978
4. Calder, Kent E. *Crisis and Compensation.* Princeton University Press, 1988.
5. Cohen, Paul A. *Discovering History in China.* Columbia University Press, New York, 1984.
6. Duus, Peter. *The Rise of Modern Japan.* Houghton Mifflin Company, 1976.
7. Dore, Ronald. *Taking Japan Seriously.* The Athlone Press London, 1987.
8. Dore, Ronald. *Land Reform in Japan.* Oxford University Press, London, 1959.
9. Fukutake, Tadashi. *The Japanese Social Structure.* University of Tokyo Press, 1989.
10. Gluck, Carol. *Japan's Modern Myths.* Princeton University Press, 1985.
11. Hirschman, Albert. *The Rhetoric of Reaction.* The Belknap Press of Harvard University Press, 1991.
12. Hayashi, Shuji. *Culture and Management in Japan.* University of Tokyo Press, 1990.
13. Hall. John W., and Richard K. Beardsley. *Twelve Doors to Japan.* McGraw Hill Book Company, 1965.
14. Hofheinz, Roy, and Kent E. Calder. *The Eastasia Edge.* Basic Books, New York, 1982.
15. Huber, Thomas M. *The Revolutionary Origins of Modern Japan.* Stanford University Press, 1981.
16. Johnson, Chalmers. *MITI and The Japanese Miracle.* Stanford University Press, 1988.
17. Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers.* Random House, New York, 1987.
18. Kosai, Yutaka. *The Era of High-Speed Growth.* University of Tokyo Press, 1986.
19. Lockwood, William W. *The Economic Development of Japan.* Princeton University Press, 1954.

20. Lockwood, William W. ed. *The State and Economic Enterprise in Japan* Princeton University Press, 1965.
21. Lodge, George C. and Ezra F. Vogel eds. *Ideology and National Competitiveness* Harvard Business School Press, 1979
22. Lynn, Richard. *Educational Achievement in Japan.* Macmillan Press, 1988.
23. Moore, Barrington. *Social Origins of Dictatorship and Democracy.* Beacon Press, 1966.
24. Myrdal, Gunnar. *Asian Drama.* Abridged, Pantheon Books, New York, 1971
25. McCraw, Thomas K. ed. *America Versus Japan.* Harvard Business School Press, Boston, 1986.
26. Morishima, Michio. *Why Has Japan 'Succeeded'?* Cambridge University Press, 1982.
27. Najita, Tetsuo. *The Intellectual Foundations of Modern Japanese Politics.* The University of Chicago Press, 1974.
28. Porter, Michael. *The Competitive Advantage of Nations.* The Free Press, New York, 1990.
29. Prosterman, Roy L , and Jeffrey M. Reidinger. *Land Reform and Democratic Development.* The Johns Hopkins University Press, 1987.
30. Pyle, Kenneth B. *The New Generation in Meiji Japan.* Stanford University Press, 1987.
31. Passin, Herbert. *Society and Education in Japan.* Columbia University, Teachers College Press, 1965.
32. Reischauer, Edwin O., and Albert M. Craig. *Japan Tradition and Transformation.* Houghton Mifflin Company, 1989.
33. Rohlen, Thomas P. *Japan's High Schools.* University of California Press, 1983.
34. Reischauer, Edwin O. *Japan Past and Present.* Albert A. Knopf, New York, 1964.
35. Shinohara, Miyohei. *Industrial Growth, Trade , and Dynamic Patterns in The Japanese Economy.* University of Tokyo Press, 1982.
36. Shinohara, Miyohei. *Structural Changes in Japan's Economic Development.* Kinokuniya, Tokyo, 1970.
37. Sansom, G.B. *Japan: A Short Cultural History.* Stanford University Press, 1978.
38. Schmiegelow, Michele, and Henrik Schmiegelow. *Strategic Pragmatism.* Praeger, New York, 1989.
39. Schlossstein, Steven. *The End of the American Century.* Congdon & Weed, 1989.
40. Shively, Donald H. ed. *Tradition and Modernization in Japanese Culture.* Princeton University Press, 1976.
41. Smith, Robert J. *Japanese Society.* Cambridge University Press, 1985.

42. *The Political Economy of Japan.* Volumes 1,2, and 3. Stanford University Press, 1989.
43. *The Cambridge History of Japan.* Volumes 5 and 6. Cambridge University Press, 1989.
44. Vogel, Ezra F. *Japan as Number One.* Charles E. Tuttle Co. Tokyo, 1987.
45. Wiener, Martin J. *English Culture and the Decline of the Industrial Spirit, 1850-1980.* Cambridge University Press, 1981.
46. Westney, Eleanor D. *Imitation and Innovation.* Harvard University Press, 1987.
47. Ward, Robert E. ed. *Political Development In Modern Japan.* Princeton University Press, 1973.
48. Ward, Robert E., and Dankwart A. Rustow. eds. *Political Modernization in Japan and Turkey.* Princeton University Press, 1964.
49. Ward, E. E. *Land Reform in Japan 1946-1950, The Allied Role.* Nobunkyo, Tokyo, 1990.

الفهـرس

(ث)

(ج)

(ح)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

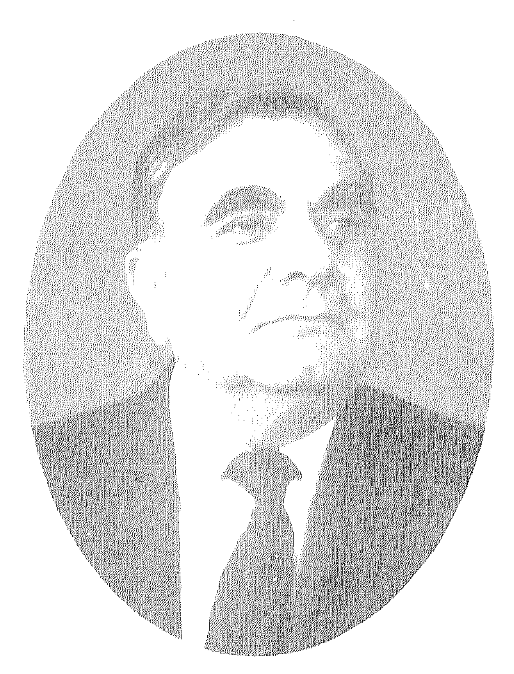
(و)

(ى)

رقم الإيداع

١٩٩٥ / ٣٣٥٤

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



فى هذا الكتاب ، يسعى نجم الثاقب خان لاستخلاص الدروس المستفادة من التجربة اليابانية التى تصلح لدول الشرق الأوسط وجنوب آسيا فى سعيها الحثيث نحو التحديث وبناء الأمة . وفى هذا يضع يديه على جوانب مهمة لم يسبقه إليها أحد من كل الذين عالجوا هذه التجربة ، ويدحض فكرة أنها تجربة فريدة غير قابلة للتكرار .

وفى هذا توافرت له ظروف فريدة جعلته مؤهلا تماما لهذه المهمة . فهو من أبناء المنطقة المرشحة للاستفادة من الدروس اليابانية ومن ثم يعرف احتياجاتها والتحديات التى تواجهها . كما أن عمله فى الشرق الأوسط إبان محاولته الكبرى للارتقاء والتقدم أثناء صعود حركة القومية العربية جعله يدرك أوجه القوة والضعف فيها وسبب الإخفاق . كذلك أتاحت له تجربته فى اليابان سفيرا لبلاده ، إجراء دراسة متعمقة لتطورها وفرز ما يصلح للاستفادة منه فى جنوب غرب آسيا .

وقد عمل المؤلف بعد دراسته فى باكستان والخارج ، ٣٦ عاما بالخارجية الباكستانية حتى أصبح سفيرا لبلاده فى الكويت والسعودية واليابان ، وكرس حياته لدراسة التاريخ والاقتصاد والعلاقات الدولية ومد جسور التفاهم بين الأمم ودعم تبادل الخبرات فيما بينها .